



معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا
التخطيط والتنمية
رقم (266)

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها
على
الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

يوليو 2016

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (266)
(سلسلة علمية محكمة)

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

يوليو 2016

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد.

تقديم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية المصدر الرئيسي لنشر نتاج المعهد من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مجال التخطيط والتنمية. وبحوث المعهد التي يتم نشرها في تلك السلسلة هي بحوث يتميز بها المعهد دون غيره من المؤسسات البحثية وتعتبر مرجعاً رئيسياً للباحثين من الجامعات ومراكز البحوث في مصر والدول العربية، فالمعهد به باحثين متنوعي التخصصات وهذا بدوره ينعكس على إثراء الفكر وشمولية الدراسة لأى قضية يقوم المعهد بدراساتها من جوانبها وأبعادها المختلفة وخاصة الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي، الجانب البيئي، الجانب المؤسسي والجانب المعلوماتي والإحصائي.

ومنذ بدء نشر الإصدار الأول لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية في عام 1977 وحتى الآن ومعهد التخطيط القومي يقدم للباحثين ومتخذي القرار العديد من الدراسات القيمة التي تعالج العديد من القضايا كلها تحت مظلة التخطيط والتنمية ومن أهمها: العمالة - التنمية الإقليمية - التنمية الزراعية - التجارة الخارجية - التضخم - تنمية القرى المصرية - الصناعات التحويلية - دور القطاع الخاص في التنمية - الخصخصة والإصلاح الاقتصادي - السياسات الزراعية في مصر - تخطيط الصادرات - صناعة الغزل والنسيج - آفاق الاستثمار الصناعي - التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي - تخطيط الطاقة - آفاق الاستثمارات العربية - السياسات التسويقية للسلع الزراعية - الاستزراع السمكي في مصر - الصناعات الصغيرة - الإنتاجية والأجور والأسعار - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات - تطوير مناهج التخطيط - تخطيط التعليم - السياسات القطاعية - إدارة الأزمات المهددة لاطراد التنمية - النماذج التخطيطية - التخطيط الصحي - العلاقات الاقتصادية الدولية - التنمية البشرية - التشغيل والبطالة - الحسابات القومية - اللامركزية - قضايا البيئة والموارد الطبيعية.

وبالرغم من أن المعهد دائم التطوير والتنوع فى مصادر النشر لإنتاجه العلمي إلا أن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ستظل أحد أهم مصادره لنشر البحوث الجماعية التي يقوم بإجرائها باحثين من المعهد، بالإضافة إلى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي يصدرها معهد التخطيط القومي لنشر البحوث الفردية المحكمة للباحثين من خارج وداخل المعهد.

والله ولى التوفيق،،،

رئيس المعهد

أ.د. عبد الحميد سامى القصاص

موجز البحث

تهدف الدراسة إلى مناقشة وتحليل الآثار المترتبة على التغيرات فى أسعار النفط على الاقتصاد العالمى ثم على الاقتصادات العربية وكذلك على الاقتصاد المصرى ثم ننتقل بعد ذلك إلى استعراض سيناريوهات سوق النفط فى المستقبل حتى عام 2030 - 2050 وما ورائه وفقاً لما نشرته التقارير الدولية المختلفة .

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج :

1. على مستوى الاقتصاد العالمى : ترتب على انخفاض أسعار النفط بين عامى 2014، 2016 إلى الاستغناء عن العديد من الوظائف فى قطاع النفط فضلاً عن تراجع مستويات الاستثمارات فى القطاع نفسه.

2. على مستوى الاقتصادات العربية : تتباين آثار هبوط أسعار النفط على الدول الخليجية المصدرة للنفط وعلى الدول غير الخليجية المصدرة مما قد يدفع دول الخليج إلى استخدام صناديق الثروة السيادية مع تطبيق سياسات تقشفية ، ويصبح خيار الاستدانة من مؤسسات التمويل الدولية خياراً مطروحاً لكافة الدول العربية المصدرة للنفط .

3. وعلى مستوى الاقتصاد المصرى : تؤكد الدراسة على أهمية إصلاح سياسات دعم الطاقة لتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة والعمل على تصنيع البترول الخام فضلاً عن اقتراح سياسات لزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج وزيادة إيرادات السياحة وقناة السويس .

4. وفيما يخص سيناريوهات سوق الطاقة فى المستقبل حتى 2030 - 2050 تؤكد الدراسة على إمكانية حدوث تغيرات هيكلية جديدة فى سوق النفط العالمى مع تغير أنماط التجارة فى الطاقة وحدوث نمو قوى فى الطلب من الصين والهند فضلاً عن إمكانية التوسع فى تجارة الغاز الطبيعى المسال .

ومن المتوقع أن يحصل الوقود من الطاقات الجديدة ومن المصادر الأحفورية غير التقليدية على نصيب كبير بجانب الغاز بحيث تصل نسبته إلى 81% فى عام 2030 مقابل 86% فى عام 2013 . وتتباين التوقعات فيما يخص أسعار النفط الخام حيث تدور ما بين 40 دولار للبرميل إلى نحو 200 دولار حوالى 2030 ، وتؤكد الدراسة على إمكانية حدوث بعض التحديات البيئية برغم السياسات الحكومية الحالية حيث المسار الأكثر احتمالية للانبعاثات الكربونية لا يتسم بالاستدامة .

الكلمات الدالة : أسعار النفط ، نظم تسعير النفط ، محددات أسعار النفط ، التطورات الجارية فى أسواق النفط ، النفط والاقتصاد العالمى ، النفط والاقتصادات العربية ، النفط والاقتصاد المصرى ، ومستقبل أسواق النفط .

Abstract

Changes in Oil Prices and their Impact on the Global, Arab and Egyptian Economy

This study focuses on the rapid response to a dramatic fall in oil prices, therefore, it addresses the impact on the world economy, the economies of Arab countries and the Egyptian economy. And it is instructive to look at events from a longer term perspective till 2030-50, therefore, the study illustrates and analyzes the different scenarios put forth in different international organizations

The study has come up with important findings. **First**, at the level of the global economy, it points out that plunging oil prices has resulted in laying off a lot of jobs, shrinking huge investment and only countries that will succeed in the diversification of production will be able to overcome these difficulty.

Second, at the level of the Arab economies, it is expected for the Gulf countries to depend on the sovereignty wealth funds and to embark on austerity policies to deal with the oil crisis. Yet, the borrowing option from the international financial organizations would be the final resort for all oil exporting countries.

Third, as to the Egyptian economy, it is emphasized on the reform of the energy support policies to lessen the burden on the state budget and work on a crude oil processing, to operate the available refining capacities and to adopt appropriate policies to increase tourism and Suez Canal revenues. **Finally**, scenarios for the energy market perspectives till 2030-2050 are reviewed. The study confirmed the occurrence of new structural changes in the global oil market. Trade patterns are expected to shift with the strong growth in China and India as driving forces in energy demand. Renewable and unconventional fossil fuels will take a large share along with gas. The most likely path for carbon emissions, despite current government policies and intentions does not appear sustainable.

فريق الدراسة

أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد:

أ.د. حسين صالح الباحث الرئيسى

أ.د. اجلال راتب

أ.د. فادية عبد السلام

أ.د. سلوى مرسى

أ.د. مجدى خليفة

د. إمام على كامل

د. أحمد رشاد الشربينى

أعضاء الهيئة العلمية المعاونة:

أ. أحمد ابراهيم عبد الحميد

أعضاء الهيئة الإدارية بالمعهد:

د. سيد دياب

من خارج المعهد :

- أ.د. بهجت أبو النصر (أستاذ)

رئيس قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية بجامعة الدول العربية

- أ. أحمد عبد الحميد عبد الحميد دسوقى (مدرس مساعد)

باحث بجهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية /وزارة التجارة والصناعة

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
4	فصل تمهيدى : مفاهيم وأدبيات النفط وأسعاره وأسواقه
33	الفصل الأول : انعكاسات التغير فى أسعار النفط على الاقتصاد العالمى:
34	1-1 التطورات فى أسواق النفط العالمية
34	1-1-1 اتجاهات العرض العالمى من النفط .
34	1-1-1-1 الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط .
36	1-1-1-2 الإنتاج العالمى من النفط.
37	1-1-1-3 العمر الافتراضى للنفط على المستوى العالمى.
38	1-1-2 اتجاهات الطلب العالمى على النفط
39	1-1-2-1 تطور الطلب العالمى على النفط حسب المناطق.
40	1-1-2-2 العلاقة بين الطلب العالمى على النفط ومعدلات النمو الحقيقى فى الاقتصاد العالمى .
41	1-1-3 الفائض والعجز العالمى من النفط
44	2-1 تحليل تطورات أسعار النفط وأداء الاقتصاد العالمى
44	1-2-1 محددات سعر النفط فى الأسواق العالمية
45	2-2-1 تطور أسعار النفط فى الأسواق العالمية
47	3-2-1 تطور أسعار النفط وأداء الاقتصاد العالمى
50	3-1 انعكاسات أزمة أسعار النفط الأخيرة على الاقتصاد العالمى
50	1-3-1 تحليل التطورات فى أسواق النفط العالمية (2014-2016)
52	2-3-1 أداء الاقتصاد العالمى خلال أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة :
54	1-2-3-1 الدول المتقدمة
54	2-2-3-1 الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة
55	3-3-1 تأثير أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة على الاقتصاد العالمى :

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

رقم الصفحة	الموضوع
56	1-3-3-1 الدول الأكثر استيراداً للنفط - الولايات المتحدة الأمريكية - الدول الآسيوية
58	2-3-3-1 الدول الأكثر تصدير للنفط - روسيا - دول مجلس التعاون الخليجي : * السعودية * الإمارات * البحرين
63	الفصل الثاني : انعكاس التغير في أسعار النفط على اقتصادات الدول العربية النفطية
64	1-2 موقع الدول العربية في سوق النفط العالمي
64	1-1-2 خصائص النفط العربي
65	2-1-2 احتياطي النفط العربي
68	3-1-2 انتاج النفط العربي
71	2-2 الأهمية النسبية للنفط للدول العربية النفطية
71	1-2-2 الأهمية النسبية للنفط الناتج المحلي الاجمالي
73	2-2-2 مساهمة القطاعات الاستخراجية في الناتج الصناعي
74	3-2-2 أهمية النفط في موازنات الدول العربية
75	3-2 التطورات الاقتصادية للدول العربية النفطية
75	1-3-2 الناتج المحلي الاجمالي ونمط توزيعه
77	2-3-2 متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية
79	3-3-2 البطالة
83	4-3-2 الاستثمار المباشر

رقم الصفحة	الموضوع
84	4-2 آليات الحد من آثار انخفاض أسعار النفط على الدول العربية النفطية :
85	1-4-2 ماهية الصناديق السيادية
88	2-4-2 أهداف الصناديق السيادية
89	3-4-2 المصادر الرئيسية للصناديق السيادية
89	4-4-2 الصناديق السيادية فى دول مجلس التعاون الخليجى
91	5-4-2 استراتيجيات الاستثمار فى الصناديق السيادية فى دول الخليج
92	6-4-2 مجالات عمل الصناديق السيادية لدول الخليج العربى
93	7-4-2 الصناديق السيادية والإدارة المالية العامة
95	5-2 انعكاس أسعار النفط على اقتصادات الدول العربية النفطية
96	1-5-2 معدل النمو
99	2-5-2 الموازنة العامة
101	3-5-2 إصلاح الدعم
102	4-5-2 البطالة
103	5-5-2 الجهاز المصرفى
104	6-5-2 تنوع الهيكل الاقتصادى
106	6-2 أثر انخفاض أسعار النفط على التجارة العربية البينية
107	1-6-2 تطور أسعار النفط
109	2-6-2 التجارة العربية الخارجية :
110	1-2-6-2 الصادرات العربية من النفط والغاز الطبيعى
113	2-2-6-2 الواردات العربية من النفط والغاز الطبيعى

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

رقم الصفحة	الموضوع
114	2-6-3 التجارة البينية العربية :
114	2-3-6-1 الصادرات البينية العربية من النفط والغاز الطبيعي
118	2-3-6-2 الواردات البينية العربية من النفط والغاز الطبيعي
120	2-6-4 أثر انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي على موازين المدفوعات:
120	2-4-6-1 ميزان المدفوعات
120	2-4-6-2 الموازين التجارية
123	2-4-6-3 موازين الخدمات والدخل والتحويلات
125	2-4-6-4 موازين الحسابات الرأسمالية
127	الفصل الثالث : انعكاسات التغير فى أسعار النفط على الاقتصاد المصرى
127	3-1 سوق النفط فى مصر
133	3-2 تأثير انخفاض سعر النفط على الاقتصاد المصرى
134	3-3 قياس أثر سعر النفط على النمو الاقتصادى فى مصر
134	3-3-1 الدراسات السابقة
139	3-3-2 النموذج القياسى
140	3-3-3 التحليل الاحصائى المستخدم
142	3-3-4 الدراسة التطبيقية
159	3-3-5 التنبؤ بالأسعار الجارية للنفط
161	3-3-6 التنبؤ بالأسعار الثابتة للنفط (بأسعار 2014)
164	3-3-7 نتائج الدراسة التطبيقية
166	3-4-1 اثر انخفاض أسعار النفط على تحويلات المصريين بالخارج
166	3-4-1 أعداد المصريين العاملين بالخارج
167	3-4-2 تطور قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج
170	3-4-3 أثر انخفاض أسعار النفط على تحويلات المصريين العاملين بالخارج

الموضوع	رقم الصفحة
3-5 أثر انخفاض أسعار النفط على فاتورة استيراد النفط	173
3-5-1 أثر انخفاض فاتورة الواردات المصرية على دعم المواد التموينية	174
3-5-2 أثر انخفاض أسعار البترول على النمو والتضخم	175
3-6 أثر انخفاض أسعار البترول على الاستثمارات العربية على مصر	176
3-7 تأثير انخفاض أسعار البترول على القطاع السياحى - الحلول المقترحة للخروج من الأزمة السياحية الراهنة	177 183
3-8 أثر انخفاض أسعار النفط على إيرادات قناة السويس	186
3-8-1 مشروع قناة السويس الجديدة	186
3-8-2 أثر انخفاض أسعار النفط على قناة السويس	187
الفصل الرابع : سيناريوهات المستقبل لسوق النفط العالمى حتى 2030	190
4-1 انخفاض أسعار النفط والتطورات الأخيرة	191
4-2 توقعات باستمرار بعض من العوامل المؤثرة على الأسعار فى الأجل القصير	193
4-3 تنبؤات بأسعار الطاقة فى 2015 ، 2016	195
4-4 سيناريوهات المستقبل	199
4-4-1 التغيرات الهيكلية الجديدة فى سوق النفط	199
4-4-2 سيناريوهات اتجاهات الطاقة العالمية حتى 2030-2050	204
4-4-3 سيناريوهات المستقبل : تنبؤات أسعار النفط فى الأجل الطويل	211
4-4-4 سيناريوهات السياسات المتعلقة بسوق الطاقة فى المستقبل	219
الخلاصة والنتائج	229
ملخص البحث	239
قائمة المراجع	245
قائمة الملاحق	253

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
35	حجم الاحتياطيات المؤكدة من النفط حسب المناطق العالمية خلال الفترة (2000-2014)	1-1
37	الانتاج العالمي من النفط حسب المناطق العالمية خلال الفترة (2000-2014)	2-1
38	العمر النفطي حسب المناطق العالمية خلال الفترة (2014)	3-1
40	تطور الطلب العالمي على النفط (بالآلاف برميل يومياً) حسب المناطق العالمية خلال الفترة (2000-2015)	4-1
42	فائض العرض وزيادة في الطلب من النفط حسب المناطق العالمية خلال الفترة (2000-2014)	5-1
43	توزيع الصادرات والواردات النفطية حسب المجموعات الدولية لعام 2014 (بالآلاف برميل يومياً)	6-1
56	واردات الولايات المتحدة من الطاقة خلال الفترة (2014-2016)	7-1
57	تأثير انخفاض أسعار النفط بنسبة 10% على كل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم والحساب الجارى للدول الآسيوية خلال الفترة (يونيو 2014 - يناير 2015)	8-1
61	تداعيات انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي	9-1
61	تداعيات انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الاماراتي	10-1
62	تداعيات انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد البحرين	11-1
78	تطور نصيب الفرد من الناتج بالدول العربية النفطية (2000-2014)	1-2
81	عدد المهاجرين من وإلى دول الخليج العربية (2000-2013)	2-2

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
90	أهم الصناديق السيادية في الدول العربية ومصادر تمويلها وقيم أصولها	3-2
108	تطور أسعار النفط بالدولار للبرميل خلال الفترة 2000حتى 2005	4-2
110	اجمالى الصادرات والواردات العربية خلال الفترة 2000- 2013	5-2
112	تطور الصادرات العربية من النفط والغاز خلال الفترة 2013-2000	6-2
113	تطور الواردات العربية مهن النفط والغاز خلال الفترة 2013-2003	7-2
116	التجارة العربية البينية من النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2013-2003	8-2
119	حصة واردات النفط الخام البينية من اجمالى الواردات البينية لبعض الدول العربية عام 2013	9-2
121	الميزان التجارى للدول العربية خلال الفترة 2002-2013	10-2
140	المتغيرات المستخدمة في النموذج	1-3
142	الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	2-3
151	نتائج إختبار وىكى فولر الموسع	3-3
151	معاملات الارتباط الخطى لبيرسون بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	4-3
152	معاملات الارتباط الخطى لبيرسون بين المتغيرات المستقلة وبعضها .	5-3
154	نتائج الانحدار المتدرج	6-3
160	نتائج تطبيق اسلوب cueve Estimation علي أسعار البتترول بالأسعار الجارية	7-3
169	حركة التحويلات علي مستوى العالم ونصيب كل من الدول النامية ومنطقة الشرق الأوسط ومصر	8-3

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
169	الأهمية النسبية لتحويلات المصريين بالخارج بالنسبة الى موارد النقد الأجنبي.	9-3
175	كمية الاستيراد بالطن وبعدهد البراميل في الفترة (2010-2015)	10-3
176	اجمالي عدد الشركات العربية المؤسسة في مصر سواء بالداخل أو المناطق الحرة	11-3
177	أعداد عدد السياح العرب ونسبتهم	12-3
180	عدد السائحين والليالي السياحية للفترة من عام 2005 حتى 2015	13-3
181	الايادات السياحية من عام 2005حتى 2015	14-3
187	تطور ايرادات قناة السويس خلال الفترة من عام 2005-2015	15-3
194	الفائض العالمي من الطاقة الانتاجية من النفط الخام (مليون برميل يومياً)	1-4
194	مستوى المخزون المقدر لدى OECD (مليون برميل يومياً)	2-4
196	تنبؤات بأسعار الطاقة (وفقاً للإدارة الدولية للطاقة اغسطس 2015	3-4
201	تنبؤات بأسعار الطاقة وفقاً لوكالة الطاقة الدولية بأسعار 2014 خلال الفترة 2010حتى 2030	4-4
205	تنبؤات بمعدلات النمو العالمي GDP	5-4
205	تنبؤات سوق النفط حتى 2030-تنبؤات الطلب علي النفط في الاجل الطويل	6-4
213	تنبؤ أسعار النفط معبراً عنها (بأسعار دولار 2014)للفترة 2014-2035	7-4
214	سعر النفط برنت وفقاً لمعادلة الاتجاه العام	8-4

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	التطور التاريخي لأسعار النفط الخام (1861-2014)	19
2	التطور التاريخي لأسعار النفط مقومة بأسعار عام 2014	20
1-1	النمو الاقتصادى العالمى والطلب العالمى على النفط للفترة (2000-2014)	41
2-1	تطور كل من العرض والطلب والسعر العالمى من النفط خلال الفترة 1971-2014	47
3-1	تطور العرض والطلب والسعر العالمى من النفط خلال الفترة (الربع الأول 2014 - الربع الأول 2016)	52
1-2	تطور احتياطيات النفط الخام عالمياً وعربياً خلال الفترة 2000-2014	66
2-2	احتياطي النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية عامى 2000-2014	66
3-2	الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعى وفق المجموعات الدولية في 2014	67
4-2	تطور احتياطيات الغاز الطبيعى عالمياً وعربياً خلال الفترة (2000-2014)	68
5-2	تطور إنتاج النفط عالمياً وعربياً خلال الفترة (2000-2014)	69
6-2	توزيع انتاج النفط بالدول العربية عام 2014	70
7-2	الناتج المحلى الاجمالى وناتج القطاع الاستخراجى عام 2000	72
8-2	الناتج المحلى الاجمالى وناتج القطاع الاستخراجى عام 2014	72
9-2	تطور الناتج الصناعى للدول العربية (2000-2014)	73

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
74	الاهمية النسبية للإيرادات النفطية لاجمالي الإيرادات العامة 2014	10-2
76	تطور الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية والدول العربية النفطية (2000-2014)	11-2
77	الاهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي عام 2014	12-2
79	تطور نصيب الفرد من الناتج بالدول العربية النفطية 2000-2014	13-2
82	عدد المهاجرين الي الدول العربية 2000-2014	14-2
83	حصة الشباب بين العاطلين من العمل بالدول النفطية عام 2014	15-2
84	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية النفطية 2009-2014	16-2
97	نصيب القطاع النفطي عامي 2013-2014 في الناتج المحلي للدول العربية النفطية	17-2
99	فائض / عجز الدول العربية النفطية بالمليار دولار عامي 2013/2014	18-2
101	نسبة الدعم الاجمالي للطاقة من الناتج المحلي الاجمالي عام 2014 للدول النفطية العربية	19-2
102	الهيكل النسبي لدعم الطاقة في الدول العربية النفطية عام 2011	20-2
127	نسب استهلاك الطاقة الأولية في مصر	1-3
128	تطور انتاج واستهلاك الطاقة الاولية قى مصر	2-3
129	اجمالي انتاج واستهلاك النفط والسوائل الاخرى	3-3
129	اجمالي صادرات وواردات مصر من النفط	4-3
130	احتياطيات النفط الخام في مصر بالبلليون برميل	5-3

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
3-6	معدل التغير السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى	143
3-7	معدل التغير السنوى فى الانفاق الحكومى	144
3-8	معدل التغير السنوى فى المنح	144
3-9	معدل التغير السنوى فى الادخار المحلى	145
3-10	معدل التغير السنوى فى تكوين رأس المال الثابت	145
3-11	معدل التغير السنوى فى الانفاق الاستهلاكى	146
3-12	معدل التغير السنوى فى الواردات	147
3-13	معدل التغير السنوى فى الاستثمار الأجنبي المباشر	147
3-14	معدل النمو السنوى فى الصادرات	148
3-15	معدل التغير السنوى لسعر صرف الدولار	149
3-16	معدل التغير السنوى فى اسعار النفط	150
3-17	الانتشار بين متغيرات الدراسة	153
3-18	مقارنة بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة من النموذج	158
3-19	المقارنة بين القيم الفعلية والقيم المتوقعة لأسعار البترول بالأسعار الجارية	161
3-20	أسعار البترول خلال الفترة من 1968 حتى 2014 بأسعار عام 2014	162
3-21	دالة الارتباط الذاتى ودالة الارتباط الذاتى الجزئى لأسعار البترول لعام 2014	162
3-22	المقارنة بين القيم الفعلية والقيم المتوقعة فى النموذج	164
4-1	أسعار البترول العالمية من عام 2000 حتى عام 2014	192
4-2	Hubbert Plateau risk مخاطر	200
4-3	تنبؤات بالاتجاه العام لأسعار برميل النفط برنت حتى 2030	215

قائمة الملاحق

البيان	رقم الصفحة
ملحق رقم (1) حجم الاحتياطيات المؤكدة من النفط حسب المناطق العالمية خلال الفترة (2000-2014) بالمليار برميل	251
ملحق رقم (2) ترتيب دول العالم حسب حجم الاحتياطيات المؤكدة من النفط فى عام 2014	252
ملحق رقم (3) الإنتاج العالمى من النفط حسب المناطق العالمية (2000 - 2014) (ألف برميل يومياً)	253
ملحق رقم (4) ترتيب الدول الأكثر إنتاجاً للنفط الخام عام 2014	254
ملحق رقم (5) تطور الطلب العالمى على النفط حسب المناطق العالمية خلال الفترة (2000-2014) (بالألف برميل يومياً)	255
ملحق رقم (6) الدول الأكثر استهلاكاً للنفط فى العالم عام 2004	256
ملحق رقم (7) الدول الأكثر تصديراً والأكثر استيراداً للنفط عام 2014 (بالمليون برميل يومياً)	257
ملحق رقم (8) تطورات العرض والطلب والسعر العالمى من النفط خلال الفترة (1974-2014)	258
ملحق رقم (9) معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى حسب المجموعات الدولية خلال الفترة (2000-2015)	259
ملحق رقم (10) تطورات العرض والطلب والسعر العالمى من النفط الخام خلال الفترة (الربع الأول 2014 - الربع الأول 2016)	260

المقدمة

يشكل البحث محاولة لتقييم آثار التغيرات فى أسعار النفط منذ يولية 2014 على آفاق النمو فى الاقتصاد العالمى وتداعياته على الاقتصاديات العربية وكذلك الاقتصاد المصرى ، وتتبلور مشكلة البحث فى دراسة التغيرات فى أسعار النفط فى ضوء عدة تحديات يواجهها الاقتصاد العالمى حيث تشير بيانات العرض العالمى للنفط والطلب عليه إلى وجود فائض فى العرض ، ومع استمرار الدول المصدرة الرئيسية فى زيادة إنتاجها وصادراتها فإن ذلك الفائض يشكل ضغطاً على أسعار النفط خاصة وأن منظمة الأوبك لم تتخذ أى إجراء لتخفيض أو ضبط الإنتاج بل أن العديد من الدول بررت ذلك بعدم الرغبة فى التدخل فى آليات السوق ، واعتبر هذا الانخفاض فى الأسعار موجهها بصورة مخططة ضد ايران وفنزويلا وروسيا ، كذلك يمكن فهم الدور الذى لعبه الانخفاض الكبير فى الأسعار العالمية للبترول فى انهيار قيمة العملات الدولية كالروبل وتدنى أسعار الفائدة .

كما أن هذه التطورات تثير جدلاً حول التحديات والفرص أمام الاقتصاديات العربية النفطية والغير نفطية والمستوردة للنفط ، ومن المحتمل أن تضيق الفرص المتاحة إذا لم تتوفر السياسات والقواعد لاستغلال الفرص خاصة وأن هناك دول متعددة ومنها الصين لديها احتياطات كبيرة من الغاز الصخرى ، كذلك تثير ثورة الغاز الصخرى عدة مخاوف تتعلق بالبيئة وانبعاثات الغاز الطبيعى وتلوث المياه السطحية والجوفية ، فضلاً عن أن استمرار انخفاض أسعار النفط من شأنه أن يكبح الاستثمارات فى النفط والغاز الصخرى وضمان استمرار هيمنة النفط والغاز كمصادر للطاقة فى المستقبل.

على الجانب الآخر تشكل صادرات النفط وإيراداته نسب يعتد بها من اجمالى عائدات التصدير أو النواتج المحلية للدول العربية الخليجية ، وترى بعض الآراء أن الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى من أكبر الخاسرين من انخفاض أسعار النفط .

وتلوح لمصر بعض الفرص الإيجابية كمستورد صافى للنفط حيث يقدر العجز فى ميزان تجارة المنتجات النفطية 7,3 مليار فى عام 2014/2013 بما يؤدى فى المحصلة النهائية إلى احتمالات خفض فاتورة الواردات البترولية ، ويعزز انخفاض تكلفة الإنتاج الصناعى مع احتمالات التراجع فى معدلات التضخم .

ومن هنا تتضح أهمية المضى قدما فى بحث وتحليل ظاهرة انهيار أسعار النفط لتحسين استفادة مصر كمستورد صافى للنفط وانعكاساته على متغيرات الاقتصاد الكلى ، وعليه يتوقع أن تفيد هذه الدراسة وزارة البترول والثروة المعدنية ، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، وزارة المالية ، وزارة التجارة والصناعة ، هيئة قناة السويس ، وزارة السياحة ، ووزارة الاستثمار ، هذا فضلاً عن استفادة الاطراف العربية سواء الخليجية أو الدول العربية غير النفطية.

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الطلب والعرض العالمى للنفط وآفاقه ، ثم تحليل أداء النمو فى الاقتصاد العالمى فى ظل سيناريو الانخفاض فى أسعار النفط ، وبيان آثار انخفاض الأسعار العالمية للبترول وتداعياتها على النمو فى الاقتصاد العالمى ، وحركة التجارة العالمية وآفاقها المستقبلية خلال السنوات القليلة القادمة، كذلك دراسة تداعيات انخفاض أسعار النفط على أداء الاقتصادات العربية والتجارة العربية البينية ، والعون الانمائى العربى والاستثمارات البينية ، والنفط والغاز وعوائدها كمصادر ريعية فى المنطقة العربية ، وأيضاً دراسة تأثير التغيرات فى أسعار النفط على أداء الاقتصاد المصرى ومنها : فاتورة الواردات البترولية ، وتكلفة الإنتاج الصناعى والنقل ، ودعم المنتجات البترولية فى الموازنة العامة للدولة ، معدلات التضخم ، تحويلات العاملين فى الخارج ، إيرادات قناة السويس ، إيرادات السياحة ، ومن ثم فرص مصر فى تعظيم الاستفادة من انخفاض أسعار النفط مع توضيح السياسات الاقتصادية والبرامج المناسبة ، وتهدف الدراسة أيضاً إلى بناء سيناريوهات التعامل مع أزمة النفط فى المستقبل فى ظل فروض ومسارات معنية ، والتنبؤ بأسعار النفط فى المدى القصير والمتوسط والطويل .

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي وربط النتائج بالأسباب لتفسير الظواهر الاقتصادية ، واستخدام النماذج القياسية لقياس أثر التغيرات فى أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية على المستوى العالمى والعربى والمصرى .

وبناءً على ما سبق تتكون الدراسة من الفصول التالية :

- الفصل التمهيدي يوضح المفاهيم والأدبيات المتعلقة بأسعار النفط وأسواقه

- الفصل الأول : آثار التغير فى أسعار النفط على الاقتصاد العالمى

- الفصل الثانى : انعكاسات التغير فى أسعار النفط على اقتصادات الدول العربية

- الفصل الثالث : تأثير التغير فى أسعار النفط على الاقتصاد المصرى

- الفصل الرابع : سيناريوهات المستقبل لسوق النفط العالمى حتى 2030

- وأخيراً الخلاصة والنتائج

وفى النهاية ، أود تقديم خالص الشكر إلى السادة أعضاء فريق البحث العلميين من داخل المعهد وخارجه الذين لم يدخروا وسعاً فى بذل الجهد لكى يصدر هذا البحث بالشكل اللائق ، كما يمتد الثناء إلى كل من ساهم بالآراء الموضوعية والأفكار البناءة فى سبيل إنجاز هذه الدراسة ، كما أود تقديم خالص الشكر والعرفان إلى كل من ساهم فى إنجاز هذا البحث من السادة الفنيين أعضاء البحث من مركز العلاقات الاقتصادية الدولية ومركز المعلومات التخطيطية على مجهوداتهم القيمة التى انعكست على ظهور البحث فى شكله الحالى .

الباحث الرئيسى

أ.د. حسين صالح

فصل تمهيدى

مفاهيم وأدبيات النفط وأسعاره وأسواقه

تتناول الدراسة فى الفصل التمهيدي المفاهيم والأدبيات المتعلقة بأهمية النفط باعتباره سلعة استراتيجية نظم التسعير وجودة النفط ، ومحددات أسعاره ، والأزمات النفطية وأسبابها ، وأيضاً توضح الدراسة تعريف أسواق النفط وتطورها وأنواعها ، وأهم المتعاملين فيها من ناحية الدول المنتجة والدول المستهلكة ثم وبورصة النفط .

(1) أسعار النفط

أهمية النفط

دانيال يورغن أحد أبرز من كتب عن النفط، يقول " إن عصرنا هو عصر النفط والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية، والإنسان المعاصر هو أساساً إنسان هيدروكربوني نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية للنفط" (1) .

لقد ارتبط التاريخ الإقتصادي الحديث بما يعرف بالذهب الأسود (النفط)، ويعتبر من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859 ، فهو المصدر الأول للطاقة، ومحور كل من الإنتاج الصناعي والزراعي ، ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح مصدراً لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم⁽²⁾، لم يعد النفط مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، فهو يشكل نسبة 33,2% من التجارة العالمية للطاقة سنة 2008⁽³⁾ ، لم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله ببدائل أخرى سواء كانت طاقات ناضبة كالغاز والفحم والطاقة النووية أو طاقات متجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات الدائمة ، لقد تحول النفط نتيجة لتعدد استخداماته ومرونة منتجاته إلى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده .

تتجسد الأهمية الاقتصادية للنفط في كونه أحد أهم المصادر الرئيسية للطاقة أن لم يكن أهمها لإرتفاع الطاقة المتولدة عنه وانخفاض تكلفة إنتاجه بالإضافة إلى تعدد المشتقات المصنعة منه ، كما أنه مصدر للإيرادات المالية للكثير من الدول فقد شكل أكثر من 73,5% من الإيرادات الحكومية للدول العربية أي

(1) Daniel Yergin, « The Epic Quest For Oil, Money and Power : Simon and Schuter , New York, 1991,P14

(2) حافظ برجاس ومحمد المجذوب، " الصراع الدولي على النفط العربى " ، بيسان للنشر والتوزيع الإعلاني، الطبعة الأولى، 2000 ، ص 19 .

(3) International Energy Agency (IEA),Report 2011 Key World Energy Statistics, P1

ما يعادل 419 مليار دولار⁽¹⁾ ، كما أنه يمثل أهم سلعة في التبادل التجاري الدولي ، بالإضافة إلى أهميته السياسية كسلاح تفاوض وضغط في بعض الأحيان، وأهميته العسكرية التي من أجلها تقوم الحروب والصراعات. في حين أنه من الناحية السياسية، يعتبر النفط هو أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث المصدر له⁽²⁾.

يعد النفط ومشتقاته من أهم مصادر الطاقة اللازمة لعمليات الإنتاج والاستخدام اليومي، حيث تشكل حصته 36,8% من إجمالي استهلاك الطاقة العالمي، ومن ثم فإن أي تغير في أسعار النفط العالمية سوف ينعكس على اقتصاديات كافة الدول وبالتالي على الإقتصاد العالمي ، يعتمد مدي تأثير تغير أسعار النفط على مقدار ونسبة التغير في السعر والفترة التي تستغرقها الأسعار حتى تعود إلي وضعها الطبيعي، والسياسة المالية والنقدية التي تتبعها الدولة للحد من الآثار السلبية للصدمات. إن ظاهرة تقلبات أسعار النفط على المستوى العالمي لها تأثيراتها المختلفة في إقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لكن هناك شيئاً واضحاً، أن اقتصاديات الدول المتقدمة تختلف كثيراً من حيث التفاعل مع تلك الأسعار في حالة الارتفاع أو الانخفاض، في حين أن الدول النامية المنتجة للنفط تواجه مشاكل عديدة في حالات انخفاض الأسعار كما هو حادث الآن ، أما الدول النامية التي تستورد النفط فغالبا ما تسعد بانخفاض أسعاره . حالة مصر متفردة من نوعها إذ أنها بالفعل قد تستفيد من انخفاض أسعار النفط العالمية لأن ذلك يقلل من فاتورة الإستيراد وفاتورة الدعم التي تلتهم جزء كبير من الموازنة، لكن في نفس الوقت يتأثر الإقتصاد المصري بصورة سلبية جراء هذه الإنخفاضات، نتيجة لاتخاذ الدول الخليجية اجراءات تقشفية من شأنها تقليل المنح والدعم الموجه للاقتصاد المصري، بل والاستغناء عن العملة الأجنبية لديها مما يقلل من تحويلات العملات الأجنبية لمصر، بالإضافة إلي بعض الانخفاضات في أعداد السياح الوافدين إلي مصر.

معايير جودة النفط

رغم أن النفط الخام مادة متجانسة من حيث العناصر المكونة له، إلا أن أنواعه متعددة تتأثر بالخصائص الطبيعية و الكيميائية و بالكثافة أو اللزوجة ودرجة احتوائه على المادة الكبريتية، ويمكن إيجازها كما يلي:

1- **معيار درجة الكثافة النوعية⁽³⁾**، يعتبر من أهم المؤشرات للدلالة علي جودة و نوعية وقيمة النفط الخام، يقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي، ونعني بها نسبة وزن النفط إلي وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتهما، والتي تتراوح بين 1 و 60 درجة ، كلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت

(1) التقرير العربي الإقتصادي الموحد، 2007، ص 120.

(2) مدشن وهيبة ، أثر تذبذب أسعار النفط على الإقتصاد العربي ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 2004 .

(3) American Petroleum Institute <http://www.api.org/>

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

درجة كثافته النوعية عالية وجودته أكبر، وبناء على ذلك يصبح للنفط ثلاث أنواع: النفط الخفيف وهو ذو الدرجة العالية ويحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة تكون من 35 درجة فما فوق، النفط المتوسط مثل زيت الغاز وزيت الديزل وزيت التشحيم، ويكون مدى الدرجات النوعية بين 28 درجة وحتى 35 درجة، أما النفط الثقيل ذو الدرجات المنخفضة، حيث يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون من 28 درجة وما دون، من الناحية العلمية، يعتبر استخدام هذا المعيار وحده غير سليم، لكون تصنيف أنواع البترول يستند على المركبات الهيدروكربونية للبترول فيقسم إلى بترول بارافيني وبترول أسفلفيني. هذا بالإضافة إلى التصنيفات المعيارية الأخرى كمعايير التخصص و اللزوجة والكثافة، ولذلك توجد ثلاثة مقاييس أخرى.

2- **معيار نسبة الكبريت في النفط الخام**، تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن وجوده بكميات كبيرة يتطلب تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، ومن ثم يصنف النفط إلى نفط ذو نسبة كبريت منخفضة ونفط ترتفع فيه نسبة الكبريت.

3- **معيار نقطة الإنسكاب**، يقصد به درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة أي مدى لزوجة النفط، وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبة، فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة النفط ولزم تسخينه مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه، مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويقلل الجودة.

4- **معيار نسبة الشوائب الأخرى (الماء والأملاح)**، حيث تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الشوائب فيه.

إن مقاييس النفط تستند إلى نوعين: حسب الحجم يعتبر البرميل وحدة القياس الأمريكية الأكثر شيوعاً، والتي تعادل 72 جالون أي 159 لتر، ويقاس أيضاً بالمتر المكعب ويعادل كل متر مكعب 6.28 برميل. حسب الوزن، وتكون الوحدة المستعملة عالمياً هي الطن وفيها حوالي 7 براميل نفط، وتشمل ثلاثة مقاييس: الطن الطويل ويساوي 1006 كجم، الطن المتري ويساوي 999 كجم أما الطن القصير فيساوي 906 كجم⁽¹⁾.

يعرف **الاحتياطي النفطي** على أنه الثروة النفطية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي والتقني، تتأثر مسألة تحديده بالتغيرات التكنولوجية في عمليات البحث والاستخراج وتكلفة ومستويات أسعار النفط، ليس معنى توافر احتياطيات نفطية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص النفط من باطن الأرض ومعالجته وتخزينه وضخه.

(1) Mohamed Elhocine Benissad, Elements d`economie petroliere, les hydrocarbures, present et future, OPU Algerie, p:38

يقسم الاحتياطي النفطي وفقا للمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والجيولوجية الى ثلاثة انواع هي:

1. **الاحتياطي المؤكد الثابت**، هو كميات النفط الخام التي تشير البيانات الهندسية والجيولوجية المتوفرة على وجه لا يشيبه شك الى إمكانية استخراجها من الحقل النفطي، وهو النوع المعتمد سواء من ناحية الإستغلال أو الدراسات الاقتصادية والفنية⁽¹⁾ ، يبلغ الإحتياطي العالمي المؤكد من النفط 1333,1 مليار برميل خلال 2009، حيث ان اكثر من 56% من احتياطات النفط موجودة في منطقة الشرق الاوسط والبالغة 754,2 مليار برميل خلال 2009، وتليها منطقة جنوب وسط امريكا بحوالي 15% من الاحتياطي العالمي والمقدر 198.8 مليار برميل، ثم تليها كل من أوروبا وأفريقيا بحوالي 10% لكل منهما من مجموع الاحتياطي العالمي، والملاحظ كذلك هو القفزة الكبيرة التي عرفها الاحتياطي العالمي حيث ارتفع من 1006,4 مليار برميل خلال 1989 الى 1085,6 مليار برميل خلال 2005 ثم الى 1333,1 مليار برميل خلال 2009 أي بزيادة وصلت الى 32% مقارنة بعام 1989، وذلك نتيجة للتطور التكنولوجي وزيادة الاكتشافات النفطية نتيجة زيادة الطلب على النفط وارتفاع الأسعار.

2. **الاحتياطي المرجح**، هو الكميات التي يمكن الحصول عليها بعد نفاذ الإحتياطي المؤكد وبعد تطوير حقول النفط المعنية، يشير هذا النوع من الاحتياطي لكونه موجود ومعروف من الناحية الفنية، إلا أنه غير معروف من ناحية تكاليف الانتاج وتنقصه بعض المعلومات الجيولوجية.

3. **الاحتياطي المحتمل (المتوقع)**، هو كميات النفط المتوقع استخلاصها والذي لم يتم اكتشافه بعد من الحقول التي لم يجري تطويرها، هذا النوع يقضي بوجود النفط الا انه غير معروف من الناحية الكمية وذلك يوصف بكونه غير دقيق ويقدر احتماله بنسبة 10%.

أسعار النفط

يلاحظ استخدام العديد من المصطلحات السعرية يعبر كل منها عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار، يمكن أن نعرض لها كما يلي:

- **السعر الاسمي (Nominal Price)**، يعرف أيضا بالسعر الفوري أو المستقبلي أو متوسط سعر النفط خلال سنة واحدة، وهو القيمة النقدية بالدولار التي تعطي لوحده واحده من النفط الخام (البرميل عادة) خلال لحظة زمنية معينة⁽²⁾.
- **السعر الحقيقي أو الفعلي (Actual Price)**، يطلق عليه سعر النفط بالدولار الثابت، يعبر عن تطور السعر خلال فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال هذه الفترة من تضخم أو تغير

⁽¹⁾ محمد أحمد الدوري، ص 33.

⁽²⁾ حمد حسين الهيثي، مقدمة في اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1994، ص 120.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

في سعر صرف الدولار، حيث ينسب هذا السعر إلى سعر سنة الأساس، أي أنه هو كمية النفط الخام التي يمكن الحصول عليها من الخارج بالسعر الأسمي مخصوماً منه معدل التضخم⁽¹⁾.

■ **سعر التكلفة الضريبية (The Tax – Paid Cost Price)**، يمثل التكلفة الحقيقية مضافاً إليها قيمة ضريبة الدخل والربح التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى لحكومات الدول المنتجة للنفط بموجب الإتفاقيات والإمتيازات التي تعقدها معها، من أجل الحصول على برميل واحد من النفط الخام المنتج. تعتبر هذه الأسعار هي القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية والأساس الذي تتحرك فوّه، فبيع برميل النفط بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة. تحسب هذه الأسعار في المتوسط كما يلي : $\text{سعر التكلفة الضريبية} = \text{تكلفة الإنتاج} + \text{عائد الحكومة}$ ، حيث عائد الحكومة = الربح + الضريبة.

■ **السعر الآني أو الفوري (The Spot Price)**، هو السعر النقدي لبرميل النفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتريّة بصورة فورية في السوق الحرة للبترول⁽²⁾، برزت هذه الأسعار في سوق النفط العالمية مع أواخر عام 1978، بعد توقف صادرات النفط الإيرانية عن البلدان المتعاقدة معها، مما اضطر الأخيرة إلى البحث عن نفط بديل بسبب زيادة الطلب العالمي ، وفقاً لذلك قامت شركات النفط الكبرى ببيع كميات قليلة من النفط في السوق الفورية تراوحت نسبتها 10% من مجمل صادرات النفط العالمية في 1978، ثم صعدت في 1979 إلى 15%، تعتبر سوق روتردام (rotterdam market) أفضل مثال للسوق الآنية للنفط، وقد انضمت بعض دول أوبك إلى الشركات التي تبيع النفط في السوق الآنية مثل إيران، الكويت، قطر، فنزويلا وأندونيسيا.

■ **السعر الترجيعي (Net Back Arrangement Price)**، يعبر عن قيمة الوحدة النفطية بوحدات نقدية محددة في زمن معين على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها، مطروحا منها تكلفة التكرير، هامش ربح التكرير، تكلفة النقل من ميناء المشتري إلى ميناء البائع ، ظهر هذا السعر في السوق الفورية في وسط الثمانينات بين العديد من دول أوبك كالسعودية، نيجيريا، فنزويلا وإيران..... إلخ . $\text{السعر الترجيعي للخام} = \text{متوسط سعر المنتجات النفطية المحددة} - \text{تكلفة تكرير الوحدة النفطية} - \text{هامش الربح} - \text{تكلفة النقل من ميناء المشتري حتى ميناء البائع}$.

■ **السعر الأرجاعي (Feed – back Price)**، يقصد به سعر برميل النفط الخام على أساس سعر مكوناته التي سميت برميل "أوبك" والبرميل المركب⁽³⁾ .

(1) حسن عبدالله، مستقبل النفط العربي، ص 240.

(2) Jean Pierre Angelier ، « énergie internationale 1987-1988 » , Economica 1987, P 66.

(3) فوزي القرشي، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام حتى عام 1973، مجلة النفط والتنمية، عدد خاص حول أسعار النفط، بغداد، 1978، العدد 3 السنة 4، ص 32-33.

- **سعر التحويل (Transfer of Price)** ، وهو احد أنواع أسعار النفط الخام الذي أوجدته الشركات الاحتكارية وتعاملت به بين فروع الشركة الواحدة، ويمكن تعريفه بأنه سعر انتقال النفط الخام من نشاط الى آخر ومن قسم الى آخر ضمن الشركة الواحدة.
- **أسعار صفقات الأجل الطويل (Long-term Dealprice)**، ويقصد بها الأسعار النفطية التي يتم عقدها الآن على أن يتم التسليم في مدة لاحقة⁽¹⁾.
- **سعر البرميل الورقي (Barrel Price in Dollar)**، هو سعر برميل النفط الخام في سوق الصفقات الآتية، ويقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الخام ويبيع لأكثر من مرة⁽²⁾.

يتم تسعير النفط وفقا لنوعه والسوق المباع فيها⁽³⁾، اذ توجد ثلاثة أسواق في العالم لبيع النفط: ناميكس ووست تكساس في الأسواق الأمريكية، برنت لأوروبا، وعمان أو دبي لأسواق شرق آسيا، ويسعر النفط عادة في هذه الأسواق وفقا لخمسة أنواع، على سبيل المثال يسعر العربي الثقيل في السوق الأمريكية بناقص 7 إلى 10 دولارات للبرميل عن سعر ناميكس أو وست تكساس، كما يسعر في سوق أوربا بناقص 5-7 دولارات للبرميل عن سعر برنت، بينما يسعر في سوق شرق آسيا بناقص 2-4 دولارات للبرميل. في حين يسعر الزيت العربي الخفيف الممتاز وهو أغلى أنواع النفط في السوق الأمريكية، بزائد 1-2 دولارات للبرميل عن سعر ناميكس أو وست تكساس، ويسعر في سوق أوربا بزائد 2-4 دولار للبرميل عن سعر برنت، فيما يسعر في سوق شرق آسيا بزائد 3-4 دولار للبرميل. وهكذا بالنسبة لبقية أنواع النفط، حيث يتم تغيير الأسعار حسب العقود ووفقا لظروف السوق النفطية⁽⁴⁾.

لقد جاء تطور تسعير النفط الخام وطرق تحديده متأثرا بنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق النفطية السائدة في كل فترة، ومن الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاثة فترات رئيسية ومتباعدة كما يلي:

(1) تسعير الإحتكار المطلق (1880-1910) ، ويطلق عليها نظام الأسعار المعلنة **(The Posted Prices)**، ويقصد بها أسعار النفط الإحتكارية المعلنة رسميا في السوق من قبل الشقيقات السبع محسوبة بالدولار الأمريكي، حيث كان يتحدد السعر من قبل هذه الشقيقات وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها ، ظهر هذا السعر لأول مرة في 1880 بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركة **(Standard Oil of New Jersey Company)**، والتي كانت أول شركة تحدد الأسعار عن طريق اعلانها رسميا عند آبار الإنتاج، حيث فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط منذ 1873، و أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجه في عملية

⁽¹⁾ حمد حسين الهيثي، مقدمة في اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1994، ص 156.

⁽²⁾ حمد حسين الهيثي، مقدمة في اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1994، ص 157.

⁽³⁾ سبق الإشارة لأنواع النفط وجودته في موضع سابق.

⁽⁴⁾ <http://www.alriyadh.com/2007/10/22/article288300.html>

التسعير. في الواقع فإن الأسعار المعلنة ما هي إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي، أي أنها لم تكن إلا أسعارا دفترية تفرضها الشركات لكي يتم بموجبها: احتساب الربح والضريبة على الأرباح، تحديد ضرائب الدول المنتجة، و تسليم النفط من شركة ذات اختصاص إلى أخرى ذات اختصاص آخر وكلاهما جزء من هيكل واحد. يجب معرفة أن هذه الأسعار ظلت سارية حتي عام 1973.

(2) **تسعير إحتكار القلة (1911-1949)** ، تحولت سوق النفط الأمريكية في 1911 من سوق إحتكار مطلق إلى سوق إحتكار قلة، نتيجة لإكتشاف النفط في مناطق أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ولاية تكساس، وظهور شركات نفطية أخرى منافسة ، مما دفع الحكومة الأمريكية إلي حل إحتكار ستاندر أويل وتقسيمها إلي أربع شركات. حيث سعت كل شركة إلي إعلان أسعار النفط الخاصة بها مما أدى إلي لجوء هذه الشركات إلي التفاوض من أجل توحيد الأسعار وضمان المصالح، فظهر ما يعرف بنظام التسعير الموالي ، كما شهدت عشرينات القرن الماضي إكتشاف النفط في مناطق عديدة من العالم، فتوحدت شركات النفط الكبرى في تنظيم واحد متكامل للسيطرة على جميع مجالات الصناعة النفطية، حيث كان من بين ما قامت به تحديد الأسعار المعلنة من موانئ التصدير المنتشرة في البلدان النفطية العالمية، وبخاصة موانئ الخليج العربي وخليج المكسيك ، ومع تطور مناطق الإنتاج خارج الولايات المتحدة أصبحت عملية الإعلان تتم في موانئ التصدير ، كما يطلق علي هذه المرحلة، التسعير في ظل إحتكار الشقيقات السبع، حيث كان سوق النفط إحتكاريا تتحكم فيه سبع شركات، وقد تميزت أسعار النفط في هذه المرحلة بالإستقرار والثبات والإعتماد علي النفط الأمريكي⁽¹⁾، استمر مفعول هذه الأسعار ساريا حتي بداية السبعينات من القرن الماضي ، ويمكن تقسيم نظم تسعير البترول الخام لهذه المرحلة إلى ثلاثة مراحل :

- **قاعدة نقطة الأساس الأحادية (1936-1939)** ، فرضت الشركات البترولية الإحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة، يتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية بناء علي سعر النفط الخام في خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد، حيث تم اختيار نفط خليج المكسيك كأساس لارتفاع تكاليف إنتاجه⁽²⁾ .
- **قاعدة نقطة الأساس المزدوجة (1939-1945)**، بدأ نظام نقطة الأساس الأحادية يضعف، نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، وظهور احتياطات نفطية كبيرة في منطقة الخليج العربي، مما أدى إلي موافقة الشركات النفطية الكبرى علي اختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام علي مستوي العالم، بموجب هذا النظام، يحسب بترول الخليج العربي على أساس خامات خليج

(1) محمد أحمد الدوري، ص 204،

(2) سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الأولى، 1999 ، ص 195-196.

المكسيك في الأسواق الدولية مضافا إليه أجور الشحن والتأمين الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، حيث يتم معادلة نفط منطقة الخليج العربي وخليج المكسيك في ميناء ميناء بنابولي الإيطالية⁽¹⁾.

■ **قاعدة نقطة الأساس المتعادلة (1945-1947)**، كان من نتائج قيام الحرب العالمية الثانية، أن تم العمل بنظام تسعير شبيه بالنظام السابق، حيث تتم معادلة نفط منطقة الخليج العربي وخليج المكسيك بميناء آخر هو ساوثمبتون في غرب إنجلترا بدلا من ميناء ميناء بنابولي الإيطالية .

(3) تسعير الانحصار الاحتكاري (1948-1987)، سيطرت عدد قليل من الشركات على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط وحتى قبل 1970، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة حيث أخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول⁽²⁾. في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية، لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) حيث أصبحت تتحكم في الأسعار، لكن لم يدم هذا التحكم سوي سنة سنوات فقط من 1973 إلى 1979 ، يمكن تقسيم تسعير البترول الخام في هذه المرحلة إلى ثلاثة مراحل فرعية⁽³⁾:

■ **قاعدة صافي المحقق (The Realized Prices 1955-1950)**، تعرف أيضا باسم قاعدة الأسعار المتحققة أو الفعلية، وفقا لهذه القاعدة يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي بخليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة بين طرفين مستقلين غالبا من الشركات الصغيرة المتنقلة التي تقتصر الى سوق خاص بها ، السعر المتحقق هو فعليا السعر المعلن ناقصا الخصومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري أو تعود للطرفين ، ظهرت الأسعار المتحققة للوجود منذ أواخر الخمسينات، حيث عملت بها الشركات النفطية المختلفة سواء في أوبك أو أوابك، أو الشركات الأجنبية الأخرى الاحتكارية أو المستقلة⁽⁴⁾ ، وكان هذا النظام ساريا قبل تأسيس الأوبك. يتأثر مستوى الأسعار المتحققة بظروف السوق البترولية السائدة ومقدار تأثير تلك الظروف على الأطراف البترولية المتعاقدة، والعلاقات الاقتصادية الدولية .

■ **قاعدة سعر الإشارة (The Reference Prices 1969-1956)**، سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بينهما، ويتم احتسابه على أساس متوسط السعريين لعدة سنوات، طبق سعر الإشارة لأول مرة من قبل الجزائر، بعد الإتفاق الذي عقده مع فرنسا في 1956، وحددت أسعار الإشارة بموجبه بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات النفط الخام خلاله بأقل من هذه الأسعار، كما طبقت فنزويلا، حينما اتفقت مع

(¹) سمير عمور، إشكالية احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل موازنة الدولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006، ص 97.

(²) محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 206.

(³) أحمد الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 198 .

(⁴) سالم عبد الحسن رسن ، مرجع سابق ، ص 195 .

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

الشركات النفطية العاملة في أراضيها على إحتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار إعتبر من 1 يناير 1967، وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا.

■ قاعدة السعر الرسمي (Official or Administrative Price 1987-1970)، ويطلق عليه أيضا

السعر الإداري، شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا لما يتماشى مع مصالحها الخاصة. هذا السعر يعبر عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن محدد وبوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل طرف جهة حكومية أو مؤسسة نفطية تعود لدولة معينة أو دول معلومة ، برز هذا السعر للتداول الدولي في أوائل السبعينات من القرن العشرين، للدلالة على أسعار أوبك المعلنة رسميا والمحددة من قبلها وفقا للمعايير الموضوعية والعلمية والعادلة التي وضعتها أوبك، لتحديد قيمة أسعار نفطها في السوق الدولية ، أدى وجود أوبك إلي ارتفاع الأسعار، بناء علي ما جاء به اتفاق كاراكاس في ديسمبر 1970، والذي أوصي بضرورة اختلاف أسعار الخامات وفق لاختلاف درجة كثافة النفط النوعية. واتفاقية طهران في فبراير 1971 والتي نصت علي رفع أسعار النفط الخام تقاديا للتضخم المستورد من الدول الصناعية ، واتفاقية جنيف في ديسمبر 1972، والتي نصت علي مراعاة تغير سعر صرف الدولار في تسعير النفط .

ابتداء من 15-10-1973، كان سعر أوبك قائدا ومحركا أساسيا لاتجاهات تطور الأسعار في السوق العالمية، إذ أصبح تسعير النفط مسألة تنفرد بها منظمة الأوبك عن طريق قاعدة السعر الرسمي التي يتحدد السعر وفقها علي أساس الخامات المكونة لسلة الأوبك ، وتمثل ذلك في سيادة هذا السعر في السوق الدولية طيلة عقد السبعينات وحتى أواسط الثمانينات.

عام 1987، اعتمدت أوبك سلة أسعار نفط متنوعة عددها سبعة: ستة منها من أعضاء أوبك والسابع من خارجها من دولة المكسيك. يعتبر تحرك متوسط أسعار هذه الأنواع السبعة خلال زمن معلوم القاعدة التي يتحدد بها السعر الرسمي لأوبك ونفوطها المختلفة ، أي أن السعر الرسمي لأوبك تحول فعليا إلى سعر تابع في مقداره ومستواه لسعر النفط في السوق الفورية منذ ذلك العام بصورة خاصة وما تلاه في التسعينات وحتى الوقت الحاضر.

(4) تسعير المنافسة الحرة (1988-2014)، سيادة قانون العرض والطلب علي السوق النفطية، حيث

لم تكن أسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض والطلب وإنما لمصالح الطرف الذي يسيطر علي السوق النفطية. لكن بعد أزمة 1973 وما أحدثته من اضطرابات، طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسعير النفط الخام لتقادي تقلبات الأسعار، أهمها الأسواق النفطية الأجلة والبورصات النفطية منذ 1980، وشجعت علي إنتاج الدول من خارج أوبك مما قلل من سيطرة المنظمة علي مجال التسعير، وفتح المجال أمام قوي السوق والعرض والطلب للتأثير علي أسعار النفط.

(5) الحروب النفطية بالوكالة (2015-الآن)⁽¹⁾، في هذه المرحلة اتجهت الولايات المتحدة إلى تغيير نهج سياستها المتبعة مع دول الخليج العربي والمعروفة باسم النفط مقابل السلام من نهج كلاسيكي يحفظ لنظم الحكم الخليجية وجودها، إلى نهج هجومي يقحم هذه الدول على الدخول في حرب نفطية ضد المعسكر الروسي (روسيا، إيران، الصين)، من أجل إضعاف الإقتصاديات المنافسة بدلا من التدخلات السياسية أو العسكرية المباشرة ، تدفع دول الخليج كثيرا لقاء التزامها بالسياسة السابقة في شقها الساكن، لكنها سوف تعاني الأمرين لتحمل هذا الشق الهجومي للسياسة المشار إليها ، ولعل هذا هو أبرز وأدل مثال علي تدني أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ إكتشاف البترول في تكساس إذا أخذنا سعر الدولار في 2014 كأساس للمقارنة، لنصل إلى حقيقة مؤداها أن سعر النفط يلامس العشرين دولار للبرميل اي أرخص من برميل المياه ، القوانين الإقتصادية تطبق في الدول الغربية المتقدمة لضمان العدالة والتنمية المستدامة لكنها تعطل بحكم الآلة العسكرية الغربية حينما تأتي للدول الإسلامية لتفادي تنمية هذه الدول.

محددات سعر النفط

وفقا للنظرية الإقتصادية فإن لكل سلعة سعرا يتحدد بعوامل العرض والطلب عليها مع الإقرار بوجود عوامل أخرى مؤثرة يصعب التحكم فيها، دون أن ننسى أن سعر النفط كان وما يزال يتحدد وفق معايير غير اقتصادية منذ اكتشافه وحتى الآن، اللهم إلا ستة سنوات قادت فيها الأوبك تسعير النفط (1973-1979).

(1) **الطلب علي النفط** : يعرف الطلب علي النفط الخام علي أنه مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية، سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية مكررة، وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف تلبية تلك الحاجة الإنسانية، سواء كانت لغرض استهلاكي مثل البنزين والكيروسين أو لغرض انتاجي كالمنتجات النفطية التي تدخل في الصناعات البتروكيميائية⁽²⁾. تتميز مرونة الطلب علي النفط في المدى القصير بكونها شبه معدومة، لأن أي زياده في السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص الطلب في الأجل القصير، فالمستهلك يكون مرتبطا بإشباع حاجته الضرورية من النفط ولا يكون في إمكانه تقليص الطلب عليه في فترة قصيرة ، أما في حالة انخفاض السعر فإن المستهلك يحاول زيادة طلبه علي النفط لكن ذلك يبقى محدودا بالنظر إلى الطاقة التخزينية وارتفاع تكلفتها، وعلي هذا الأساس يكون التغير في الطلب علي النفط أقل من التغير في السعر في المدى القصير⁽³⁾ ، إن الطلب علي النفط الخام يرتبط بعلاقة طردية مع الإستقرار السياسي والأمني في العالم، الإستقرار المناخي، معدل النمو الإقتصادي، النمو السكاني، ومستوي التقدم التكنولوجي ، في حين يرتبط

(1) مرحلة وضعها الباحث للتعبير عن رؤيته في نظم تسعير البترول، حيث يعتبر النفط سلاح ضغط سياسي واقتصادي وعسكري.
(2) محمد أحمد الدوري، أبعاد ظاهرة تدهور سعر البترول الخام في السوق الدولية، بغداد، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الأسبوية والإفريقية، 1986.
(3) مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2006.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

بعلاقة عكسية مع سعر بدائل النفط، فكلما زادت أسعار النفط كلما حاولت الدول استخدام بدائل للطاقة مثل الغاز الطبيعي والفحم ، ولكن تأثير مصادر الطاقة البديلة علي الطلب علي النفط محدود جدا في الأجل القصير والمتوسط، كما أن تغيير مصدر الطاقة يحتاج إلي درجة كبيرة من المرونة في وسائل الإنتاج وهذا ربما غير متوفر لدي الكثير من الدول.

(2) عرض النفط : يعد الجانب الثاني من معادلة سعر النفط، يتمثل في الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها من النفط الخام أو المكرر ويدخل فيه جزء من الإحتياطي استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو العرض، عند سعر محدد وخلال فترة زمنية معينة، لتلبية احتياجات المستهلكين في السوق، كلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار نحو الإنخفاض والعكس صحيح ، تعتبر صدمات العرض من أهم الظواهر المؤثرة علي مستوى النشاط الإقتصادي فهي تؤدي إلي تغيير تكاليف الإنتاج، مما ينعكس علي الأسعار، ولهذا تسمى بصدمة الأسعار، إذ يتمثل الأثر الرئيسي لها في تحريك منحنى العرض قصير الأجل، مما يؤدي إلي اختلال وتغير الوضع التوازني القائم ، كما أن مرونة العرض النفطي في المدي القصير شبه معدومة لأنه يصعب عليها مواكبة تغيرات الأسعار، وكل تغير فيها يؤدي إلى تغير أقل منه في العرض، لوجود عقبات فنية متعلقة بطاقة الإنتاج القصوى والفعالية والتخزين والنقل، وعقبات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الإستثمارات النفطية لأنها تتطلب إمكانيات مادية كبيرة جدا.

يتركز عرض النفط في إنتاج الدول النامية بالأوبك بالإضافة إلى الدول المنتجة خارجها، لكن المتحكم الحقيقي في عرض النفط هي الشركات النفطية العالمية لامتلاكها للإستثمارات الضخمة والتقنيات المتطورة، بالإضافة إلى بعض شركات النفط الوطنية التي تمثل القطاع العام للدولة المنتجة والتي تتميز بكبر حجم إحتياطاتها النفطية ، يرتبط عرض النفط بعلاقة طردية مع الإمكانيات الإنتاجية والإحتياطيات النفطية وعمليات البحث والتنقيب المتاحة في الحقول في وقت معين ومدى حاجة الدولة إلى تصدير النفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو مدي قوة إقتصاد الدولة المصدرة أو حتي المنتجة ، في حين يرتبط عرض النفط بعلاقة عكسية مع تكلفة الانتاج، وسعر مصادر الطاقة البديلة ولكن في الأجل الطويل⁽¹⁾.

(3) تحديد سعر النفط التوازني : وفقا للنظرية الاقتصادية فإن سعر أية سلعة يتحدد على أساس تفاعل قوى العرض والطلب في السوق مع ثبات تأثير العوامل الاقتصادية الأخرى، إلا أن عرض وطلب النفط يحيط بهما العديد من العوامل الغير مؤكدة، في ظل التدخل السياسي سواء من قبل الحكومات المستهلكة أو المنتجة في موضوع الطاقة وأسعار النفط، ومن ثم فإن أية محاولة لوضع أسس إقتصادية لتحديد أسعار النفط تبقى من قبيل الإجتهد فقط⁽²⁾ ، لكن يمكن تحديد السعر الإقتصادي للسلعة بدقة، إذ عرفت

(1) سامويلسون- نودهاوس، "علم الإقتصاد"، الطبعة الأولى، بيروت، شركة ماجروهل، مكتبة لبنان ناشرون، 2006، ص 187.

(2) سامويلسون- نودهاوس، "علم الإقتصاد"، الطبعة الأولى، بيروت، شركة ماجروهل، مكتبة لبنان ناشرون، 2006، ص 15.

مرونة الطلب السعرية على تلك السلعة التي تمثل أثر الطلب الحقيقي بالنسبة للناجح، وكذلك مرونة العرض الرامية إلى إستدامة النمو والإسراع به بدرجة مقبولة ، في المدي القصير، لا يستجيب عرض النفط والطلب عليه بصورة كبيرة للتغيرات في الاسعار بالإضافة إلي أن سعر النفط الخام يمثل تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع وبعض الضرائب ومن ثم فإنه يتحدد بأكثر الخامات النفطية تكلفة وهي خام برنت وخام غرب تكساس ، وقد أدى ذلك إلي تطبيق طرق جديدة في تسويق النفط عبر العقود طويلة الأجل التي تتداول في البورصات النفطية ، حيث تخضع المعاملات فيها للتنبؤ، في المدي المتوسط والطويل، ترتبط مدي استجابة عرض النفط والطلب عليه للتغير في السعر علي هوية المنتج إذا كان دولة أو شركة نفطية، حيث أن زيادة العرض أو تقليله في المدي المتوسط والطويل تتطلب رفع استغلال الآبار وحفر الجديد منها أو العكس وهي اجراءات تستلزم وقتا طويلا.

(4) **تحديد السعر العادل للنفط :** إن السعر العادل والحقيقي لبرميل النفط يجب أن يكون أكبر بكثير من السعر التوازني له، لأن النفط سلعة وثروة طبيعية نابضة لا تخضع لقوانين المنافسة الحرة كما تطالب الدول المستهلكة من خلال تأثيرها علي قوي العرض والطلب لإبقاء السعر متدنيا، يمكن تعريف السعر العادل للنفط بأنه السعر الذي يضمن توفير استثمارات كافية للبحث عن موارد نفطية جديدة تواكب زيادة الطلب العالمي علي النفط، ويحقق عائدا مجزيا للشركات النفطية وتعويضا معقولا للدول المصدرة التي تعيش علي مصدر النفط الناضب، لذلك وجب تحريره من الضغوط التي تمارسها الدول الصناعية لإبقائه منخفضا. ولكن للأسف فإن سياسة ضبط الأسعار **sticky price** مكلفة، صعبة التنفيذ، وغير محبذة في معظم اقتصادات السوق ولاسيما حينما تمس الطاقة، فقد أثبت التاريخ أن حالات التهرب من قوانين ضبط الأسعار تتزايد مع الوقت⁽¹⁾. حتي ديسمبر 2008، إعتبرت منظمة الأوبك أن السعر العادل للنفط في هذه الفترة يتراوح بين 70 و 80 دولار للبرميل في ظل سقف الإنتاج للمنظمة وسعر صرف الدولار واليورو.

وبراعي في تقدير السعر العادل للنفط مدى زيادة ندرة لكون النفط ثروة ناضبة وفقا لمبدأ أقرته منظمة التجارة العالمية من خلال المادة 20 التي ترخص لمنتجي الثروات النابضة فرض قيود على انتاجها وتصديرها ترشيدا لإستهلاكها وحفاظا عليها من الإهدار في ظل أسعار حقيقية متدنية، ووفقا وفقا لإتفاقية طهران 1971 رغم أنها لم تعد سارية الآن إلا أن مبادئها تصلح للحفاظ على القيمة الحقيقية لسعر النفط. زيادة سنوية في السعر لمواجهة التضخم المستورد ، وفي النهاية، تصحيح سعر النفط تبعا لما يطرأ علي سعر صرف الدولار -الذي يسعر به النفط- من تغير تبعا لما أقرته إتفاقيتا جنيف الأولي 1972 وجنيف الثانية 1973⁽²⁾.

(1) محمد أحمد الدوري، أبعاد ظاهرة تدهور سعر البترول الخام في السوق الدولية، بغداد، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية، 1986، ص 18.
(2) حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، ص 327.

الأزمات النفطية

إن استقرار أسعار النفط مرهون بمدي توازن السوق النفطية من خلال تساوي الكميات المعروضة مع المطلوبة، إلا أن العلاقة بينهما متشابكة ومعقدة مما يجعل حدوث هذا التوازن مستحيلا فيؤدي إلي عدم استقرار الأسعار، في المدي القصير يتحدد سعر النفط بتوازن قوي العرض والطلب في السوق العالمية للنفط، أما في المدي المتوسط والطويل فعمليات تحديد سعر النفط تتعلق بمدي مرونة العرض والطلب النفطي للتغير في السعر، فكلما طالت الفترة زادت مرونة المنتجين والمستهلكين في السوق النفطية. هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة ، فقد كانت العوامل الجيوسياسية هي العوامل الأكثر تأثيرا في تقلبات سعر النفط ⁽¹⁾ ، بعد قراءة متأنية للتطور التاريخي لأسعار النفط الخام التي تمتد لأكثر من 138 عاما، يمكن تلخيص أهم المحطات السعريّة للنفط كما يلي:

■ (1948-1973)، لقد اكتسبت الأسعار المعلنة أهمية متزايدة بعد عام 1948، وذلك عندما تم تعديل الامتيازات الممنوحة للشركات النفطية العالمية في أراضي فنزويلا، بسبب مناقشة أقطار الشرق الأوسط النفطية لها ، وكان ذلك حينما ظهر في هذه الأقطار نظام " مناصفة الأرباح " بدلا من (4) شلنات كانت تدفعها شركات النفط الكبرى لحكومات الأقطار العربية المعنية عن كل طن من نفطها الخام المصدر، أما أرباح الشركات فكانت تتحقق من تطبيق قاعدة الأسعار المعلنة بعد طرح الخصومات المتفق عليها من الطرفين ، ثم استمرت شركات النفط الكبرى بتحديد الأسعار المعلنة حتى يوم 16 أكتوبر 1973، عندما أقرت منظمة الأوبك أسعار نفطها الخام من جانبها خلال مؤتمرها الذي عقدته بالكويت في اليوم المذكور، تراوحت أسعار النفط الخام خلال هذه الفترة بين 2,5 و 3 دولارات للبرميل، حيث ارتفع السعر من 2,5 عام 1948 إلى 3 دولارات في 1957، واستقرت عند هذا السعر تقريبا حتى 1970.

■ (1973-1978)، أطلق على هذه المرحلة أزمة تصحيح الأسعار، حيث تم تقييم البرميل بقيمته الحقيقية والتي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، قررت أوبك في 15 أكتوبر 1973، بعد حظر الدول العربية تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية ردا على دعمها لإسرائيل، زيادة أسعار البترول من جانب واحد لأربع أضعاف لتقفز من 3 إلى 12 دولار ⁽²⁾، واستمر ارتفاع الأسعار خلال هذه الفترة فبلغ معدل الزيادة فيها 64% خلال 1974، وهي أعلى نسبة نمو شهدتها أسعار النفط ، دفعت زيادة الأسعار الإقتصاد الأمريكي إلي حالة من الركود التضخمي، تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم لتصل إلي 11% وارتفاع معدلات البطالة من 4,9% إلي

(¹) الإدارة الاقتصادية أوابك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، شتاء 2009، ص16.

(²) Maurice durousset , « Le marché du pétrole » , Edition ellips 1999, P47.

5,6%، كما أدت هذه الأزمة إلى تبني بعض الدول الكبرى سياسات اقتصادية جديدة تهدف إلى: الحد من تأثيرات ارتفاع أسعار النفط للحفاظ على مستوى الأداء الإقتصادي، الحد من معدلات التضخم المتزايدة ، لعل من أبرز هذه السياسات تلك التي تبنتها المملكة المتحدة خلال الثمانينات وعرفت بالسياسات التاتشيرية⁽¹⁾ ، يلاحظ أيضا استقرار الأسعار خلال عام 1974 وحتى 1978 ما بين 12,21 و 13,55 دولارا ⁽²⁾ .

- **(1979-1982)**، عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ عام 1979 ثلاث مرات اثر الثورة الإيرانية، الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الأولى، فقد أفضت هذه الحروب إلى زيادة أسعار النفط الخام لأكثر من الضعف، أي من 14 دولارا للبرميل في عام 1978 إلى أكثر من 35 دولارا للبرميل عام 1981، مما أدى؛ إلى انفجار أزمة بترولية ثانية⁽³⁾.
- **(1983-1989)**، في الأسبوع الأخير من الشهر الأول لعام 1986 منيت الأسعار بانخفاض شديد، إذ انخفض سعر بحر الشمال إلى 17,70 دولار، وباقترب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة، بعد أن توقفت فترة من الزمن، وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار خلال هذه الفترة⁽⁴⁾ ، وحاولت الأوبك وضع حصص إنتاج منخفضة إلى مستوى تستقر عنده الأسعار، لكن محاولاتها لم تفلح بسبب أن معظم أعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات أعلى من حصصهم، بيد أن الأسعار انهارت في منتصف 1986 إلى أقل من 10 دولارات مما دفع الأوبك إلى الاتفاق على هدف سعر 18 دولارا للبرميل، غير أن الأسعار استمرت ضعيفة.
- **(1990-1995)**، ارتفعت الأسعار في هذا العام بسبب الإنتاج المنخفض والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت وانطلاق حرب الخليج، بعدها دخلت أسعار النفط في فترة انخفاض دائم، حتى عام 1994 حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1973.
- **(1996-1997)**، نجحت الأوبك في ضبط الحصص واستعادت الأسعار عافيتها، إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا.
- **(1997-1998)**، انتهت زيادة الأسعار نهاية سريعة في أواخر 1997، في 1998، نظرا لانخفاض طلب دول شرق آسيا على الطاقة نتيجة للأزمة الإقتصادية التي مرت بها، تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت الأسعار إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة⁽⁵⁾.

(1) www.echeat.com

(2) تم استيقاها من قراءة متأنية لجدول الأسعار الخاصة بالنفط ص

(3) إبراهيم شحاتة، أسعار النفط و مديونية العالم الثالث هل من علاقة، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 15 ، العدد 54 سنة 1989 ص 19

(4) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 41 .

(5) لويس جيوستي، المحافظة على تماسك منظمة أوبك -مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007 ، ص103

- **(1999-2002)**، لقد ساعدت المشاكل الفنية بداية عام 2000، أن تحركت الأوبك وخفضت إنتاجها بمقدار 3 ملايين برميل في 1999 لتتصعد الأسعار إلى 25 دولارا للبرميل ، حافظت هذه الأسعار علي استقرارها منذ منتصف الثمانينات وحتى 2002، حيث تراوح السعر بين 18 إلي 24 دولار، وذلك بسبب ظهور مصادر بديلة للطاقة مثل الغاز الطبيعي والطاقة النووية والكهربائية.
- **(2003-2008)**، توالى أزمات الأسعار منذ تلك الفترة نتيجة لعدة أسباب أهمها، عدم توافر فائض في الإنتاج بسبب تراجع الإستثمارات في هذا القطاع، التزايد المستمر في حجم الطلب علي النفط وعوامل سياسية خصوصا تلك التي تمر بها دول الأوبك ، كما أن النمو المتزايد في الإقتصاد العالمي ساهم في زيادة الطلب علي النفط مما أدى إلي ارتفاع أسعار النفط بمعدلات عالية منذ 2003، أدى كل هذا إلي صعود الأسعار إلى 30 دولار، كما تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار/برميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في 1987⁽¹⁾ ، في 2005 قفزت الأسعار بسبب الأعاصير والعوامل الجيوسياسية إلى مستوى 78 دولارا ، لقد أدى ضعف الدولار الأمريكي، والنمو السريع للاقتصاديات الآسيوية واستهلاكها للنفط والعوامل المناخية والجيوسياسية والقلق الأمني في نيجيريا وفنزويلا والعراق خلال هذا العام إلى وصول الأسعار إلى مستويات قياسية لامست 90 دولارا للبرميل لخام ناميكس.
- **(2009-2014)**، شهدت هذه الفترة تصاعدا مستمرا وجنونيا لأسعار النفط وصلت فيها المستويات الاسمية لسلة خامات أوبك حوالي 140 دولارا للبرميل، مما أثار حالة من الذعر والقلق في السوق تخوفا مما قد ينجم عن ذلك من مخاطر على معدلات النمو الاقتصادي العالمي⁽²⁾، يمكن إرجاع ذلك إلي النمو المتسارع للطلب العالمي على النفط الذي تقوده الولايات المتحدة والصين والهند، الاختناقات في طاقات التكرير العالمية والتحولية منها على وجه الخصوص، العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية وانخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية.
- **(2015-2016)**، شهدت إنخفاضا إستثنائيا لسعر النفط حتي أنه يكاد يلامس مستوي العشرين دولارا للبرميل، في مشهد مأساوي للدول الخليجية بوجه خاص والعربية بوجه عام، مع ملاحظة عزز الأوبك والدول ذات السيادة عن التدخل لإيقاف نزيف الذهب الأسود .
- **الشكل رقم (1)** يوضح التطور التاريخي لأسعار النفط منذ اكتشافه وحتى عام 2014 مقوما بالأسعار الجارية، حيث يلاحظ من الشكل ثبات أسعار النفط منذ عام 1865 وحتى عام 1973، وهو تاريخ حرب أكتوبر المجيدة، والتي تم فيها لأول مرة استخدام البترول كأداة للتحكم والتفاوض من قبل الدول العربية في حربها مع الكيان الصهيوني ، كما يلاحظ أن أسعار البترول بدأت تأخذ شكل

(1) ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط 2004"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص2
(2) عبادة عبد الرؤوف ، محددات سعر نفط منظمة الاوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2008

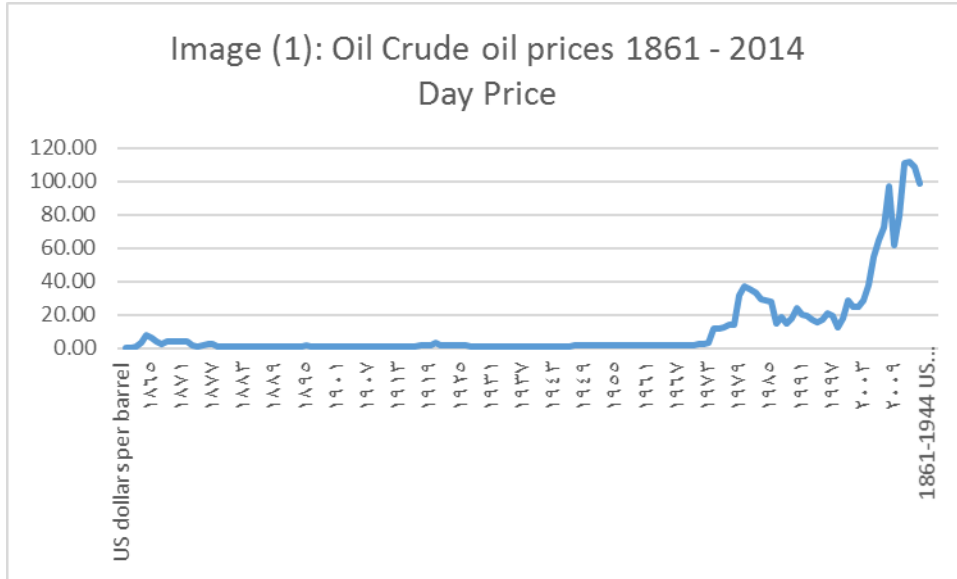
الإرتفاع المضطرب منذ عام 1988 وحتى عام 2008، ومن الممكن تسميتها سنوات الرخاء الإقتصادي والنمو المضطرب في دول الخليج العربي ، لكن في عام 2009 حدث انخفاض مفاجيء وقوي تلاه ارتفاع مستمر حتي نهاية عام 2013 وبدايات عام 2014، والتي شهدت ما نطلق عليه أزمة انخفاض سعر النفط التي مازالت في استمرار حتي هذه اللحظة.

■ **أما الشكل رقم (2)،** فيوضح التطور التاريخي لأسعار النفط مقومة بأسعار عام 2014، أي أنه يأخذ في الإعتبار عوامل التضخم وتغيرات القدرة الشرائية للدولار، النتيجة الأساسية في تحليل هذا الشكل هي أن أسعار النفط ربما لم تعبر عن القيمة الحقيقية أو العادلة لها سوي في أعوام 1864 حيث وصلت إلي 121,5 دولار للبرميل ثم بعدها بحوالي قرن في عام 1979 وإن كانت بصورة أقل منها في القرن السابق، إذ وصلت إلي 103,07 دولار للبرميل. في حين عاودت اسعار النفط العادلة في الظهور علي استحياء في عامي 2008 و 2012، لتقترب إلي حد ما من أسعار القرن السابق لها.

شكل رقم (1)¹

التطور التاريخي لأسعار النفط الخام

(1861-2014)

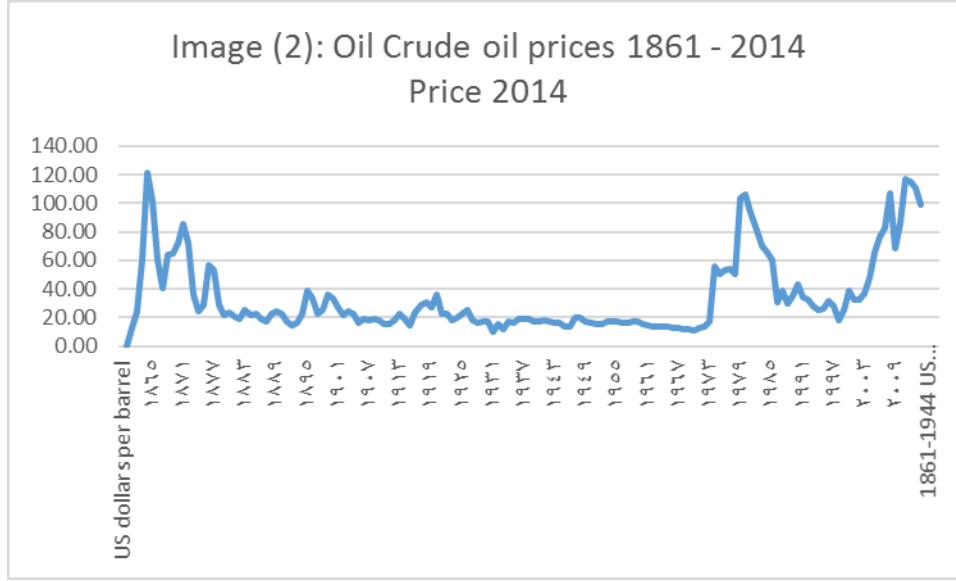


(1) American Petroleum Institute <http://www.api.org/>

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

شكل رقم (2)¹.

التطور التاريخي لأسعار النفط مقوماً بأسعار العام 2014



أزمة النفط الحالية

لقد انخفضت أسعار النفط بحوالي 55 % منذ سبتمبر 2014، وفي أوائل يناير 2015 ، ثم انخفضت 9% أخرى، وهبط سعر خام نفط برنت دون 50 دولار للبرميل، وفي أواخر نوفمبر 2015 وقررت منظمة الأوبك عدم خفض إنتاجها، ومنذ ذلك الحين وأسعار النفط أخذ في الانخفاض حتي قاربت حاجز العشرين دولار في بدايات فبراير 2016 ، شدة الهبوط في أسعار النفط لم يسبق لها مثيل تقريباً، إذ لم يكن أشد منها سوى انهيار عام 2008 حينما هوت الأسعار من 147 دولار إلى 30 دولار للبرميل ، كما انخفضت أيضاً أسعار بعض السلع الأولية الأخرى، وإن لم تكن بنفس درجة انخفاض أسعار النفط ، ومن المتوقع حالياً أن تتخفض أسعار المعادن، على سبيل المثال بنسبة 13 % في الفترة بين 2016-2019 ، مقارنة بما كانت عليه في أكتوبر 2014، في حين ظلت تنبؤات متوسط أسعار الغاز دون تغيير يُذكر، غير أن بعض الدول المصدرة للغاز (قطر) يشهد انخفاضاً في أسعار الغاز لأن تعاقداتها مربوطة بأسعار النفط .

كما هو الحال مع المؤشرات الاقتصادية فإن مستقبل سعر النفط يصاحبه قدر من عدم اليقين، وذلك لوجود عدة عوامل مثل جانبي العرض والطلب والظروف الجيوسياسية والبيئة النقدية والتنظيمية العالمية قد تسهم في تحوّل الأسعار في اتجاهات مختلفة ، على المدى المتوسط، وتتوقف توقعات الأسعار على كيفية استجابة الاستثمار والإنتاج النفطي لانخفاض الأسعار، سوف تتوقف أيضاً على ما إذا كانت منظمة أوبك ستواصل القيام بدورها كالمنتج المرجّح أو إذا ما كانت الأسعار ستتأثر أكثر بالتكلفة الحدية

(1) American Petroleum Institute <http://www.api.org/>

لإنتاج النفط الصخري ، ويوجد إتجاهين أساسيين فيما يتعلق بمستقبل أسعار النفط، إحداهما متفائل والأخر متشائم:

1- الإتجاه المتفائل، احتمالات تجاوز التوقعات الراهنة ترتبط بانقطاع الإمدادات في العراق على سبيل المثال أو بصدور قرارات من منظمة أوبك بخفض الإنتاج ، إن الانخفاض في أسعار النفط العالمية يعتبر حافزاً للنمو العالمي، لإنخفاض التضخم و أسعار الفائدة، وتحقيق ميزان مدفوعات خارجية أفضل ، وقد يُحفّز على انتعاش للاقتصاد العالمي ، وتذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن هبوطاً متواصلاً نسبته 21% في المائة في أسعار النفط، إذا كان ناجماً عن تخمة إمدادات العرض، قد يفضي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي العالمي نحو 1,2 نقطة مئوية في الأمد المتوسط ⁽¹⁾، ويرى هذا السيناريو إذن أن متوسط السعر قد يبلغ 65 دولار للبرميل خلال عام 2016 ، حيث تقوم السوق في العادة بتصحيح نفسها على الأمد الطويل، وسيكون ذلك على الأرجح بقيام شركات النفط الصخري الأمريكي بخفض إنتاجها ، فتكاليف الإنتاج لدى الكثير منها في حدود 70 دولار للبرميل، وإذا استمر تراجع أسعار النفط دون هذا المستوى، فإنه قد يجعل الكثير من هذه الشركات تغلق حقولها النفطية أو تقلص استثماراتها، وسيؤدي هذا إلى إبطاء وتيرة الإنتاج وإيقاف هبوط أسعار النفط ، وقد بدأ بعض المنتجين بالفعل تقليص عدد منصات الحفر عن النفط في أوائل عام 2016 ، ومن المقرر إيقاف عمل نحو 50 منصة حفر خلال الشهر القادم، وهو ما يعني تقليص أنشطة الحفر عن النفط الصخري بنسبة 20%، غير أن بعض الشركات الأصغر حجماً تتجه إلى الاندماج مع الشركة الأم، ومن ثم فإن الإنتاج قد لا يتأثر في أي وقت قريباً.

2- الاتجاه المتشائم، ناجم من احتمال نمو الطلب بأقل من المتوقع في أهم الاقتصادات المتقدمة أو الصاعدة، إذ إنه من غير المتوقع أن يتعافى قريباً الاقتصاد العالمي ولا سيما في منطقة اليورو، وبدأت الصين (وهي مستهلك رئيسي للنفط) تدخل مرحلة من التنمية أقل كثافة في استهلاك النفط ، فضلاً عن ذلك، فإنه مع التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران ورفع العقوبات على تصدير النفط، قد تؤدي زيادة صادرات النفط الإيرانية بمقدار مليون برميل يومياً، بجانب ارتفاع صادرات النفط العراقية والليبية (إذا انحسرت المخاطر الجيوسياسية) إلى مزيد من التراجع لأسعار النفط.، ومن ثم فهو يرى أن تراجع أسعار النفط سيستمر في عام 2016 وذلك على النقيض من انهيار الأسعار في عام 2008، لأنه لم تبد أية مؤشرات على مثل هذا التعافي في أسواق العقود الآجلة هذه المرة.

(1) البنك الدولي. تقرير الأفاق الاقتصادية ، يناير 2015 .

أسباب انخفاض أسعار النفط الحالية

خلافا لانتهيار أسعار النفط في عام 2008 الذي كان نتيجةً لعوامل الطلب، فإن العوامل الخاصة بجانب العرض تلعب دوراً مهيمناً في سوق النفط في الوقت الحالي. كما تشير التقديرات إلى أن انخفاض أسعار النفط كان مدفوعاً بعوامل العرض والطلب على حد سواء، فزيادة المعروض النفطي عن المستوى المتوقع، لا سيما من الولايات المتحدة، لم توازنه تخفيضات في الإنتاج من البلدان الأعضاء في منظمة "أوبك"، كما أن الطلب العالمي على النفط وخاصة من الصين واليابان ومنطقة اليورو كان آخذاً في الانخفاض، ويمكن إجمالاً تفسير ظاهرة انخفاض أسعار النفط العالمي إلى العوامل التالية:

1- جانب الطلب، تراجع الطلب العالمي عما كان متوقعاً بسبب بطء النمو الإقتصادي العالمي، رغم الانخفاض الكبير في أسعار النفط، فقد تم تخفيض تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو العالمي في عام 2015 بواقع 0,3 نقطة مئوية لتصبح 3,5% ، فقد تم تخفيض تنبؤات النمو لكل من منطقة اليورو واليابان وبعض الاقتصادات الصاعدة، لا سيما الصين وروسيا. ومن المتوقع الآن انكماش الاقتصاد الروسي بنسبة 3% عام 2015، حيث تصل تخفيضات تنبؤات النمو إلى 3,5% نتيجة انخفاض أسعار النفط وتساعد التوترات الجغرافية-السياسية. وتم تخفيض تنبؤات النمو بالنسبة لمنطقة اليورو بواقع 0,2% لتصل إلى 1,2%، وبالنسبة للصين بواقع 0,3% لتصل إلى 6,8% وترجع هذه التخفيضات لبطء النمو الممكن على حد سواء، بالنسبة للدول المستوردة للنفط في منطقة "الشرق ستشهد بلدان المغرب العربي الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) تراجعاً في توقعات التصدير نتيجة تباطؤ النمو أكثر من المتوقع في منطقة اليورو، بينما قد تتأثر بلدان المشرق العربي نتيجة انخفاض تحويلات العاملين في الخارج وعائدات الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة من دول مجلس التعاون الخليجي.

2- جانب العرض ، حدثت زيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، وتحول في سياسة منظمة أوبك من استهداف سعر مُعيّن إلى الحفاظ على حصتها من السوق.

3- ارتفاع أسعار الفائدة وازدياد قوة الدولار وضعف الروبل، تتأثر آفاق الاقتصاد العالمي أيضاً بتطورات أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية، المدفوعة عموماً بتوقعات العودة للسياسات النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة، وإن كانت بدرجة أقل من تأثرها بانخفاضات أسعار السلع الأولية والطلب الخارجي. ومن المرجح أن تؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية إلى تشديد الأوضاع المالية في منطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى"، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة اتباعها نظم سعر الصرف المربوط، بالإضافة إلى إضعاف نمو الائتمان الخاص، ومن المرجح أن يتأخر انتقال هذه التداعيات إلى أسعار الفائدة بسبب بطء انتقال

الآثار، ورغم هيمنة ربط العملة بالدولار الأمريكي في بعض دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من نظم سعر الصرف الموجه في منطقتي " الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان "و"القوقاز وآسيا الوسطى"، فقد انخفضت قيمة عدد من العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي منذ بدء هبوط أسعار النفط في يونيو ٢٠١٤ ، وبالنسبة لمنطقة " الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان"، انخفضت قيمة عملات كل من إيران والمغرب وتونس بنسبة 6 إلى 13% مقابل الدولار ، مع انخفاض مقابل في قوة صدمة أسعار النفط المقيسة بالعملة المحلية، كما انخفضت العملة في مصر إلي مستوي تاريخي حيث تعدي الدولار حاجز التسع جنيهاً رسمياً وحاجز العشر جنيهاً في السوق السوداء.

4-الحروب والإرهاب، تشكل مصدر قلق معتاد في المنطقة بالرغم من أن الضربات الجوية أبطأت تقدم التنظيم الذي يطلق عليه اسم " الدولة الإسلامية " داعش، فلا تزال الصراعات دائرة في العراق وسوريا، مما ينشئ تداعيات اقتصادية وسياسية كبيرة على البلدان المجاورة وخاصة الأردن ولبنان، كذلك يظل الموقف الأمني محفوفاً بالتحديات في أفغانستان وليبيا وباكستان واليمن، وتلقي هذه الصراعات بظلال قاتمة على الآفاق الاقتصادية لمنطقة " الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان"، ليس لأنها تتسبب في اضطراب النشاط الاقتصادي فحسب، بل لأنها تتسبب أيضاً في تقليص الحيز السياسي اللازم لإجراء الإصلاحات المطلوبة بشدة وتؤخر من عودة الثقة إلى المنطقة.

(2) أسواق النفط

يحرك سوق النفط قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى، كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية⁽¹⁾، تتميز السوق البترولية بثلاث خصائص هي⁽²⁾: سوق احتكار قلة، حيث يحتكرها عدد قليل من الشركات التي تعمل على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي، الاتجاه نحو التكامل الرأسي، حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج النفط من حيث نقله، تكريره وتسويقه، ومن ثم فإن هذه العمليات يربطها هذا النوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام وحتى تحوله إلى مشتقات مختلفة، الاتجاه نحو التكتل، تسعى الشركات النفطية إلى التكتل من أجل مواصلة الإحتكار.

تطور أسواق النفط

لقد مرت سوق النفط بعدة مراحل وذلك منذ اكتشاف النفط، يمكن تصنيف هذه المراحل كما يلي:

1- بدايات الصناعة النفطية (1857-1870)، كانت السوق النفطية تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ سعر النفط في هذه الفترة 2 دولار، وقد كانت المنافسة شديدة بين الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال البعض الآخر، ونجم عن ذلك في النهاية ظهور شركات كبيرة الحجم وقوية التأثير⁽³⁾.

2- الشقيقات السبع (1870-1960)، أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة بين الشركات المسيطرة على الصناعة النفطية الأمريكية، وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية عن طريق التحكم في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير، وقد عمق من سيطرة هذه الشركات ارتفاع سعر النفط والذي أصبح المصدر الرئيسي للطاقة بديلا عن الفحم بعد الحرب العالمية الأولى، وقد شهدت هذه الفترة في 1-9-1927 عقد اتفاقية أكناكاري بين هذه الشركات و التي عرفت بالشقيقات السبع، حيث تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية ومنابع النفط في العالم بينها، ومن ثم أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات، خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط.

3- الأوبك وحرب أكتوبر (1960-1973)، مع تأسيس الأوبك قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلة في دول الأوبك، والتي تعمل على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها والعمل على إيجاد سعر نفطي يحقق مصالحها، بدأت الأوبك في تحديد سعر النفط مع

(¹) قويدري قوشيج بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول في الجزائر على التوازنات الكلية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، ٢٠٠٩، منشورة، ص ٥

(²) قرونفة وليد، الشركات النفطية وأثرها على السوق البترولية العالمية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية 2010، ص.37

(³) نور الدين هرمز وآخرون، ص 83.

الشركات النفطية الكبرى بعد اتفاقية طهران 1970، نتيجة تضررها من التضخم المستورد وهبوط سعر الدولار، بعد 1973 قررت الدول العربية الأعضاء في أوبك منفردة وقف الإمدادات النفطية احتجاجاً على حكومات الدول الكبرى الداعمة للكيان الصهيوني فضعف دور الشركات النفطية الكبرى لمدة ستة سنوات ثم عاد بقوة.

4- إحتكار المنتج (1973-1979)، أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة لدول الأوبك، حيث ارتفعت أسعار النفط إلى 36 دولار للبرميل عام 1980، تضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك مما أثر سلباً على موقف أوبك، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها.

5- إحتكار المستهلك (1980-2014)، أصبحت السوق النفطية تضم عدداً أكبر من المنتجين والمستهلكين، فأصبحت تشبه السوق التنافسية، ولكن نجحت الشركات النفطية العالمية مدعومة بحكوماتها في إعادة السيطرة على الأسواق والعمل على فرض الأسعار المتدنية للنفط، إلا في لحظات قليلة سيطرت فيها الأزمات الإقتصادية العالمية فوجهت الأسواق للزيادة.

6- الحروب النفطية (2015حتى الآن)، إذ تستخدم أسواق النفط بمن فيها في إدارة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وأوروبا والسعودية من جهة، وروسيا وإيران والصين من جهة أخرى⁽¹⁾.

أهم المتعاملين في أسواق النفط

(1) **من ناحية الدول المنتجة :** لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطوراً ملفتاً وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة وفي التخوم النائية وفي الصحارى الحارة والباردة، وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم، كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة⁽²⁾، ومن الجدير بالذكر أن حوالي 57% من الاحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط حتى سنة 2005، وشهد الاحتياطي العالمي تزايد ملموساً خلال الخمسين سنة الماضية، وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت⁽³⁾. يمكن بإيجاز التعرض لأهم الكيانات المنتجة للنفط في العالم كما يأتي :

(1) تم إضافة هذه المرحلة من قبل الباحث وفقاً لمعطيات التغيرات والتحولات الحالية في سوق النفط.
(2) المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، الكويت، متاح على www.arab-api.org/develop_1.htm ص 07.
(3) تقرير الأمين العام السنوي، 2000، 2005، 2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

1- منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC أوبك)⁽¹⁾، هي تنظيم لإحتكار المنتج النفطي على غرار الكارتل الإحتكاري الذي كان يسيطر على صناعة النفط قبل 1960، والممثل في الشركات العالمية النفطية أو ما يعرف باسم الشقيقات السبع⁽²⁾، وهي منظمة من المنظمات ذات الكيان الدولي القائمة بين الحكومات، تم انشاؤها بناء على المبادرة الفنزويلية التي دعت علي أساسها بغداد في 10 سبتمبر 1960 لتأسيس الموردين الأساسيين لسوق البترول العالمية وهم: المملكة العربية السعودية، فنزويلا، العراق، الكويت، وإيران ، إنضمت إلى هذه المنظمة بالتدرج ثمانية دول هي: قطر في 1961، ليبيا وأندونيسيا في 1962، الإمارات العربية المتحدة في 1967، الجزائر في 1969، نيجيريا في 1971، الإكوادور في 1975، ثم انسحبت أنغولا في 1973 والغابون في 1995⁽³⁾ ، ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة إلى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959، مما نتج عنه خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة بلغت 15%، وقد كان ذلك نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية.

وتهدف الأوبك إلى تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات البترول للدول الأعضاء، تنسيق وتوحيد السياسات البترولية وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء، زيادة دخول أعضاء المنظمة باعتبارها محدودة وغير كافية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي، ضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط الدولية والحد من انهيارها ومن تدني عوائد الدول النفطية، تحقيق عائد عادل على استثمارات العاملين في صناعة البترول، تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع، فرض رقابة علي الثروات النفطية وعلى عمليات الاستخراج⁽⁴⁾.

تسعير النفط في الأوبك، يعتمد علي سعر برميل سلة الأوبك والتي كانت تضم سبعة أنواع من النفط الخام هي: مزيج صحاري الجزائر 44، خام مينااس الأندونيسي 34، نפט بوني خفيف النيجيري 37، عربي خفيف السعودي 34، نפט دبي 39، تياجوانا الفنزويلي 31 و استيموس المكسيكي 33 ، وأصبحت هذه السلة في 2005 تضم 11 نوعا من الخامات النفطية هي: عربي خفيف السعودي، مزيج صحاري الجزائر، نפט البصرة الخفيف العراقي 36، السدرة الليبي 37، موربان الإماراتي 39، قطر البحري 40، الخام الكويتي 31، الخام الإيراني الثقيل، الخام بس سي أف الفنزويلي، بوني خفيف النيجيري و مينااس الأندونيسي ، وهذه التركيبة تعكس معدل نوعية أنواع النفط الداخلة في هذه السلة والتي تبلغ درجة API لها 32,2 وهي ذات محتوى كبريتي يقدر 1,77% وبالتالي فهي ذات كثافة متوسطة ويتم احتسابها علي

(1) <http://www.opec.org>

(2) حسن عبدالله، مستقبل النفط العربي، ص 44.

(3) محمد أزهري السماك، ص 146.

(4) عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية 1982 ، ص 75

أساس المعدلات الموزونة لأنواع النفط الداخلة فيها حسب نسبتها في الإنتاج والصادرات في الأسواق الأساسية للنفط⁽¹⁾.

في ظل سيطرة أوبك علي السوق النفطية عرفت الأسعار انتعاشا واستقرارا، ومع تزايد هيمنتها وحجم احتياطاتها فإنها كانت تفرض السعر المتعامل به وفق نظام سعر الإشارة للنفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي، في ظل نظام اتفاقيات المشاركة مع الشركات النفطية الكبرى. وهذا السعر يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، واستمر دور الأوبك فعالا لمدة ستة سنوات فقط منذ 1973 إلي 1979، ثم إضمحل هذا الدور ، ولعل فترة الست سنوات كانت الفترة اللازمة للشركات العالمية لإعادة صياغة استراتيجياتها والهيمنة من جديد علي سعر وسوق النفط وبصورة أكثر وحشية.

2- منظمة الدول المنتجة للنفط خارج أوبك (أوبك)⁽²⁾، يطلق عليها منظمة الأوبك وهي الدول المنتجة للنفط خارج منظمة الأوبك، بالرغم من أنها تنتج حوالي 60% من الإنتاج النفطي العالمي إلا أن السمة الغالبة عليها هي أنها دول مستهلكة للنفط ومستورده له، لأن عدد منها دول صناعية متقدمة يزيد طلبها علي النفط ، كما أن تكاليف انتاج النفط بها يزيد عنه في دول الأوبك. وفقا لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، من المتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية للدول المنتجة والمصدرة خارج أوبك من نحو 49 مليون برميل عام 2002 إلى نحو 66 مليون برميل عام 2025، جانب كبير من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط وهي : روسيا، أذربيجان، كازخستان، والبرازيل، أنجولا، السودان وكندا.

بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988، أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك بخطورة الوضع، فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في أوبك للاجتماع في القاهرة غير أن الدول الاخرى فضلت لندن كموقع متوسط، حيث عقد الاجتماع يوم 8 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا والصين، كما شاركت كولومبيا مترددة، وأكدت المجموعة في اجتماع لندن علي حماية مصالحها الفردية والمشاركة تتطلب أخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع أوبك، ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي ، وتم في هذا الاجتماع وضع اللبانات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة، بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية (كل ستة أشهر) وأن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة، تضم هذه المجموعة أيضا عددا من الدول المتقدمة أمثال الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وكندا وبريطانيا.

(1) عبدالفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاسها علي العائدات النفطية للأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 134، العدد 125، ربيع 2008، ص 28.

(2) <http://www.iea.org>

(2) من ناحية الدول المستهلكة، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للنفط في العالم، بالإضافة إلى الدول الآسيوية الصاعدة مثل الهند والصين وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. حيث تستهلك هذه الدول ما يقرب من 80% من الإستهلاك العالمي للنفط الخام، مما يجعلها مؤثرة علي السوق النفطية في جانب الطلب.

1- وكالة الطاقة الدولية، كان قيامها كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، وكنتيجة للتحويلات التي عرفتھا السوق النفطية العالمية وبالأخص ما يتعلق منها بارتفاع أسعار النفط في 1973، حيث وجه الرئيس الأمريكي نيكسون في 1974 الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور إجتماع طارئ لتتمة مصادر الطاقة البديلة ، وتمثل هذه الوكالة إحتكار المستهلك للنفط، إذ أنها هيئة عالمية تابعة لمنظمة التعاون والتنمية (OECD)، تأسست في مايو 1975 تشمل في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء (OECD) ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة⁽¹⁾.

تهدف الوكالة إلي ⁽²⁾ ضمان امداداتها النفطية ولو بالإحتلال العسكري لمنابع النفط، ضغط الطلب وترشيد الاستهلاك، صياغة نظام معلومات يوزع دورياً حول السوق النفطي العالمي، تقليص التبعية للبلدان المنتجة، تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها، تكوين مخزون من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوماً لمواجهة الطوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية، جذب الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة للنفط إلي بنوك الدول الأعضاء⁽³⁾.

2- الشركات النفطية العالمية، لقد سيطرت الشقيقات السبع على صناعة النفط العالمية، ويقصد بهن السبع شركات العالمية وهن: أكسون، شركة جولف، شركة تكساكو، شركة موبيل أويل، وخامس الشركات الأمريكية تسمى تشيفرون، بالإضافة إلى الشركتين الهولندية شل والبريطانية برينيتش بيتروليوم⁽⁴⁾. هذه المجموعة من الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على حوالي 80 % من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية، وتملك 70% من صناعة التكرير العالمية بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة، كما أنها تمتلك أكثر من 50 % من ناقلات البترول، تقوم الشقيقات السبع برسم السياسات العامة لها مراعاة للمصالح العليا لدولها، حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات من داخل

(1) دول الوكالة الدولية للطاقة هي: الولايات المتحدة، وكندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، إيرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر، البرتغال، النرويج.

(2) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2006 ، ص 275

(3) محمد أزهري السماك، ص 157.

(4) حسن سيد أبو العينين، ص 331.

هذه الدول⁽¹⁾، ومع ذلك ينبغي ألا نهمل الوضع الحالي الهام لبعض شركات النفط الوطنية في عالمنا العربي، فقد سيطرت على جزء كبير من إنتاج النفط في العالم، ومن هذه الشركات شركة أرامكو السعودية ، إلا أن دورها فيما يختص بالتسعير العالمي ما يزال محدودا للغاية، ونتمنى أن يزيد عدد هذه الشركات لتنافس الشقيقات السبع.

أنواع أسواق النفط

نتيجة الأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، وتطور طرق تسويق النفط الخام، مما أنتج أشكالا مختلفة من الأسواق النفطية كما يلي:

(1) **الأسواق الفورية**⁽²⁾: لقد تطورت أسواق النفط الفورية بخطى سريعة في السبعينات والثمانينيات من القرن الماضي، هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما والموجودة في منطقة يتركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط، ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط وإنما هي سوق تراضي، لا يوجد أي بنك يسجل عملياتها، ليس من الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع لإقتراب البائع من المشتري، وهذا ما يفسر تركز هذه الأسواق في مناطق محددة ، وعرفت هذه الأسواق باعتبارها عملية لتسويق النفط ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب، من أهم هذه الأسواق في العالم سوق روتردام في هولندا ، تتحدد الأسعار فيها نسبة إلى النفط الخام المرجعي وهو البرنت، أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو غرب تكساس ، والتوازن العام لهذه لأسواق يكون وفق آلية العرض والطلب، إلا أنه يمكن أن يختلف السعر بين السوقيين بسبب تكلفة النقل بين السوق والآخر، و يتم في هذه الحالة الاستفادة من فروقات السعر بإعادة البيع في السوق التي ترتفع فيها الأسعار وذلك للإبقاء على أسعار دولية متقاربة للنفط الخام ، وتتم التعاملات في هذه الأسواق في إطار الاتفاقيات العامة بين المتعاملين من خلال المفاوضات التي تتم على سعر النفط المتبادل بناء على سعر النفط المرجعي.

(2) **الأسواق الآجلة**⁽³⁾: تتيح الفرصة للمضاربين والمستثمرين لتحقيق الأرباح، لقلة ما يدفعه المستثمرون في الأوراق المالية في هذه الأسواق، وتعتبر مؤشرا هاما لتوقعات الأسعار، إذ يستند تجار الأسواق الفورية على تحركات أسعار العقود فيها، فيقل عدد المشترين في الأسواق الفورية إذا ما انخفضت الأسعار في الأسواق الآجلة توقعًا لانخفاض أكبر، أما إذا ارتفعت الأسعار فإن

(1) Bart Gorgon and Others, Crued oil uncertainty about future oil supplay makes it important to develop a strategy for addressing a peak and decline in oil production, Report to congressional Requesters, United States Governement Accountability Office, February 28, 2007, P. 25.

(2) Olivier Riebel, L'Opec: une organization face a ses defis petrole et technique, Association francaise de techniciens et professionnels du petrole, Janvier 1999, N 418, page 95.

(3) مجلد ميلود، الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 74.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

عدد البائعين في الأسواق الفورية يقل انتظارا لارتفاعات أكبر في الأسعار الفورية ، ويوجد فرعان لهذه الأسواق:-

أ. **الأسواق النفطية المادية الآجلة**، تعمل مثل الأسواق النفطية الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوم، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لأجل لاحقة، تعرف بداية على أنها شهر لكنها يمكن أن تتجاوز ذلك، تلزم هذه السوق المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500000 برميل، والبائع بتحديد تاريخ توفرها، تعمل هذه الأسواق بعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، زيت الديزل ووقود الطائرات، وهي الأسواق غير منظمة في الغالب.

ب. **الأسواق النفطية المالية الآجلة (البورصات)**، ظهرت لأول مرة في نيويورك بعد الأزمة النفطية الأولى 1973، عرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. يتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام، حيث أن هذه العقود لها طابع السندات المالية، فهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو من المشتقات النفطية من نوع محدد .

بورصة النفط

المضاربة هي عملية تقوم على شراء الأصول أو السلع وبيعها بغرض تحقيق الربح نتيجة لما يطرأ على الأسعار من تقلبات، إن المضاربين لا يبنون قراراتهم على الواقع وإنما على تخمينات يمكن أن تكون خاطئة، كما أنهم لا يهتمون باستخدام السلعة أو توظيفها في أي مشروع، بل كل ما يعينهم هو تحقيق الربح من خلال التغيرات السعرية، إذ أن الدور الذي يؤديه المضاربون هو نقل السلع من فترات الوفرة الى فترات الندرة، وغالبا ليس لهم نشاط صناعي ولا مصافي تكرير ولا يمتلكون أي إنتاج ولكنهم يؤثرون على السوق النفطية وعلى الأسعار أيضا⁽¹⁾، وتعاني أسعار النفط من المضاربين، مع أنهم ظهروا فيها منذ الايام الأولى للصناعة النفطية، كما تؤدي تدخلات المضاربين إلى تضخيم في المعاملات في الأسواق الآجلة وبالتالي التأثير على تغيرات الأسعار ، ويمكن لأسعار سوق الأجل أن تؤثر في السوق الفورية، وذلك عندما يقوم المتعاملين بوضع تخمينات للتطور الذي يمكن أن تسلكه السوق في المستقبل ، إن الأثر الكلي للمضاربة (**Speculation**) يتمثل في اتساع تأرجح الاسعار بين الارتفاع والهبوط، بمعنى أنه عندما تقل الكميات المعروضة في الاسواق يتجه السعر نحو الارتفاع الى مستويات أعلى مما يمكن أن يصل إليها في حالة عدم وجود المضاربة، والعكس صحيح ، يري الكثيرون أن أسعار النفط أصبحت أشد تقلبا في أعقاب المضاربة لسببين: أن المضاربين الذين يشترون البراميل الورقية وبيعونها لا يلتزمون

(1) ستيفن لاند سبيرج، فيلسوف الاقتصاد، الاقتصاد والحياة اليومية، ترجمة رشا سعد زكي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ط1، القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر، 2008، ص 48.

بتسليم النفط كالتزام التجار في سوق البيع الفوري ، بعض المشتقات التجارية المالية المعروضة تتيح للمضارب الحق في شراء كميات كبيرة من النفط أو بيعها على الورق مقابل التزام مالي بسيط نسبياً. يتسبب الخوف من انقطاع إمدادات النفط بسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار الذي يسود بعض مناطق إنتاجه، ولاسيما ذلك القادم من منطقة الخليج العربي، في إرتفاع الأسعار بمقدار ما يسمى بهامش أو علاوة الخوف، مع ملاحظة أن هذا الخوف لا يخضع لموازن العرض و الطلب، مما يدفع المضاربون لإستغلال هذا الخوف لتحقيق أعلى الأرباح الممكنة ، ومن المفارقات أن تحقق الهدوء والاستقرار في مناطق إنتاج النفط يؤدي إلي انخفاض أسعاره بنسب أكبر من الواجبة بسبب زوال علاوة الخوف ، لم تتسع المعاملات في أسواق التسليم الأجل أي البورصات إلا بحلول التسعينيات، حيث أصبحت الأسواق الآجلة من أكثر الأسواق نشاطاً في العالم لأن المضاربين والمستثمرين يجدون فيها فرصة ضخمة، فهي تمكنهم من جني الأرباح عن طريق تداول عقود النفط على الورق فقط حتى وقت التسليم بدون عملية القيام بأية عمليات فعلية للشحن والتسليم⁽¹⁾، توجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي: سوق نيويورك للتبادل التجاري (nymex)، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (ips)، وسوق سنغافورة النقدي العالمي (simex)، حيث تتم معظم المعاملات التجارية علي المشتقات المالية للنفط، وهذه المعاملات متاحة للجميع وتباشرها المؤسسات المنتجة والمستهلكة للنفط مثلما يباشرها المضاربون أيضاً. تتميز بورصة النفط بعدة سمات يمكن إجمالها كما يلي:

- **الشفافية**، يتوفر هذا العنصر كما هو الحال في البورصة العادية، إذ يوجد مكان محدد يمرر المتعاملون أوامرهم فيه بناء على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت .
- **السماسة**، تتوفر بكثرة في هذه البورصة، بهدف تسهيل الالتقاء بين البائع والمشتري .
- **غرفة المقاصة** وهي لضمان التنظيم والتسيير الحسن للسوق.
- **التغطية**، هي تلك التعاملات في السوق المالية النفطية التي تتم وفق عملية شراء أو بيع أسهم مالية أو ما يسمى بأوراق برمبل، فيمكن لهذه الأوراق أن تنتقل من يد إلى يد أخرى قبل الوصول إلى أجل الاستحقاق، وهذا من أجل التغطية أو الاحتياط من مخاطر تغيرات الأسعار المفاجئة، ويمكن أن يتعرض لهذه العمليات كل من البائعين والمشتريين في نفس الوقت.
- **الموازنة**، تؤدي عمليات الموازنة إلى التسويق والاتصال بين مختلف الأسواق، حيث تقوم بتصحيح مختلف الانحرافات التي تحدث بين مختلف الأسعار، وهذه الانحرافات تتمثل في اختلاف الأسعار لمنتج واحد في سوقين مختلفين أو أكثر.

(¹) مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2006 ، ص 275

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

يبدو أن البورصات النفطية هي الحل المثالي للتعامل مع تقلبات أسعار النفط التي لا يمكن التحكم فيها لما توفره هذه الأسواق من آليات تحمي المتعاملين من هذه التقلبات لكن التعامل فيها معقد للغاية. عادة تكون الأسعار السائدة في الاسواق الفورية هي التي تسيطر علي السوق النفطية عموما، حيث تترك قوي السوق لتضبط يوميا مستوي الأسعار للنفط الخام، يمكن بإختصار شرح ميكانيزم العمل بالبورصات النفطية، إذ تتم المضاربة على ما يسمى بالبرميل الورقي المتداول على هيئة سندات، مع ملاحظة أن حجم المتداول منه يساوي خمسة أضعاف المتداول في السوق الحقيقية نتيجة لوجود فجوة زمنية وهي فترة التسليم ، غالبا ما يحقق المضاربون في السوق النفطية أرباحا، لأن السعر الحقيقي للبرميل التي تحصل عليه الدول المصدرة للنفط يكون أقل مما هو سائد في سوق المضاربة لأنهم يتفوقون مسبقا على مدة التسليم، والتي ترتفع الأسعار خلالها ويحصل المضاربون على الفروقات من ارتفاعها.

الفصل الأول

انعكاسات التغير فى أسعار النفط على أداء الاقتصاد العالمى

مقدمة

يعتبر النفط المحرك الرئيسى للاقتصاد العالمى، حيث يعد أحد المصادر الرئيسية للطاقة فى العالم، وأحد العوامل الأساسية التى لها تأثير من الناحية الاقتصادية أو السياسية، وله دور رئيسى فى تحديد مسار وأداء الدول المنتجة أو المستوردة له، باعتباره سلعة استراتيجية ومادة أساسية فى الصناعة والزراعة والقطاعات الأخرى ولها أثراً فعالاً على مختلف الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويعتبر سلعة هامة فى التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسى للدول المنتجة من خلال توفيره لفوائض مالية ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته نسبة مرتفعة فى التجارة العالمية وللتغير فى أسعاره أثراً كبيراً على الميزان التجارى ومن ثم على مستوى الأداء الاقتصادى لكل من الدول المصدرة والمستوردة له.

ويهدف الفصل الأول من هذه الدراسة إلى تبيان انعكاسات التغير فى أسعار النفط على أداء الاقتصاد العالمى خلال الفترة (2000-2016)، ولبلوغ هذا الهدف تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسية، حيث يتم استعراض التطورات فى أسواق النفط العالمية من خلال رصد وتحليل اتجاهات العرض والطلب العالمى من النفط والعوامل المؤثرة فيه، وتحليل الفائض والعجز العالمى من النفط فى القسم الأول، أما القسم الثانى فيتناول تحليل تطورات أسعار النفط وأداء الاقتصاد العالمى خلال الفترة (1971-2014)، وتوضيح للصدمات النفطية العالمية خلال تلك الفترة، ودور كل من الطلب والعرض العالميين من النفط فى تحديد أسعار النفط مقارنة بأداء الاقتصاد العالمى، ويلى ذلك القسم الثالث الذى يهتم بتبيان انعكاسات أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة (يونيو 2014 - الربع الأول 2016) على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العالمى .

1-1 التطورات فى أسواق النفط العالمية

لا يخفى أن هناك ثمة عوامل تؤثر فى أسواق النفط العالمية، منها ما هو مرتبط بالعرض والطلب، ومنها ما يرتبط بالظروف السياسية فى مناطق الإنتاج والاستهلاك أو بالترتيبات التنظيمية للسوق والعلاقات بين أطرافها، وفيما يلى تحليل لاتجاهات تطور كل من العرض والطلب العالميين من النفط والعوامل المؤثرة فى كل منهما خلال الفترة (2000-2014).

1-1-1 اتجاهات العرض العالمى من النفط⁽¹⁾

يتأثر العرض العالمى من النفط بالعديد من العوامل أهمها حجم الاحتياطى، وتكاليف الاستخراج والتكرير، والأسعار السائدة فى السوق، والظروف السياسية فى مناطق الإنتاج والاستهلاك، وسياسة الدول المنتجة للنفط، ومدى حاجتها إليه لمواجهة استهلاكها المحلى أو تصديره تحقيقاً لمورد نقدى يلبى احتياجاتها المالية، والسياسة الجماعية التى تقررها الدول الأعضاء فى منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC بالنسبة لتحديد سقف الإنتاج، وتوزيع الحصص بين الأعضاء ومدى التزامهم بتلك الحصص، وغيرها من العوامل⁽²⁾. وفيما يلى سيتم التطرق إلى لأهم المؤشرات المتعلقة بالعرض العالمى من النفط خلال فترة الدراسة:

1-1-1-1 الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط

تعرف الاحتياطيات المؤكدة Proven Reserves من النفط على "أنها الكميات المقدرة فى تاريخ معين، والتى تشير البيانات الجيولوجية والمعلومات الهندسية إلى أنه يمكن استخلاصها مستقبلاً فى الظروف الاقتصادية والتشغيلية السائدة فى حينه"⁽³⁾.

ويتضح من الجدول رقم (1-1) أن الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط، قد ارتفعت من 1300,9 مليار برميل فى عام 2000 إلى 1383.7 ملياراً عام 2006 ، أى بزيادة قدرها 6,4% ، ثم ارتفعت إلى 1460 مليار برميل عام 2008، وواصلت الارتفاع إلى 1700 مليار برميل فى عام 2014 (بزيادة قدرها 30% مقارنة بعام 2000) .

⁽¹⁾ سيتم تناول اتجاهات العرض العالمى من النفط خلال الفترة (2000-2014) بتحليل تطور أهم المؤشرات المتعلقة بذلك العرض من خلال التركيز على السنوات (2000، 2006، 2008، 2013، 2014) لتبيان الاتجاه العام لتلك المؤشرات، أما البيانات التفصيلية (السوية) لتلك المؤشرات فهي متاحة بالجدول رقم (1)، ورقم (2) بملحق الجداول للفترة المتصلة (2000-2014).

(2) لمزيد من التفصيل حول العوامل الأكثر تأثيراً على العرض العالمى من النفط، أنظر:

- Anthony H.Cordesman and Khalid Al-Rodhan, (2005) The Changing Risks in Global Oil Supply and Demand: Crisis or Evolving Solutions?, Center for Strategic and International Studies, First Working Draft: October 3, 2005.PP. 8-10 Website: http://csis.org/files/media/csis/pubs/050930_globaloilrisks.pdf

- قصي عبد الكريم إبراهيم، (2010)، "أهمية النفط فى الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السورى أنموذجاً)"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة- دمشق، ص ص 93-94.

⁽³⁾ Anthony H.Cordesman and Khalid Al-Rodhan, (2005), Ibid, P iii

أما بالنسبة للمناطق العالمية فقد ازدادت الاحتياطيات النفطية فى مختلف مناطق العالم باستثناء دول أمريكا الشمالية ⁽¹⁾، حيث ظلت ثابتة تقريباً عند 232 مليار برميل ما بين عام 2000 حتى 2014 وتمثل حوالى 13,7% من إجمالى حجم الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط فى عام 2014 .

جدول رقم (1-1)

حجم الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام حسب المناطق العالمية

خلال الفترة (2014-2000)*

نسبة للعالم %	الاحتياطى (مليار برميل)					
2014	2014	2013	2008	2006	2000	
13,67	232,5	232,5	216,6	221,7	232,1	أمريكا الشمالية
19,4	330,2	329,8	198,3	110,8	97,9	أمريكا الوسطى والجنوبية
9,1	154,8	157,2	159,0	137,6	141,1	أوروبا وأوراسيا
47,7	810,7	808,7	753,7	755,9	696,7	الشرق الأوسط
7,6	129,2	130,1	119,9	116,9	93,0	أفريقيا
2,5	42,7	42,7	42,4	40,9	40,1	آسيا والباسيفيك
%100	1700,1	1701,0	1490,0	1383,7	1300,9	إجمالى العالم
14,6	248,6	249,1	234,0	240,2	256,2	دول OECD
85,4	1451,5	1451,9	1256,0	1143,5	1044,7	دول خارج OECD
71,6	1216,5	1214,9	1024,4	936,1	849,7	دول الأوبك
20,1	341,7	342,4	320,3	325,7	330,7	دول خارج أوبك
0,3	5,8	5,8	5,7	6,6	8,7	الاتحاد الأوروبى
8,3	141,9	143,8	145,3	121,9	120,5	الاتحاد السوفيتى سابقاً

Source: BP Statistical Review of World Energy June 2015. Online Data Access: (<http://www.bp.com/statisticalreview>)

* يوضح الجدول رقم (1-1) بملحق الجداول البيانات التفصيلية (السنية) لحجم الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام حسب المناطق العالمية خلال الفترة (2014-2000)

كما يلاحظ أن دول الأوبك⁽²⁾ OPEC قد تزايد حجم احتياطياتها من 849,7 مليار برميل فى عام 2000 إلى 1216,5 ملياراً عام 2014 بزيادة قدرها 43%، وتستحوذ على حوالى 72% من حجم الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط المقدرة فى عام 2014، أما دول خارج الأوبك فلم يزد احتياطياتها من النفط عن 3% خلال الفترة من 2000 حتى 2014، وتستحوذ على حوالى 20% من حجم الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط المقدرة فى عام 2014.

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط المقدرة فى عام 2014 يسيطر عليها عدد محدود من الدول، حيث تستحوذ خمسة عشر دولة فقط على أكثر من 92% من حجم تلك الاحتياطيات، وتأتى فنزويلا على قمة هذه الدول، حيث تستحوذ على 17,5% من حجم تلك

(1) الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك .

(2) السعودية، والإمارات، والكويت، والعراق، وإيران، وليبيا، وفنزويلا، وقطر، ونيجريا، والأكوادور، وأنغولا، والجزائر.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

الاحتياطيات، يليها المملكة العربية السعودية بحوالى 16% ، ثم كندا بحوالى 10,2% ، وإيران 9,3% ، والعراق 8,8% ، وروسيا 6,1% ، والكويت 6% ، والإمارات 5,8% ، بينما لم يتجاوز احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 2,9% من الاحتياطي النفطي العالمي، ولم يزد احتياطي كل من الصين والبرازيل عن 1% من حجم ذلك الاحتياطي ، أنظر الجدول رقم (2) بملحق الجداول.

1-1-1-2 الإنتاج العالمي من النفط

يتأثر الإنتاج العالمي من النفط بالأوضاع السياسية السائدة في مناطق الإنتاج والاستهلاك وبسياسات (منظمة الأوبك)، والدول الأخرى المنتجة، وخططها الإنتاجية، بالإضافة إلى تأثير السوق النفطية لكون العرض النفطي يمثل استجابة للطلب عليه عند الأسعار السائدة في السوق⁽¹⁾.

وعلى غرار الاحتياطيات النفطية العالمية، فإن الإنتاج العالمي من النفط يظهر تبايناً وتمايزاً واضحاً، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال مطالعة الجدول رقم (1-2)، والذي يوضح أن الإنتاج العالمي من النفط قد ارتفع ليتماشى مع الزيادة المضطردة في الطلب من حوالى 75 مليون برميل يومياً عام 2000 إلى حوالى 83 مليوناً عام 2008، ثم إلى حوالى 88,7 مليوناً في عام 2014 بنسبة زيادة تقدر بنحو 18,5% مقارنة بعام 2000.

وبلاحظ أن مجموعة دول الشرق الأوسط⁽²⁾ تحتل النصيب الأكبر في إنتاج النفط خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع انتاجها من 23,7 مليون برميل/يومياً عام 2000 إلى 28,6 مليوناً عام 2014 بنسبة زيادة قدرها 20%، ويمثل إنتاجها من النفط حوالى 32% من حجم الإنتاج العالمي عام 2014، يليها دول أمريكا الشمالية بحوالى 20,5% ، يليها دول أوروبا وأوراسيا⁽³⁾ بحوالى 20% فى ذلك العام. كما يتضح أن الإنتاج النفطي خارج أوبك قد تزايد خلال عام 2014 مقارنة بالإنتاج داخل الأوبك ليصل إلى 38,3 مليون برميل يومياً بنسبة 43% من حجم الإنتاج العالمي 88,7 مليون برميل يومياً ، أما دول الأوبك فلم يتعد إنتاجها نسبة 41% من حجم الإنتاج العالمي فى ذلك العام حوالى 36,3 مليون برميل يومياً .

أما عن البيانات التفصيلية للإنتاج العالمي من النفط على مستوى الدول فى عام 2014، فتبين أن أكثر من 15 دولة فى العالم انتجت أكثر من 2 مليون برميل يومياً، منها 8 دول من داخل الأوبك وخمس

(1) لمزيد من التفصيل حول العوامل المؤثرة فى الإنتاج العالمي من النفط أنظر:

– Anthony H.Cordesman and Khalid Al-Rodhan, (2005), Op.Cit, PP.9-10.

– قصى عبد الكريم ابراهيم (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 97 .

(2) إيران، والعراق، والكويت، وسلطنة عمان، وقطر، والسعودية، وسوريا، والإمارات، واليمن .

(3) الدنمارك، وإيطاليا، والنرويج، ورومانيا، وروسيا، والمملكة المتحدة،..... الخ .

منها دول عربية، واحتلت السعودية المرتبة الأولى عالمياً حيث تنتج حوالى 11,6 مليون برميل يومياً ، تليها الولايات المتحدة الأمريكية 11,5 مليون برميل يومياً، ثم روسيا 10,8 مليون برميل يومياً، ثم الصين 4,2 مليوناً ، وكندا 4,2 مليوناً، وفى المرتبة السابعة تأتى الإمارات العربية المتحدة 3,7 مليون برميل يومياً ، وفى المرتبة التاسعة تأتى الكويت 3,1 مليون برميل يومياً. أنظر الجدول رقم (4) بملحق الجداول.

جدول رقم (2-1)

الإنتاج العالمى من النفط حسب المناطق العالمية خلال الفترة (2000- 2014)*

نسبة إلى الإنتاج العالمى %	الإنتاج العالمى من النفط الخام (ألف برميل يومياً)					
2014	2014	2013	2008	2006	2000	
20,5	18721	16921	13156	13724	13891	أمريكا الشمالية
9,3	7613	7335	7398	7479	6651	أمريكا الوسطى والجنوبية
19,8	17198	17155	17576	17587	15010	أوروبا وأوراسيا
31,7	28555	28198	26417	25734	23724	الشرق الأوسط
9,3	8263	8684	10203	9945	7760	أفريقيا
9,4	8324	8286	8097	7947	7889	آسيا والباسيفيك
%100	88673	86579	82847	82417	74925	إجمالى العالم
24,6	22489	20623	18440	19467	21568	الدول الأعضاء فى OECD
75,4	66184	65956	64407	62949	53357	الدول غير الأعضاء فى OECD
41,0	36593	36628	36279	35489	31122	دول الأوبك OPEC
43,0	38278	36161	33787	34645	35772	دول خارج الأوبك
1,6	1411	1436	2264	2471	3564	الاتحاد الأوروبى
16,0	13802	13791	12782	12283	8032	الاتحاد السوفيتى سابقاً

Source: BP Statistical Review of World Energy June 2015

*: يوضح الجدول رقم (3) بملحق الجداول البيانات التفصيلية (السنوية) للإنتاج العالمى من النفط حسب المناطق العالمية خلال الفترة المتصلة (2000-2014)

1-1-1 العمر الافتراضى للنفط على المستوى العالمى

تعطى نسبة الاحتياطى إلى الإنتاج مقياساً تقريبياً لعدد السنوات التى يمكن توقعها من أجل إمكانية استمرار إمدادات منطقة ما من النفط مع افتراض ثبات المستويات الحالية للإنتاج . ويوضح الجدول التالى العمر الافتراضى للنفط حسب المناطق العالمية، ويلاحظ أن أطول عمر نفطى لصالح منطقة أمريكا الوسطى والجنوبية⁽¹⁾، تليها منطقة الشرق الأوسط⁽²⁾ 77,8 سنة، تليها منطقة أفريقيا⁽³⁾ 42,5

(1) الأرجنتين ، والبرازيل ، وكولومبيا ، والأكوادور ، وبيرو ، وفنزويلا .

(2) إيران ، والعراق ، والكويت ، وسلطنة عمان ، وقطر ، والسعودية ، وسوريا ، والإمارات ، واليمن .

(3) الجزائر ، وأنغولا ، وتشاد ، والكونغو ، ومصر ، وغينيا ، والغابون ، وليبيا ، ونيجيريا ، وجنوب السودان ، والسودان ، وتونس .

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

سنة، تليها منطقة أمريكا الشمالية 34 سنة، وذلك حسب مستويات الاحتياطي والإنتاج الحالية (2014)، بينما لن يستمر أكثر من 25 سنة في منطقة أوروبا وأوراسيا، كما يوضح الجدول أن العمر النفطي في منطقة دول الأوبك OPEC حوالي 91 عاماً بينما العمر النفطي في دول خارج الأوبك لن يستمر أكثر من 24,5 سنة فقط ، وبصفة عامة نلاحظ أن احتياطيات العالم ستكفي بالمتوسط لمدة 52,5 سنة فقط.

جدول رقم (1-3)

العمر النفطي حسب المناطق العالمية المقدر في عام 2014

العمر النفطي (بالسنة)**	الإنتاج (بالمليار برميل)*	الاحتياطي (بالمليار برميل)	
34,0	6,8	232,5	أمريكا الشمالية
118,8	2,8	330,2	أمريكا الوسطى والجنوبية
24,7	6,3	154,8	أوروبا وأوراسيا
77,8	10,4	810,7	الشرق الأوسط
42,8	3,0	129,2	أفريقيا
14,1	3,0	42,7	آسيا والباسيفيك
52,5	32,4	1700,1	إجمالي العالم
30,3	8,2	248,6	الدول الأعضاء في OECD
60,1	24,2	1451,5	الدول غير الأعضاء في OECD
91,1	13,4	1216,5	دول الأوبك OPEC
24,5	14,0	341,7	دول خارج الأوبك
11,2	0,5	5,8	الاتحاد الأوروبي
28,2	5,0	141,9	الاتحاد السوفيتي سابقاً

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المتاحة لدى:

BP Statistical Review of World Energy June 2015

* تم حساب الإنتاج السنوي عن طريق ضرب الإنتاج اليومي لكل منطقة عالمية أو مجموعة دولية في عدد أيام السنة (365).

** العمر النفطي: نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج

1-1-2 اتجاهات الطلب العالمي على النفط⁽¹⁾

يعتمد الطلب العالمي على أسعار مواد الطاقة وبصفة خاصة على أسعار المشتقات النفطية، وسياسات ترشيد الاستهلاك ، والسياسات البيئية والضريبية في الدول الرئيسية المستهلكة للنفط، والتقدم التكنولوجي في استعمال بدائل النفط المحتملة، والمنافسة بين أشكال الوقود، وغير ذلك من المؤثرات في القطاعات المستهلكة للنفط سواء في قطاع النقل، أو القطاع الصناعي ، أو قطاع توليد الكهرباء⁽²⁾.

(1) سيتم تناول اتجاهات الطلب العالمي من النفط خلال الفترة (2000-2014) من خلال التركيز على السنوات (2000، 2006، 2008، 2013، 2014) لتبيان الاتجاه العام لذلك الطلب حسب المناطق العالمية، أما البيانات التفصيلية (السنوية) فهي متاحة بالجدول رقم (3) بملحق الجداول للفترة المتصلة (2000-2014).

(2) لمزيد من التفصيل حول العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على النفط أنظر:

- Paul Cashin, Kamiar, et al, (2012), The Differential effects of oil Demand and supply shocks on The Global Economy, IMF working paper No. 12/253, PP. 5-7.

- قصي عبد الكريم ابراهيم (2010) ، مرجع سبق ذكره ، ص 108.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات النمو الاقتصادى والسكانى واتجاهاتها من أهم العوامل المؤثرة فى اتجاه الطلب ارتفاعاً وانخفاضاً وحجمه، حيث أن درجة انتعاش الاقتصادات العالمية من أهم المؤثرات على مستوى ذلك الطلب⁽¹⁾ .

1-2-1-1 تطور الطلب العالمى على النفط حسب المناطق العالمية

يلاحظ أن الطلب العالمى على النفط قد بلغ نحو 77 مليون برميل يومياً عام 2000، ثم ارتفع الى 8503 مليوناً عام 2006 بزيادة قدرها 11%، وواصل الارتفاع فى السنوات الأخيرة من حوالى 88 مليون برميل يومياً عام 2010 الى 91,2 مليوناً عام 2013 ولم يزد عن 92 مليوناً فى عام 2014. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن الطلب العالمى على النفط كان ينمو بمعدلات متسارعة خلال الفترة (2007-2000)، فى حين شهدت الفترة (2008-2014) نمواً بمعدلات متباطئة، وذلك بسبب بطء معدل النمو الاقتصادى العالمى منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية الأخيرة فى عام 2008، حيث ارتفع الطلب العالمى على النفط عام 2007 بحوالى 12,8 % مقارنة بعام 2000، فى حين أنه لم ينمو فى عام 2014 إلا بنسبة 6% مقارنة بعام 2007، ولم يزد عن 1% فى 2014 مقارنة بعام 2013 .

وبالنظر على صعيد المناطق العالمية، يلاحظ أنه فى عام 2014 استحوذت مجموعة الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD على 48,3% من اجمالى الطلب العالمى، أما دول خارج OECD فاستحوذت على 51,7% من اجمالى الطلب العالمى على النفط ، كذلك نجد فى نفس العام أن هناك ثلاث مناطق رئيسية يتركز فيها الاستهلاك العالمى للنفط هي: منطقة آسيا والباسفيك (يمثل طلبها على النفط بحوالى 34% من الطلب العالمى على النفط)، تليها منطقة أمريكا الشمالية (بحوالى 24,3%)، ومنطقة أوروبا وآسيا (بحوالى 20,4%). كما يوضحه الجدول رقم (1-4).

⁽¹⁾ Hanne Happonen, (2009) , A Review of Factors Determining Crude oil Prices, Department of Economics, Helsinki school of Economics, May, PP. 19-22 .

Website:

https://aaltodoc.aalto.fi/bitstream/handle/123456789/199/hse_thesis_12067.pdf?sequence=1

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

جدول رقم (1-4)

تطور الطلب العالمى على النفط (بالألف برميل يومياً)

حسب المناطق خلال الفترة (2000-2014) *

نسبة 2014 من الطلب العالمى %	2014	2013	2012	2008	2006	2000	
24,3	23347	23364	22926	23860	25002	23709	أمريكا الشمالية
7,8	7125	6913	6599	5911	5384	4911	أمريكا الوسطى والجنوبية
20,4	18252	18450	18551	20017	20366	19410	أوروبا مجموع وأوراسيا
9,3	8706	8450	8296	7212	6469	5124	الشرق الأوسط
4,3	3800	3650	3561	3229	2923	2487	أفريقيا
33,9	30856	30415	29914	25887	25184	21227	آسيا والباسيفيك
%100	92086	91243	89846	86115	85328	76868	إجمالى العالم
48,3	45057	45533	45464	48042	49856	48292	منها: OECD
51,7	47029	45710	44382	38074	35472	28575	وغير OECD
14,1	12527	12696	12921	14709	15128	14665	الإتحاد الأوربي
4,9	4443	4441	4389	4047	3948	3588	الاتحاد السوفياتى السابق

Source: BP Statistical Review of World Energy June 2015

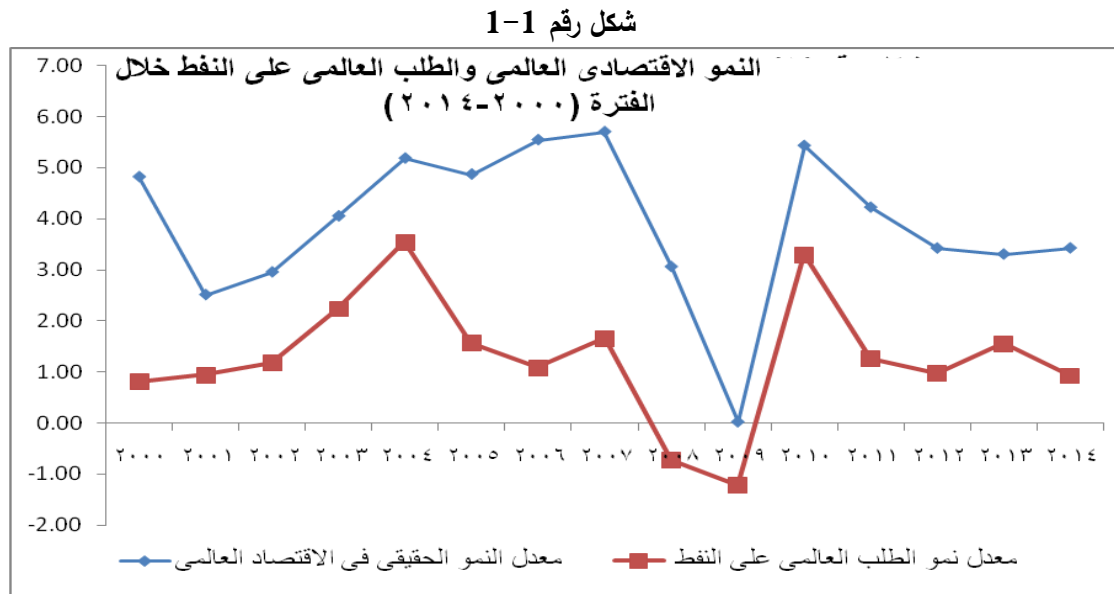
* يوضح الجدول رقم (5) بملحق الجداول البيانات التفصيلية (السنوية) للطلب العالمى على النفط حسب المناطق العالمية خلال الفترة المتصلة (2014-2000)

أما على صعيد الدول، فنجد أنه فى عام 2014 جاءت الولايات المتحدة الامريكية فى مقدمة الدول الأكثر استهلاكاً للنفط (19 مليون برميل يومياً) بنسبة 20,8% من الاستهلاك العالمى، تليها الصين (9,4 مليون برميل يومياً) بنسبة 10,2% من الاستهلاك العالمى، ثم اليابان بنسبة 4,8% ، فالهند 3,5% ، فالسعودية 2,9% من الاستهلاك العالمى ، أما روسيا وكندا وكوريا الجنوبية فتستهلك كل منها حوال 2 مليون برميل يومياً بنسبة 2,4% من الاستهلاك العالمى.

1-2-1-2 العلاقة بين الطلب العالمى على النفط ومعدلات النمو الحقيقى فى الاقتصاد العالمى

يعد النمو الحقيقى فى الاقتصاد العالمى المحرك الرئيسى للطلب العالمى على النفط، ويرتبط الثانى بعلاقة طردية مع الأول، حيث أدى الارتفاع النسبى لمعدلات نمو الاقتصاد العالمى من 2,5% عام 2001 الى 5,2% عام 2004 إلى نمو موازى فى الطلب العالمى على النفط من 0,9% الي 3,5% خلال نفس الفترة .

كما يتضح أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي من 5,7% عام 2007 الي 3,1% عام 2008، 0,03% عام 2009 (بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة) قد تواكب معه انخفاض الطلب العالمي على النفط من (1,7%) عام 2008 الي (-0,7%)، و (-1,22%) خلال عامي 2008، 2009 علي التوالي، أما في السنوات الأخيرة فلم يتعدى معدل النمو الاقتصادي العالمي 3,4% خلال الفترة من 2012 – 2014، أما معدل النمو في الطلب العالمي على النفط فظل ما بين 0,9%، و 1,5% بسبب تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي، أنظر الشكل التالي:



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي المتاحة لدى قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2015 وبيانات الطلب العالمي على النفط المتاحة لدى: BP Statistical Review of World Energy June 2015

1-1-3 الفائض والعجز العالمي من النفط

يظهر الفائض أو العجز العالمي من النفط من خلال حساب الفرق بين الاستهلاك العالمي والإنتاج العالمي من النفط خلال فترة زمنية معينة ، ويتضح من الجدول رقم (1-5) ما يلي:

♦ أن السوق النفطية العالمية قد شهدت نقصاً في الإمدادات العالمية (الإنتاج) عن الطلب النفطي (الاستهلاك) وصلت الي 1,9 مليون برميل يومياً عام 2000، وارتفع ذلك النقص الي 2,9 مليون برميل يومياً عام 2006، ثم الي 3,4 مليوناً عام 2014 .

♦ أن هناك فائض عرض بشكل ملموس لدى كل من مجموعة دول الشرق الأوسط ومجموعة الدول الأفريقية، حيث بلغ فائض العرض لدى دول الشرق الأوسط حوالي 18,6 مليون برميل يومياً في عام 2000 ووصل ذلك الفائض الي 19,8 مليون برميل يومياً في عام 2014، وبالنسبة للدول الأفريقية

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

نلاحظ أن فائض العرض قد ارتفع من 5,3 مليون برميل يومياً عام 2000 إلى 7 مليوناً خلال عامي 2006 و 2007، ثم انخفض ذلك الفائض إلى 4,5 مليون برميل يومياً عام 2014.

♦ أن هناك زيادة في الطلب في كل من دول أمريكا الشمالية، وأوروبا وأوراسيا، وآسيا والباسفيك خلال فترة الدراسة، ولاسيما دول آسيا والباسفيك تعاني من عجزاً في الإمدادات بشكل ملموس وصل إلى 13,3 مليون برميل يومياً في عام 2000، وارتفع ذلك العجز إلى 17,8 مليوناً عام 2008، ثم إلى 22,5 مليون برميل يومياً في 2014.

♦ عانت الدول الصناعية الكبرى الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OECD من عجز في الإمدادات النفطية، بينما حققت دول خارج OECD فائض عرض من النفط خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (1-5)

فائض العرض وزيادة الطلب من النفط حسب المناطق العالمية

خلال الفترة (2000-2014)

الفائض/ العجز (بالمليون برميل يومياً)				
2014	2008	2006	2000	
4,6-	10,7-	11,3-	9,8-	أمريكا الشمالية
0,5	1,5	2,1	1,7	أمريكا الوسطى والجنوبية
1,1-	2,4-	2,8-	4,4-	أوروبا وأوراسيا
19,8	19,2	19,3	18,6	الشرق الأوسط
4,5	7,0	7,0	5,3	أفريقيا
22,5-	17,8-	17,2-	13,3-	آسيا والباسفيك
3,4-	3,3-	2,9-	1,9-	إجمالي العالم
22,6-	29,6-	30,4-	26,7-	دول OECD
19,2	26,3	27,5	24,8	دول خارج OECD

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (2) المتعلق بالإنتاج العالمي من النفط ، والجدول رقم (4) المتعلق بالطلب العالمي على النفط.

الميزان التجاري النفطي حسب المناطق الدولية عام 2014

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (1-6) نجد أن دول الشرق الأوسط تتمتع بفائض في ميزانها التجاري النفطي بحوالى 18,6 مليون برميل يومياً ، يليها روسيا بحوالى 8,7 مليوناً، ثم كندا بحوالى 2,4 مليون برميل يومياً ، وذلك في مقابل العجز الذي تعاني منه المجموعات الدولية الأخرى مثل ودول أوروبا بحوالى 10 مليون برميل يومياً، والصين بحوالى 7 مليون برميل يومياً، وباقي دول آسيا والباسفيك بحوالى 5 مليون برميل يومياً في عام 2014.

ويمكن القول بصفة عامة أن الدول الأكثر تصديراً للنفط في العالم (حسب بيانات عام 2014) تتمثل في السعودية وتحتل المرتبة الأولى، حيث تقدر صادراتها بحوالى 7 مليون برميل يومياً، تليها روسيا

بحوالى 4,7 مليون برميل يومياً، تليها إيران 2,5 مليوناً، وفي المرتبة العاشرة تأتي كندا بحوالى 1,5 مليون برميل يومياً، أما الدول الأكثر استيراداً للنفط، فتأتى الولايات المتحدة الأمريكية فى المرتبة الأولى، حيث تستورد حوالى 9,2 مليون برميل يومياً، تليها الصين بحوالى 5,7 مليوناً، فاليابان بحوالى 3,5 مليون برميل يومياً، وفي المرتبة العاشرة تأتي سنغافورا حيث تستورد حوالى 1,14 مليون برميل يومياً. أنظر الجدول رقم (7) بملحق الجداول.

جدول رقم (1-6)

توزيع الصادرات والواردات النفطية حسب المجموعات الدولية لعام 2014 (بالألف برميل يومياً)

الميزان التجارى	الصادرات النفطية			الواردات النفطية			
	الإجمالى	منتجات	خام	الإجمالى	منتجات	خام	
5122-	4099	3760	339	9221	1883	7338	الولايات المتحدة الأمريكية
2372	3535	550	2985	1163	562	600	كندا
649	1290	155	1135	641	641	†	المكسيك
1697	3929	635	3294	2232	1787	445	أمريكا الوسطى والجنوبية
10308-	2293	2061	232	12601	3627	8974	أوروبا
8796	8932	3012	5921	136	134	2	روسيا
18627	19761	2688	17073	1133	904	230	الشرق الأوسط
1048	1762	514	1248	715	521	194	شمال أفريقيا
4037	4431	136	4296	394	390	4	غرب أفريقيا
398-	202	15	187	600	379	221	شرق وجنوب أفريقيا
713-	310	69	241	1023	492	530	أستراليا
6992-	547	539	8	7540	1331	6209	الصين
2943-	1282	1281	1	4225	415	3809	الهند
4055-	278	278	‡	4333	950	3383	اليابان
1561-	1495	1489	6	3057	2140	916	سنغافورة
5136-	2589	1871	718	7725	2899	4826	باقي دول آسيا والباسفيك
0	56736	19054	37682	56736	19054	37682	إجمالى العالم

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المتاحة لدى:

BP Statistical Review of World Energy June 2015

† تشير إلى أقل من 0.05، أما ‡ فتشير إلى أقل من 0.5

1-2 تحليل تطورات أسعار النفط وأداء الاقتصاد العالمي

يستهدف هذا الجزء من الدراسة تحليل تطورات أسعار النفط والتركيز على الصدمات النفطية العالمية خلال الفترة (1971-2014)، ودور كل من العرض العالمي من النفط والطلب عليه في تحديد تلك الأسعار وعلاقتها بأداء الاقتصاد العالمي خلال نفس الفترة. وسيتم تقسيم هذا الجزء من الدراسة على النحو التالي :

1-2-1 محددات سعر النفط في الأسواق العالمية

لا يخفى أن آليات السوق البحتة لا تعمل بكفاءة تامة فيما يتعلق بتحديد أسعار العديد من السلع في السوق العالمية، ويعتبر النفط سلعة استراتيجية ، ومن أهم السلع التي تخفق في التكيف مع هذه الآليات، ويرجع ذلك إلى أن إدارة أسعار هذه السلعة تتم بواسطة الأجهزة التنظيمية الخاصة بها ابتداءً من الشركات النفطية العالمية إلى وكالة الطاقة الدولية مروراً بمنظمة الأوبك.

وقد ساعد علي ذلك ما تنسم به طبيعة تلك السلعة من سمات استثنائية من حيث انتاجها في مناطق واستهلاكها في مناطق أخرى، واعتبارها صناعة في عالمنا المعاصر، واتصال مراحلها من إنتاج ونقل وتكرير وتصنيع وتسويق مع بعضها البعض، حتى أن مرحلة استثمار عائداتها إنما يعود جانب لا بأس به منها الى هذه المراحل مرة أخرى، كل ذلك أدى الي التغيرات في الإنتاج والاستهلاك النفطي، وما يستتبع ذلك من تغير في أسعاره ارتفاعاً وانخفاضاً، يتوقف علي السياسات التي تتبعها هذه الأجهزة والقوة التفاوضية التي تضغط بها لإحداث هذه التغيرات⁽¹⁾.

وبناءً علي ما سبق، يمكن القول أن تغيرات سعر النفط تخضع للعديد من العوامل المتشابكة مع بعضها البعض، منها ما هو اقتصادي ويتعلق بآلية العرض والطلب والتفاعل بينهما (ولا يمكن التعويل عليه إلي حد كبير)، إذ يتأثر حجم المعروض العالمي من النفط بالقدرة الإنتاجية وتوزيع الحصص الإنتاجية بين المنتجين العالميين من داخل وخارج الأوبك، وفي المقابل يتأثر مستوى الطلب العالمي على النفط بمستويات أداء الاقتصاد العالمي، كما تؤثر العوامل الجيوسياسية في تحديد أسعار النفط من خلال تأثيرها على حجم الانتاج وكميات المعروض العالمي وفي مستوى الطلب أيضاً، كذلك فإن الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات التي تهدد أماكن الانتاج، أو طرق النقل والتوزيع، أو أماكن الاستهلاك تؤثر

(1) خالق عبد الجابر خلاق ، (1987) ، "العوامل المؤثرة على القوة التفاوضية النفطية العربية" ، ورقة مقدمة لندوة " آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية ، التي نظمها معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العمومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (11-13 يناير 1987) ، القاهرة ، فبراير ، ص 16 . متاحة على الرابط التالي:

- http://www.aicardes.org.tn/sem_aicardes/L3Ar2.pdf.

في أسعار النفط ، كما تتأثر تلك الأسعار بدرجة الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسية المستهلكة له على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بحيث أن حدوث أى نوع من الاضطرابات على أى من تلك الأصعدة من شأنه أن يؤثر في مستويات أسعار النفط (1).

ويضاف إلي العوامل السابقة عوامل أخرى يمكن توصيفها بالسلوكية، ولها أهميتها المحورية في تقلبات أسعار النفط، لكونها تتعلق بسلوك العملاء الاقتصاديين والمستثمرين الماليين في ما يخص قرارات شراء عقود النفط أو بيعها (المتعددة الآجال)، اعتماداً على عوامل الثقة والتوقع والمضاربة والرغبة في تحقيق الأرباح ، وغالباً تتأثر هذه القرارات بالأوضاع الجيوسياسية وبالتوقعات حول اتجاه تغيرات الأسعار صعوداً أو هبوطاً (2).

1-2-2 تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية

مرت أسعار النفط الخام (3) بتطورات عديدة إما متأثرة بظروف السوق أو مؤثرة في دور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة، وظلت أسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين 1,5-3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل سبعينات القرن الماضي. ويتضح من الشكل رقم (2) أن أسعار النفط الخام قد ارتفعت من 2,24 دولار للبرميل في عام 1971 الي 3,29 دولاراً في 1973 ثم الي 11,6 دولار عام 1974 ، وذلك على أثر اجتماع دول الأوبك في 23-24 ديسمبر 1973 في اتفاقية طهران وقررت رفع أسعار النفط الي 11,6 دولار للبرميل وأطلق عليها **الصدمة النفطية الأولى** (4) **First Oil Shock** وبذلك قد تغيرت الأوضاع رأساً علي عقب واستعادة الدول المصدرة للنفط قدرتها علي تحديد أسعاره ، وتحولت سوق النفط الي سوق بائعين Seller's Market ، بعد أن ظلت دهنراً في أيدي الشركات الأجنبية المشتريه له ونتيجة لنمو الطلب علي النفط من حوالى 55 مليون برميل يومياً عام 1974 إلى 62,7 مليوناً عام 1978 ارتفع السعر وتراوح ما بين 11,6 دولار – 14 دولاراً خلال تلك الفترة (5)، ثم ارتفع فجأة الي 31,6 دولار للبرميل في 1979، وواصل الارتفاع الي 36,8 دولاراً في عام 1980، مما أسهم في زيادة الانتاج خارج الأوبك وانخفاض الطلب العالمي علي النفط من حوالى 64 مليون برميل يومياً عام 1979 إلى 58 مليوناً في عام 1982 (6)، وأطلق عليها **الصدمة النفطية الثانية**.

وإذا كان العالم قد واجه صدمتين للنفط في 1973-1974 (الصدمة الأولى) ثم في 1979-1980 (الصدمة الثانية)، فإن الأمر احتاج في كل مرة الى دورة من أربع إلي خمس سنوات قبل أن يتلاشي أثر

(1) أسامة نجوم ، (2015)، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، مارس، ص 4.

(2) المرجع السابق مباشرة، ص 4، 5 .

(3) سيتم الاعتماد على بيانات سعر النفط (خام برنت) في التحليل في هذا الفصل.

(4) حازم الببلاوى (2000) ، النظام الاقتصادى الدولى المعاصر ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، عالم المعرفة، رقم 257

، مايو ، ص 84 .

(5) أنظر الجدول رقم (8) بملحق الجداول.

(6) أنظر الجدول رقم (8) بملحق الجداول.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

هذه الصدمة، وبالنسبة للصدمة الثانية فإن انتهاء دورتها لم يفتح الباب أمام صدمة نفطية ثالثة مماثلة (ارتفاع أسعار النفط) بل أدى إلى صدمة عكسية⁽¹⁾، حيث تراجعت أسعار النفط من 36,8 دولار للبرميل في عام 1980 الي 29 دولاراً في 1983 ثم الي 14 دولاراً في 1986.

ويمكن إرجاع **الصدمة الثالثة (1983-1986)** والتي بلغت ذروتها في 1986 الي اعتبارات أضعفت المركز الاحتكاري للدول المصدرة للنفط ، فقد حفز ارتفاع أسعار النفط شركات النفط العالمية على الاستثمار خارج الأوبك للبحث عن مصادر جديدة للنفط ، كذلك عملت الدول الصناعية على تكوين مخزون استراتيجي من النفط يحول بين المنتجين والضغط علي السوق لتضييق العرض النفطي ، ولذلك لم يأت منتصف الثمانينات من القرن الماضي إلا وقد فقدت دول الأوبك سيطرتها الاقتصادية علي سوق النفط ، ثم جاءت المغامرات السياسية والعسكرية لبعض دول النفط وما أدت اليه من حروب (حروب الخليج) فقضت علي جزء كبير من الفوائض المالية لتلك الدول المتراكمة من تصدير النفط، وزادت من إضعاف دول منظمة الأوبك⁽²⁾ .

وتجدر الإشارة، إلى أنه منذ عام 1987 قد تخلت منظمة الأوبك عن نظام الأسعار الثابتة وأصبحت الأسعار تحدد في السوق من خلال ربط أسعار الخام لديها بأسعار زيوت يجرى تداولها في **بورصات السلع في نيويورك (NYMEX)**⁽³⁾، أو في سوق تبادل النفط الدولي IPE في لندن، وهو سعر غربي تكساس الوسيط WTI⁽⁴⁾ في الأولى ، وزيت برنت ودبي في الثانية ، حيث تتأثر تلك الأسعار بظروف العرض والطلب ، وبسلوك المضاربين واستراتيجياتهم ، وكانت الأسعار تتغير كل يوم ، اعتماداً على ظروف التعامل في تلك البورصات. وتتحدد أسعار الزيوت الأخرى في كل سوق جغرافي بتحديد فرق سعري لكل شهر بين الزيوت المرجعية في البورصات المعنية ، والزيوت الأخرى التي تباع في تلك الأسواق ، اعتماداً على اختلاف النوعية ، والمسافة بين المناطق المصدرة والمناطق المستوردة، واختلاف أنماط الطلب في كل سوق⁽⁵⁾ .

وقد ترتب علي ما سبق، استقرار أسعار النفط ما بين 1987-1996 عند متوسط 17,3 دولار للبرميل ، حيث عاد النمو في الطلب العالمي على النفط من 62 مليون برميل يومياً إلى 72 مليوناً خلال تلك الفترة، بنسبة ارتفاع 16 % وكذلك زاد الإنتاج العالمي من النفط بنفس النسبة تقريباً خلال نفس الفترة، ولاسيما من دول الأوبك، ثم انحدرت الأسعار بعد ذلك الي 12 دولاراً في عام 1998، وارتفعت بعد ذلك إلي

(1) حازم البيلاوي (2001) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 92-93 .

(2) المرجع السابق مباشرة، ص ص 92-93 .

(3) NYMEX : New York Mercantile Exchange .

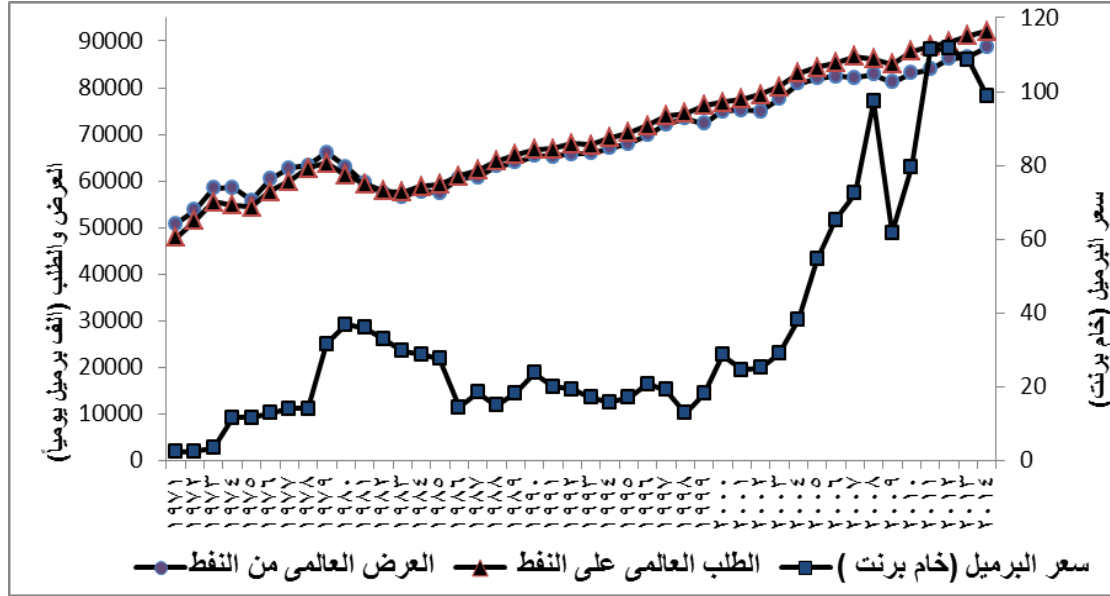
(4) West Texas Intermediate .

(5) قصي ابراهيم ، (2000) ، المرجع السابق ، ص 139 .

حوالى 28,5 دولاراً في عام 2000، بالرغم من زيادة الإنتاج العالمى من النفط بنفس نسبة زيادة الطلب العالمى تقريباً خلال تلك الفترة .

شكل رقم (1-2)

تطور كل من العرض والطلب والسعر العالمى من النفط خلال الفترة (1971-2014)



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (8) بملحق الجداول.

3-2-1 تطورات أسعار النفط وأداء الاقتصاد العالمي

بعد ارتفاع أسعار النفط إلى 28,5 دولار في عام 2000، كما سبق الإشارة، انخفض السعر إلى 24,5 دولار للبرميل في عام 2001 بنسبة 14,5% مقارنة بعام 2000 نتيجة لتداعيات أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، التى زادت من حدة التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمى، وتحوله إلى ركود نتيجة للإرتباط بين اقتصادات دول العالم وبين أكبر اقتصاد وهو الاقتصاد الأمريكى، حيث انخفض معدل النمو في الاقتصاد العالمى من 4,8% عام 2000 إلى 2,5% عام 2001⁽¹⁾، ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن هذه التطورات، حيث تأثر الطلب العالمى من النفط بشكل ملموس فلم يزد عن 1,3% مقارنة بالعام السابق مباشرة، باعتبار أن معدلات النمو الاقتصادى من أهم محددات ذلك الطلب، الأمر الذى أدى إلى انخفاض أسعار النفط بنسبة 14,5% خلال عام 2001 مقارنة بمستويات عام 2000⁽²⁾. أما الفترة (2002- منتصف 2008) فقد شهدت ارتفاعاً متواصلاً في أسعار النفط، حيث ارتفع سعر برميل النفط (خام برنت) من حوالى 25 دولار عام 2002 إلى 38,4 دولاراً في عام 2004، وأطلق على هذا الارتفاع الصدمة النفطية الرابعة (بعد الحرب الأمريكية على العراق في 2003)، حيث كانت بمثابة

(1) أنظر الجدول رقم (9) بملحق الجداول

(2) أنظر الجدول رقم (8) بملحق الجداول

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

طفرة نفطية سببت نوعاً من الهزة العالمية في الأسواق، وبالرغم من أن هذه الطفرة أعادت الأسعار الي السعر العادل مقارنة بسعر 1974 (كما سبق الإشارة) ومقارنة بارتفاع معظم السلع الأساسية في العالم والتي ارتفعت بنسب أكبر من ارتفاع سعر النفط، إلا أن مصطلح الصدمة أو الأزمة أطلق عليها نتيجة للهزة الكبيرة التي حدثت من جراء ارتفاع النفط الحاد والسريع وغير التدريجي، حيث ارتفع سعر النفط من 28,8 دولار في عام 2003 الي أكثر من 38 دولاراً في عام 2004 ثم الي 65 دولار في 2006 وواصل الارتفاع الي 72 دولار في 2007.

وفي عام 2008 اشتدت المضاربات على أسعار النفط، وساهمت الأوبك في ارتفاع الأسعار ووصولها الي 147 دولار في ذلك العام وهو أعلى مستوى لها في التاريخ، إلا أن الأسعار قد انهارت في أواخر ذلك العام بعد أن انخفضت المضاربة وانخفض الطلب على النفط بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة وبالتالي انخفضت الأسعار الي حوالي 37 دولاراً في ديسمبر 2008⁽¹⁾.

وكان النمو الاقتصادي والطلب العالمي علي النفط من أهم العوامل التي ساهمت في حدوث الطفرة السعرية التي شهدتها أسواق النفط خلال الفترة (2002 - النصف الأول 2008) حيث يعتبر النمو الاستثنائي في الطلب على النفط خلال تلك الفترة من أهم الأسباب التي ساهمت في حدوث تلك الطفرة السعرية التي شهدتها أسواق النفط خلال هذه الفترة.

حيث شهد الطلب على النفط زيادة مضطردة ومتسارعة ارتفع خلالها من 77 مليون برميل يومياً عام 2001 إلى 83,5 مليوناً في 2004 ثم الي أكثر من 86 مليون خلال الربع الأول من 2008 بنسبة زيادة حوالي 12,5% مقارنة بعام 2001، ثم انخفض خلال الربع الثاني من نفس العام إلى 85,5 مليون برميل يومياً⁽²⁾.

وبمقارنة الطلب العالمي على النفط بالإمدادات النفطية (جانب العرض) خلال تلك الفترة، نلاحظ أن الطلب العالمي يفوق العرض، حيث لم يرتفع ذلك العرض خلال الفترة (2002-2008) إلا بنسبة 10% فقط، وبعبارة أخرى، يمكن القول بأنه كان هناك نقصاً في الإمدادات النفطية من 2,5 مليون برميل يومياً إلى 3 مليوناً في المتوسط خلال تلك الفترة⁽³⁾.

وكانت الزيادة في الطلب العالمي على النفط مدفوعة بالنمو المتصاعد في معدلات أداء الاقتصاد العالمي، حيث ترتبط معدلات الطلب العالمي على النفط بمعدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد العالمي

(1) خالد بن راشد الخاطر، (2015)، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، أغسطس، ص2.

(2) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقارير الأمين العام، التقارير الشهرية لأسواق النفط، أعداد مختلفة من 2001-2008.

(3) أنظر الجدول رقم (8) بملحق الجداول

بعلاقة طردية، حيث أدى الارتفاع النسبي لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي من 2,5% عام 2001 الى 5,7% عام 2007 إلى نمو موازى في الطلب العالمي على النفط خلال نفس الفترة .

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات النمو الاقتصادى كانت متباينة خلال تلك الفترة فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فحققت الدول المتقدمة معدلات نمو تتراوح ما بين 1,5 % و 2,8% خلال الفترة من 2001 حتى 2007، فى حين كانت معدلات النمو فى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة تتراوح ما بين 3,8% و 8,7% خلال نفس الفترة ⁽¹⁾.

ومع اندلاع الأزمة المالية العالمية في 2008، تراجعت معدلات النمو في كل اقتصادات العالم وشهدت التوقعات بشأن النمو في الاقتصاد العالمي والطلب على النفط تراجعات متتالية، حيث تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي من 5,7% عام 2007 إلى 3,1% عام 2008 ثم إلى 0,03% عام 2009، أما الوضع فى الدول المتقدمة فقد تراجعت معدلات نمو اقتصاداتها من 2,8% عام 2007 إلى 0,2% عام 2008 ثم إلى (-3,4%) عام 2009، وكان الوضع أفضل نسبياً فى اقتصادات السوق الناشئة والدول النامية بوجه عام، حيث انخفض معدل نمو تلك الاقتصادات من 8,7% عام 2007 إلى 5,8% عام 2008 ثم إلى 3,1% عام 2009 ⁽²⁾ .

وبناءً على ما سبق، ومع استمرار ضغط الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط خلال عام 2009 انخفض المعدل السنوى للسعر من 97 دولار (كمتوسط لعام 2008) الي نحو 61 دولاراً لعام 2009 ويمثل ذلك تراجعاً بنسبة 33% أى بانخفاض قدره 38 دولار للبرميل الواحد ، إلا انه مع ارتفاع الطلب العالمي على النفط من 85 مليون برميل يومياً عام 2009 الى حوالى 90 مليوناً عام 2012، ارتفع سعر البرميل من 61,5 دولار الي 111,7 دولاراً خلال تلك الفترة، وبعد ذلك انخفض الي 108 دولار عام 2013 ثم الى حوالى 99 دولار (فى المتوسط) في عام 2014.

⁽¹⁾ أنظر الجدول رقم (9) بملحق الجداول

⁽²⁾ نفس المرجع .

1-3 انعكاسات أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة على الاقتصاد العالمى

انخفضت أسعار النفط بنسبة 70% (منذ يونيو 2014 حتى مارس 2016)، حيث انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 113 دولار إلى حوالى 35 دولاراً خلال تلك الفترة، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيار المؤقت فى عام 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية (فقد بلغ سعر البرميل الواحد من النفط الخام حوالى 37 دولاراً فى ديسمبر 2008)، وبالتالي فإن الانخفاض الحاد والسريع وغير التدريجى لأسعار النفط منذ يونيو 2014 حتى الوقت الراهن (مارس 2016)، قد سبب ما يسمى بالأزمة التى أحدثت هزة كبيرة فى العديد من الاقتصادات ولاسيما المنتجة والمصدرة له .

ونتيجة لهذا الانهيار فى سعر النفط، ثار جدل كبير حول أسباب الانخفاض ومبرراته وتداعياته على الاقتصاد العالمى، وقد تباينت التحليلات حول تفسير تغير مسار الأسعار وحول قرار منظمة أوبك بخصوص كميات الإنتاج، بين من يعزو انخفاض السعر إلى زيادة العرض من خارج الأوبك ورغبتها فى الحفاظ على حصصها السوقية من ناحية، ومن يعده (تعمداً) ظاهرة اقتصادية وباطنه سياسى لتصفية حسابات إقليمية ودولية، من ناحية أخرى⁽¹⁾ .

وفيما يلى سيتم تناول أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة وانعكاساتها على الاقتصاد العالمى على النحو التالى:

1-3-1 تحليل التطورات فى أسواق النفط العالمية خلال الفترة (الربع الأول 2014 - الربع الأول 2016)

لا يخفى أنه من المفترض أن يتأثر سعر النفط بمستويات العرض والطلب ارتفاعاً أو انخفاضاً، بحسب حجم الفجوة بينهما، وذلك إنطلاقاً من النظرية الاقتصادية التى تنص على أنه "إذا فاق الطلب على سلعة ما عرضها فمن الطبيعى أن يرتفع سعرها والعكس صحيح بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها".

ولتبيان تفاعلات العرض والطلب على النفط ودورهما فى تحديد الأسعار، نستعرض الشكل رقم (1-3) الذى يبين كميات الإنتاج (العرض) والاستهلاك (الطلب) على النفط فى العالم خلال الفترة بين الربع الأول 2014 وحتى الربع الأول 2016 مقارنة بتغيرات الأسعار خلال نفس الفترة .

(1) أسامة نجوم ، (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 4.

ويتضح من ذلك الشكل أن العرض العالمي من النفط قد ارتفع من حوالى 92 مليون برميل يومياً خلال الربع الأول من عام 2014 إلى 95 مليوناً خلال الربع الرابع من ذلك العام ⁽¹⁾ (بنسبة 3,3 %)، أما الطلب العالمي فلم يرتفع بشكل ملموس خلال النصف الأول من ذلك العام ⁽²⁾، حيث تراوح ما بين 91,4 و 91,8 مليون برميل يومياً، إلا أنه قد ارتفع ارتفاعاً طفيفاً خلال النصف الثانى إلى 93 مليوناً (بنسبة لم تتجاوز 1.9 % مقارنة بالنصف الأول)، ونتيجة لذلك انخفض سعر البرميل من 108 دولار إلى 76 دولاراً خلال نفس الفترة (الربع الأول – الربع الرابع).

وخلال الفترة من الربع الأول 2015 حتى الربع الأول 2016 ظل العرض العالمي من النفط ما بين 94,7 مليون برميل يومياً و 95 مليوناً بنسبة زيادة لم تتعد 0,4 %، أما الطلب العالمي فظل ما بين 93 مليون برميل يومياً و 94 مليوناً بنسبة زيادة 1 % . وهذا يعنى أن نسبة زيادة الطلب العالمي على النفط خلال تلك الفترة قد ارتفع (نسبياً) عن نسبة زيادة العرض العالمي من النفط (رغم استمرار زيادة العرض عن الطلب خلال تلك الفترة)، إلا أن سعر النفط قد انخفض من 54 دولار إلى حوالى 35 دولاراً خلال نفس الفترة ، بمعنى أنه قد انخفض بنسبة 33,3 %، مما يعنى أن تفاعلات العرض والطلب لا تلعب وحدها الدور الرئيسى فى تحديد أسعار النفط.

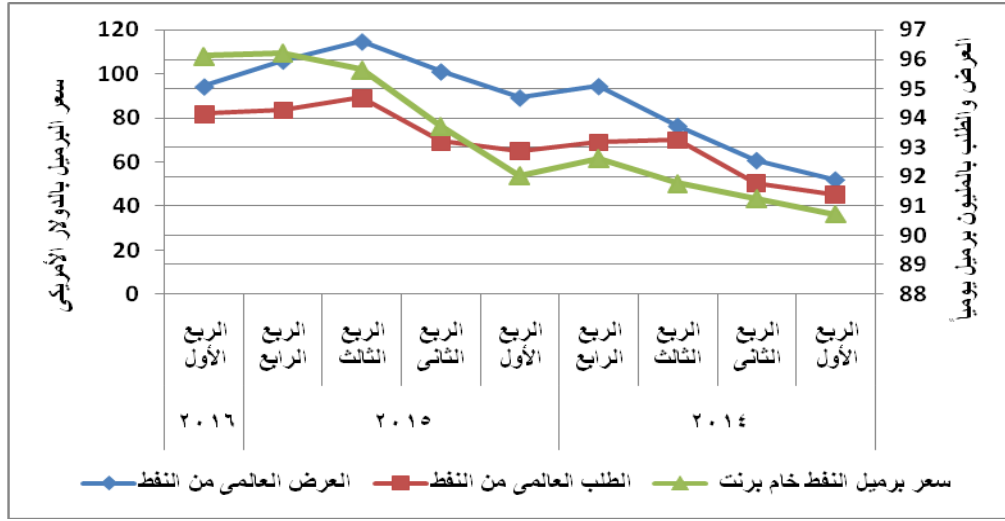
⁽¹⁾ تمثلت أهم العوامل المتعلقة بجانب العرض فى الآتى :زيادة إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخرى بمقدار 4 مليون برميل يومياً منذ عام 2008، وجود مناطق مضطربة سياسياً فى الشرق الأوسط (العراق وليبيا) ما زالت تسعى لرفع إنتاجها من النفط، وتغير فى استراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلاً من استهداف الأسعار ، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى التنافسية . لمزيد من التفصيل أنظر : - خالد بن راشد ، (2015)، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

⁽²⁾ أما بالنسبة للعوامل المسببة لانخفاض الطلب، فتتمثلت فى حالة الركود فى أوروبا، وتراجع فى الصين بعد فترة من الأداء القوى، وركود الطلب فى مناطق أخرى من العالم، وارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة فى استهلاك الوقود فى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة، ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكى، وهو يساهم فى ضعف الطلب فى دول أخرى (مثل أوروبا - واليابان) لمزيد من التفصيل أنظر : - خالد بن راشد ، (2015)، المرجع السابق، ص ص 6-7.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

شكل رقم (1-3)

تطور العرض والطلب والسعر العالمي من النفط
خلال الفترة (الربع الأول 2014 - الربع الأول 2016)



المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (10) بملحق الجداول.

1-3-2 أداء الاقتصاد العالمي خلال أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة

سجل الاقتصاد العالمي للعام الثالث على التوالي معدل نمو منخفض لم يتجاوز 3,4 % خلال الفترة (2012- 2014)، وهذا المعدل جاء نتيجة تضافر مجموعة من العوامل مع بعضها البعض لتدفع بمعدل النمو للإرتفاع والبعض الآخر كانت مثبطة له، ففي الوقت الذي دعمت انخفاض أسعار النفط والسياسات النقدية التوسعية النمو بالدول المتقدمة، فإن ارتفاع نسبة البطالة في العالم قد حد من قدرة الاقتصاد العالمي على النمو من خلال التأثير السلبي للبطالة على الاستهلاك الخاص، كما أن الاضطرابات السياسية في مختلف المناطق الجغرافية حدثت هي الأخرى من قدرة الاقتصاد العالمي على الارتفاع بمعدل نموه ⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد العالمي قد شهد عدداً من القوى أو المتغيرات التي أثرت على معدل نموه (ولاسيما منذ 2014)، إلا أن تلك القوى لم تؤثر في اتجاه واحد؛ بل كانت متباينة من حيث اتجاه التأثير، فمنها ما كان له تأثيراً إيجابياً ، ومنها ما كان له تأثيراً سلبياً، في حين مارست بعض تلك العوامل تأثيراً في الاتجاهين في نفس الوقت، وأهم تلك القوى هي ⁽²⁾ :-

- **الانخفاض الحاد في أسعار النفط**، فقد تراجع أسعار سلة أوبك بما يقارب من نحو 45% خلال الفترة يونيو- ديسمبر 2014 ، مما أثر سلباً على معدل النمو بالدول المصدرة له نتيجة للخسائر الكبيرة للإيرادات النفطية لتلك الدول، وهذا ما حدا بصندوق النقد الدولي لتخفيض تقديرات معدلات

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي، (2015)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الفصل الأول "التطورات الاقتصادية الدولية، ص 1.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 2-3

نموها بتقرير أبريل 2015 عما كانت عليه في أكتوبر 2014، في حين ساعد هذا الانخفاض على ارتفاع معدل النمو بالدول المستوردة له.

- **التطورات السياسية غير المواتية**، وخاصة فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية وما ترتب عليها من فرض عقوبات على روسيا، والمخاطر التي ظهرت في الأفق من احتمال انفصال إسكتلندا، ناهينا عما تشهده المنطقة العربية من اضطرابات وخاصة في سوريا وليبيا، حيث أثرت تلك التطورات ليس على الدول محل الأحداث فحسب، بل امتد تأثيرها على الاقتصاد العالمي ككل.

- **إخفاق السياسات الاقتصادية المطبقة** بعد الأزمة المالية العالمية في الحد من البطالة؛ فرغم مرور نحو سبع سنوات على الأزمة فلم يحدث تحسن ملحوظ في الحد من معدل البطالة، حيث بلغ معدل البطالة العالمي عام 2014 نحو 5,9 %، وما لذلك من تأثير سلبي على نمو الاقتصاد العالمي.

- **الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية والسلع الغذائية**، مما أثر بالسلب على عائدات التصدير للدول النامية المصدرة لهما، والتي انعكست بالسلب على نمو الاقتصاد العالمي عام 2014.

- **الوضع الاقتصادي في منطقة اليورو**، فرغم التراجع النسبي في خطر الركود في منطقة اليورو عام 2014 مقارنة بعام 2013 ، إلا أن حالة عدم اليقين المسيطرة على دول المنطقة وعدم تمكنها الخروج من الأزمة وتحقيق النمو المنتظر كان له انعكاسه السلبي على نمو الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الدول مصدر الأزمة فالوضع الاقتصادي في فرنسا وإيطاليا أثر سلباً على معدل النمو للمنطقة، ولم تعد هاتان الدولتان تقومان بدور المحرك الاقتصادي للاتحاد الأوروبي بل على العكس فهي تمارس أثراً سلبياً عليه.

هذا بالإضافة إلى تأثر **الاقتصادات الناشئة** بالأوضاع غير المواتية في الاقتصادات المتقدمة، خاصة اليابان، حيث تناقص الزخم المتولد من حزمة الحوافز المالية التي طبقتها عام 2013. مما جعلها هي الأخرى تحقق معدلات نمو أقل مما حققته في السنوات الخمس الماضية، وفي ضوء ذلك بلغ معدل النمو الحقيقي العالمي 3,4 % وهو نفس المعدل الذي تحقق خلال العامين الماضيين.

وبالرغم من انخفاض معدل النمو بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة وحدث تباطؤ حاد في كثير من الاقتصادات الناشئة الكبيرة، ولاسيما اقتصادات دول أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة، إلا أنها مازالت تقود النمو الاقتصادي العالمي، حيث سجل معدل النمو بتلك الدول ما يزيد عن ضعف المعدل المحقق بالدول المتقدمة، وذلك خلال عام 2014.

وفيما يلي سيتم التعرض لمعدلات النمو في الاقتصاد العالمي بشئ من التفصيل:

1-2-3-1 بالنسبة للدول المتقدمة

حققت منطقة اليورو تعافي محدود من الأزمة التي لحقت بها خلال السنوات الأخيرة مما جعلها تحقق نمواً إيجابياً نسبياً خلال عامي 2014 و 2015 بلغ 0,8% و 1,5% على التوالي، بعد ما حققت انكماشاً خلال عامي 2012 و 2013، في حين تمكن الاقتصاد الأمريكي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً حوالي 3% عام 2015 مقارنة بحوالي 2,6% عام 2014 وحوالي 1,7% عام 2013. كما استفاد اقتصاد المملكة المتحدة من انخفاض أسعار النفط وارتفاع ثقة المستثمرين فيه مقارنة بمنطقة اليورو من تحقيق أعلى معدل نمو بين الدول المتقدمة عام 2014 بلغ نحو 2,6%⁽¹⁾.

1-2-3-2 أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة

استطاعت البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة الاحتفاظ بكونها المحرك الرئيسي للنمو العالمي، رغم تراجع معدلات نموها (انخفض معدل نموها من 5,2% عام 2012 إلى 4,6% عام 2014 ثم إلى 3,9% عام 2015)، وهذا بفضل تركيزها على السياسات الداخلية الداعمة للنمو، والتي هدفت إلى دعم الطلب المحلي في البلدان النامية، وكذلك زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة على حساب المناطق الأخرى التي تعاني من أزمات اقتصادية، أما الدول الأوروبية النامية فارتفع معدل نموها من 2,8% عام 2014 إلى 3% عام 2015، أما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فنلاحظ أن معدل نمو اقتصادها قد تراجع من 5% عام 2012 إلى 2% عام 2013 ثم ارتفع إلى 2,58% عام 2014 وعاود الانخفاض عام 2015 إلى 2,3%⁽²⁾.

ونخلص مما سبق إلى أنه على مستوى الدول المتقدمة فقد حققت جميع الدول المتقدمة معدل نمو بلغ 1,8%، 1,9% خلال عامي 2014، 2015 على التوالي، مقابل 1,4% عام 2013. أما الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة فعلى الرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة حيث بلغت 5%، 4,6% خلال عامي 2013، 2014 إلا أن هذا المعدل قد انخفض إلى 4% عام 2015.

(1) أنظر الجدول رقم (9) بملحق الجداول.

(2) المرجع السابق.

1-3-3 تأثير أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة على الاقتصاد العالمى

تشير بعض الدراسات منذ السبعينات إلى أن كل ركود اقتصادى عالمى كان يسبقه ارتفاع فى أسعار النفط إلى الضعف ، كما تشير إلى أن انخفاض الأسعار إلى النصف وبقائها كذلك لمدة 6 أشهر أو مدة أطول من ذلك ، يؤدي إلى تحفيز النمو فى الاقتصاد العالمى⁽¹⁾ .

وبناءً على ما سبق فمن المتوقع أن يكون تأثير انخفاض أسعار النفط خلال الفترة (يونيو 2014 - الربع الأول 2016) إيجابياً على الاقتصاد العالمى بوجه عام، وإن كان التأثير سيكون متبايناً فى ما بين الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط خلال تلك (ولاسيما أن الاقتصاد العالمى يعانى من ركود منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية الأخيرة فى 2008) .

ولا يخفى أن التقدير الكمي لتلك الآثار يعتمد على افتراضات حول حجم زيادة عرض النفط وفترة استمرارية تلك الزيادة، وعلى حسب توقعات صندوق النقد الدولى فى ديسمبر 2015⁽²⁾، فإن الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى العالمى ستبلغ 0,7% بنهاية 2015، و0,8% بنهاية عام 2016، أى أن آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمى تتمثل فى زيادة تقدر بنحو 571 مليار دولار خلال عام 2015 وحوالى 688 ملياراً خلال عام 2016 (على اعتبار أن الناتج المحلى الإجمالى العالمى يقدر قبل هبوط أسعار النفط بنحو 81,1 تريليون دولار فى 2015 ، وحوالى 86 تريليوناً عام 2016).

وتجدر الإشارة إلى أن الدول المستوردة للنفط ستتأثر إيجابياً بانخفاض أسعار النفط من خلال 3 قنوات هى⁽³⁾ :

- القناة الأولى: أثر زيادة الدخل الحقيقى فى الاستهلاك، فانخفاض أسعار النفط يزيد الدخل الحقيقى للفرد، وبالتالي يزداد دخل القطاع العائلى بزيادة حقيقية.

- القناة الثانية: أثر انخفاض تكلفة إنتاج السلع النهائية وبالتالي زيادة فى الأرباح والاستثمارات.

- القناة الثالثة: فتتمثل فى الأثر على معدل التضخم، وهذه الآثار الناجمة عن انخفاض أسعار النفط تختلف قوتها بين الدول المستوردة للنفط .

إذ تعتمد آثار الدخل الحقيقى والأرباح على كثافة استخدام الطاقة فى تلك الدول ، فمثلاً ما زالت كل من الصين والهند أكثر كثافة فى استخدام الطاقة من الاقتصادات المتقدمة ، وبالتالي فمن المتوقع أن

(1) خالد بن راشد ، (2015)، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

(2) International Monetary Fund, (2016), World Economic Outlook Update: An Update of the key WEO projections, Washington, DC: January 19, 2016. Website: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/update/01/pdf/0116.pdf>

(3) خالد بن راشد ، (2015)، المرجع السابق ، ص ص 7-8.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

يستفيدان أكثر من انخفاض أسعار النفط ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ نسبة استهلاك الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي 3,8% بينما تبلغ 5,4% في الصين ، و 7,5% في الهند وأندونيسيا .

وفيما يلي سيتم التعرض لانعكاسات أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة على أهم الدول الأكثر استيراداً والدول الأكثر تصديراً للنفط:

1-3-3-1 الدول الأكثر استيراداً للنفط

- الولايات المتحدة الأمريكية

تتباين آثار انخفاض أسعار النفط بين المستهلكين والمنتجين داخل الولايات المتحدة الأمريكية (أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم)، ويأتي التأثير الإيجابي من خلال الزيادة في دخل القطاع العائلي الناتج عن انخفاض فواتير استهلاك الوقود ، وكذلك انخفاض تكاليف الصناعات والمنتجات الأكثر استخداماً للطاقة، وسيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى رواج نسبي في القطاع الصناعي ولاسيما صناعة السيارات، ولكن الأثر سيكون سلبياً في الولايات المنتجة (تكساس ، ونورث وداكوتا وآلاسكا) من خلال خفض الدخل والنشاط الاقتصادي. وبوجه عام سيكون الأثر إيجابياً على الولايات المتحدة الأمريكية ككل فثمة 42% ولاية مستهلكة ، مقابل 8 ولايات منتجة⁽¹⁾.

وفي دراسة⁽²⁾ (James K. Jackson, 2015) التي استهدفت قياس أثر انخفاض أسعار النفط بنسبة 50% خلال الفترة من يونيو 2014 حتى يناير 2015 على عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية من الطاقة ، وجاءت أهم النتائج على النحو المبين بالجدول التالي:

جدول رقم (7-1)

واردات الولايات المتحدة من الطاقة خلال الفترة 2015-2014

(الكمية بالمليون برميل والقيمة بالمليار دولار)

التغير في القيمة % 2015/2014	2015		2014		
	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
-45%	173.9	3,242	316,6	3,381	إجمالي الطاقة المرتبطة بالمشتقات البترولية
-48%	128.2	2,495	246,4	2,701	النفط الخام

Source: James K. Jackson,(2015),Ibid, P.4.

(1) خالد بن راشد ، (2015)، المرجع السابق ، ص 8.

(2) James K. Jackson,(2015), "U.S. Trade Deficit and the Impact of Changing Oil Prices", Congressional Research Service (CRS) Report, Prepared for Members and Committees of Congress . June, Website: <https://www.fas.org/sgp/crs/misc/RS22204.pdf>

ويتضح من الجدول أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الطاقة المرتبطة بالمنتجات البترولية قد انخفضت من 3381 مليون برميل عام 2014 إلى 3242 مليوناً عام 2015 بنسبة انخفاض 4,1%، وكذلك انخفضت قيمة مدفوعاتها بحوالى 45% حيث انخفضت مدفوعاتها من 316,6 مليار دولار عام 2014 إلى 173,9 ملياراً عام 2015 ، أما عن النفط الخام فكذا انخفضت وارداتها من 2701 مليون برميل عام 2014 إلى 2495 مليوناً عام 2015 بنسبة انخفاض حوالى 7,6% وكذلك انخفضت مدفوعاتها بحوالى 48% حيث انخفضت من 246,4 مليار دولار عام 2014 إلى 128,2 ملياراً فى 2015 . وتجدر الإشارة إلى الاقتصاد الأمريكي قد تمكن من تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً حوالى 3% عام 2015 مقارنة بحوالى 2,6% عام 2014 وحوالى 1,7% عام 2013.

- الدول الآسيوية

أكدت دراسة (1) (2015) Nam Foo أن كل انخفاض بنسبة 10% في أسعار النفط منذ يونيو 2014 حتى يناير 2015 كان له تأثير على كل من الناتج المحلى الإجمالى والتضخم والحساب الجارى للاقتصادات الآسيوية على النحو المبين بالجدول التالى :

جدول رقم (1-8)

تأثير انخفاض أسعار النفط بنسبة 10% على كل من الناتج المحلى الإجمالى

ومعدل التضخم والحساب الجارى للدول الآسيوية خلال الفترة (يونيو 2017-يناير 2015)

الدول	الناتج المحلى الإجمالى	التضخم	الحساب الجارى
كوريا الجنوبية	0,45%	- 0,25%	0,60%
تايلاند	0,45%	- 0,25%	0,80%
الفلبين	0,3%	- 0,45%	0,20%
الهند	0,25%	- 0,40%	0,40%
تايبوان	0,25%	- 0,25%	0,20%
سنغافورا	0,15%	- 0,10%	0,40%
الصين	0,15%	- 0,25%	0,20%
اندونيسيا	0,10%	- 0,40%	0,30%

Source: Nam Foo, (2015), Ibid, P. 32.

يتضح من الجدول السابق أن معظم الدول الآسيوية قد استفادت من انخفاض أسعار النفط، ولاسيما الدول التى تعاني من نقص الموارد الطبيعية مثل النمر الآسيوية الأربعة (الصين ، وكوريا ، وسنغافورا، وتايوان)، وهذه الدول مستورد صافى للنفط والغاز، حيث يمكنها التعويل على وارداتها من الوقود لدعم

(1) Nam Foo, (2015), Falling Crude Oil Prices: The Impact on the Economy of the Asia-Pacific Region, International Association for Energy Economics. Website: <https://www.iaee.org/en/publications/newsletterdl.aspx?id=311>

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

نموها الاقتصادي ، عن طريق توفير الأموال بشكل ملموس وإعادة تخصيصها في البنية الأساسية للبلاد، ويلاحظ أنه قد تم استبعاد ماليزيا من الجدول السابق، حيث تعد من أكبر الدول المصدرة للنفط في الاقتصاد الآسيوي مقارنة بباقي دول آسيا، وقد أكدت الدراسة أن ماليزيا ستتحول من مصدر صافي الي مستورد صافي على المدى القصير، للاستفادة من انخفاض أسعار النفط، وحماية احتياطياتها النفطية .

كما أكدت دراسة ⁽¹⁾ (Kang Wu, (2015) أن الصين ستعظم استفادتها من انخفاض أسعار النفط، حيث يبلغ نسبة استهلاك الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5,4% وبالتالي يتوقع أن تعظم استفادتها، وخلصت تلك الدراسة إلى أن انخفاض قيمة مدفوعات وارداتها من النفط الخام (مقوماً بالدولار الأمريكي) سيزيد فائض الحساب الجاري الصيني، حيث استوردت حوالي 6,2 مليون برميل يومياً في عام 2014 بحوالي 228 مليار دولار (بسر 101 دولار / برميل) ، علماً بأن واردات النفط الخام تمثل حوالي 12% من إجمالي الواردات السلعية الصينية في عام 2014، وفي عام 2015 استوردت حوالي 6,5 مليون برميل يومياً من النفط الخام (بسر 55 دولار/برميل) بحوالي 130 مليار دولار (بنهاية 2015) بدلاً من 228 مليار دولار في 2014 ، وهذا بالطبع سيعزز من فائض الحساب الجاري الصيني ، وقد توقعت الدراسة أن نسبة مساهمة الواردات النفطية من إجمالي الواردات السلعية الصينية ستتناقص إلى حوالي 7% بنهاية عام 2015 بدلاً من 12% في عام 2014 .

1-3-2 الدول الأكثر تصديراً

أما تداعيات أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة على الدول المصدرة للنفط فهي سلبية إذ ينخفض الدخل الحقيقي وكذلك أرباح إنتاج النفط، وكما هو الحال في الدول المستوردة يختلف تأثير انخفاض أسعار النفط بين الدول المصدرة حسب اعتمادها على إنتاج النفط وتصديره، وسيتم التعرض لأهم الدول المصدرة للنفط علي النحو التالي :

- روسيا

تعد من أكبر منتجي النفط في العالم (أكثر من 10 مليون برميل يومياً في عام 2014) وتمثل الطاقة 25% من الناتج المحلي الإجمالي ، و70% من الصادرات ، و50% من الدخل الحكومي، ويتراوح السعر التعادلي لبرميل النفط في ميزانيتها العامة بين 90 و100 دولار امريكي ، وبالتالي سيكون تأثير انخفاض أسعار النفط في شكل انكماش اقتصادي (4.5% عام 2015) وانهيار للروبل يؤدي إلى خروج لرؤوس الأموال وارتفاع في معدلات التضخم (بسبب ضعف الروبل)⁽²⁾ .

⁽¹⁾ Kang Wu, (2015), The Impact of Low Oil Prices on China, Regional Perspectives on Trends in Global Oil Markets, National Bureau of Asian Research (NBR), May, Website: http://www.nbr.org/downloads/pdfs/eta/pes_2015_briefs.pdf

⁽²⁾ خالد بن راشد ، (2015)، مرجع سبق ذكره، ص 9.

وتجدر الإشارة الى انه من الصعوبة بمكان النظر الي تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الروسي بعيداً عن تأثير الوضع الجيوسياسي المتدهور ، وفرض عقوبات اقتصادية على روسيا منذ عام 2014، وقد أدت هذه العوامل الي زيادة عدم اليقين والتدهور الاقتصادي في روسيا ، وقد توقعت دراسة¹ (Ekaterina Grushevenko, 2015) ان الناتج المحلي الاجمالي سينكمش في نهاية عام 2015 بنسبة 4-5% إذا ظلت أسعار النفط منخفضة (45-55 دولار) .

كما توقع معهد بحوث الطاقة التابع للأكاديمية الروسية للعلوم The Energy Research institute of Sciences . ، أن النمو السلبي للاقتصاد الروسي سيظل في حدود (- 0,5% ، و - 1,5%) خلال عامي 2015 ، 2016 على الترتيب، حتى لو ارتفع سعر برميل النفط الي 80 دولار، والحالة الوحيدة التي يحقق فيها الاقتصاد الروسي نمواً إيجابياً إذا تخطت أسعار النفط حاجز الـ 90 دولار للبرميل (ناهيك عن أن أسعار النفط قد انخفضت الي 35 دولار في فبراير 2016)، وقد سبب هذا الوضع أن عجز الموازنة العامة لروسيا يقدر بحوالي 17%، وللخروج من هذا المأزق تخطط الحكومة الروسية لإجراء تخفيضات كبيرة في ميزانيتها ولاسيما في رواتب الموظفين (موظفي القطاع العام) وقد يؤدي هذا إلى التوتر الاجتماعي نظراً لانخفاض المحتمل في دخل الأسر ومعدل التوظيف .

- الأثر على دول مجلس التعاون الخليجي

لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على النفط بشكل كبير ، ففي عام 2015 يسهم قطاع النفط والغاز بحوالي 43% من الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي ، و 65% من اجمالي الصادرات ، و 78% من اجمالي إيرادات الموازنة العامة لدول المجلس ، وبالرغم من أن نسبة القطاع غير النفطي إلى الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس قد سجلت ارتفاعاً كبيراً في السنوات القليلة الماضية ، إلا أن نمو هذا القطاع (غير النفطي) مرتبط بشكل مباشر وغير مباشر بالقطاع النفطي ودورة أسعار النفط ، من خلال آلية الانفاق الحكومي ، بالإضافة إلى أن نسب التركيز عاليه في الصادرات ، وفي إيرادات تلك الدول من النفط.

⁽¹⁾ Ekaterina Grushevenko,(2015), The Effects of Lower Oil Prices on Russia; Economic Impact, The National Bureau of Asian Research, May 14, <http://nbr.org/research/activity.aspx?id=561>

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

وبناءً على ما سبق فإن تأثر دول مجلس التعاون الخليجي من أزمة انهيار أسعار النفط سيكون سلبياً ويمكن الوقوف على ذلك من خلال المؤشرات التالية⁽¹⁾ :

- إن ارتفاع الانفاق الحكومي في ظل انخفاض أسعار النفط قد حول فائض الميزانية في دول المجلس المقدر بحوالى 10% عام 2013 إلى عجز كبير في عام 2015 .
- قدرت شركة كوفاس Co face (في سبتمبر 2015) أن دول مجلس التعاون الخليجي ستتمو بنسبة 3,4% في عام 2015 ، ونسبة 3,7% في عام 2016 ، وبالرغم من أن هذه المعدلات يمكن اعتبارها مرتفعة مقارنة بالعديد من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، إلا أنها تظل أقل من متوسط معدل النمو الاقتصادي (لدول المجلس) خلال الفترة (2000-2011)، حيث سجل متوسط معدل النمو خلال تلك الفترة حوالى 5,8%، والسبب الرئيسى لهذا الانخفاض في معدل النمو هو الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ يونيو 2014.
- أن فائض أرصدة الحسابات الجارية لدول المجلس قد تراجعت من 20% من الناتج المحلى الاجمالى في عام 2013 إلى ما يقرب من 2% عام 2015 .
- أن أسعار التعادل لبرميل النفط Breakeven Prices في دول مجلس التعاون الخليجي ليست متساوية ، حيث نجد أن سعر التعادل في البحرين حوالى 125 دولار/البرميل ، وحوالى 101 دولار/البرميل في كل من السعودية وعمان ، و 80 دولاراً في الإمارات ، و 65 دولاراً في قطر ، و 55 دولاراً في الكويت.

ومع ذلك فإن الخسائر المترتبة علي انخفاض أسعار النفط ليست متساوية بين دول مجلس التعاون على الرغم من أوجه الشبه من حيث الهيكل الاقتصادية، فإن حجم الخسائر يختلف باختلاف حجم الاقتصاد ، وعدد السكان ، والقطاعات الرئيسية لتنويع الهيكل الانتاجي ، وكذلك أسعار التعادل المالية وغيرها . وسيتم التعرض لتبيان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على أهم دول مجلس التعاون الخليجي على النحو التالي:

- السعودية

يعتبر الاقتصاد السعودى هو الأكبر في دول مجلس التعاون الخليجي ، ويمثل القطاع النفطى حوالى 80% من عائدات الصادرات، وحوالى 85% من إيرادات ميزانيتها العامة، وقد قدرت شركة كوفاس² (في سبتمبر 2015) أن معدل النمو الاقتصادي في 2015 سينخفض إلى حوالى 2,5% مقارنة بحوالى 3,5% عام 2014، وسيرتفع إلى 3% عام 2016، أما الحساب الجارى قد حقق فائضاً بنسبة 14%

(1) Seltem Iyigün,(2015), Oil Dominance on Economic Performance, Gulf Countries: Various Reactions to the Same Shock, Coface Economic Publications, September . Website:

<http://www.coface.com/News-Publications/Publications>

(2) Seltem Iyigün,(2015),Ibid.

من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014، وتوقعت أن يتحول هذا الفائض إلى عجز بحوالى 1% بنهاية عام 2015، أما الموازنة العامة فقد حققت عجزاً بنسبة 2,3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 وتوقعت أن يتزايد هذا العجز ليصل إلى 15% فى عام 2015 ، وأن هذا العجز سينخفض إلى 9% فى عام 2016. أنظر الجدول التالى:

جدول رقم (1-9)

تداعيات انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودى

2016 **	2015	2014	
3%	2,5%	3,5%	الناتج المحلي الاجمالي
3,7%	1-	14,1%	فائض الحساب الجارى *
9-	15-	2.3-	عجز الموازنة العامة *
1,7%	1,8%	1,6%	الدين الحكومى *

Source: Seltem Iyigün, (2015), Ibid. P.3.

* نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ** بيانات تقديرية

- الإمارات

يعتبر الاقتصاد الاماراتى من أكثر اقتصادات مجلس التعاون تنوعاً، وتمثل عائدات النفط والغاز (المنتجات الهيدروكربونية) 25% من الناتج المحلي الاجمالي، و 20% من إجمالي عائدات الصادرات، و 60% من إيرادات الموازنة العامة للدولة، ويتضح من الجدول التالى أن معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي قد انخفض من 4,6% عام 2014 ويتوقع ان ينخفض إلى 4% عام بنهاية عام 2015 ثم إلى 3,8% عام 2016، أما الحساب الجارى فقد حقق فائضاً فى عام 2014 قدره 12,1% من الناتج المحلي الاجمالي، ويتوقع ان ينخفض إلى 5,3% عام بنهاية 2015 ، وأن يتزايد هذا الفائض إلى 7,2% عام 2016 (مدعوماً بنشاط القطاع السياحى)، أما الموازنة العامة فقد حققت فائضاً فى عام 2014 قدره 4,4% من الناتج المحلي الاجمالي ووفقاً لتقديرات شركة كوفاس، سيتحول هذا الفائض إلى عجز فى عام 2015 بنسبة -2% من الناتج المحلي الاجمالي وقد يستمر بهذه النسبة تقريباً فى عام 2016.

جدول رقم (1-10)

تداعيات انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الإماراتى

2016 **	2015	2014	
3,8%	4%	4,6%	الناتج المحلي الاجمالي
7,2%	5,3%	12,1%	فائض الحساب الجارى *
1,9-	2-	4,4%	عجز الموازنة العامة *
15,1%	14,7%	12,1%	الدين الحكومى *

Source: Seltem Iyigün, (2015), Ibid. P.3.

* نسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ** بيانات تقديرية

- البحرين

انخفاض أسعار النفط يمثل تحدياً كبيراً للاقتصاد البحريني حيث يعمل انخفاض الأسعار على خفض الاستثمارات العامة الموجهة للقطاع غير البترولي ، وتتوقع شركة كوفاس أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من نحو 5% عام 2014 إلى 2,6% في عام 2015 ، و 2,4% عام 2016 ، وتعتبر البحرين الاقتصاد الأكثر تأثراً بانخفاض أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك على الرغم من أنها أكثر الاقتصادات تنوعاً ، إلا أنها تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الحكومية المتحققة من القطاع الهيدروكربوني (النفط والغاز).

وبالإضافة إلى ما سبق فإن فائض الميزان التجاري المتحقق في عام 2014 (بما يعادل نحو 5% من الناتج المحلي الاجمالي)، سوف يتحول إلى عجز بحوالي 2,1% عام 2015 ، على الجانب الآخر ، فإن الدين العام الحكومي من المتوقع أن يتزايد من 43,8% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2014 إلى نحو 54% عام 2015 .

أما عجز الموازنة العامة الكلي من المتوقع أن يرتفع من 7,4% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2014 إلى نحو 10,5% عام 2015 مما يحد من قدرة الحكومة البحرينية على دعم نمو النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الانفاق الحكومي في قطاع الخدمات البحرين ، أنظر الجدول التالي :

جدول رقم (1-11)

تداعيات انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد البحريني

2016 **	2015	2014	
2,4%	2,6%	4,8%	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)
0,7 -	2,1 -	5,3%	الحساب الجارى (GDP) *
7 -	10,5 -	7,4 -	الموازنة العامة *
56,7%	54%	43,8%	الدين الحكومي *

Source: Seltem Iyigün, (2015), Ibid. P.4.

* نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ** بيانات تقديرية

الفصل الثانى

انعكاس التغير في أسعار النفط على اقتصادات الدول العربية النفطية

مقدمة:

تستحوذ الدول العربية المنتجة للنفط، على الجزء الأكبر من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز، وتقوم بإنتاجهما وتصديرهما إلى الأسواق العالمية ، و من ثم يقع على عاتق تلك الدول أعباء كثيرة فيما يتعلق باستقرار سوق النفط بالعالم.

وقد تطور قطاع الطاقة باقتصادات الدول العربية خلال العقود الثلاث الماضية، وكان من ملامح ذلك استمرار اعتماد الدول العربية المصدرة للنفط على إيراداته لتمويل موازناتها العامة وميزان المدفوعات، واستمرار النفط طاغياً في الناتج المحلي لتلك الدول.

ولقد انخفض السعر الفوري لسلة أوبك من 108 دولار في يوليو 2014 إلى 30 دولارا للبرميل حالياً ، للمرة الأولى منذ ديسمبر 2003، وسط تداولات تغطى عليها وفرة العرض وتقلص الطلب العالمي، هذه التغيرات في أسعار النفط يتوقع لها أن يستمر تأثيرها في الأجل القصير على الأقل ، وفيما يلى تتناول هذه الدراسة كيفية مواجهة الهبوط في أسعار النفط، والآثار المحتملة لذلك على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول العربية الخليجية المصدرة للنفط .

2-1 موقع الدول العربية في سوق النفط العالمي

يتسم الوطن العربي بوجود ثروات نفطية ضخمة في أعماق الصحراء ، حيث تعتبر المنطقة العربية من أكبر مخازن الطاقة الأحفورية في العالم، و مصدرا رئيسيا في تزويد بقاع عديدة من العالم بما تحتاجه من النفط، هذا مما جعل الدول العربية تنبؤاً مكانة مرموقة على خارطة النفط العالمية، حيث تحتل مكانة متنامية الأهمية في ميزان الطاقة العالمية باعتباره مصدرا هاما للاستثمار، من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الأفاق المستقبلية، ولا ريب أن هذا الموقع المتميز يلقي على عاتق الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط أعباء؛ إذ ينبغي أن تواصل الاضطلاع بدورها الايجابي نحو استقرار السوق البترولية مع بذل كافة الجهود الممكنة ليظل البترول مصدرا أساسيا للطاقة .

وفي ظل هذه المكانة المتميزة للنفط العربي على الساحة الدولية فإنه من الضروري أن تعمل الدول العربية النفطية على تعزيز التعاون العربي المشترك في المجال النفطي، وتنسيق السياسات الخاصة بالبترول إقليمياً ودولياً والعمل ككتلة واحدة أسوة بالكتلات الدولية الأخرى، وذلك لمواجهة التطورات والتحديات التي تواجهها الصناعة البترولية بشكل عام .

ولبيان الدور الفاعل والموقع الحالي المتميز الذي تتمتع به الدول العربية المنتجة للبترول على خارطة النفط العالمية ، سوف يتعرض هذا المبحث لعدد من المؤشرات تتمثل في؛ خصائص النفط العربي، حجم الاحتياطيات ومستويات الإنتاج، وذلك على النحو التالي:-

2-1-1 خصائص النفط العربي

يتميز النفط العربي بعدة خصائص تميزه عن أنواع النفوط الأخرى في بقية أنحاء العالم ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

- **انخفاض تكاليف انتاجه :** فاستخراج النفوط العربية تعد من أرخص تكاليف إنتاج النفط في المناطق الأخرى من العالم، إذ يتصف نفط الكويت والسعودية بأنه الأرخص بين كل النفط في العالم حيث تبلغ كلفة الإنفاق الرأسمالي للبرميل المنتج أقل من 4 دولار في مقابل 15 دولارا كلفة إنتاج البرميل في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعود أسباب هذه الميزة التي يتصف بها النفط العربي ، لكون أبار بلدان الشرق الأوسط ذات احتياطيات غزيرة تتوافر فيها إمكانات التدفق الذاتي، كما أن معظم مكامن النفط العربية قريبة من سطح الأرض ولا تحتاج إلى حفر عميق، إذ يقل عمق بعض الأماكن عن 1000 م في الحقول الشمالية للعراق ، أن خاصية غزارة البئر الإنتاجية تزيد من معدل تدفق البئر من البترول بنفقات استخراج اعتيادية وهو ما يؤدي إلى انخفاض متوسط النفقة الكلية لإنتاج البئر من البترول .بنفقات استخراج اعتيادية وهو ما يؤدي إلى انخفاض متوسط النفقة الكلية لإنتاج البئر من البترول .

- **موقعه الاستراتيجي :** فالموقع الجغرافي لمناطق إنتاج البترول يشكل مركزا متكاملًا لإنتاج وتصدير البترول إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية، فقرب مناطق الإنتاج من مواقع الاستهلاك يترتب عليه انخفاض في النفقات المتعلقة بالنقل ليس للبترول فحسب بل لكافة السلع ، ومن ثم فالموقع المتوسط لدول الخليج العربية بين الشرق والغرب يمكنها من تزويد قارات آسيا وأستراليا وأوروبا الجنوبية والشمالية ، كما أن قناة السويس توفر مسافات كبيرة تقدر بآلاف الأميال لتزويد أوروبا بالطاقة؛ حيث توفر نحو 30% من تكاليف النقل في حالة نقله عن طريق رأس الرجاء الصالح.
- **جودته :** يعتبر النفط العربي من أجود أنواع النفط في العالم، وذلك لانخفاض نسبة الكبريت الذي توجد بنسبة عالية في خام البلدان المنتجة الأخرى، وكذا خلوه من الشوائب، وتعتبر نسبة مادة الكبريت التي تعد من أسوأ الشوائب في النفط الخام كمحدد لسعره في الأسواق العالمية ، منخفضة إلى حد بعيد في النفوط العربية.
- **ضخامة كميات الاحتياطيات النفطية العربية :** فمنذ مرحلة مبكرة بعد اكتشافه تبين أن احتياطياته المكتشفة كبيرة ، وقد بدأت تتضح هذه الميزة بشكل متزايد بعد عام 1945 عندما بدأت تظهر نتائج عمليات الاستكشاف الأولية التي تمت قبل الحرب العالمية الثانية، وقد نمت حجم الاحتياطيات العربية من النفط إلى أن بلغت نحو 713 مليار برميل عام 2014 وهو ما يمثل نسبة 55,2% من الاحتياطي العالمي.
- **أهميته للدول الصناعية :** تعتمد الدول الصناعية الكبرى على النفط العربي كمصدر مهم للطاقة و كمادة خام للصناعات البتروكيمياوية؛ فمعظم احتياجاتها من النفط تأتيها من الدول العربية، وذلك بحكم تناقص إنتاج بقية المناطق النفطية الأخرى في العالم مثل منطقة بحر الشمال، وارتفاع تكاليف الإنتاج فيها من جهة وبسبب جودة النفط العربي وقلة تكاليف تكريره من جهة أخرى.

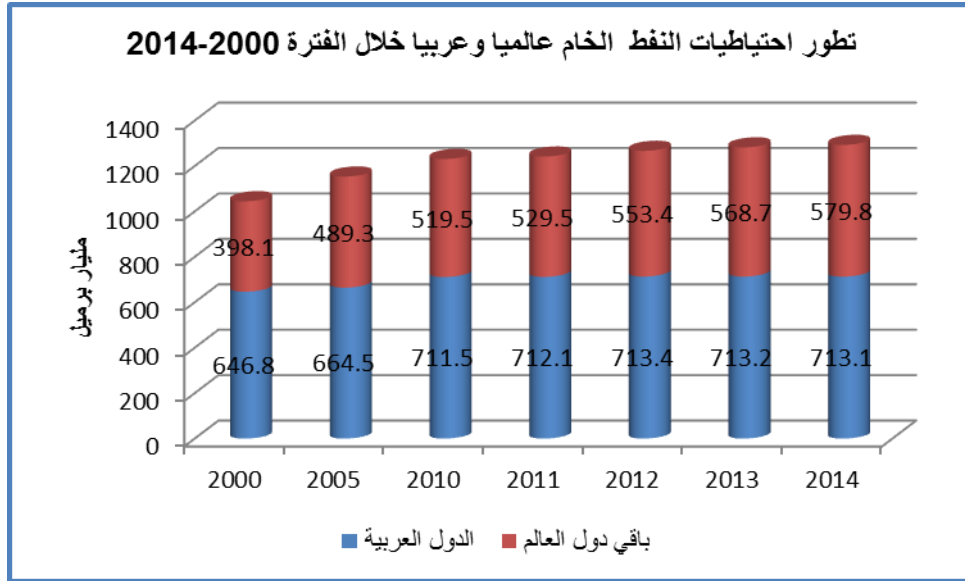
2-1-2 احتياطيات النفط العربية

بالرغم من اهتمام الخبراء النفطيين بالأهمية المتزايدة للنفط العربي، إلا أن المراجع النفطية الغربية الهامة التي تناولت موضوع النفط في المنطقة ، لم تكن ، حتى السبعينات من القرن الماضي تشير إلى النفط العربي ، وإنما كانت تشير إلى نفط الشرق الأوسط ؛ والذي تدخل فيه إيران إلى جانب الدول العربية المنتجة للنفط ، إلا أنه إعتبارا من عام 1973 عندما دخل سلاح النفط المعركة ووضح أهميته ، وأصبح للنفط العربي مكانته الخاصة به ، وقد تمكنت الدول العربية بفضل الجهود التي بذلتها والمبالغ الكبيرة التي استثمرتها خلال العقود الأربعة الماضية من أن تضاعف من حجم احتياطياتها النفطية المؤكدة

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

وتنتقل بها من مستوى 646,8 مليار برميل في نهاية 2000 إلى 713,1 مليار برميل في عام 2014، وهذا ما يتضح من الشكل التالي :

شكل رقم (2-1)

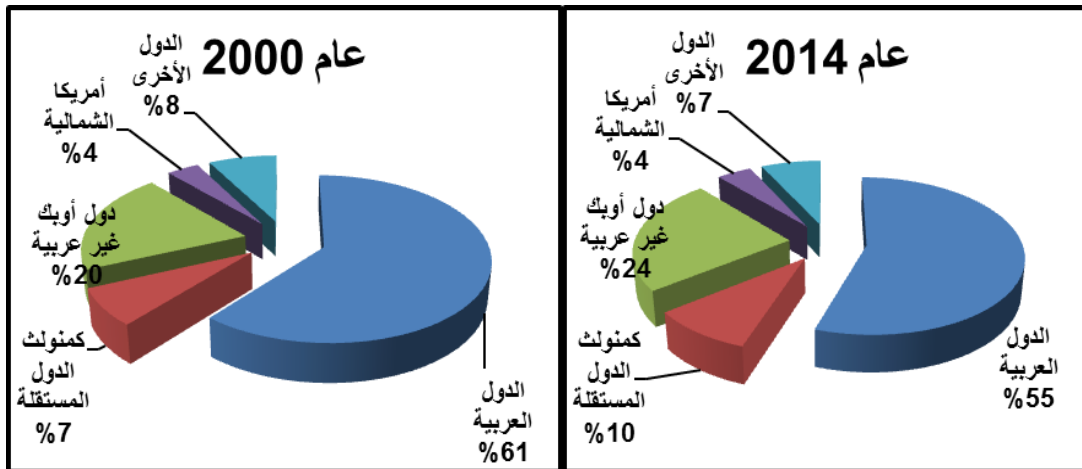


المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

إلا أن هذا الارتفاع صاحبه انخفاض الأهمية النسبية لاحتياطياتها بالنسبة للعالم، حيث انخفض من 60,3% إلى نحو 55,2% من الاحتياطي العالمي، الذي بلغ مستوى 1292,9 مليار برميل عام 2014، وهذا يرجع لتزايد الأهمية النسبية لدول أوبك غير العربية وكومنولث الدول المستقلة، وهذا ما يتضح من الشكل التالي :

شكل رقم (2-2)

احتياطي النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية عامي 2000، 2014



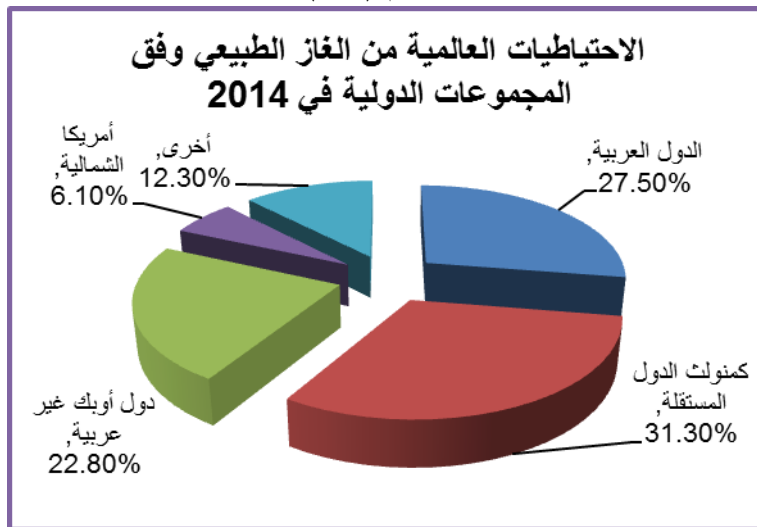
المصدر: المرجع السابق.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد شكل احتياطي السعودية ما نسبته 20,6% من الاحتياطي العالمي، تليها العراق بحصة 11,2%، ثم الكويت بحصة 7,8% ، والإمارات بحصة 7,6% من الإجمالي العالمي ، وليبيا بنحو 3,7% ، وكل من قطر الجزائر بحصة 1,95% و 0,94% على التوالي.

وفيما يتعلق بتوزيع الاحتياطي النفطي العربي على الدول العربية، فقد تركز معظمه في دول الخليج العربية- باستثناء البحرين وعمان- والعراق ، إذ تستحوذ هذه المجموعة على ما نسبته 89,1% من إجمالي الاحتياطي العربي من النفط، وتأتي على رأسها السعودي التي تستأثر بنسبة 37,3% يليها العراق الذي تصل حصته من إجمالي احتياطيات الدول العربية نحو 20,4%، ثم الكويت التي تستحوذ على 14,2%، الإمارات العربية بنسبة 13,7% ثم قطر التي تأتي بعد ليبيا من حيث المرتبة بنسبة 3,5%، فيما لا تمثل دول شمال إفريقيا النفطية الأساسية والمتمثلة في ليبيا والجزائر سوى 8,5% من إجمالي الاحتياطي العربي، أما باقي النسبة والتي تقدر ب 2,4% فتتوزع على باقي الدول العربية والمتمثلة السودان ومصر وسوريا واليمن، وتونس، بالإضافة إلى عمان والبحرين.

بالإضافة إلى ذلك ، فقد حبا الله المنطقة العربية باحتياطيات كبيرة أيضا من الغاز الطبيعي ، و يتميز الغاز الطبيعي بكونه مصدر طاقة صديق للبيئة، وأقل انبعاثاً لغازات الدفئة بالمقارنة مع الفحم والبترو، ولم يبدأ استخدام الغاز إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة لوجوده بكميات ضخمة خاصة في إيطاليا وفرنسا، ووجود احتياطي كبير في كل من بحر الشمال وهولندا وشمال أفريقيا وغيرها من مناطق العالم، مما جعل الاهتمام به يزداد يوماً بعد يوم مسايرة للتطور التكنولوجي المعاصر خاصة في مطلع السبعينات، وتعد سيبيريا الشرقية بالاتحاد السوفيتي سابقاً ومنطقة الشرق الأوسط في إيران والسعودية وقطر وبعض مناطق أمريكا الشمالية أغنى مناطق العالم به.

شكل رقم (2-3)

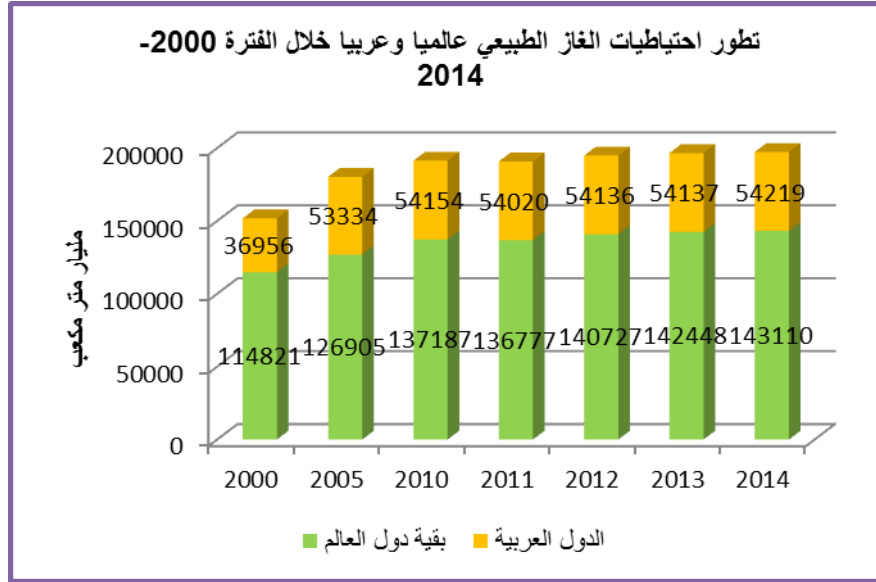


المصدر : جامعة الدول العربية وآخرون، مرجع سابق.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

وقد بلغ احتياطي الغاز الطبيعي بالدول نحو 54,2 تريليون متر مكعب، وهو ما يمثل نحو 27,5% من الاحتياطيات العالمية البالغة 197,3 مليار متر مكعب وهذا ما يتضح من الشكل التالي :

شكل رقم (2-4)



المصدر: المرجع السابق

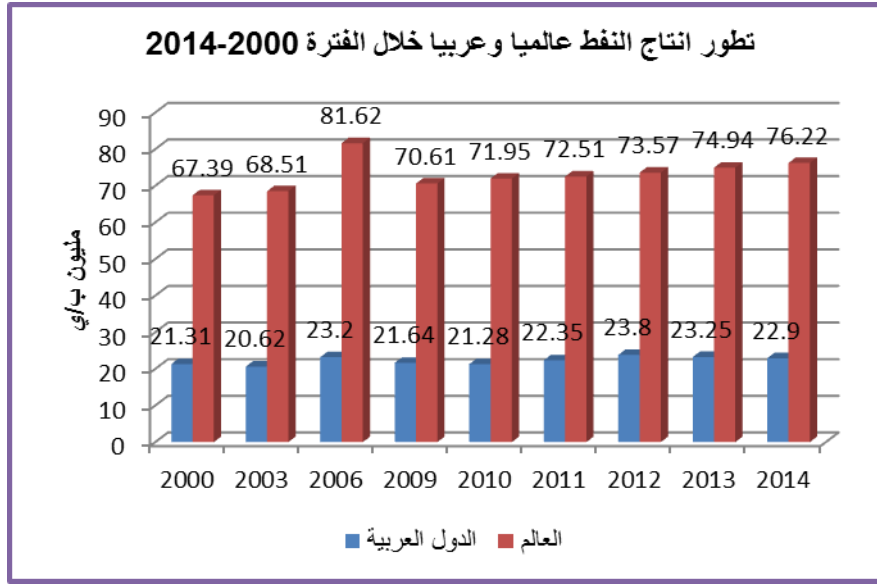
تستأثر قطر وحدها بنحو 45% من احتياطيات الدول العربية منه، ثم السعودية بنحو 15,3%، فالإمارات بنحو 11,2، فالجزائر بنسبة بلغت 8,3%، ثم العراق ومصر بنسبة 6,8% و 4% على التوالي ، وبذلك تستأثر تلك الدول الخمس على نحو 90,6% من احتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعي.

وبالرغم من الزيادة الكبيرة في حجم احتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعي، حيث ارتفعت من نحو 37 تريليون متر مكعب عام 2000 ، إلى نحو 54 تريليون متر مكعب عام 2014 بمعدل زيادة بلغت نحو 46% ، إلا أن نصيبه من حجم الاحتياطيات العالمية لم يرتفع إلا بنحو 4% فقط حيث ارتفع من 23,5% عام 2000 إلى نحو 27,5% عام 2014، وهذا ما يتضح من الشكل المقابل.

2-1-3 إنتاج النفط عربيا

مر إنتاج الدول العربية من النفط الخام بعدة مراحل خلال الفترة 2000-2014 بمراحل مختلفة ، حيث ألقت الظروف التي شهدتها كل مرحلة بظلالها على مستويات إنتاج النفط، كما انعكست قرارات منظمة فيما يتعلق بالحصص الإنتاجية. على إنتاج الدول العربية منه ؛ ففي عام 2000 وصل إنتاج الدول العربية من النفط الخام إلى 21,3 مليون ب/ي أي ما يشكل حوالي 31,4% من الإنتاج العالمي .

شكل رقم (5-2)



المصدر : المرجع السابق .

وفي عام 2006 ارتفع إنتاج الدول العربية ليصل إلى 23,2 مليون ب/ي وهي أعلى مستوى إنتاج مسجل خلال الفترة 2000-2012؛ ويعود هذا المستوى المرتفع من الإنتاج إلى قرارات أوبك القاضية برفع حصص الإنتاج لتحقيق الاستقرار في السوق النفطية، وفي عام 2009 وتماشيا مع ما تم الاتفاق عليه من قبل منظمة الأوبك، انخفض إنتاج الدول العربية من النفط الخام إلى مستوى 21,6 مليون ب/ي، ولم يتغير مستوى إنتاج كثيرا عن مستوى 2009 حيث سجل ما قيمته 21,3 مليون ب/ي وهو ما يمثل 29,6% ومرد ذلك يعود إلى الاستقرار الذي عرفته السوق النفطية في هذه السنة والذي أدى إلى المحافظة على حصص الإنتاج.

والجدير بالملاحظة هنا أن مساهمة الدول العربية في الإنتاج العالمي تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بحجم الاحتياطي المتوفر لديها والذي يشكل نسبة 57,51% من الاحتياطي العالمي مع العلم أن العكس هو الحاصل بالنسبة للمجموعات الدولية الأخرى.

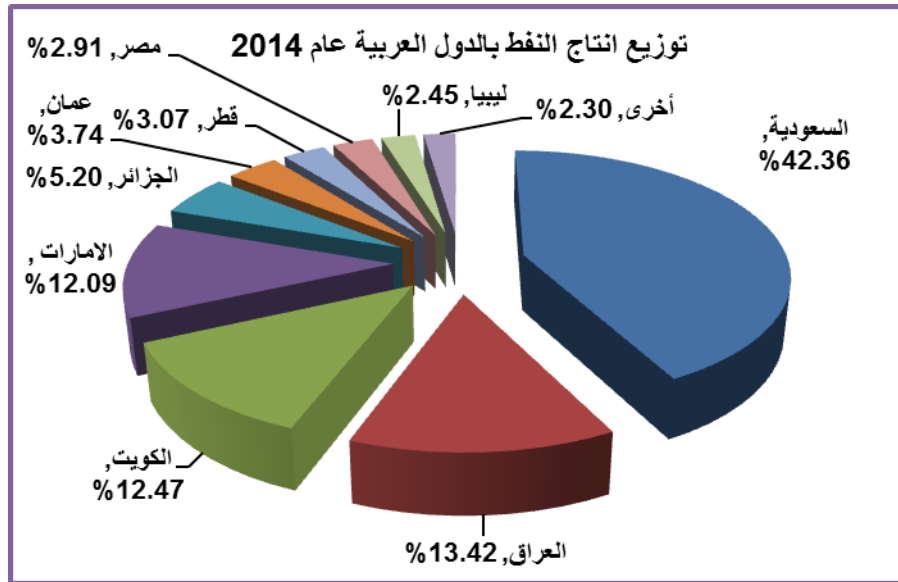
وعلى مستوى التحليل الفردي للدول العربية ، فقد استأثرت **السعودية** بجزء كبير من إنتاج الدول العربية من النفط الخام عام 2014 ، حيث وصل إنتاجها إلى حوالي 9,7 مليون ب/ي أي ما يمثل 42,36% من الإنتاج العربي من النفط الخام، وما نسبته 12,73% من إجمالي الإنتاج العالمي، تليها **العراق** التي وصل إنتاجها سنة 2014 إلى مستوى 3,07 مليون ب/ي مستأثرا بما نسبته 13,42% من إجمالي الإنتاج العربي و 4,03% من إجمالي الإنتاج العالمي، يلي بعد ذلك **الكويت والإمارات** التي وصل إنتاجهما إلى 2,86 ، 2,77 مليون ب/ي على التوالي أي بنسبة 12,47% ، 12,09% من إجمالي

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

إنتاج الدول العربية، ونسبة 3,75%، 3,63% من الإنتاج العالمي لكل منهما، ويوضح الشكل السابق توزيع انتاج النفط بالدول العربية عام 2014.

فعلى مستوى دول العالم ، من بين الثلاثة عشر بلدا الذي تجاوز معدل إنتاجها 2مليون ب/ي عام 2014 أربع دول عربية وهي السعودية التي احتلت المرتبة الثانية بعد روسيا، والعراق والكويت والإمارات العربية في المرتبة السادسة والسابعة والتاسعة عالميا من حيث إنتاج النفط على التوالي. وعند مطابقة بيانات احتياطات وإنتاج النفط في البلدان العربية، يتبين لنا أنه توجد إمكانيات كبيرة لدى البلدان العربية لزيادة طاقتها الإنتاجية الحالية والمستقبلية نظرا لحجم الاحتياطات الضخمة المتوفرة لديه، كما أن إنتاج البلدان العربية لا يشكل سوى أقل من ثلث الإنتاج العالمي من النفط في الوقت الذي تمتلك فيه أكثر من نصف الاحتياطات العالمية المؤكدة منه، وهذا ما يشكل مفارقة ضمنية.

شكل رقم (2-6)



2-2 الأهمية النسبية للنفط للدول العربية النفطية

مع تكرار الأزمات في سوق النفط ، فقد أعلنت الدول العربية النفطية منذ سبعينيات القرن الماضي على اعتماد استراتيجيات من شأنها تخفيف اعتمادها على الصادرات النفطية من خلال التنوع الاقتصادي، لكن وخلافاً لذلك ازداد اعتماد تلك الدول على النفط خلال السنوات الماضية حيث ارتفعت نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 35% إلى 50% .

ويتضمن التنوع الاقتصادي التنوع الأفقي أو التكامل الأفقي؛ وهو الذي يسمح بالدخول إلى بعض المجالات الجديدة التي قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بقطاع النفط ، كما يتضمن التنوع الرأسي الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة ، وتعتمد الدول العربية البترولية على التنوع الرأسي بشكل كبير من خلال القيام باستخراج النفط والغاز والقيام بالصناعات التكرير، وصناعات البتروكيماويات والصناعات كثيفة الطاقة مثل الألمنيوم؛ حيث تعتمد هذه الصناعات على النفط بشكل كبير وعادة ما تكون مشاريع واسعة النطاق وكثيفة رأس المال وبشكل عام مملوكة للدولة.

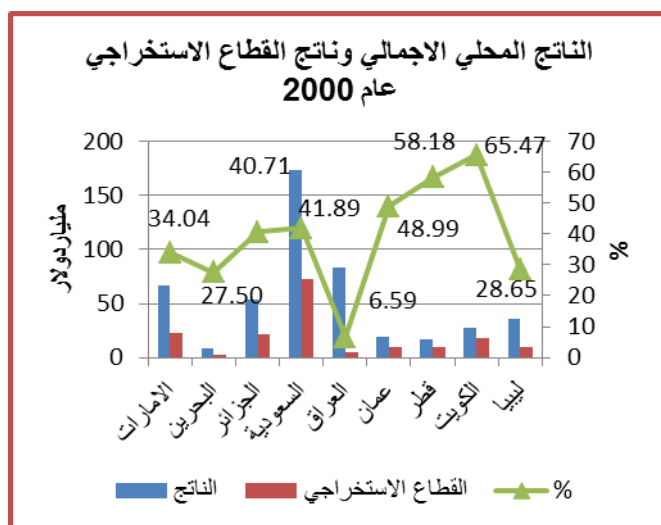
لذا سنحاول التعرف على دور النفط في اقتصادات الدول العربية النفطية من خلال التعرض للمؤشرات التالية:-

2-2-1 الأهمية النسبية للنفط في الناتج المحلي الإجمالي

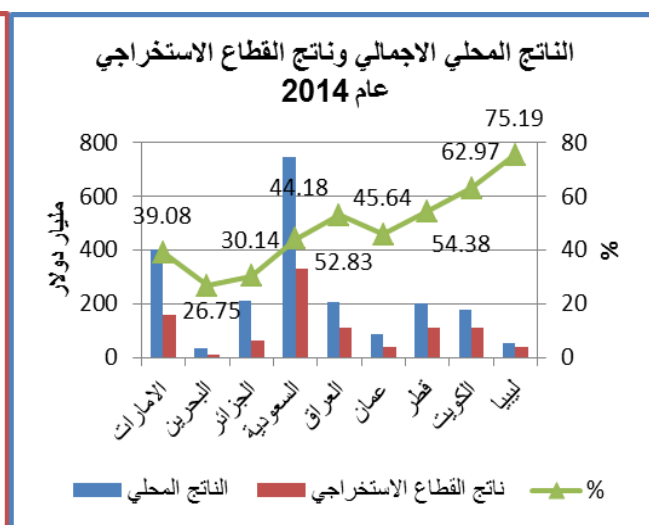
في أعقاب الطفرة النفطية الأخيرة، لجأت الدول العربية النفطية، خصوصاً الدول الخليجية، إلى الاستثمار بشكل لافت في صناديق الثروة السيادية كوسيلة لتنويع مصادر الدخل. وتشمل صناديق عديدة حيازات ضخمة من الأصول العابرة للحدود ، ومع أن الاستثمار عبر الصناديق السيادية ساعد في الحد من وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية، وتقلبات أسعار النفط على البلدان المعنية، إلا إنها لم تتمكن من التنويع الاقتصادي الحقيقي ، حيث مازال النفط يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول وهما كما يتضح من الشكلين التاليين:-

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

شكل رقم (2-8)



شكل رقم (2-7)



المرجع : المصدر السابق .

من الشكّلين السابقين يلاحظ ما يلي:-

- يمثل النفط نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية عام 2000، تراوحت مساهمته بين 27,5% في البحرين و65,5% في الكويت، أما العراق فقد عانت عام 2000 من انخفاض مساهمة البترول في ناتجها المحلي نظرا للأوضاع السياسية غير المواتية التي كانت تمر بها.
- ارتفعت مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية البترولية عام 2014 مقارنة بعام 2000 وكان الارتفاع أكثر وضوحا في العراق، وهذا يعني عدم نجاح تلك الدول في تنوع هياكلها الاقتصادية.

فلم تتمكن تلك الدول من خلق أي قطاع منافس؛ قادر على قيادة النمو في غياب الإيرادات النقدية المستقرة الناتجة من النفط، وعلى المدى الطويل لا يمكن استدامة هذا النموذج لعدة أسباب أهمها، أن الإيرادات النفطية تساهم في زيادة الرواتب الحكومية مما يترتب عليه تزايد مستوى المصروفات الحكومية، وهذا لا يمكن استدامته في ظل تذبذب الصادرات النفطية؛ التي تشكل ما يقارب ثلاثة أرباع الدخل الحكومي، بينما تكاد الضرائب أن تكون معدومة، كما أن جميع مصادر النمو الأخرى (الاستهلاك، الإنفاق الحكومي، وإلى حد ما الاستثمار الخاص) تعتمد على الإيرادات النفطية. فالانخفاض الممتد لهذه الإيرادات قد يؤدي إلى انهيار الاقتصاد بأكمله، كما أن القطاع النفطي يتسم بارتفاع معامل رأس المال للعامل، لذا فهو يتسم بمستويات منخفضة من التوظيف، فيما تعاني دول الخليج بارتفاع الشباب العاطلين عن العمل، مما يشكل ضغوطاً اجتماعية، وأخيرا يعيق نموذج النمو المعتمد على تصدير

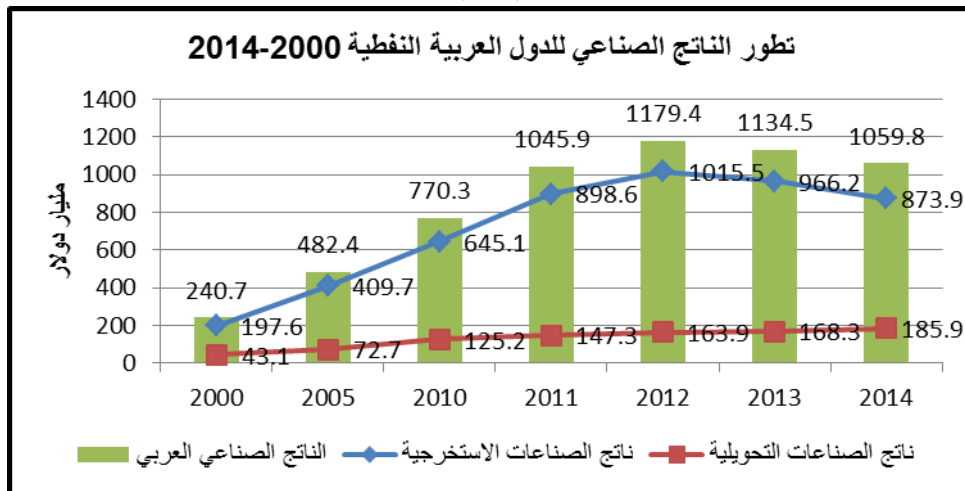
الموارد الطبيعية تطوير قطاع صناعي محلي قادر على المنافسة، فالطلب القوي على العملة المحلية يرفع من سعرها مقابل العملات الأجنبية ، مما يخفض قيمة الواردات ويرفع قيمة الصادرات، وهذا يضعف من الطلب المحلي والخارجي على الصناعات المحلية.

وهذه الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي ، أدى إلى عدم استدامة النمو بتلك الدول ، حيث أن معدل النمو في أغلب الحالات يكون انعكاسا لتحركات أسعار النفط صعودا وهبوطا . ولنقترب أكثر من الصورة نتناول في العنصر التالي مساهمة البترول في الناتج الصناعي بتلك الدول.

2-2-2 مساهمة الصناعات الإستخراجية في الناتج الصناعي

يؤدي القطاع الصناعي العربي دورا مهما في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها ، ويساهم بشكل فعال بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ، وقد ساهم الارتفاع الكبير في أسعار البترول في نمو ناتج الصناعة الاستخراجية بالدول العربية محل الدراسة بنسبة بلغت نحو 11,2% خلال الفترة (2000-2014) ؛ حيث ارتفع ناتج الصناعة الإستخراجية لتلك الدول من 197,6 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 873,9 مليار دولار عام 2014 ، لذا فبالرغم من الجهود التي بذلت من اجل النهوض بالصناعة التحويلية بالدول العربية البترولية ، مما جعلها تحقق معدل نمو مركب بلغ نحو 11% خلال فترة الدراسة ، إلا أن الصناعات الاستخراجية بقيت المكون الأكبر في الناتج الصناعي للدول العربية بصفة عامة وللدول العربية النفطية بصفة خاصة، حيث يمثل نحو 82% من الناتج الصناعي لتلك الدول عام 2014 ، وهي نفس نسبة مساهمته في الناتج الصناعي عام 2000.، ويوضح الشكل التالي تطور الناتج الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي للدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2014.

شكل رقم (2-9)



المصدر: المرجع السابق

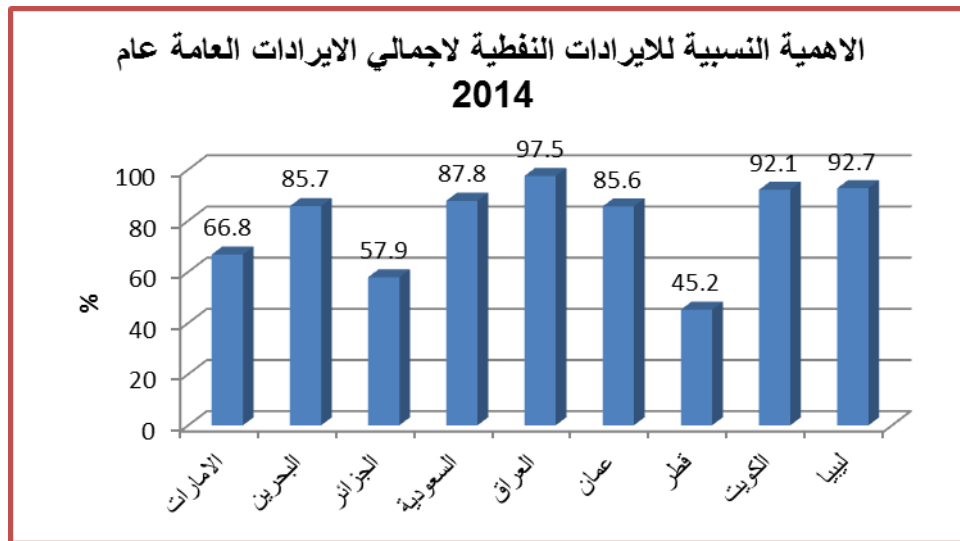
حيث يتضح من الشكل السابق ، أنه خلال الفترة 2000-2012 حقق ناتج الصناعات الاستخراجية نموا متزايدا من عام لآخر، إلى أن بلغ أعلى قيمة له عام 2012، إلا أنه شهد انخفاضا عامي 2013، 2014 نظرا لتباطؤ النمو بالاقتصاد العالمي انعكاسا لأزمة الديون السيادية الأوروبية وتباطؤ الاقتصاد الياباني في عام 2013 ، كما أن انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2014، ساهم في انخفاض ناتج الصناعات الاستخراجية هذا العام.

2-2-3 أهمية النفط في موازنات الدول العربية النفطية

بسبب اختلاف النظم الضريبية بين دول العالم ذات الاقتصادات الرأسمالية وغيرها من الدول، فإن الإيرادات المالية التي تجنيها الحكومات في الدول الرأسمالية، كالولايات المتحدة الأمريكية، مصدرها الدخل القومي؛ من خلال تطبيق نظام ضريبي يُشرّع في ضوء مكونات الاقتصاد الكلي للدولة ليشمل الأنشطة الاقتصادية والدخول الفردية كافة، في حين أن المصدر الأكبر لتمويل موازنات الدول العربية النفطية هو العوائد المالية من صادرات النفط والغاز، ولم يتحقق بعد الهدف الذي تبنته خطط التنمية الاقتصادية والمتمثل في تنويع مصادر الدخل وذلك بإسهام القطاع الخاص في هذا التنوع.

ويبدو أن من غير اليسير تطوير نظم ضريبية تعزز حصة الإيرادات العامة من الدخل القومي لتلك المجموعة ، فالقطاع الخاص الذي اعتاد على دفع ضرائب محدودة من أرباحه سوف يقاوم التنازل عن جزء يسير آخر من أرباحه للمالية العامة من خلال نظام ضريبي بديل للنظام الحالي، وقد بلغت الإيرادات البترولية للدول العربية محل الدراسة نحو 641,6 مليار دولار عام 2014 بما يمثل نحو 79,6% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح لها البالغة 805,8 مليار دولار ، ويوضح الشكل التالي ، الأهمية النسبية للإيرادات البترولية من إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية النفطية.

شكل رقم (2-10)



المصدر: المرجع السابق

من الشكل السابق يلاحظ ، تجاوزت الإيرادات البترولية حازر الـ 70% من إجمالي الإيرادات العامة لست دول عربية ؛ حيث بلغت نحو 86 % لكل من عمان والبحرين و 87,8% للسعودية ، كما تجاوزت الـ 90% لكل من ليبيا و الكويت والعراق. في حين كانت أحسن حالا في كل من قطر والجزائر حيث بلغت 45,2% و 57,9% من إجمالي الإيرادات العامة .

هذه الأهمية المتزايدة للإيرادات البترولية في ميزانية الدول العربية النفطية في ظل تزايد الإنفاق العام أصبح يشكل عبئا على ميزانيات تلك الدول ، فسر برميل النفط المطلوب لمعادلة الميزانية بدأ يصل إلى مستويات عالية جدا، تخطى حازر المئة دولار أمريكي في بعض هذه الدول، خصوصا في العراق والبحرين.

2-3 التطورات الاقتصادية للدول العربية النفطية

حققت الدول العربية النفطية تحسنا ملحوظا في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية خلال العقد الأخير ، فقد ساهم القطاع النفطي للدول العربية النفطية ، وبمعنى أدق للدول الخليج العربية في وضعها في مصاف ما تسمى الاقتصادات الصاعدة (Emerging economies) ، التي ظهرت إبان الأزمة المالية العالمية في عام 2008 أكثر تماسكاً من سواها من الاقتصادات الكبرى الرئيسية في العالم، بفضل ديناميتها وقوة الدفع الثابتة والمستدامة التي تتمتع بها بفضل متانة أداء قطاعاتها البترولية . فقد تغيرت أوجه الاقتصادات الخليجية بصورة جذرية عما كانت عليه خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، سواء من ناحية البنى التحتية والتوسعات الاستثمارية في القطاعات اللوجستية لاسيما النقل والمواصلات من موانئ ومطارات وخدمات نقل جوي وبحري وبري، فضلاً عن قطاع التنمية العمرانية والإسكانية والمرافق الطبية والصحية .

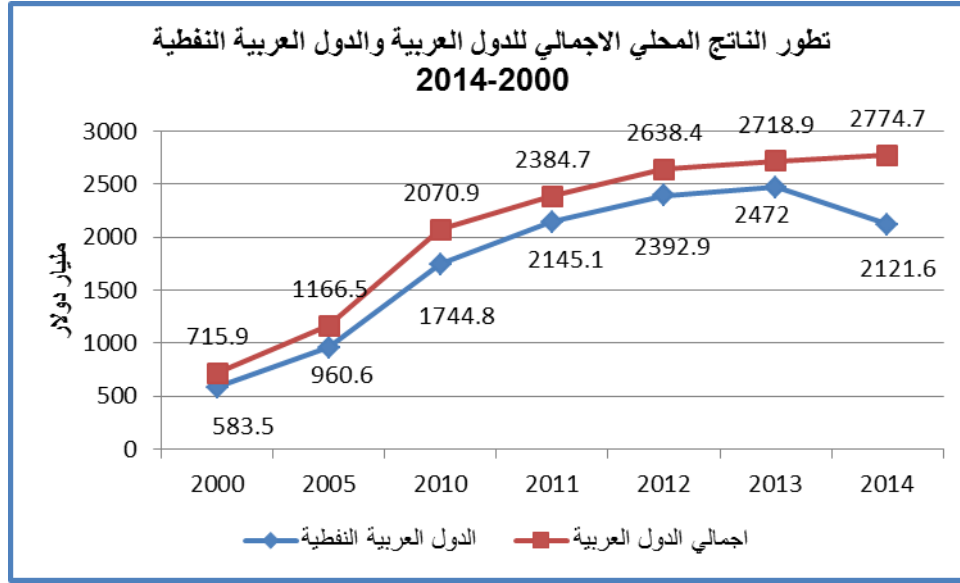
وسيتم استعراض أداء الاقتصاديات العربية النفطية ، من خلال التحليل الناتج المحلي الإجمالي ونمط توزيعه، التضخم، البطالة .

2-3-1 الناتج المحلي الإجمالي ونمط توزيعه

يقدر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية، محل الدراسة، خلال عام 2014 بنحو 2,1 تريليون دولار بالأسعار الجارية مقابل 0,6 تريليون دولار عام 2000 محققا بذلك معدل نمو سنوي في المتوسط بلغ نحو 10% ، و هو أعلى بكثير من معدل نمو العالمي الذي لم يتجاوز 5%.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

شكل رقم (2-11)



المصدر: المرجع السابق

من الشكل السابق يلاحظ الثقل العالمي الذي باتت تتمتع به اقتصادات الدول العربية النفطية ، بلوغ إجمالي ناتجها المحلي 2,1 تريليون دولار عام 2014 وهو ما يشكل 2,7% من إجمالي الناتج العالمي، وهو ما يضعها في مصاف طليعة الاقتصادات الصاعدة، سواء من حيث وتيرة معدلات النمو وقوة دفعها الداخلية، أو من حيث المستوى الذي بلغه حجم هذه الاقتصادات بالأرقام المطلقة، والذي يضاهي حجم طليعة الاقتصادات الصاعدة مثل الاقتصاد البرازيلي والاقتصاد الهندي والاقتصاد الروسي، وهو ما وجد ترجمته في تمتع المملكة العربية السعودية، صاحبة أكبر اقتصاد في تلك الدول، بعضوية مجموعة العشرين (G-20) التي تضم كبريات الاقتصادات العالمية، كما انها شهدت معدل نمو ايجابي خلال فترة الدراسة رغم ما تعرض له الاقتصاد العالمي من أزمات اقتصادية خلال تلك الفترة ، خاصة الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، بل ظهرت إبان الأزمة المالية العالمية أكثر تماسكاً من سواها من الاقتصادات الكبرى الرئيسية في العالم بفضل ديناميتها وقوة الدفع الثابتة والمستدامة التي تتمتع بها بفضل متانة أداء قطاعاتها البترولية.

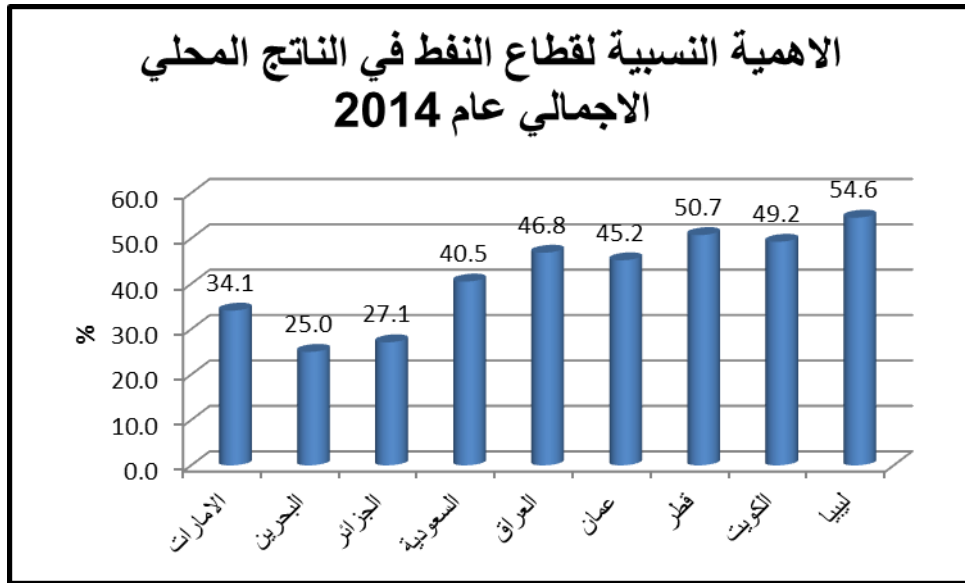
هذا يعد جانب ايجابي لا غبار عليه ، الا أنه في مقابل ذلك فقد ترتب على ذلك تزايد لأهمية النسبية للقطاع النفطي على حساب باقي القطاعات الاقتصادية فبالرغم مما سعت إليه الدول العربية من تبني أوائل تسعينات القرن العشرين، ثلاثة تحولات مترابطة في مجال السياسات الاقتصادية بهدف تعزيز النمو وإيجاد فرص التوظيف الكافية واللائقة. وتتعلق تلك التحولات بالانتقال من اقتصادات يهيمن عليها القطاع العام المتختم باليد العاملة الزائدة إلى اقتصادات يكون فيها للقطاع الخاص دور المحرك الرئيسي للنمو، ومن اقتصادات مغلقة تعتمد في شكل مفرط على حماية الإنتاج المحلي إلى أخرى تنافسية متكاملة

ومندمجة في الاقتصاد العالمي، ومن اقتصادات متمركزة حول قطاعات محدودة يهيمن عليها النفط والغاز في العديد من الحالات، إلى أخرى أكثر تنوعاً.

إلا أن التجارب الدولية عموماً تبين أنه كلما أصبحت الدول غنية، انخفضت حصة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت حصة التصنيع والخدمات. وغالباً ما يحدث هذا التحول نتيجة التقدم التكنولوجي الذي يحسّن الإنتاجية الزراعية ويؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج صوب التصنيع والخدمات. ولم تشهد البنات الإنتاجية في البلدان العربية النفطية إلا القليل من التنوع على مدى السنوات الثلاثين الماضية. بيد أن القطاع الزراعي تقلص حجمه النسبي كما حدث في مناطق أخرى، ولم ترتفع حصة قطاع الصناعات التحويلية إلا نادراً، فيما انكمش الحجم النسبي لقطاع الخدمات.

وفي المقابل، استمر قطاع التعدين، بما فيه استخراج النفط والغاز، في هيمنته، وزاد حجمه النسبي أكثر خلال العقود الأخيرة، الأمر الذي يفيد بأن تنوع الاقتصاد لا يزال هدفاً بعيد المنال، وتظهر البيانات أن قطاع التعدين يمثل بين 25% و55% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية عام 2014 ، كما هو موضح في الشكل التالي :

شكل رقم (2-12)



المصدر : المرجع السابق

باستثناء البحرين والجزائر، يعد قطاع النفط هو القطاع الرئيسي في توليد الناتج في الدول العربية النفطية، حيث يرتفع عن 50% في كل من قطر وليبيا ، ويتراوح بين 40% ، 50% في خمس دول عربية.

2-3-2 متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية النفطية من نحو 13305 دولار عام 2000 لنحو 31428 دولار عام 2014 بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 6,3%. ولكن الملفت للنظر التفاوت الكبير بين تلك الدول ، ففي الوقت التي جاءت فيه العراق في مرتبة متأخرة خلال فترة الدراسة بسبب عدم الاستقرار السياسي ، وتأثر ليبيا بالتطورات السياسية اعتباراً من عام 2011 ، حافظت كل من قطر والإمارات والكويت علي مواقعها كأعلى متوسط نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي علي مستوي تلك الدول والذي بلغ 97، 49، 53 ألف دولار علي التوالي عام 2014، كما ان تلك الدول حققت اعلى معدلات نمو خلال فترة الدراسة . وتظهر المقارنة التفاوت الكبير في متوسط دخل الفرد عبر الدول العربية، إذ يمثل أعلى متوسط لدخل الفرد في تلك الدول والمتحقق في قطر أكثر من 35 ضعف متوسط دخل الفرد في ليبيا. وهذا ما يتضح من الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (1-2)

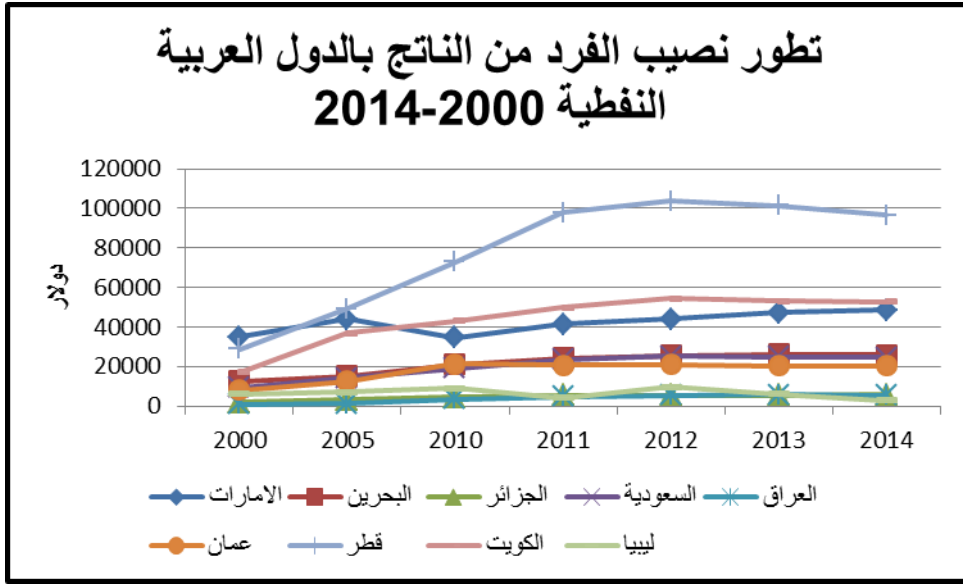
تطور نصيب الفرد من الناتج بالدول العربية النفطية (2000-2014)

دولار

2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	
48666	47151	44101	41558	34614	43989	34837	الإمارات
25756	26255	25440	24304	20930	15140	12582	البحرين
5687	5450	5542	5431	4479	3132	1801	الجزائر
24454	24816	25139	23594	19113	14197	9255	السعودية
5458	5848	5438	4739	3605	1296	871	العراق
20485	20281	21071	20618	21147	12388	8121	عمان
96676	101415	103813	97983	72958	49151	28925	قطر
52916	53107	54311	49713	43149	36827	17226	الكويت
2753	6075	9639	4001	8850	7186	6130	ليبيا
31428	32266	32722	30216	25427	20367	13305	المتوسط العام

المصدر: المرجع السابق

شكل رقم (2-13)



والأمر الملفت في الجدول والشكل السابقين ، هو اتجاه المتوسط العام لدخل الفرد في الدول العربية النفطية للانخفاض عام 2014 مقارنة بعام 2013 ، وهذا انعكاس لانخفاضه في كافة الدول العربية النفطية باستثناء الامارات، عمان، والجزائر؛ وهذا يرجع بطبيعة الحال لانخفاض اسعار النفط بنحو 45% خلال النصف الثاني من عام 2014 ، ويتوقع مزيد من الانخفاض عامي 2015، 2016.

3-3-2 البطالة

تعتبر مشكلة البطالة واحدة من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية، فالأرقام المعلنة عن انتشار ظاهرة البطالة في الدول العربية تثير العديد من المخاوف، حيث وصل حجم البطالة للدول العربية لنحو 22 مليون عامل تمثل نحو 17% من القوى العاملة، 7% من العدد الكلي للسكان في الوطن العربي، وتتركز البطالة في الدول العربية بشكل أساسي في القطاع العمري الشبابي حيث بلغ متوسط معدل بطالة الشباب نحو 28% من إجمالي حجم البطالة بالنسبة إلى جميع الدول العربية ، وهذا قد يكون مقبولا في الدول العربية غير النفطية ، أما أن تكون معدلات البطالة بين المواطنين بالدول العربية النفطية مرتفعة في ظل ارتفاع العمالة الاجنبية بتلك الدول، خاصة دول الخليج ، فهذا غير مقبول.

وتختلف ظاهرة الهجرة إلى منطقة الخليج⁽¹⁾ كثيرًا عن الهجرات المعاصرة الأخرى على مستوى العالم . فخلال بضعة عقود شهدت منطقة الخليج تغيرات جذرية في تركيبة السكان وقوة العمل، فصارت القوة العاملة الوافدة أغلبية مهيمنة في جميع دول الخليج وفي بعضها أصبح غالبية السكان أنفسهم من غير

⁽¹⁾ دول الخليج هي السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان، البحرين.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

المواطنين. وبدأت الهجرة الحديثة ذات الارتباط بالنفط بمنطقة الخليج بدولة البحرين والكويت أول الأمر في حقبة الأربعينيات، ثم امتدت لباقي دول المنطقة ، وكانت عمان آخر دولة خليجية تنضم لركب الدول المستقبلية للعمالة الوافدة .

وقد كان فتح أبواب سوق العمل أمام العالم الأسلوب الوحيد لتمكين هذه الدول من المضي قدماً في النمو الاقتصادي، لأنها ذات فائض مالي وتعاني من نقص حاد في العمالة ، وقد بدء استقدام العمالة الأجنبية في منتصف السبعينيات في أعقاب ارتفاع أسعار النفط ليلبي حاجة قطاع الأعمال والدولة آنذاك من القوى العاملة اللازمة لمشاريع البنية التحتية، والتوسع الكبير في أنشطة الخدمات والتجارة والمقاولات وغيرها في ظل نقص واضح في إعداد القوى العاملة الوطنية.

وتعتبر دول الخليج الستة من أصغر الأقاليم العربية، من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها نحو 49 مليون نسمة بما لا يتجاوز 17% من جملة سكان الوطن العربي، وتعد نموذجاً حياً للهجرة البينية للدول النامية والتي يمكن تسميتها " هجرة جنوب - جنوب "، كما أنه يعد من أهم الأقاليم الجاذبة للسكان على مستوى العالم العربي والعالم على حد سواء، حيث تستوعب نحو 74% من عدد المهاجرين الدوليين بالوطن العربي، كما يقطن بدول الخليج نحو 9,7 % من جملة المهاجرين الدوليين بالعالم مما يجعله من بين أهم الأقاليم الجاذبة للهجرة الدولية؛ خاصة العمالة المهاجرة .

وبالرغم من التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية على تيارات الهجرة الدولية ، إلا أنه يمكن القول أن منطقة الخليج كانت استثناء من ذلك حيث شهدت تيارات الهجرة إليها ارتفاعاً متتالياً ، نظراً لاعتماد تلك الدول على النفط باعتباره مصدراً رئيسياً للدخل ، والذي شهدت أسعاره وكمياته المصدرة ارتفاعاً من عام إلى آخر، فقد بلغ عدد المهاجرين المقيمين بدول الخليج نحو 22,4 مليون مهاجر عام 2013 ، في حين ينخفض عدد المهاجرين من دول الخليج ليلبلغ نحو 778 ألف في نفس العام ، وهي تتمثل أساساً في التنقلات بين دول الخليج ، أو الدارسين من مواطني دول الخليج بالخارج، وهذا ما يتضح من جدول رقم (2-2) :

جدول رقم (2-2)

عدد المهاجرين من وإلى دول الخليج العربية 2000 – 2013

العدد بالآلاف

صافي عدد المهاجرين		إلى			من			الدول
2013	2000	معدل التغير	2013	2000	معدل التغير	2013	2000	
-673	-198	197,6	729	245	19,1	56	47	البحرين
-1719	-1304	35,2	2028	1500	57,7	309	196	الكويت
-1093	-609	78,2	1112	624	26,7	19	15	عمان
-1581	-456	239,9	1601	471	33,3	20	15	قطر
-8830	-5130	72,1	9060	5263	72,9	230	133	السعودية
-7685	-2372	219,9	7829	2447	92,0	144	75	الإمارات
-21581	-10069	111,9	22359	10550	61,7	778	481	جملة

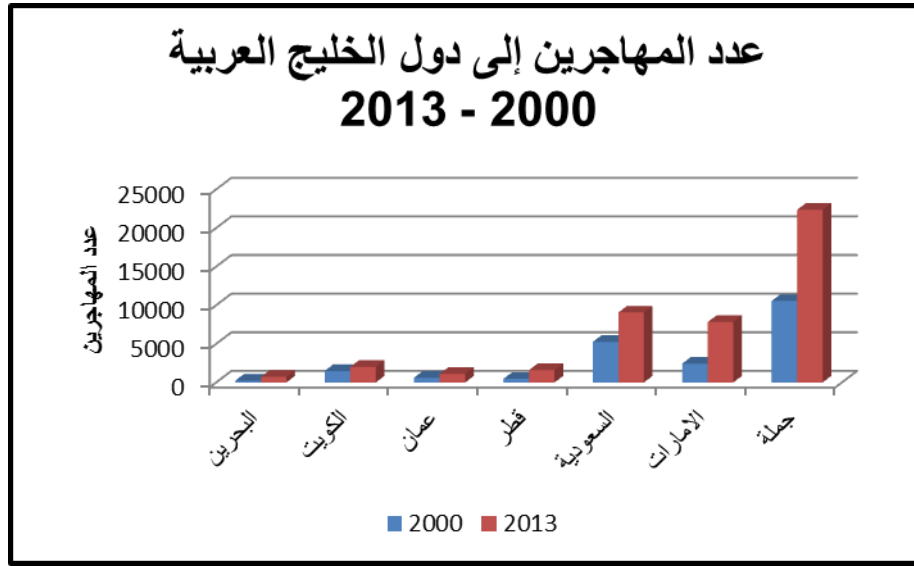
- source: united nation, trends in international migrant stock,2013

• يلاحظ الارتباط الكبير بين مدى وفرة النفط بالدول الخليجية وعدد المهاجرين إليها ، فالبحرين وعمان وهم أقل دول لخليج من حيث وفرة النفط ومن ثم عوائده المالية ،يستقبلان أقل عدد من المهاجرين بالمقارنة مع باقي الدول ، وهذا منطقيا لارتباطه بقدرة الاقتصاد على استيعاب المزيد من قوة العمل.

• بلغ عدد المهاجرين للخارج لدول المجموعة نحو 778 ألف مهاجر حتى عام 2013 مقابل نحو 481 ألف مهاجر عام 2000، وفي أغلب الأحوال هؤلاء انتقل بين دول الخليج أو الدارسين الخليجيين بالخارج .

والشكل التالي يوضح ذلك جلياً، حيث تأتي الكويت كأكبر دولة خليجية من حيث المهاجرين منها إلى الخارج تليها السعودية وذلك سواء عام 2000 أو 2013 وهذا ما يتضح من الشكل التالي ، في حين تمثل السعودية ، الإمارات اكبر دولتين خليجيتين من حيث استقبال العمالة وهو ما يتضح من الشكل الآتي :

شكل رقم (2-14)

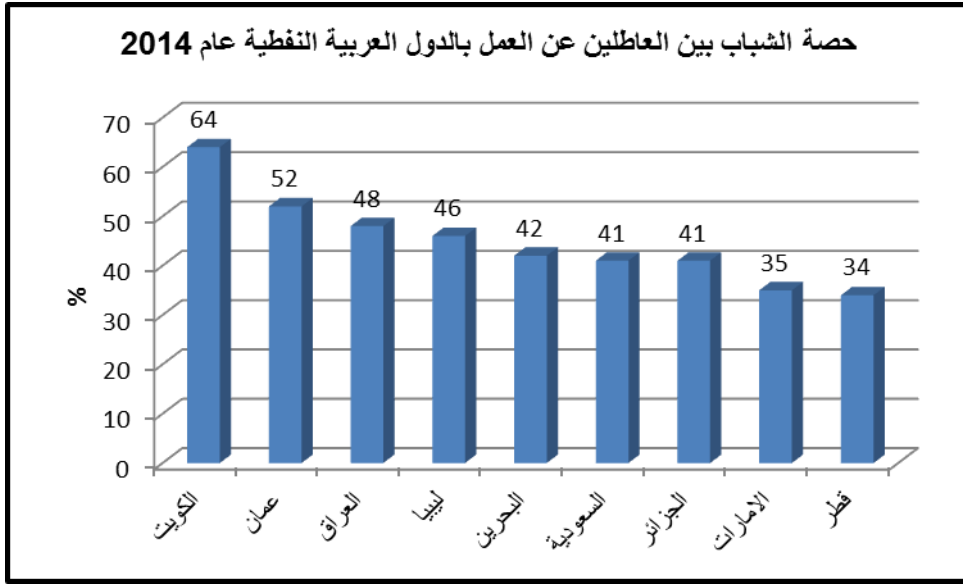


المصدر : المرجع السابق

ففي الوقت الذي ارتفع فيه عدد العاملين الاجانب في دول الخليج بلغت معدلات البطالة بين المواطنين عام 2014 بالإمارات نحو 14%، والسعودية 12,1%، في حين تنخفض لنحو 3,1%، 2,6% في كل من قطر والكويت ، والخطورة ليست في تلك المعدلات المرتفعة للبطالة ولكن الخطورة في كونها تتركز بين الشباب، فرغم تبني تلك الدول سياسات وتدابير عدة خلال السنوات الماضية استهدفت توفير المزيد من فرص العمل لمواطنيها خاصة من الشباب، بما ساعد على رفع معدلات نمو مستويات التشغيل في الدول العربية بشكل ملحوظ خلال العقد الم

اضي لتفوق مثيلاتها المسجلة في عدد من الأقاليم الجغرافية الأخرى، إلا أن تطورات البيئة الاقتصادية الدولية غير الموازية ممثلة في تأثير الأزمة المالية العالمية والأوضاع الداخلية التي مرت بها بعض دول المنطقة حالت دون مواصلة المضي قدماً في هذا الاتجاه الإيجابي، ، ويوضح الشكل التالي معدل البطالة بين الشباب (15-24 سنة) بالدول العربية النفطية عام 2014:

شكل رقم (2-15)



المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (2014)

من الشكل السابق يلاحظ:-

- ❖ ترتفع نسبة الشباب بين عاطلين بالدول العربية النفطية لتبلغ معدلات تفوق مثيلاتها في مختلف المناطق الجغرافية ، فقد تخطت حاجز الـ 50% في كل من عمان والكويت.
- ❖ تراوحت نسبة الشباب بين عاطلين بين 34 و 48% في باقي الدول العربية النفطية، فمعدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية، إلا أنها ترتفع لذوي التعليم المتوسط والثانوي والتعليم الجامعي، ترتفع نسبة البطالة بين الجامعيين ، لتبلغ نحو 59% في السعودية ، ونحو 40% في قطر وهي نسبة غير متوقعة وغير مقبولة بكل المقاييس ، إلا أن يمكن تفسيرها بإقلاع الجامعيين المواطنين عن العمل في أعمال لا تليق بهم من وجهة نظرهم .

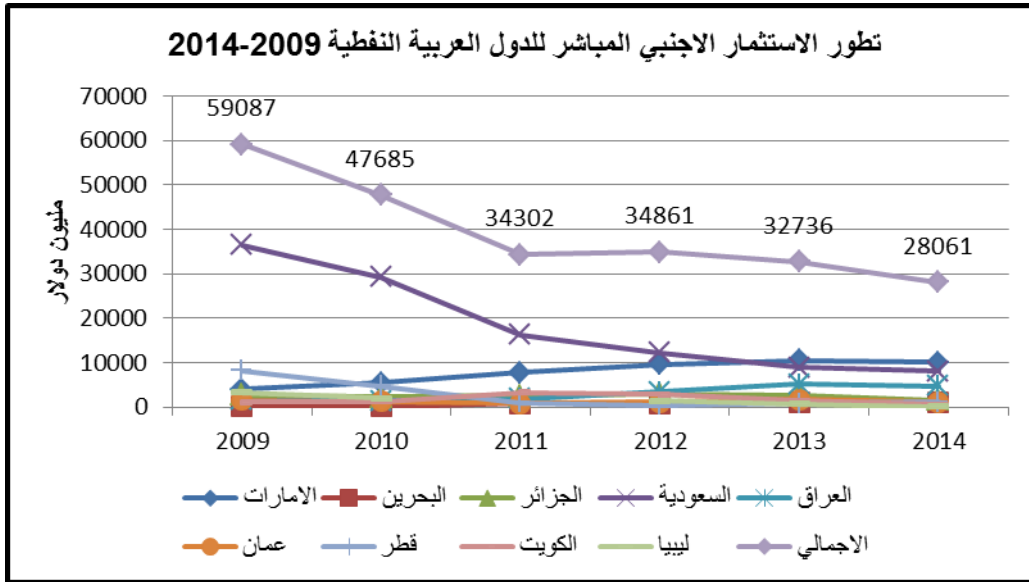
4-3-2 الاستثمار الأجنبي المباشر

تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية النفطية في ارتفاع معدل النمو لاقتصاديات الدول المضيفة و ذلك بطريقة مباشرة ، باعتبارها مصدر أساسي للموارد المالية خصوصاً للدول النامية التي تعاني من عجز مالي، ومصدر للمعرفة والخبرات الإدارية ، توطين التكنولوجيا، وزيادة القدرة التصديرية للدول المضيفة، خلق وظائف جديدة ومن ثم الحد من مشكلة البطالة ، بالإضافة إلى بعض المزايا الأخرى التي يمكن أن تتحقق بطرق غير مباشرة.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

ونظرا ما تتمتع به الدول العربية النفطية من احتياطات كبيرة من النفط والغاز ، فمن الطبيعي ان تشهد تدفقات كبيرة منه ، كما ساهم استمرار ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للدول العربية بأكثر من المعدل العالمي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لقطاعات النفط والغاز؛ لذا فقد بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد لتلك الدول نحو 59 مليار دولار عام 2009، وفي ظل ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2009-2014 كان من المتوقع ان تشهد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تزايد نصيب تلك الدول نظرا لما يمثله سعر النفط من عمل محفز للشركات الدولية للاستكشاف والتنقيب عنه، إلا أنه نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها الدول العربية فضلا عن تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمات أثرت سلبا على المناخ الاستثماري في المنطقة و العالم، وتشير البيانات إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية النفطية خلال تلك الفترة إلى أن بلغت نحو 28 مليار عام 2014، وهذا ما يتضح من الشكل التالي:-

شكل رقم (2-16)



Source: UNCTAD, World Investment Report, 2015.

وقد ساهم في هذا الانخفاض الكبير في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للسعودية وليبيا ، فقد تراجع في كلتا الدولتين من 36,5 ، 3,3 مليار على التوالي عام 2009 إلى نحو 8 ، 0,05 مليار دولار عام 2014 ، وقد صاحب ذلك تراجع حصة الدول العربية النفطية من الاستثمارات الأجنبية الوافدة من 5% عام 2009 إلى نحو 2,3% عام 2014 .

2-4 آليات الحد من انخفاض الأسعار على الدول العربية النفطية

في ظل الأهمية الكبيرة للنفط في اقتصادات الدول العربية النفطية ، كما سبق الإشارة، سواء من حيث مساهمته في الصادرات ، أو الإيرادات العامة، و ميزان المدفوعات أو الناتج ، فسوف تمارس انخفاض

أسعار النفط دون الـ 30 دولار انعكاسات سلبية على تلك الدول ، وهذا ما سنتناوله الدراسة ، إلا أن الدول العربية النفطية لديها من الأدوات والامكانيات التي يمكنها استخدامها للحد من أن تنتقل تلك السلبات كاملة الى اقتصاداتها، ولمواجهة الهبوط في أسعار النفط، والآثار المحتملة لذلك على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول العربية المصدرة للنفط، فإن هناك ثلاثة سيناريوهات للتعامل مع ذلك:

السيناريو الأول : هو أن يتحمل الاحتياطي النقدي والاستثمارات الخارجية والصناديق السيادية عبء هبوط الأسعار بالكامل.

السيناريو الثاني : هو أن يتحمل الاحتياطي النقدي والاستثمارات الخارجية والصناديق السيادية نسبة من تغطية الهبوط في عائدات الصادرات النفطية، قد تصل إلى 50% (تزيد أو تقل طبقاً لظروف كل دولة).

السيناريو الثالث : هو أن تتحمل الموازنة السنوية عبء هبوط عائدات تصدير النفط بالكامل، مع إتباع حزمة من السياسات النقدية والمالية لتقليل أثر ذلك على الاقتصاد المحلي، وذلك بتحريك سعر الصرف مقابل الدولار واستخدام سياسة أسعار فائدة ملائمة، وضغط الإنفاق العام بحيث تكون الأولوية لاستكمال المشاريع التي تم البدء في تنفيذها وتلك ذات الأهمية الاستراتيجية أو العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع.

وفي واقع الأمر فإن معظم الدول ستتبع السيناريو الثاني ، ولكن مع الاختلاف في نسبة تحمل تلك الأدوات انعكاس انخفاض أسعار النفط ، حيث تصل الأصول التي تمتلكها الصناديق المملوكة للدول العربية نحو 2,8 ترليون دولار عام 2015 وهي تمثل نحو 40% من اجمال أصول الصناديق السيادية بالعالم البالغة نحو 7,2 مليار دولار.

لذا سيحاول هذا المبحث الإجابة على عدد من الأسئلة هي : ماهي الصناديق السيادية؟ ومتى بدأت؟، وسبب الاهتمام بها؟ وماهي مصادر تمويلها؟، واستراتيجية استثماراتها ؟ وذلك راجع إلى أن هذه الصناديق محصلة الفوائض الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط .

2-4-1 ماهية الصناديق السيادية

عرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية بأنها عبارة عن "صناديق استثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، وتتسم صناديق الثروة السيادية بتنوع هياكلها المنظمة للجوانب القانونية والمؤسسية وممارسات الحكومة، وهي مجموعة متغيرة الخصائص، فمنها

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

صناديق استقرار المالية العامة وصناديق المدخرات ومؤسسات استثمار الاحتياطات، وصناديق التنمية، وصناديق الاحتياطات الغير مقترنة بالالتزامات التقاعدية الصريحة (1) .

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصناديق السيادية على انها عبارة عن "مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية مصادر أخرى" (2) .

والصناديق السيادية ليست ظاهرة جديدة، بل يعود تاريخ بعضها إلى عام 1953، حينما قامت الكويت بتأسيس الهيئة العامة للاستثمار كأول صندوق سيادي على مستوى العالم إبان الطفرة الاقتصادية التي حققتها عائداتها النفطية آنذاك، وذلك لغرض استثمار الفائض من تلك العائدات، وفتح آفاق جديدة نحو تنويع مصادر الدخل القومي للدولة، تجنباً لأي تقلبات محتملة في أسعار النفط العالمية، تؤدي في نهاية المطاف إلى تقليص مصدر الدخل الوحيد للكويت في ذلك الحين، وانهيار اقتصادها الناشئة، لكنها بدأت تستحوذ على اهتمام الاقتصاديين مؤخراً مع استحواذها على حصص في مؤسسات عملاقة مثل مورغان ستانلي وبير ستيرن وميريل لينش وسيتي جروب .

في مطلع السبعينات، مع **الطفرة النفطية الثانية**، اتخذت **إمارة أبوظبي** خطوة مشابهة بتأسيس صندوق أبوظبي للتنمية، كما تم تأسيس الصناديق السيادية في الدول الخليجية للأهداف ذاتها، إذ أسست **قطر** صندوق قطر للاستثمار، وأسست البحرين شركة ممتلكات البحرين القابضة، فيما أسست **عمان** صندوق الاحتياطي العام للدولة، كما أسست **الإمارات** عدداً من صناديق تنمية واستثمارية على غرار ما قامت به **إمارة أبوظبي**، من بينها مؤسسة **دبي** للاستثمارات الحكومية.

وقد اتخذت الصناديق السيادية في دول الخليج العربي من سياسة الاستثمار على المدى الطويل دعماً واقياً لها، يؤمن استمرار تدفق الأموال لتلك الصناديق والهيئات ويحافظ على مخزونها من الفائض المالي في أوقات الأزمات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط العالمية، إذ تنوعت استثمارات الصناديق السيادية الخليجية لتشمل السندات الحكومية والعقارات وحصصاً من أسهم الشركات والمصانع العالمية، لتعزز من خلال تلك الاستثمارات المكانة الاقتصادية لدول الخليج العربي في أوروبا والولايات المتحدة.

وبالرغم من أن الصناديق السيادية موجودة منذ وقت طويل إلا أنها شهدت خلال السنوات العشر الماضية نمواً لم يسبق له مثيل في أعدادها وأحجامها، ونشأت خلال هذه الفترة ما يقارب 30 في المائة من

(1) مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، صناديق الثروة السيادية، المبادئ والممارسات المتعارف عليها، صندوق النقد الدولي،

سبتمبر 2008، ص3

(2) A. Blundell Wignall, Yu-Wei Hu Juan Yermo, Sovereign Wealth and Pension Fund Issues. OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions Wo:14. "2008". OECD Publishing France,P:04

الصناديق الاستثمارية، كما ينمو حجم الصناديق السيادية كل عام بمتوسط يبلغ 18 في المائة خلال الفترة القياسية ذاتها.

ومع ذلك فإن مجموع أصول الصناديق السيادية في مختلف البلدان يخفي تفاوتاً كبيراً في توزيع أموال الصناديق السيادية داخل كل بلد. في حين تملك بعض البلدان صندوقاً سيادياً واحداً فقط، والبعض الآخر لديه صناديق متعددة تديرها وكالات حكومية مختلفة. فعلى سبيل المثال هناك عديد من الصناديق السيادية داخل الإمارات، ويعد صندوق أبو ظبي للاستثمار أحد أكبر الصناديق السيادية، إذ يبلغ حجمه نحو 773 مليار دولار (وتملك شركة دبي للاستثمار الصناديق السيادية الأخرى في الإمارات، التي تضم وكالات متعددة مثل دبي الدولية لرأس المال، شركة استثمار، بورصة دبي، دبي العالم، شركة تطوير، الهيئة العامة الإماراتية للاستثمار، شركة مبادلة، والهيئة العامة لرأس الخيمة للاستثمار. ويبلغ مجموع أصول هذه الصناديق السيادية ما لا يقل عن ترليون دولار)..

إن المتابع للدوافع لإنشاء صناديق سيادية حول العالم يجد ؛ أنه بالرغم من إختلاف الدوافع من دولة إلى أخرى إلا أنه يمكن اجمالاً جمعها في الأسباب الرئيسية التالية:-

❖ ارتفاع أسعار النفط ، ومن ثم حجم الإيرادات النفطية ، ومع انخفاض القدرة الاستيعابية لاقتصادات معظم الدول النفطية ، تراكم احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية من جانب البلدان المصدرة للنفط، ولا سيما في دول منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ما أسهم بدوره في تأسيس صناديق سيادية جديدة، وبالتالي زيادة فرص التمويل الموجودة.

❖ يرتبط بالسبب السابق سبب آخر ، لكون النفط سلعة قابلة للنضوب ، فقد وجدت الدول النفطية فيها ضالتها للاحتفاظ بنصيب الأجيال القادمة من الثروة النفطية ، وكذا استخدام أموال تلك الصناديق في تنوع اقتصاداتها ، بدلا من الاعتماد الكامل على الإيرادات النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

❖ استدامة النمو ، وذلك من خلال ضخ مزيد من الأموال لتلك الصناديق ، في حال الطفرات النفطية واستخدامها عند تنخفض أسعار النفط ، كما هو الحال الان حيث تشير تقرير معهد الصناديق السيادية، ان السعودية سحبت خلال العام الماضي نحو 85 مليار دولار من الصندوق السيادي الخاص بها خلال النصف الثاني من عام 2015.

❖ إتجاه كثير من البلدان الآسيوية ذات الارتفاعات في النمو كالصين وسنغافورة اللتين تتوافر لديهما الأحجام الضخمة من احتياطات العملات الخارجية، إلى تأسيس صناديق سيادية كواسطة جديدة للاستثمار.

- ❖ التباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة والضعف الذي تعرض له الدولار خلال العقد الاول من القرن الماضي ، ما دفع الصناديق السيادية إلى استثمار الأموال في فئات أصول أخرى بدلاً من اللجوء إلى سندات الخزنة الأمريكية.
- ❖ تعرض احتياطات الصرف الأجنبي لمخاطر مرتبطة بتقلبات معدلات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي يفرض على الدول تنويع مجالات توظيف هذه الاحتياطات، وهو ما يمكن القيام به عن طريق إنشاء صناديق سيادية تقوم باستثمار جزء من هذه الاحتياطات في أصول مالية متنوعة مما يؤدي إلى التقليل من المخاطر.
- ❖ يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساعد في نقل التكنولوجيا إلى الدول المالكة حيث تؤدي الاستثمارات المباشرة والغير مباشرة لهذه الصناديق في الدول المتقدمة إلى توسيع حجم المبادلات الاقتصادية بما فيها عمليات نقل التكنولوجيا والمعارف.
- ❖ اتجاه بعض المؤسسات المالية الغربية مثل: بلاكستون، سيتي جروب، ميريل لينش، ومورغان ستانلي إلى الصناديق السيادية بوصفها مصدرا مهما من مصادر رأس المال الاستثماري المناسب في أعقاب أزمة الائتمان (1) .

2-4-2 أهداف الصناديق السيادية

تتباين أهداف الصناديق السيادية باختلاف أنواعها ومبررات إنشائها ورغم ذلك يمكن إبراز أهم الأهداف فيما يلي:-

- حماية الاقتصاد والموازنة العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في مداخل الصادرات.
- تحقيق مبدأ عدالة توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الادخار الموجه للأجيال القادمة.
- تنويع مداخل البلد وبالتالي التقليل من الاعتماد على صادرات السلع الغير متجددة.
- تعظيم عوائد احتياطات الصرف الأجنبية.
- مساعدة السلطات النقدية على امتصاص السيولة الغير مرغوبة.
- توفير أداة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق النمو المستدام " طويل الأجل" لرأس المال في البلدان المالكة للصناديق.

(1)http://www.alwatan.com/data/20080705/innercontent.asp?val=ecs6_11

2-4-3 المصادر الرئيسية للصناديق السيادية

باستثناء الصناديق السيادية النرويجية والروسية، فإن الصناديق السيادية العشرين الأوائل التي تصدرت قائمة الصناديق السيادية في العالم هي من آسيا ومناطق دول مجلس التعاون الخليجي .ويمثل إجمالي الأصول للصناديق السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2014 نحو (45%) بقيمة بلغت نحو 2,9 تريليون دولار، تعقبها في ذلك آسيا (39%) وبقية دول العالم (16%).

ومصادر التمويل للصناديق السيادية تختلف باختلاف البلدان، ولكن الجزء الأكبر منها يأتي ضمن إيرادات السلع الأساسية، ولا سيما الموارد الكربونية، وبوجه عام فإن نحو 70% من إجمالي أصول الصناديق السيادية يأتي من موارد النفط والغاز، أما فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي فإن هذا الرقم يحقق أعلى نسبة وهي 100%، بينما في بقية دول آسيا تتحقق ثلاثة أرباع موارد الصناديق من صادرات السلع غير الأساسية. ولا نبالغ إذا أكدنا أهمية ما تحوزه الصناديق السيادية في منطقة آسيا للاحتياطات النقدية الخارجية التي تصل إلى واقع الثلاثين، أي أكثر من ستة تريليونات دولار مقابل احتياطات النقد العالمي، وهي الاحتياطات التي تستأثر بها البلدان الآسيوية وعلى رأسها الصين.

2-4-4 الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي

والواقع أن اقتصاديات دول الخليج العربية التي يغذيها النفط باتت قوة عالمية يعتد بها حيث تشهد تأسيس شركات عالمية وتستخدم إيرادات الخام الاستثنائية لتنويع مواردها بعيدا عن النفط ، وعلى العكس من الطفرات النفطية في السبعينات والثمانينات استثمرت الدول العربية الطفرة الثالثة في اقتصادها ومستقبلها، من اجل تنويع مواردهم بعيدا عن ذلك، وأصبحت صناديق الثروة السيادية قوة رئيسية .

من الجدول التالي يلاحظ أن إن أصول الصناديق السيادية في الدول العربية النفطية تمثل 39,8% في المائة من إجمالي أصول الصناديق السيادية البالغة 7,3 تريليون دولار. ومن الصناديق السيادية الرائدة في المنطقة ؛ الصناديق الاماراتية والتي تبلغ قيم اصولها نحو 1,2 تريليون دولار ، يلي ذلك الصناديق السيادية في السعودية بنحو 677,1 مليار دولار ، وصندوق الهيئة العامة للاستثمار في الكويت والذي يعتبر اعرق تلك الصناديق على الاطلاق ؛ فهو أول صندوق سيادي ليس في المنطقة العربية فحسب بل في العالم والذي أنشأ عام 1953 ، حيث بلغ قيمة اصوله نحو 592 مليار دولار ، وتمثل قيم الأصول لصناديق تلك الدول الثلاث أكثر من 86 % من قيمة الصناديق السيادية في الدول العربية النفطية. إذ يعد صندوق أبو ظبي للاستثمار من أكبر الصناديق السيادية، ليس على مستوى المنطقة فحسب بل على مستوى العالم أيضاً، وقدرت قيمته الإجمالية بـ 773 مليار دولار عام 2015، ما يمثل تقريبا 27 في المائة من الثروة السيادية للأموال في الدول العربية النفطية. وإضافة إلى الصناديق السيادية الرئيسية

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

للدول الثلاث في المنطقة، فإن هناك عددا من الصناديق الصغيرة الأخرى التي تدار بأصول استثمارية لا تقل عن 50 مليار دولار.

جدول رقم (2-3)

أهم الصناديق السيادية في الدول العربية ومصادر تمويلها وقيم أصولها

الدولة	اسم صندوق الثروة السيادية	البداية	الأصول مليار دولار أمريكي
الإمارات	هيئة أبو ظبي للاستثمار	1976	773
	شركة استثمار دبي	2006	183
	مجلس أبو ظبي للاستثمار	2007	110
	شركة مبادلة للتنمية	2002	66.3
	شركة الاستثمارات البترولية الدولية	1984	66.3
	جهاز الإمارات للاستثمارات	2007	15
	هيئة استثمار رأس الخيمة	2003	1.2
السعودية	شركة سما القابضة	1952	671.8
	صندوق الاستثمارات العامة	2008	5.3
الكويت	الهيئة العامة للاستثمار الكويتي	1953	592
قطر	جهاز قطر للاستثمار	2005	256
ليبيا	المؤسسة الليبية للاستثمار	2006	66
الجزائر	صندوق الإيرادات التنظيمية	2000	50
عمان	صندوق الدولة للاحتياطي العام	1980	13
البحرين	شركة ممتلكات القابضة	2006	10.5
عمان	الصندوق العماني للاستثمار	2006	6
العراق	صندوق التنمية للعراق	2003	0.9
الاجمالي			2886.3
الاجمالي العالمي			7253.8
الاهمية النسبية للصناديق العربية			39.8%

المصدر:

<http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings>

ومع بلوغ أسعار النفط مستوياته القياسية بما يفوق 140 دولارا للبرميل، شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تدفقا كبيرا من إيرادات النقد الخارجية إلى المنطقة، وجزء كبير منها وجه إلى الصناديق السيادية. ولكن مع انخفاض أسعار النفط فقد تأثر الصندوق السعودي سلبا بهذا الانخفاض ، فقد انخفض

قيم أصول صندوق شركة سما القابضة من بين الربع الثاني والربع الثالث من عام 2015 من 762,2 مليار دولار الى 671,8 مليار دولار بنية انخفاض بلغت نحو 11,1%.

2-4-5 استراتيجيات الاستثمار للصناديق السيادية في دول الخليج

تتنوع استراتيجيات استثمار الثروات في الصناديق السيادية بين البلدان. فعلى سبيل المثال 50 في المائة من صناديق الهيئة العامة للاستثمار أبوظبي، وصناديق الهيئة العامة للاستثمار الكويت، استثمرت في أسواق الأسهم المحلية. وفيما يخص السعودية فإن استراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي وصندوق المعاشات التقاعدية تمثل تحديداً في الاستثمارات ذات الدخل الثابت والمخاطرة المعدومة والإيراد المنخفض جداً، والتي تمثل نسبة 55 في المائة من مواردها. وتولي الصناديق السيادية الأخرى في المنطقة، مثل دبي الدولية لرأس المال، مبادلة، الهيئة العامة للاستثمار في قطر عناية بالغة بالاستثمار في الأسهم الخاصة، وبصفة عامة فإن نسبة كبيرة من أصولها تتسم بارتفاع درجة المخاطرة، ويؤكد ذلك التقارير التي تشير إن صناديق الثروة السيادية تعرضت لخسائر ابان الأزمة المالية العالمية بلغت نحو 400 مليار دولار.

وتميزت استثمارات الصناديق السيادية الإماراتية بالتنوع النشط والجرأة في إبرام العديد من الصفقات التي أثارت جدلاً كبيراً في الأوساط الاقتصادية. وكانت صفقة شركة سلطة موانئ دبي التابعة لحكومة دبي مع شركة بي آند أو (B&O) البريطانية بشراء حق إدارة ستة موانئ أمريكية مقابل 5,7 مليار دولار، من أبرز الصفقات العالمية رغم عدم إتمامها في النهاية نتيجة مخاوف أمنية أمريكية من عمليات إرهابية تدخل من أبواب شركات شرق أوسطية لها علاقات اقتصادية مع مصالح أمريكية وكانت من بين صفقاتها شراء حصة تبلغ 4,9% من مجموعة "سيتي جروب" المالية مقابل 7,5 مليار دولار، كما لها استثمارات آسيوية في بنك "آي سي اس أي" (I C S E) الهندي، ومليار ونصف مليار دولار في شركة صناعات الإلكترونيات اليابانية "سوني" كما تمتلك نحو 29 بالمئة من شركة طيران "إير برلين"، تمتلك شركة "مبادلة" للتنمية المملوكة بالكامل لحكومة إمارة أبوظبي شركة "جلوبال فاوندريز" لصناعة أشباه الموصلات.

إذ استحوذت قطر على نحو 15 بالمئة من أسهم شركة "فولكس فاغن" لصناعة السيارات، كما قامت بشراء نحو 10 بالمئة من أسهم شركة "هوكتيف"، وهي إحدى أكبر شركات البناء الألمانية، كما تمتلك قطر حصة في شركة "سيمنس" الألمانية، ونحو 6 بالمئة في أكبر المصارف الألمانية "الدويتشه بنك" من خلال صفقة بلغت قيمتها 1,75 مليار يورو.

كما أنها ساهمت في بعض البنوك الأجنبية والمؤسسات التي تعرضت لخسائر كبيرة ، كما أنها تكون عرضة لبعض المخاطر ، في حال الخلاف السياسي مع الدول الغربية التي تستثمر فيها هذه الأموال ، كما حدث مع الأموال الليبية حال خلافها مع الدول الغربية على خلفية تفجير طائرة لوكيبري ، ومن ثم ففي ظل فجوة الموارد التي تعاني منها الدول العربية غير النفطية، والقدرة الاستيعابية الكبيرة لاقتصادات الدول العربية فإنه إذا وجهت استثماراتها للمنطقة العربية سيكون له انعكاساته الإيجابية على الجانبين ، الاول المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية غير النفطية ، دون أن تلجأ للاقتراض سواء من الدول العربية النفطية أو المؤسسات المالية الدولية ، كما أن الدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال يمكنها ان تحقق ارباح كبيرة في ظل ارتفاع العائد على الاستثمار بتلك الدول ، كما أن أموالها ستكون في مأمن من المصادرة أو التجميد.

2-4-6 مجالات عمل الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي

كثيرا من الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي برزت كمؤسسات عالمية رائدة مع انفتاح السوق بعدما وقعت أغلب الدول اتفاقية التجارة العالمية، فإعمار وهي من أكبر شركات التنمية العقارية في العالم تشتري أراض في المغرب ومصر والهند وتونس ومناطق أخرى. وطيران الإمارات في قطاع الخطوط الجوية والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في قطاع البتر وكيمويات. وخلال أزمة الائتمان في العام الماضي ساعدت عدة صناديق خليجية في زيادة رأسمال بنوك غربية غير أن حصصها متواضعة واستراتيجية الصناديق الخليجية تقوم على الذهاب إلى ما هو أبعد من السوق المحلية والإقليمية، وسابك وهي من أكبر عشر شركات للبتر وكيمويات في العالم قامت بعمليات استحواذ كبيرة في بريطانيا وهولندا وستواصل التوسع. وتقتفي أثرها شركات سعودية في قطاعات أخرى مثل الصناعات الغذائية، و صناديق الثروة السيادية قوة مالية هائلة بالفعل لكن أصولها سترتفع إلى ثلاثة أو أربعة أمثالها في غضون خمس إلى عشر سنوات إذا ظلت أسعار النفط عند المستويات الحالية.

وقد أصبحت المصارف الغربية وخاصة الأمريكية منها هدفا رئيسيا للاستثمارات الخليجية وخاصة الصناديق السيادية منها بعد نجاح ابوظبي في شراء حصة مؤثرة في مجموعة سيتي غروب المصرفية الأمريكية والتي كانت واحدة من المصارف الغربية التي تأثرت بشدة من أزمة الرهونات العقارية الأمريكية حيث انفقت هيئة استثمار أبو ظبي وهي أكبر صندوق استثمار سيادي في العالم 7,5 مليار دولار في مجموعة سيتي غروب الأمريكية في أكتوبر 2007⁽¹⁾ .

(1) <http://www.saudistocks.com/forums/saudi5/stocks293949/>

والى جانب المصارف الغربية، تتوجه الصناديق الخليجية نحو الشرق أيضا حيث كانت الهيئة الكويتية للاستثمار أعلنت مطلع العام الحالي خططا لشراء 10% من بنك الصين التجاري والصناعي. وقالت هيئة الاستثمار القطرية أنها ترى فرصا هائلة لصناديق الاستثمار السيادية مثلها للاستثمار في المؤسسات المالية الأمريكية المتضررة من أزمة سوق الرهن العقاري.

ومع هبوب رياح التغيير في منطقة الشرق الأوسط وانطلاق الثورات العربية، عملت الحكومات الخليجية على زيادة الخطط التنموية والإنفاق على الخدمات العامة لمواطنيها، وذلك في محاولة منها لتجنب مجتمعاتها الوقوع في الأزمات التي ضربت المجتمعات العربية المحيطة بها، حيث لجأت الحكومات الخليجية إلى احتياطاتها المالية في الصناديق السيادية من أجل زيادة الإنفاق ودعم ميزانياتها العامة.

مع استمرار الأزمة التي تواجهها دول الخليج العربي المنتجة للنفط من جراء انخفاض أسعار النفط العالمية واستمرار تداعياتها، أكد الخبراء الاقتصاديون أن صناديق الثروات السيادية لدول الخليج العربي، ستعمل على تخفيف وطأة تلك الأزمة خلال العام الجاري، إذ ما زالت تتمتع تلك الصناديق باحتياطات مالية كبيرة مكنتها من تبوأ المراكز الأولى في قائمة الصناديق السيادية العالمية.

في الجانب الاقتصادي، تواجه الصناديق السيادية الخليجية تحديات وعقبات حدثت من توسعها في المشاريع الاستثمارية في بعض الأحيان، وذلك بسبب اتهامها بعدم الشفافية في تقديم البيانات الكافية عن نشاطاتها ومصادر تمويلها وآليات الرقابة المالية في هياكلها الإدارية وخلوها من شبهات الفساد.

وفي هذا الصدد أحرزت الدول الخليجية تقدماً واضحاً في مستوى الشفافية حول استثمارات صناديقها السيادية .

2-4-7 الصناديق السيادية وإدارة المالية العامة

إن تناول الصناديق الثروة السيادية للدول النفطية يرتبط بموضوع أهم ، وهو إدارة المالية العامة لتلك الدول ، فإيرادات النفط تتسم بخصائص ثلاث هي؛ التذبذب ، ومصدرها خارجي ، بالإضافة الى الأصل المشتق منه ناضب ، وهذه الخصائص تؤثر في مسار الإنفاق العام وكيفية تحييد آثار التذبذب واللايقين في الأجل القصير في ذلك الانفاق، وبالتالي في النمو والاستقرار الاقتصادي ، أما خاصية النضوب فهي ترتبط بتحويل الانتاج والعائدات من الأصل الناضب إلى أصول منتجة أكثر ديمومة وبشكل أعم بموضوع العدالة بين الأجيال.

وللتغلب على ظاهرة عدم الالايقين اتبعت الدول العربية النفطية سياسات للحد من انعكاس التذبذب واللايقين بالنسبة للإيرادات النفطية ، منها تبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات الموازنة العامة ، و/ أو إنشاء صناديق لاستقرار عائدات النفط ، واستعراض تجارب عدد من الصناديق وجد أن تلك الصناديق

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

ساهمت إلى حد ما في الانضباط المالي وفي تجنب الاقتصاد النفطي مثالب تقلبات الإيرادات ، ولكن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن وجود صناديق الثروة لا يعني بالضرورة وجود قواعد مالية واضحة ودرجة من المساءلة والشفافية في صياغة وإدارة المالية العامة عموماً ، كما أن نجاح تلك الصناديق في المساهمة في الاستقرار الاقتصادي والانضباط المالي يتوقف على معيارين هما:-

- درجة مرونة الأيداع والسحب والاستثمار لتلك الصناديق.
- درجة الارتباط وتنسيق أعمال تلك الصناديق مع مسار المالية العامة ، فتعدد مسؤوليات الإنفاق يؤثر في نجاح تلك الصناديق في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وكذا مدى الاستمرار في اصلاح المالية العامة في الدول النفطية ، فإذا كان اصلاح المالية العامة في تلك الدول يقتصر على إنشاء صناديق توفر لها الكفاءات والصلاحيات وتشكل " جزيرة" بينما مسار المالية العامة يبقى على وضعه.

لذا ففي ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط ، وفي ظل ما يمثله من أهمية كبيرة سواء في هيكل الصادرات أو الناتج والإيرادات العامة للدولة ، فسوف تتأثر الدول العربية النفطية سلباً من هذا الانخفاض، إلا انه في ظل ملكية دول الخليج لصناديق سيادية، فمن المؤكد أنها تملك خياراً قد لا تملكه الدول العربية النفطية غير الخليجية ، هو ان تلجأ لاستخدام السيناريو الثاني والسابق الإشارة إليه ، فهي غير قادرة على استخدام السيناريو الأول لعدة أسباب أهمها:-

1- إن الانخفاض في أسعار النفط كبير ، ومن ثم حتى تعوض الصناديق السيادية وحدها

هذا الانخفاض سترتب عليه سحب مبالغ كبيرة من الصناديق وهذا غير ممكن لعدة أسباب:-

- إن أصول الصناديق ليست من المرونة التي يمكن اللجوء إليها بشكل فوري ، فبعضها مشاركة في رؤوس أموال مشروعات ، والبعض الآخر أسهم أو سندات ومن ثم من الصعب تدبير مبالغ كبيرة من الصناديق لتعويض هذا الانخفاض.
- من بين المبررات التي أعلنت لإنشاء صناديق سيادية هو الاحتفاظ بحقوق الأجيال القادمة من النفط لكونه سلعة قابلة للنضوب ، ومن ثم قد يواجه السحب بكميات كبير اعتراض من المنظمات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني.
- أن هذا الانخفاض لا يمكن توقع زواله على الأقل في الأجل القصير ، وتوقع استمراره على الأقل لمدة تتراوح من 3-5 سنوات ، لذا فمن الصعوبة ان تتحمل الصناديق تكاليف الانخفاض كل هذه الفترة.

2- في ظل القدرة الائتمانية العالية للدول النفطية ، ومن ثم انخفاض ان لم يكن انعدام ديونها الخارجية ، فقد تلجأ الدول العربية البترولية للاقتراض الخارجي بدلاً من السحب بشكل كبير

من الصناديق السيادية، ومن ثم تحمل خسائر اضافية خاصة في ظل الأداء السيئ للبورصات العالمية وبصفة خاصة بورصات دول الخليج.

3- إمكانية اللجوء لبدائل أخرى غير مستغلة من أجل تعويض نقص الإيرادات العامة ، وهذه البدائل ممكن تكون في جانب الانفاق ، مثل إلغاء (خفض) الدعم على الطاقة ، التوقف (ولو مؤقتاً) عن تنفيذ بعض المشروعات الكبرى، أو جانب الإيرادات من خلال السحب من الاحتياطيات الكبيرة التي كونتها تلك الدول.

والمتابع لأداء اقتصادات الدول العربية النفطية يجد انها لجأت لكل تلك البدائل من اجل تعويض نقص الإيرادات العامة ، فحسب التقرير ربع سنوي الثالث لعام 2015 الصادر عن مؤسسة صناديق الثروة السيادية ، فقد سحبت السعودية 85 مليار دولار خلال الاشهر من يوليو – سبتمبر 2015 ، كما تم رفع أسعار الطاقة في كل من الامارات والسعودية في النصف الثاني من عام 2015 ، كما أعلن عن عجز في موازنات الدول العربية النفطية لعام 2016 وهذا غير معتاد لتلك الدول خلال السنوات العشر الأخيرة، وهذا العجز سيتم تغطيته بالطبع من خلال الاقتراض سواء داخليا أو خارجيا.

2-5 انعكاس انخفاض أسعار النفط على اقتصادات الدول العربية النفطية

إن تداعيات الإنخفاض المستمر في أسعار النفط، على الدول العربية النفطية ، أمر لم يعد محل جدال، إذ إنها ألقت بضغوطات لا يُستهان بها على اقتصاداتها، كما أنها ستؤثر على النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي ، ما لم تتخذ خطوات جادة بشأن سياسات التنويع الاقتصادي في أسواق المنطقة. فاقتصاديات تلك الدول سيتعرض لصعوبات من جراء هبوط أسعار النفط .

ووفقاً لصندوق النقد الدولي فأسعار النفط المتوقعة لبلوغ نقطة التعادل في 2015 لكل من البحرين وعمان تصل لنحو 116 و 108 دولارات للبرميل على التوالي لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات في الموازنة العامة (1) ، في حين تتمتع كل من المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات والكويت بوضع أفضل، نظراً لنضوج أنظمتها المصرفية المحلية وتطورها، ونفاذها إلى الأسواق الدولية على نطاق واسع، بالإضافة إلى صناديق الثروات السيادية الضخمة التي تحقق عوائد استثمارية مرتفعة للغاية، إلا أن هذا لا يعني عدم تأثر ميزانيات تلك الدول من جراء انخفاض أسعار النفط ، وخاصة أن الإيرادات البترولية تتخطى حاجز الـ 90% من إجمالي الإيرادات العامة في بعض تلك الدول ، كما أن معدل استهلاك الفرد في الدول العربية النفطية وخاصة دول مجلس التعاون يزيد بنحو ثماني مرات عن نظيره

(1) صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد الاقليمي، اكتوبر 2015.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

في بقية الدول العربية وهذا يرجع في جزء منه إلى الدعم الكبير الموجه للطاقة في تلك الدول ، وفيما يلي محاولة رصد انعكاسات انخفاض أسعار النفط في الأجل القصير .

بالرغم من تعدد الأسباب التي سبقت لتبرير انخفاض أسعار النفط، إلا أن كافة تلك الأسباب والتي ترتبط بجانب العرض والطلب ، لا تبرز بأي شكل انخفاض الأسعار من نحو 140 دولار الى دون 30 دولار، وهنا تبرز دور العوامل السياسية والتي من الممكن ان تتغير توجهاتها ومن ثم تجعل أسعار النفط تأخذ اتجاه مغاير للاتجاه التي بنيت عليه التوقعات :

- يرتبط بالنقطة السابقة بل يدعمها ، هو أن من بين أهم الأسباب التي سبقت لانخفاض الأسعار هو زيادة المعروض بفعل زيادة انتاج النفط الصخري ، وكما هو معلن فالحد الأدنى لأسعار النفط حتي يمكن الاستمرار في انتاج هذا النوع من النفط سعر 60 دولار، ومن ثم فمن المؤكد توقف كافة أشكال الانتاج من هذا النوع من النفط ، بعد انخفاض أسعار النفط دون الـ 60 دولار ومع ذلك استمرت الأسعار في الانخفاض.
- ان ظروف وتكلفة إنتاج النفط تختلف من منطقة لأخرى ، ومن حسن طالع الدول العربية أن تكلفة انتاج برميل النفط لديها يعد من أقل تكاليف الإنتاج (نحو 4 دولار) ، ومن ثم فمن المؤكد انه إذا استمرت الأسعار في الانخفاض ستخرج بعض الدول من دائرة الإنتاج في حين ستبقى الدول العربية ، وخروج هذه الدول ستدفع الأسعار الى الارتفاع في الاجل المتوسط.
- ان التنبؤات التي بنيت للأجل المتوسط والطويل بنيت في ظل تزايد نصيب الطاقة المتجددة في ميزان الطاقة بالعالم ، الا ان انخفاض أسعار النفط سوف يجعل تكلفة انتاج الكثير من مشاريع الطاقات المتجددة غير اقتصادية ومن ثم سيؤدي الى توقف الاستثمارات فيها.
- مما يدعم ذلك ان تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي الصادر في شهر اكتوبر 2015 جاء بتوقعات مختلفة تماما عن توقعاته في يناير 2015، وبالتأكيد ان أي توقعات في الوقت اراهن ستكون أكثر تشاؤما في ظل تزايد الانخفاض في أسعار النفط.

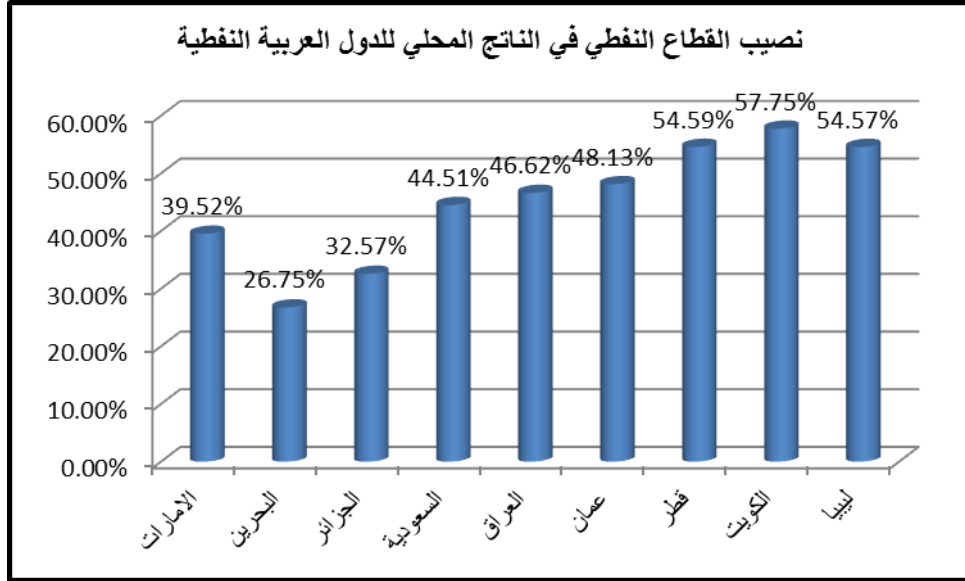
لذا سنحاول التعرف على أثر انخفاض أسعار النفط على اقتصادات الدول العربية النفطية من خلال التعرض لبعض المتغيرات وذلك على سبيل المثال لا الحصر لتلك الانعكاسات وذلك على النحو التالي:-

2-5-1 معدل النمو

يشكل النفط ما يقرب من نصف الناتج المحلي لدول العربية النفطية مجتمعة "49%"، لذا، تأتي الكويت على رأس تلك الدول حيث يستحوذ القطاع النفطي على 58% من الناتج المحلي الإجمالي بينما تبلغ

النسبة 55% في قطر وليبيا و 48% في عمان و 45% في السعودية وأخيراً تبلغ النسبة في الإمارات والبحرين 40% و 27% على الترتيب، وهذا ما يتضح من الشكل التالي :

شكل رقم (2-17)



حسبت بمعرفة الباحث من بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015.

لذا فمن المؤكد أن انخفاض أسعار النفط ستمارس أثراً سلبياً على معدل النمو الاقتصادي بتلك الدول ، ومن ثم على الرفاهة الاقتصادية ، فالدول التي تتمتع بنمو اقتصادي مستمر تتمتع بقدر عال من الرفاهية الاجتماعية والإنفاق الاستهلاكي المرتفع وازدياد عدد الوظائف، أي أن اقتصادها يكون بحالة جيدة. لذلك فإن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يدعم قوة الاقتصاد ويدعم العملة.

والمتتبع لمعدلات نمو الناتج الحقيقي بالدول العربية النفطية يجد أنها حققت معدلات نمو ايجابية خلال السنوات العشر الأخيرة السابقة على تلك التطورات ، فقد تجاوز المتوسط العام للدول العربية نحو 6 في المائة في بعض السنوات، بل أنه وصل إلى نحو 25 في المائة في دولة قطر في بعض السنوات، وبالرغم من الأزمة المالية العالمية إلا أن الدول العربية النفطية حافظت على معدلات نمو ايجابية بالرغم من انكماش الاقتصاد العالمي بنحو (-0,6 في المائة) عام 2009، كما أن الدول العربية حافظت خلال تلك السنوات العشر على معدلاً للنمو يفوق المعدل العالمي بفضل صادراتها من البترول، إلا أن انخفاض أسعار النفط مارست أثراً سلبياً على معدل النمو الاقتصادي ، وهو ما حدى بصندوق النقد الدولي الى خفض توقعاته بشأن النمو الاقتصادي في تلك الدول .

ورغم الانخفاض الكبير في أسعار النفط إلا أن دول الخليج الست توقعت أن تسجل نمواً إيجابياً في اقتصاداتها للعام الجاري 2015، وجاء الاقتصاد القطري في المرتبة الأولى بنسبة نمو بلغت 8 في المئة، مرتفعاً عن نسبة 6,5 بالمئة في عام 2014 فيما يتوقع نمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بـ 4,5

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

في المئة ، وبلغ نمو الاقتصاد السعودي نمواً قدره 2,8 في المئة خلال العام الجاري، مقارنة بـ 3,6 في المئة خلال العام الماضي ، أما الكويت فمن المتوقع أن تسجل نمواً بـ 1,7 في المئة في عام 2015؛ ليرتفع إلى 1,8 في المئة في عام 2016، وذلك مقارنة بنمو 1,3 في المئة فقط في عام 2014، وفي سلطنة عمان سجل معدل النمو فيها نحو 4,5 في المئة؛ كما توقع صندوق أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي للبحرين نمواً فعلياً قدره 2,9 بالمئة في 2015.

وقد توقع صندوق النقد الدولي تباطؤ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي على المدى القصير مع بدء دول المجلس في ضبط أوضاع مالياتها العامة، فمن المتوقع ألا يتجاوز نمو القطاعات غير النفطية في عامي 2015 و 2016 نسبة 4% وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 1,75 % مقارنة بعام 2014 ، وذلك مع ظهور آثار التصحيح المالي أو توقع حدوثه، ولا سيما في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، وفي الأجل المتوسط، تشير التوقعات إلى تحسن الأرصدية الأولية غير النفطية بنسبة 1,25 نقطة مئوية في عام 2015، وتعوض زيادة الإنتاج النفطي جانباً من تباطؤ النمو غير النفطي، ولا سيما في المملكة العربية السعودية، وعلى المدى المتوسط، قد يعني الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة حدوث تباطؤ طفيف في النمو الكلي مقارنة بعام 2014 ، على الرغم من التعافي المحدود في أسعار النفط والمكاسب المنتظرة من الإصلاحات الهيكلية.

وقد يختلف التأثير الفعلي على النمو إلى حد كبير عن هذه التقديرات المتوسطة، فقد تلجأ بعض الحكومات، وخاصة الحكومات التي تتمتع بمستويات عالية من الاحتياطات الوقائية المبدئية و/أو التي تتمتع بمستويات منخفضة من الديون المبدئية، إلى الاستمرار التعويض النسبي عن خسائر الإيرادات النفطية، وتقوم بالسحب من أصولها أو تسمح بمراكمة مزيد من الديون ،وهذا الانخفاض مرجعة عدة مبررات أهمها:-

1. يتفاقم الأثر السلبي على النمو من تغير التدفقات المالية ، حيث ستلجأ الحكومات

وشركات النفط إلى خفض ودائعها في النظام المصرفي، مما يحد من التمويل متاح للقروض، كما أن حدوث انخفاض حاد في سعر الصرف سيزيد مدفوعات خدمة الدين على الالتزامات بالنقد الاجنبي.

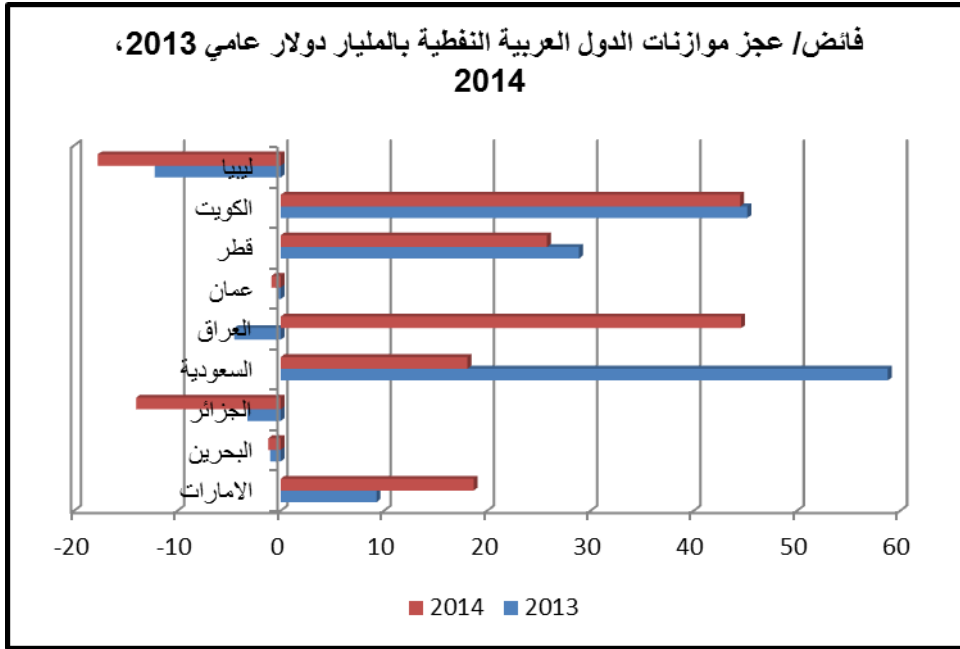
2. إن تخفيض الاستثمارات العامة قد يؤثر سلباً على النمو في البلدان التي تعاني من

قصور البنية التحتية، وللد من هذه الآثار السلبية، ينبغي أن تكون تخفيضات الاستثمارات مدفوعة بإعطاء الأولوية للمشروعات التي تدر عائداً مرتفعاً ووفورات في التكلفة وذلك باتباع إجراءات أكثر شفافية وتنافسية لإدارة الاستثمارات .

2-5-2 الموازنة العامة

يشير صندوق النقد الدولي الى أن الانخفاض الأخير في أسعار النفط له بعض أوجه التشابه مع الثمانينات، فقد قام عدد كبير من البلدان العربية بزيادة إنفاقها الجاري والرأسمالي على مدى العقد الماضي، مما رفع أسعار النفط المحققة لنقطة التعادل في المالية العامة إلى مستوى أعلى بكثير من سعر النفط الراهن، ويتوقع أيضاً، كما حدث في الثمانينات، أن يستمر انخفاض أسعار النفط في المستقبل المنظور وحتى يتحقق التوازن في الميزانيات، ينبغي اتخاذ إجراءات تصحيح على مستوى الإيرادات والنفقات العامة ؛ نظرا لكون تراجع أسعار النفط سيؤدي إلى حدوث تدهور كبير في أرصدة المالية العامة، وقد بدء تأثر ميزانيات الدول العربية النفطية اعتبارا من عام 2014، وهذا ما يتضح من الشكل التالي:

شكل رقم (2-18)



المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، مرجع سابق.

فباستثناء الإمارات والعراق ، شهدت كافة الدول العربية النفطية إما انخفاض فائض الموازنة ؛ كما حدث في الكويت وقطر والسعودية وقد بلغ الانخفاض اقصاه في الاخيرة حيث بلغ نحو 0,69% أو تزايد عجز الموازنة ؛ كما حدث في ليبيا والجزائر، إلا انه رغم ذلك استمرت الموازنة المجمعة للدول العربية في تحقيق فائض بلغ نحو 118 مليار دولار عام 2014، ولكن باستمرار انخفاض أسعار النفط فمن المتوقع أن يصل عجز المالية العامة عام 2015 إلى 13% من إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة و 12% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان غير الأعضاء في المجلس، ليتحسن

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

قليلا بعد ذلك على المدى المتوسط ، ونظرا لاعتماد الدول العربية النفطية على النفط كمصدر للإيرادات العامة ستخفض إيراداتها المالية بنسب تتراوح من 10 الى 20 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ، وتعتمد موازنات الدول الخليجية بشكل كبير على سعر برميل النفط في احتساب موازناتها العامة، حيث يحدد سعر البرميل ما إذا كانت الموازنة ستحقق فائضا أم عجزا في نهاية السنة المالية وكانت **السعودية** الأعلى بين دول الخليج في تقدير سعر النفط في موازنتها العامة عند 90 دولار/لبرميل، ومن أجل التغلب على النقص الكبير في الإيرادات العامة ، فقد لجأت كافة الدول العربية النفطية باتخاذ إجراءات من أجل الحد من الانفاق العام واهم تدابير المالية العامة المعلنة مؤخرا في البلدان المصدرة للنفط هي:

- **البحرين** : أعلنت السلطات زيادات تدريجية في أسعار الغاز اعتباراً من إبريل 2015 ، وفي رسوم التأمين الصحي على الموظفين وعلى تأشيرات الدخول اعتباراً من بداية 2015 حيث سترتب على ذلك وفورات تبلغ نحو 0.5 % من إجمالي الناتج المحلي في كل من عامي 2015 و 2016 . وفي مايو 2015 ، وافق مجلس الوزراء على تدابير من شأنها أن تحقق وفرا قدره 396 مليون دينار بحريني، وهو ما يعادل نحو 3,5 % من إجمالي الناتج المحلي؛ ولم تتحدد تواريخ التنفيذ.

- **الكويت** : اتخذت إجراءات لإصلاح دعم الوقود؛ حيث رفعت أسعار الديزل والكيروسين بما حقق وفرا قدره 0,5 % من إجمالي الناتج المحلي، وفي الوقت نفسه تم تقييد الإنفاق الجاري غير الأساسي.

- **عمان** : تتضمن ميزانية عام 2015 خفضا في نفقات الدفاع، ولا تتضمن تخفيضاً للإنفاق الرأسمالي.

- **قطر** : تواصل قطر سياساتها لتقييد النفقات الجارية، مع وضع حد أقصى للاستثمار العام في الأجل المتوسط السعودية أعلنت حزم إنفاق كبيرة في المالية العامة في يناير وإبريل 2015 ، وفي شهر ديسمبر 2015 قامت برفع أسعار الوقود بنسب بلغت في بعض المنتجات لأكثر من 60%، وكذا تتضمن نفس القرار عدد من الإجراءات للحد من الانفاق العام.

- **الإمارات** : رفعت تعريفات المياه والكهرباء في يناير 2015 ، بما يحقق وفرا قدره 0,5 % من إجمالي الناتج المحلي ، وتتضمن التدابير التي يعتزم تنفيذها في عام 2015 خفضا في التحويلات الرأسمالية إلى الكيانات ذات الصلة بالحكومة.

- **الجزائر** في عام 2015 : تقرر تجميد التعيينات في القطاع العام. واعتمد في يوليو قانون لميزانية تكميلية لعام 2015 نص على خفض الإنفاق الرأسمالي بمقدار 2,75 % .

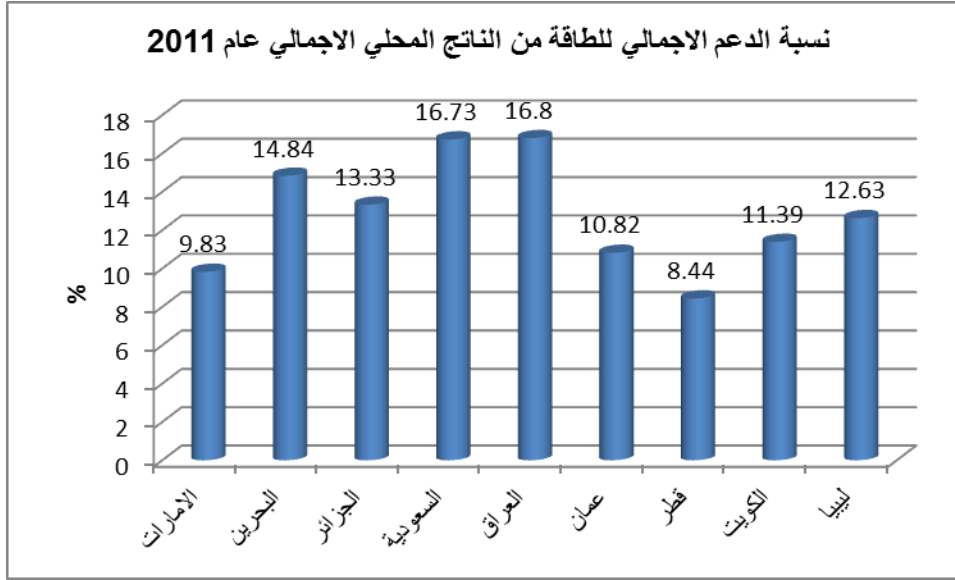
- **العراق** : تتضمن ميزانية عام 2015 زيادات في الضرائب غير النفطية وتهدف إلى احتواء الإنفاق، بسبل تشمل إعادة ترتيب أولويات النفقات الرأسمالية وفرض تدابير أكثر صرامة في إدارة النقدية للإنفاق الجاري.

- **ليبيا** : أدت الاضطرابات السياسية والأمنية إلى تقييد حاد في مجال الإجراءات على مستوى السياسات. ولا يزال البنك المركزي يؤجل أداء مختلف أنواع المدفوعات بغرض المحافظة على الاحتياطيات.

2-5-3 اصلاح دعم الطاقة

يوجد تباين في مستويات دعم الطاقة على مستوى الدول العربية حيث ترتفع قيمته بشكل كبير في الدول العربية المصدرة للنفط ليس فقط على المستوى المطلق وإنما أيضاً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكنسبة من الإيرادات الحكومية ، تفوق نسبة دعم إجمالي الطاقة للناتج المحلي مستوى 5 بالمائة في اثنتي عشرة دولة عربية. وتسجل كلفة برامج دعم الطاقة أعلى مستوياتها في الدول العربية المصدرة للنفط.. وتبلغ كلفة دعم الطاقة للناتج المحلي أعلى مستوياتها السعودية (16,73%)، العراق (16,2) بالمائة، والبحرين (15 بالمائة)، والجزائر (13 بالمائة)، والكويت (12 بالمائة)، وعمان (11 بالمائة) ، وهذا ما يتضح من الشكل التالي :

شكل رقم (2-19)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

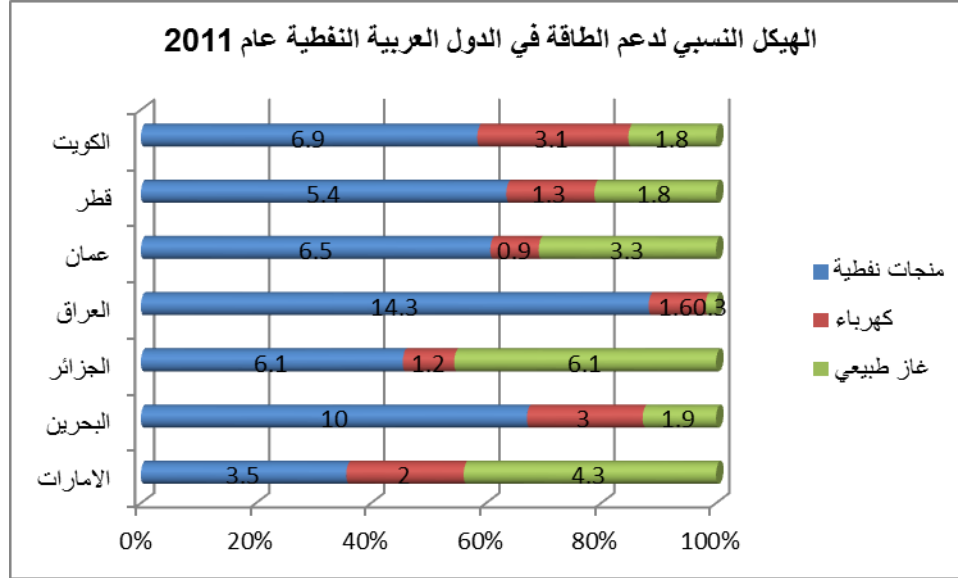
وكنسبة من الإيرادات الحكومية يصل كذلك دعم الطاقة إلى مستويات مرتفعة في الدول العربية، حيث تفوق هذه النسبة 20 بالمائة في اثنتي عشرة دولة عربية. وتسجل هذه النسبة أعلى مستوياتها البحرين (52 بالمائة)، وترتفع إلى ما يفوق الثلاثين بالمائة في ست دول عربية ، والجزائر (33,6 بالمائة)، وليبيا (32,8 بالمائة)، والسعودية (32 بالمائة)،

يشكل دعم المنتجات النفطية نحو نصف تكلفة برامج الدعم في الدول العربية بينما يمثل الجزء الباقي دعم الكهرباء والغاز ويأتي لاحقاً دعم الفحم بنسبة ضئيلة، ويتوجه الجزء الأكبر من دعم الطاقة في الدول العربية المصدرة للنفط إلى دعم المنتجات النفطية بما يزيد عن 60 بالمائة من إجمالي دعم الطاقة في هذه الدول باستثناء كل من الامارات والجزائر حيث يتوجه جانب مهم من الدعم بتلك الدولتين للغاز

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

الطبيعي بنسب تقدر بنحو 43 بالمائة و 46 بالمائة على التوالي، في حين يشكل دعم المنتجات النفطية نحو 36 بالمائة و 46 بالمائة على التوالي :

شكل رقم (2-20)



المصدر: صندوق النقد الدولي

وفي ظل انخفاض أسعار النفط اتجهت الدول النفطية لإصلاح دعم الطاقة ، وكان هذا الإصلاح أكثر وضوحاً في كل من الإمارات والسعودي ، ويكفي للإشارة الى قيم السعودية في شهر ديسمبر 2015 برفع أسعار الوقود بنسب بلغت في بعض المنتجات لأكثر من 60%، وإصلاح الدعم هذا سينعكس على استهلاك الطاقة في الدول العربية النفطية والتي تنسم بالارتفاع ، فمعدل استهلاك الفرد في دول مجلس التعاون يزيد بنحو ثماني مرات عن نظيره في بقية الدول العربية، وبالطبع، إن جزءاً كبيراً من استهلاك دول مجلس التعاون هو استهلاك إنتاجي. لكن، يبقى الاستهلاك غير الانتاجي مرتفعاً أيضاً، واستمرار معدلات الاستهلاك المرتفعة، بما فيها معدلات استهلاك الطاقة، ستلتهم فائض التصدير، كما ستلتهم الفوائض المالية المخصصة للتنمية، وخلق طاقات بديلة، لذا فمن المتوقع انخفاض معدل استهلاك الطاقة في تلك الدول .

2-5-4 البطالة

فانخفاض أسعار النفط سوف يرغم حكومات البلدان المصدرة للنفط في نهاية المطاف على خفض التوظيف في القطاع العام، ففي مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الإمارات)، من المتوقع انضمام أكثر من مليوني مواطن إلى القوة العاملة بحلول عام 2020 ، وإذا استمر نمو فرص العمل في القطاع الخاص على المنوال السابق، واستمر تعيين موظفي القطاع العام على نحو يتوافق مع توقعات المالية

العامة في الوقت الحالي، فإن أكثر من نصف مليون مواطن من الداخلين الجدد إلى سوق العمل سينتهي بهم الأمر في صفوف عاطلين، مما يضيف إلى العاطلين عن العمل بالفعل في هذه البلدان والبالغ عددهم مليون نسمة . وسوف يرتفع معدل البطالة الكلي في مجلس التعاون الخليجي من 12,75% إلى 16%، ومن الواضح أنه إذا ما تم إجراء المزيد من التصحيحات المالية، وكان بعضها في شكل تقييد التعيين في القطاع العام، فسيرتفع معدل البطالة إلى مستويات أعلى .

أما في الجزائر وليبيا والعراق فهناك حوالي 8 ملايين نسمة سينضمون إلى سوق العمل في الخمس سنوات القادمة، وبموجب توقعات النمو الحالية، وباستخدام المستويات التاريخية لمرونة النمو والتوظيف، فسوف يرتفع متوسط معدل البطالة إلى نحو 16%، وقد تكون هذه الزيادة أكبر كثيرا لأن الحكومات التي تعاني من نقص السيولة حاليا لن يكون بوسعها المحافظة على وتيرة التعيين في القطاع العام، ومن الواضح أن القطاع الخاص عليه أن يضطلع بدور القطاع العام كالمصدر الرئيسي لتوفير فرص العمل، غير أن توسيع نطاق القطاع الخاص وتنويع مصادر النمو بعيدا عن النفط، وهما أمران ضروريان لاستيعاب القوة العاملة المتنامية، لا يزال بعيد المنال، كما أن خلق الوظائف في الدول العربية النفطية وخاصة خارج دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال معتمدة بشكل كبير على القطاع الهيدروكربوني كثيف الاستخدام لرأس المال، الذي ينشئ قدرا محدودا من فرص العمل المباشرة ، كما أن قطاع الخاص في حد ذاته يعتمد بشدة على الإنفاق الحكومي وينبغي أن يصبح قادرا على الاستمرار ذاتيا عن طريق رفع قدرته التنافسية في الأسواق الأخرى بما فيها زيادة الصادرات غير النفطية، كما أنه من الأهمية بمكان وضع حوافز للمواطنين للانتقال إلى العمل في القطاع الخاص غير الهيدروكربوني، والارتقاء بمهارات العاملين، وجعل هذه المهارات أكثر توافقا مع احتياجات القطاع الخاص عن طريق تحسين جودة التعليم، باعتبارها من العوامل الحيوية في هذا الصدد .

ففي دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في هذا المجال ؛ توصلت إلى أن البلدان المصدرة للنفط بوسعها زيادة معدل نموها على المدى البعيد بدرجة كبيرة إذا حققت التعليم الثانوي الشامل وتمكن الطلبة من تحصيل المهارات الأساسية. فسوف تحقق عمان زيادة قدرها 1,7 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وقطر 1,3 نقطة مئوية، والمملكة العربية السعودية 1,25 نقطة مئوية، والبحرين حوالي نقطة مئوية واحدة.

2-5-5 الجهاز المصرفي

يمثل تباطؤ الإنفاق الحكومي في الدول العربية النفطية خطراً رئيسياً على النظم المصرفية ولكن حتى الآن جرى احتواؤه، فالإنفاق الحكومي على البنية التحتية هو القوة الدافعة لنمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي والقروض المصرفية المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص، الذين يؤثر أدائهم بدوره على مخاطر

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

الائتمان لدى البنوك، أما القوة الدافعة للقروض المصرفية المقدمة للأسر فهو نمو الأجور في القطاع العام، ونظراً لأن معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي لديها احتياطات وقائية كبيرة، فإن تباطؤ الإنفاق الحكومي فيها، استجابة لانخفاض أسعار النفط، يتوقع أن يكون تدريجياً، مما يحد من مخاطر الائتمان وعلاوة على ذلك، فقد تم تعزيز أطر السلامة الاحترازية لتمتثل لقواعد اتفاقية بازل الثالثة، ويبقى مع ذلك شاغل، وهو أنه من الممكن أن تتعاضد مخاطر السيولة نتيجة لارتفاع تركيزات القروض المقدمة لأفراد من المقترضين.

ومع جود توقعات ببقاء أسعار النفط على مستوياتها المنخفضة، ستظل هناك تحديات تفرضها البيئة الاقتصادية التي تواجهها البنوك في الدول العربية النفطية. فالبنوك تستمد معظم دخلها من السوق المحلية ومن الإقراض الذي تقدمه للأسر والقطاع غير النفطي، ويرجح بالتالي أن يؤدي حدوث تباطؤ أكثر حدة في النشاط الاقتصادي أن يزيد مخاطر الائتمان، ويمكن أن تتعاضد هذه المخاطر بسبب تركيز القروض القطاعية (القطاع العقاري وقطاع التشييد)، وفي حالة تراجع أسعار النفط بدرجة أكبر، يمكن أيضاً أن يتباطأ نمو الودائع ونقل القروض المقدمة للقطاع الخاص، حتى إذا اعتدلت مخاطر السيولة من خلال تسهيلات البنك المركزي.

ونظراً لكون النظم المصرفية في بلدان مجلس التعاون الخليجي تنطلق من مركز قوة، بما في ذلك في سياسات السلامة الاحترازية الكلية والإشراف على البنوك، إلا أن استمرار أسعار النفط المنخفضة يمكن أن يزيد من حدة المخاطر على الاستقرار المالي إذا تم تقليص الاستثمار العام بصورة حادة أو إذا تراجعت أسعار العقارات. ومن الممكن أيضاً أن تحدث آثار مرتدة سلبية من النظام المصرفي على الاقتصاد الحقيقي، من خلال تراجع نمو الائتمان، مع تشديد أوضاع السيولة، نظراً لأن الودائع المتصلة بالنفط تمثل مصدراً رئيسياً لتمويل البنوك، وفي الجزائر وليبيا والعراق تتعاضد المخاطر على النظم المصرفية نتيجة لهيمنة البنوك المملوكة للدولة، المعتمدة على الودائع المتصلة بالنفط والمنكشفة للمؤسسات المملوكة للدولة ومع تزايد ضغوط المالية العامة تتفاقم حدة هذه المخاطر.

2-5-6 تنوع الهيكل الاقتصادي

نتيجة لكل ما سبق ذكره من الانعكاسات المحتملة لانخفاض أسعار النفط على الدول النفطية، فقد أصبح العمل على تنوع هياكل الانتاج لتلك الدول مطلباً هاماً وضرورياً، لذا فقد تبنت بعض الدول، الامارات، شعار " آخر برميل نفط" اشارة الى التوجه نحو تبني نموذج تنموي لا يعتمد على النفط، وعلى الرغم من قيام الدول العربية النفطية، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، منذ فترة بوضع استراتيجيات طويلة الأجل لتحقيق التنوع الاقتصادي العمودي والأفقي، الذي يضمن استمرار ازدهارها، كي تقلل اعتمادها على النفط. وبينما تعاني الدول العربية النفطية الثلاث، العراق وليبيا والجزائر، من عدم استقرار داخلي،

يشغل حكوماتها عن تطوير استراتيجيات مماثلة، ويضعف قدرتها على تطبيقها، وفي وضعها الحالي فإن النجاح والنقد في تطبيق تلك الاستراتيجيات في بقية البلدان مازال محدوداً، وإن كان بنسب متفاوتة، وقد تكون الإمارات العربية المتحدة الدولة التي حققت بعض النجاح أكثر من غيرها.

فعلى الرغم من الفوائض النفطية الهائلة التي تحققت للبلدان العربية ، مازال ناتج قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية في هذه البلدان يشكل أكثر من 50% من ناتجها المحلي الإجمالي، ومازالت صادراتها من الوقود المعدني تشكل نحو 75% من مجمل صادراتها، كما ويشكل الجزء الأكبر من إيراداتها من العملات الصعبة، كما أن نشاطات قطاعاتها غير النفطية تعتمد، إلى حد بعيد، على قطاع النفط وسعر الطاقة المدعوم.

لقد أدى الاحتياطي الكبير من النفط والغاز ومعدلات الإنتاج المرتفعة ، وتصدير الجزء الأكبر منه بأسعار مرتفعة في مقابل تكاليف إنتاج محدودة، إلى تحقيق فائزاً ربيعاً كبيراً .

وقد أدى انخفاض أسعار النفط خلال 2014 إلى تنفيذ سياسات تتفاوت بين دولة وأخرى ، كذلك بقي تقدم تنفيذ سياسات ما بعد النفط يسير ببطء، وحتى في القطاعات الاقتصادية خارج قطاع النفط، والتي شهدت نمواً في بعض هذه البلدان، مثل قطاع النقل الجوي وصناعات الإسمنت وصهر الألمنيوم وصناعاته والصناعات البتروكيمياوية، وغيرها من صناعات تعتمد على طاقة رخيصة، ما يعني أن هذه القطاعات سيصيبها التدهور، أيضاً، مع اقتراب انتهاء عصر النفط، حيث لن يبقى في الإمكان تقديم طاقة رخيصة .

حتى لو وجدت سياسات لمواجهة عصر ما بعد النفط، فهي تتطلب برامج تطبيقية فعالة على الأرض، لتطوير قطاعات اقتصادية فرعية صناعية أو خدمية محددة بديلة، قابلة للديمومة، بدون سعر طاقة رخيص، وهذا يعني رفع أسعار الطاقة في هذه البلدان، غير أن رفع أسعار الطاقة وترشيد استهلاكها، ومواجهة نمط الاستهلاك المفرط، غير القابل للديمومة في هذه البلدان، يشكل عقبة أمام الحكومات التي تسعى إلى نيل رضى مواطنيها اليوم.

إن اختيار القطاعات التي يتم التركيز عليها لتشكيل قطاعات إنتاج سلعي، أو خدمي، بديلة منافسة مع غياب طاقة رخيصة، هي مسألة في غاية الصعوبة، وخصوصاً في دول مجلس التعاون، إذ لا يكفي توفير الأموال لقيامها، فثمة عوامل أخرى كثيرة لتحقيق النمو، أهمها تأمين الأسواق عبر قدرة تنافسية عالية، وتدخل في التنافسية عوامل عديدة، ومنها توفير يد عاملة وطنية مدربة، وإنتاجية أعلى وتكلفة مناسبة.

ولا يمكن تطوير قطاعات اقتصادية بدون تأمين يد عاملة وطنية، مؤهلة ومدربة بأعداد كافية، حتى لو تمت الاستعانة، نسبياً، بقوة عمل أجنبية ، ولكن، لا بد أن تكون المساهمة الرئيسية لقوة العمل الوطنية. هنا، تأخذ سياسات زيادة أعداد السكان واقتراح حلول إبداعية أهمية قصوى، على الرغم من أن تحقيقها

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

ليس أمراً سهلاً أيضاً، أما البلدان العربية النفطية التي تتوفر فيها يد عاملة، مثل العراق والجزائر ثم ليبيا، فإنها تعاني من مشكلات تشغيلها وتعيقها عن أي جهد تنموي حقيقي.

6-2 أثر انخفاض أسعار النفط على التجارة العربية البينية

تمهيد

لقد أثر انخفاض أسعار النفط خلال الفترة من 2008 وحتى 2013 على التجارة الخارجية للدول العربية بشكل مباشر حيث حققت الصادرات العربية الإجمالية عام 2013 انخفاض بنسبة طفيفة بلغت نحو 0,2% لتبلغ نحو 1319 مليار دولار مقابل 1322 مليار دولار عام 2012. فى حين ارتفعت الواردات العربية من 827 مليار دولار عام 2012 لتصل إلى نحو 874 مليار دولار عام 2013.

أيضا سجلت الصادرات العربية من السلع والخدمات عام 2013 تراجعاً بلغ نسبته 1,6% مقارنة بعام 2012، حيث انخفضت قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات نحو 1322 مليار دولار عام 2012 لتصل عام 2013 نحو 1319 مليار دولار عام 2013.

لذا فإن انخفاض أسعار النفط يعتبر أحد العوامل الهامة المؤثرة سلباً على اقتصاديات الدول العربية خاصة الدول التي تعتمد بشكل مباشر على إيرادات النفط فى تمويل النشاط الاقتصادى للدول العربية. أيضا انخفض إنتاج النفط الخام فى الدول العربية ليصل إلى نحو 23 مليون برميل/يوم عام 2013 بانخفاض بلغ 3,7% عن عام 2012، وذلك لانخفاض الأسعار بالإضافة إلى التطورات الجيوسياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة العربية حيث انخفض إنتاج سوريا وليبيا واليمن وتونس بمعدلات بلغت نحو 81,8%، 54,5%، 11,8%، 6,1% على الترتيب، أيضا انخفض إنتاج قطر بنسبة بلغت 1,9%، والسعودية بنسبة 0,7%، والكويت بنسبة 1,8% وهم من الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للنفط فى الوطن العربى.

لهذا كان الاهتمام بالغاز الطبيعى هو أحد البدائل الهامة للنفط الخام حيث استحوذ على اهتمام الدول العربية والتركيز على الاكتشافات الجديدة من الغاز الطبيعى كبديل. وبالرغم من ذلك فإن الصادرات العربية من الغاز الطبيعى عبر الأنابيب والغاز الطبيعى المسيل شهدت انخفاضا خلال عام 2013 بلغ نحو 0,4% مستحوذة على نسبة 19,9% من إجمالى الإنتاج العالمى.

وجاءت قطر فى المركز الأول من حيث حجم الصادرات العالمية من الغاز الطبيعى حيث بلغت حجم صادراتها نحو 125,5 مليار متر مكعب تمثل نحو 60,9% من إجمالى الصادرات العربية عام 2013.

وجاءت الجزائر فى المركز الثانى من حيث حجم الصادرات لتصل صادراتها نحو 43 مليار متر مكعب تمثل نحو 20,8% من إجمالى الصادرات العربية .

هذا ولقد انخفضت صادرات الغاز الطبيعى العربى عبر الأنابيب من 61,1 مليار متر مكعب عام 2012 لتصل إلى 53,3 مليار متر مكعب عام 2013 بانخفاض بلغ نحو 12,8% . وتمثل صادرات الغاز الطبيعى العربى عبر الأنابيب نحو 25,9% من اجمالى الصادرات العربية ونحو 7,5% من اجمالى الصادرات العالمية ، فى حين بلغت حجم الصادرات العربية للغاز الطبيعى المسيل على ظهر الناقلات نحو 153,3 مليار متر مكعب تمثل نحو 74,1% من صادرات الغاز الطبيعى العربى لعام 2012 ، ثم انخفضت لتصل عام 2013 نحو 152,7 مليار متر مكعب.

2-6-1 تطور أسعار النفط

لقد واجهت الاقتصاديات الدولية والعربية أزمة اقتصادية حقيقية نتيجة لانخفاض أسعار النفط خلال العقد الأخير ، وجاءت قوة هذا التأثير وفقاً لحجم الإنتاج لكل دولة ووفقاً لتنوعه حيث أنه باستعراض الدول المنتجة للبتروى على مستوى العالم والدول العربية ، جاءت الولايات المتحدة الأمريكية فى المركز الأول حيث تنتج 11,7 مليون برميل يومياً ، وجاءت روسيا فى المركز الثانى حيث تنتج 10,93 مليون برميل يومياً ، أيضا جاءت المملكة العربية السعودية فى المركز الثالث حيث تنتج نحو 9,53 مليون برميل يومياً ، وجاءت الصين ليبلغ حجم إنتاجها من البترول حوالى 50% من إنتاج المملكة العربية السعودية لتنتج 4,2 مليون برميل يومياً، أيضا جاءت كندا فى المركز الخامس على مستوى العالم حيث تنتج 4,16 مليون برميل يومياً ، وجاءت العراق فى المركز السادس من حيث الإنتاج حيث تنتج 3,3 مليون برميل يومياً تليها إيران ليصل حجم إنتاجها نحو 2,81 مليون برميل يومياً ، وجاءت المكسيك فى المركز الثامن لتنتج حوالى 2,78 مليون برميل يومياً ، وتأتى دولة الإمارات العربية فى المركز التاسع من حيث حجم الإنتاج حيث تنتج 2,75 مليون دولار يومياً ، ثم تأتى الكويت فى المركز العاشر حيث تنتج 2,61 مليون برميل يومياً .

وباستعراض تطور أسعار النفط خلال الفترة من 2000 إلى 2015 ، كما يوضح جدول رقم (2-4) يلاحظ الآتى :

- ارتفع سعر برميل النفط من 27,6 دولار للبرميل عام 2000 ليصل عام 2010 نحو 77,38 دولار للبرميل بزيادة بلغت نحو 180% وبمعدل سنوى قدره 18%، ليعاود الانخفاض مرة أخرى ليصل عام 2015 نحو 50,95 دولار للبرميل بانخفاض بلغ 34% وبمعدل سنوى بلغ 6,8% سنوياً .

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

- يرجع هذا الانخفاض إلى زيادة المعروض من النفط فى السوق العالمى نتيجة لبدء دخول بترول العراق والبتروال الليبى إلى الأسواق النفطية .
- أيضا دول الأوبك ليس لديها استعداد لدعم سوق النفط بخفض إنتاجها حتى تعوض انخفاض الأسعار فى السوق العالمى للنفط .
- يتوقع استمرار هذا الانخفاض حتى عام 2019 ليصل سعر البرميل إلى نحو 38 دولار للبرميل.

جدول رقم (2-4)

تطور أسعار النفط (دولار للبرميل)

خلال الفترة 2000 حتى 2015

(متوسط سعر السنة)

السنة	السعر دولار	السنة	السعر دولار	السنة	السعر دولار
2000	27,6	2006	61	2012	109,45
2001	23,12	2007	69,04	2013	105,87
2002	24,6	2008	94,1	2014	96,29
2003	28	2009	60,86	2015	50,95
2004	36,05	2010	77,38		
2005	50,59	2011	107,5		

المصدر : الوكالة الدولية للطاقة - أعداد متفرقة .

- ولهذا يواجه نفط بحر الشمال تحديات خطيرة لأن تكلفة إنتاجه تبلغ نحو 80,70 دولار للبرميل ولهذا فإن شركات النفط بدأت فى تخفيض العمالة وتخفيض قيمة الأسهم 30-50% . لذلك فإن انخفاض الأسعار سوف يؤثر سلباً على حجم الإنتاج وحجم الاحتياطيات النفطية مما سوف يؤثر سلباً على حجم الصادرات للدول المصدرة للبترول والغاز الطبيعى ، ويتوقع انخفاض إنتاجه بمعدل 20% .
- أيضا يؤثر انخفاض أسعار النفط على إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة وأيضاً شركات إنتاج ألواح الطاقة الشمسية وإنتاج ومبيعات السيارات المستخدمة للكهرباء سلباً فى حين يرتفع إنتاج ومبيعات سيارات الدفع الرباعية نظراً لانخفاض أسعار النفط .

الأكثر من ذلك أن عام 2013 شهد تطورات فى نمط فروقات الأسعار على حسب نوع النفط المتداول ، حيث انخفض الخام الجزائرى بواقع 2,1 دولار للبرميل ليصل إلى 109,4 دولار للبرميل بانخفاض بلغ نحو 1,9% بالمقارنة بعام 2012 .

أيضا انخفض خام التصدير الكويتى بواقع 3,9 دولار للبرميل بنسبة انخفاض بلغت نحو 3,6% بالمقارنة بعام 2012 .

أيضا تراجع النفط السعودى الخفيف بنسبة 3,4% ، وخام موربان الإماراتى بنسبة 3,1% ، وخام السدرة الليبي 2,9% ، وكذا الخام البحرى القطرى ، والبصرة العراقى بنسبة 3,6% ، 4% خلال عام 2013 .

وتتناول هذه الدراسة تأثير انخفاض أسعار النفط على التجارة الخارجية العربية من خلال ثلاث محاور رئيسية :

- المحور الأول : التجارة العربية الخارجية .
- المحور الثانى : التجارة العربية البينية .
- المحور الثالث : موازين المدفوعات والموازن التجارية للدول العربية .

2-6-2 التجارة العربية الخارجية

تأثرت التجارة العربية الخارجية بالتراجع النسبى فى نمو الاقتصاد العالمى فى أعقاب الأزمة المالية العالمية ، أيضا أدى انكماش الطلب فى أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى انخفاض الصادرات العربية ، وكذلك الواردات العربية .

هذا وقد أدى معدل نمو الصادرات العربية لعام 2002 (1,4%) بمعدل يقل عن معدل نمو الصادرات العالمية (4,2%) إلى انخفاض نسبة الصادرات العربية فى الصادرات العالمية ، وفى جانب الواردات سجلت الواردات العربية زيادة بنسبة 7,7% فى حين ارتفعت الواردات العالمية بنسبة بلغت 4,6% لذا فإن حصة الواردات العربية ارتفعت إلى اجمالى الواردات العالمية .

أيضا استمر تراجع معدل نمو الصادرات العربية مقارنة بمعدل نمو الصادرات العالمية فى حين أن معدل نمو الواردات العربية ارتفع مقارنة بمعدل نمو الواردات العالمية خلال الفترة التى أعقبت الأزمة المالية العالمية والتغيرات السياسية فى الدول العربية .

لذا لقد تأثرت التجارة العربية بانخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعى من خلال كميات الإنتاج التى انخفضت أو تأثرت بالتداعيات السياسية فى المنطقة العربية والتى واجهت تلك الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعى . فلقد تراجعت قيمة التجارة العربية من 204,7 مليار دولار عام 2000 لتصل عام 2008 نحو 82,5 مليار دولار بانخفاض بلغ نحو 60% . ونظراً لتحسن أسعار النفط وزيادة الطلب

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

على النفط والغاز الطبيعى ارتفعت حجم التجارة العربية عام 2009 لتصل إلى نحو 671,5 مليار دولار واستمرت فى الارتفاع لتصل عام 2013 نحو 1096,5 مليار دولار لمعدل زيادة بلغ 10,5% سنوياً . وسوف يتم تناول هذا المحور من خلال تطور الصادرات والواردات العربية خلال الفترة 2000 حتى 2013 .

2-6-2 الصادرات العربية من النفط والغاز الطبيعى

تلعب أسعار النفط دوراً كبيراً فى قيمة وحجم الصادرات العربية حيث أنه مع بداية العقد الأخير شهدت التجارة العربية نمو مرتفع نتيجة للارتفاع الكبير فى قيمة الصادرات العربية فى ضوء ارتفاع أسعار النفط حيث استمر هذا الارتفاع حتى عام 2012 ، ونتيجة لارتفاع الصادرات العربية من النفط فإن الواردات العربية ارتفعت أيضاً ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار صرف الدولار أمام العملات الأخرى .

ويشير جدول رقم (2-5) إلى تطور الصادرات والواردات العربية خلال الفترة من 2000 إلى 2013 حيث يلاحظ الآتى :

جدول رقم (2-5)

اجمالى الصادرات والواردات العربية

خلال الفترة 2000-2013

مليار دولار

الواردات سيف				الصادرات فوب			
الواردات العربية	السنة	الواردات	السنة	الصادرات	السنة	الصادرات	السنة
535	2007	156	2000	807	2007	253	2000
705	2008	163	2001	1068	2008	238	2001
603	2009	175	2002	726	2009	241	2002
662	2010	211	2003	912	2010	356	2003
741	2011	287	2004	1198	2011	401	2004
827	2012	350	2005	1322	2012	569	2005
874	2013	401	2006	1319	2013	693	2006

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد - أعداد متفرقة .

- ارتفعت الصادرات العربية الإجمالية من 253 مليار دولار عام 2000 لتصل إلى نحو 569 مليار دولار عام 2005 بمعدل زيادة 21% ، فى حين ارتفعت الصادرات العربية الإجمالية من 693 مليار دولار عام 2006 لتصل عام 2009 نحو 726 مليار دولار بمعدل زيادة بلغ نحو 1,19% نظراً لظروف الأزمة العالمية المالية .

- عاودت الصادرات العربية فى الارتفاع مرة أخرى لتصل عام 2013 نحو 1319 مليار دولار بمعدل بلغ نحو 11% سنوياً .

- وهذا يشير إلى أن نصف العقد الأول شهدت زيادة كبيرة فى الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعى ولكن مع انهيار الأسعار انخفض معدل الزيادة من 20% ليصل إلى 1,19% ثم 11% حتى نهاية العقد الأخير .

وبتحليل تطور الواردات العربية الإجمالية خلال الفترة 2000 حتى 2013 يلاحظ أنها أخذت نفس الاتجاهات حيث كانت معدل الزيادة من عام 2000 حتى 2005 نحو 21% ، انخفض هذا المعدل ليصل إلى نحو 12% واستمر فى الانخفاض ليصل مع نهاية العقد وحتى 2013 نحو 8% سنوياً ، ويرجع إلى التحسن الملحوظ فى أسعار النفط والغاز الطبيعى عام 2013 حيث استقرت أسعار النفط بحلول عام 2013 .

يشير جدول رقم (2-6) إلى تطور الصادرات العربية من النفط والغاز الطبيعى خلال الفترة 2000 حتى 2015 حيث يوضح الآتى :

- بلغت اجمالى صادرات النفط والغاز الطبيعى على مستوى العالم نحو 1319 مليار دولار عام 2013 بمعدل 56,5 مليون برميل يومياً . بلغت حصة الدول العربية منها نحو 20 مليون برميل يومياً⁽¹⁾ .

- بلغ اجمالى الصادرات العربية من النفط والغاز الطبيعى عام 2013 نحو 972 مليار دولار بانخفاض قدره نحو 3,9% عن عام 2012 نتيجة لانخفاض الأسعار وأيضاً خروج العديد من الدول العربية من أسواق النفط بالرغم من أن عام 2013 شهد نشاطاً واضحاً لأعمال التنقيب والتطوير فى المغامرة واليابسة وخاصة فى دولة الإمارات العربية المتحدة والتي شهدت عقد تطوير حقل زاكوم العلوى فى أبو ظبى ، فى تونس شهدت العديد من الاكتشافات حيث تم حفر خمسة آبار مقارنة بأحد عشر بئراً فى عام 2012 ، فى الجزائر شهدت أيضاً العديد من الاكتشافات والتطوير كان أهمها تطوير حقل توات الغازى بمليار دولار ، فى السعودية تم تطوير حقل مدين الغازى فى تبوك للغاز الطبيعى ، وأيضاً فى قطر والكويت والمغرب العديد من الاكتشافات⁽²⁾ .

(1) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، صندوق النقد العربى ، جامعة الدول العربية ، 2014 .

(2) نفس المرجع السابق .

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

جدول رقم (2-6)

تطور الصادرات العربية من النفط والغاز الطبيعى

خلال الفترة 2000 – 2013

فوب (مليون دولار)

السنة	قيمة الصادرات العربية	السنة	قيمة الصادرات العربية
2000	192160	2008	758139
2001	182297	2009	522332
2002	186169	2010	656494
2003	224995	2011	881481
2004	309259	2012	1011247
2005	403972	2013	972244
2006	532506		
2007	629749		

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، أعداد متفرقة .

- وبتحليل الجدول رقم (2-6) لوحظ أن الصادرات العربية من النفط والغاز الطبيعى (فوب) ارتفعت من 192 مليار دولار عام 2000 لتصل عام 2004 نحو 309 مليار دولار بزيادة بلغت نحو 60.9% وزيادة سنوية بلغت 12% .
- أيضا لوحظ أن الصادرات النفطية العربية إلى دول العالم قد تراجعت عقب الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار النفط العالمية لتخفيض حجم الصادرات النفطية العربية عام 2008 من نحو 758 مليار دولار لتصل عام 2009 نحو 522 مليار دولار بانخفاض بلغ نحو 31% تقريبا نتيجة لانخفاض الطلب العالمى على النفط والغاز الطبيعى والذى يعود إلى ارتفاع أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، كما يوضح جدول رقم (2-6) .
- عاودت الصادرات العربية من النفط والغاز الطبيعى ارتفاعها بدءاً من عام 2010 وذلك لتحسن الأسعار فى السوق العالمية حيث ارتفعت الصادرات من 656,5 مليار دولار عام 2010 لتصل عام 2013 نحو 972 مليار دولار بزيادة بلغت نحو 48% تقريبا ، وذلك لأن عام 2013 شهد ارتفاع نسبى فى أسعار النفط وثبات نسبى وذلك لبعض العوامل الهامة التى أثرت فى سوق النفط والغاز الطبيعى أهمها الآتى :
- وفرة إمدادات النفط العالمية والتوسع فى إنتاج الطاقة العالمية ، حيث ارتفعت الزيادة الصافية فى الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك بنحو مليون برميل/يوم .
- محافظة دول أوبك على حجم إنتاجها دون تغيير مما ساعد على توازن سوق النفط واستقرارها .

- التطورات الجيوسياسية وبخاصة في سوريا وليبيا والخطر النفطي المفروض على برنامج إيران النووي مما ساعد على استقرار أسعار النفط خلال عام 2013 .
- حركة أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية حيث ضعف الدولار أمام العملات الأخرى كان وراء ارتفاع أسعار النفط .
- كل هذه العوامل السابق سردها كانت وراء استقرار أسعار النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية وأيضاً وراء ارتفاع صادرات النفط وتحسنها ، هذا ولقد استحوذت خمس دول عربية وهى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والجزائر والعراق والكويت على نحو 85,0% من اجمالى الصادرات النفطية العربية خلال عام 2013 ، فى حين استأثرت السوق الآسيوية على نحو 70% من اجمالى الصادرات العربية النفطية (الصين واليابان والهند) ، والسوق الأوروبية استحوذت على نحو 16,5% وأمريكا الشمالية على نحو 11%⁽¹⁾ .

2-2-6-2 الواردات العربية من النفط والغاز الطبيعي

يشير جدول رقم (2-7) إلى تطور الواردات العربية من النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2003-2013 حيث يوضح الآتى :

جدول رقم (2-7)

تطور الواردات العربية من النفط والغاز الطبيعي

خلال الفترة 2003-2013

(مليون دولار)

السنة	قيمة الواردات العربية	السنة	قيمة الواردات العربية
2003	3115	2010	11394
2004	4641	2011	13603
2005	6600	2012	17320
2006	8395	2013	18749
2007	10431		
2008	13059		
2009	10888		

المصدر :

- تم الحساب من خلال بيانات التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، أعداد متفرقة .
- ارتفعت الواردات العربية من النفط والغاز الطبيعي المسال من 3,1 مليار دولار عام 2003 لتصل إلى نحو 13 مليار دولار عام 2008 بمعدل زيادة بلغ نحو 62% ثم تراجعت هذه الواردات عام 2009 لتصل إلى نحو 10,9 مليار دولار بانخفاض قدره 16% نتيجة للأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول وانكماش الطلب عليه .

(1) التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2014 ، صفحة 114 ، جدول رقم (5) .

- عاودت الواردات العربية من النفط والغاز الطبيعى فى الارتفاع مرة أخرى نتيجة للتحسن النسبى فى أسعار النفط والغاز الطبيعى بالإضافة إلى حاجة السوق العربية من الغاز المسيل والوقود المعدنى لانخفاض الإنتاج فى بعض الدول العربية المنتجة نظراً لعدم الاستقرار السياسى لتصل قيمة الواردات 11,4 مليار دولار عام 2010 واستمر ارتفاع الواردات لتصل عام 2013 نحو 18,75 مليار دولار .

مما يشير إلى أن انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعى كان لها الأثر السلبى على صادرات وواردات الدول العربية بشكل عام وبشكل خاص على تجارة النفط والغاز الطبيعى .

2-6-3 التجارة العربية البينية

لقد تأثرت التجارة البينية النفطية بانخفاض الأسعار سواء من خلال كميات الإنتاج التى انخفضت أو تأثرت بالتداعيات السياسية والتحويلات التى واجهت تلك الدول المصدرة للنفط . فلقد تراجعت قيمة التجارة البينية لتصل عام 2013 قيمة الصادرات السلعية نحو 1319 مليار دولار أمريكى تمثل نحو 7% من قيمة الصادرات العالمية لنفس العام ، فى حين بلغت قيمة الواردات السلعية العربية نحو 874 مليار دولار أمريكى تمثل نحو 4,6% من قيمة الواردات العالمية لنفس العام . هذا ولقد بلغت قيمة الصادرات العربية البينية نحو 113 مليار دولار أمريكى تمثل نحو 8,6% من اجمالى الصادرات العربية.

ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية من 47,3 مليار دولار عام 2003 لتصل إلى 64,5 مليار دولار عام 2004 بمعدل نمو بلغ نحو 36,3% عام 2004 مقارنة بمعدل نمو بلغ نحو 15% عام 2003 ، لقد أدى تراجع أسعار النفط والغاز الطبيعى العالمية مع تباطؤ النشاط الاقتصادى فى الدول العربية فى أعقاب الأزمة العالمية إلى انخفاض متوسط قيمة التجارة البينية فى عام 2009 بنسبة 19,6% لتبلغ نحو 71,1 مليار دولار وذلك مقارنة بعام 2008 التى بلغت نحو 88,4 مليار دولار ، أيضا انخفضت قيمة الصادرات البينية بنسبة 19,7% كما سجلت الواردات انخفاضا بلغ 19,5% (1) .

وسنحاول أن نتناول أثر انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعى على التجارة العربية البينية من خلال تحليل تطور الصادرات والواردات العربية البينية خلال الفترة محل الدراسة .

2-6-3-1 الصادرات البينية العربية من النفط والغاز الطبيعى

تعتبر الصادرات العربية من النفط والغاز الطبيعى المحرك الأساسى والرئيسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية والداعم لاحتياجات بنوكها المركزية من العملات الأجنبية ، إلا أنها تأثرت

(1) - التقرير الاقتصادى العربى الموحد - 2010 ، مرجع سابق .
- يتم حساب قيمة التجارة البينية (الصادرات + الواردات) ÷ 2 .

بانخفاض أسعار النفط العالمية وأيضاً التحولات السياسية في بعض الدول العربية ، هذا ولقد لوحظ أن الصادرات البينية العربية من النفط والغاز الطبيعي لم تتعد نسبة 12% خلال الفترة 2000 حتى 2013 ، ويعتبر النفط والغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة المستخدمة في الدول العربية حيث يمثل نحو 98,5% من اجمالي الطاقة المستخدمة في الدول العربية ، يمثل الغاز الطبيعي المصدر الأول حيث يمثل نحو 52,2% بينما البترول يمثل نحو 46,3% من جملة الطاقة المستخدمة في الدول العربية.

لهذا فإن الصادرات البينية من الغاز الطبيعي في الدول العربية تحتل المركز الأول ثم تأتي الصادرات العربية من النفط في المركز الثاني من حيث الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية ، وتمثل صادرات النفط والغاز الطبيعي نحو 74% من جملة الصادرات العربية كمتوسط الفترة محل الدراسة ، تزداد هذه النسبة وفقاً للتطور في الأسعار حيث عند انخفاض الأسعار تزداد الصادرات البينية والعكس صحيح .

تستحوذ المملكة العربية السعودية على أكبر حصة في الصادرات البينية التي بلغت نحو 42,4% عام 2004 بقيمة 11,2 مليار دولار .

وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني ليصل حجم الصادرات البينية نحو 4,2 مليار دولار عام 2003 ارتفعت لتصل نحو 6,5 مليار دولار عام 2004 وبحصة بلغت نسبتها 18,7% في الصادرات البينية العربية لنفس العام .

وبتحليل الجدول رقم (2-8) يلاحظ الآتي :

- اجمالي الصادرات العربية البينية بلغت نحو 25,5 مليار دولار عام 2003 ارتفعت لتصل عام 2013 نحو 113 مليار دولار ، في حين تمثل الصادرات العربية البينية من النفط والغاز الطبيعي نحو 74% من اجمالي الصادرات العربية البينية خلال الفترة 2003-2013 .
- ارتفعت الصادرات العربية البينية من النفط والغاز الطبيعي من 18 مليار دولار في بداية الفترة محل الدراسة لتصل عام 2013 نحو 83,9 مليار دولار .
- يتوقف ارتفاع الصادرات البينية العربية من النفط والغاز الطبيعي وفقاً لارتفاع أو انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي ووفقاً لسهولة عملية التصدير سواء كان التصدير في أنابيب أو عن طريق السفن وكذلك الاكتشافات الحديثة من النفط والغاز الطبيعي.
- أيضاً لوحظ أن عملية التصدير والتبادل التجاري تتم بين دول الجوار أو الدول الأقرب جغرافياً وذلك لانخفاض تكلفة الشحن وقد يوجد أنابيب يتم من خلالها عملية التصدير سواء النفط أو الغاز الطبيعي المسيل .

- يلاحظ أيضاً أن الصادرات البينية البترولية والغاز الطبيعي ارتفعت من 18 مليار دولار في بداية الفترة لتصل الي 51 مليار دولار عام 2007 بمعدل زيادة بلغت 36% في حين أن معدل الزيادة

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

خلال الفترة من 2008 الي 2013 نحو 4,3% وذلك لتذبذب أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2008 حتى 2013 بالإضافة الى انخفاض حجم الإنتاج نظراً لخروج العديد من الدول العربية من الإنتاج وإصرار أوبك على الاحتفاظ بسقف الانتاج خلال هذه الفترة .

جدول رقم (2-8)

التجارة العربية البينية من النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2003-2013

مليون دولار

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي الصادرات العربية (فوب)	25479	34679	48145	58473	70687	86844	87243	98475	103106	110431	112919
الصادرات العربية البينية من النفط والغاز الطبيعي	18090	24622	34664	44497	50611	66088	6386	72969	75782	81939	83898
الواردات العربية البينية (سيف)	21785	29754	44000	53471	63994	78199	73571	83782	98575	107578	114322
الواردات العربية من النفط والغاز الطبيعي (سيف)	3115	4641	6600	8395	10431	13059	10888	11395	13603	1732	18749

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد متفرقة .

لقد تأثرت التجارة العربية البينية بالأزمة المالية العالمية عام 2008 نتيجة انكماش الطلب علي النفط وتراجع أسعاره العالمية مما أدى الي انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين مما أدى الى تراجع الواردات العربية البينية وفقاً لتراجع حجم الطلب ودخول الاقتصاديات العربية في حالة من الركود الاقتصادي أدى الى انخفاض تمويل التجارة الخارجية العربية بشكل أساسي ، وانخفضت الواردات العربية البينية من 78,2 مليار دولار عام 2008 لتصل عام 2009 نحو 73,6 مليار دولار بانخفاض بلغ 5,9% .

لوحظ من الجدول أن معدل زيادة الواردات خلال الفترة 2003 حتى 2008 بلغ نحو 51% في حين معدل زيادة الواردات العربية البينية خلال الفترة 2009 حتى 2013 نحو 25,9% وهذا نتيجة انكماش

حجم الطلب المحلى المتأثر بانخفاض أسعار البترول والغاز الطبيعي وحجم الموازنة العامة للدول العربية.

وأيضاً لوحظ من الجدول أن الواردات البينية من البترول والغاز الطبيعي ارتفعت من 3 مليار دولار عام 2003 لتصل الي 13 مليار دولار عام 2008 بمعدل زيادة بلغت 66% في حين أن الواردات النفطية والغاز الطبيعي انخفضت عام 2009 لتصل الي نحو 10,9 مليار دولار بانخفاض بلغ نحو 16,6% ، ارتفعت الواردات العربية البينية من النفط والغاز الطبيعي بعد الأزمة عام 2009 من 10,9 مليار دولار لتصل الي 18,7 مليار دولار عام 2013 بمعدل زيادة بلغ نحو 12% ، مما يشير الي تأثر الواردات العربية البينية من البترول والغاز الطبيعي بنسبة أقل من تراجع معدل زيادة الصادرات العربية البينية من الغاز الطبيعي والنفط .

يضاف الي ما سبق انه على صعيد التحليل الفردى لأداء التجارة العربية البينية من النفط والغاز الطبيعي فإن غالبية الدول العربية المصدرة للنفط سجلت أعلى نسبة تراجع للصادرات ماعدا جيبوتى والصومال في حين جاءت صادرات الجزائر والكويت في المركز الأول من حيث نسبة التراجع حيث سجلت 42% في حين سجلت صادرات الدول العربية للنفط والغاز الطبيعي 39,5% بالنسبة لصادرات السعودية و 13,5% بالنسبة لصادرات قطر ⁽¹⁾ .

وبالنسبة لأهمية التجارة البينية على صعيد الدول ، فإن الصادرات البينية تساهم بنحو 10,3% من اجمالى الصادرات العربية لحوالى اثنى عشر دولة عربية فى عام 2009 ، وتراوحت هذه المساهمة بين 10,4% بالنسبة لعمان ، 67,3% بالنسبة للصومال .

هذا ولقد تزايدت أهمية الأسواق العربية بالنسبة لصادرات كل من لبنان والأردن ومصر والبحرين والسعودية حيث وصلت حصة صادراتها إلى الدول العربية 52,5% ، 51,6% ، 35,8% ، 21% و 15,6% على التوالى .

هذا بالرغم من أنه لا تزال تجارة عدد من دول المغرب العربى ومجلس التعاون الخليجى مع بقية الدول العربية منخفضة فإن هذا يعنى أن عملية التكامل الاقتصادى العربى مازالت ضعيفة حيث أن معظم تجارة دول مجلس التعاون الخليجى تتجه إلى دول الاتحاد الأوروبى ودول آسيا كاليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية بالدرجة الأولى .

(1) الاقتصادى العربى الموحد - مرجع سابق .

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

فى جانب أهمية الواردات العربية البينية لاجمالى الواردات العربية نجد أن السوق العربية ذات أهمية بالنسبة لواردات إثنى عشر دولة عربية حيث تراوحت ما بين 12% للسوق اللبنانية ، 41% بالنسبة لسوق البحرين .

وبلاحظ أن الدول التى تشكل وارداتها البينية حصة عالية من إجمالى الواردات هى دول تستأثر بالجزء الأكبر من واردات النفط الخام مثل البحرين والأردن حيث يشكل النفط 34% من وارداتها .

2-3-6-2 الواردات العربية البينية من النفط والغاز الطبيعي

تمثل الواردات العربية البينية نحو 12,8% من جملة الواردات العربية خلال الفترة 2009-2013 ويشير جدول رقم (2-9) إلى أن الواردات العربية البينية قد ارتفعت من 20,8 مليار دولار عام 2003 لتصل الي نحو 78,8 مليار دولار عام 2008 بمعدل زيادة بلغ نحو 43% ثم تراجعت الواردات العربية البينية لتصل عام 2009 نحو 73,6 مليار دولار بانخفاض بلغ نحو 5,9% ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى لتصل مع نهاية الفترة الزمنية الي 114 مليار دولار بمعدل زيادة بلغ نحو 36% خلال الفترة 2009-2013 ، وهذه الزيادة لاحتياج السوق العربى لواردات الوقود والغاز المسيل .

وعلي صعيد التحليل الفردى نجد أن أربعة عشر دولة عربية قد بلغت مساهمتها فى الواردات العربية نحو 13,1% كمتوسط عام حيث بلغت مساهمة مصر نحو 13,2% بينما فى جيبوتى بلغت مساهمتها نحو 81,9% بينما بلغ عدد الدول التى انخفضت وارداتها البينية ستة دول هى الإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر والسعودية والقمر ولبنان .

والجدير بالذكر بأن النفط الخام يشكل الجزء الأكبر من اجمالى الواردات البينية للدول التى تستوفي نسبة كبيرة من وارداتها السلعية من الدول العربية . وتتمثل هذه الدول فى الأردن - اليمن - المغرب - لبنان - مصر حيث تبلغ واردات النفط الخام حوالى 44% ، 40,7% ، 32,6% ، 21,7% علي التوالي من قيمة واردتها البينية ⁽¹⁾ كما يتضح من جدول رقم (2-9).

(1) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، مرجع سابق صفحة 179 .

جدول رقم (2-9)

حصة واردات النفط الخام البينية من اجمالي الواردات البينية
لبعض الدول العربية عام 2013

مليون دولار امريكى

الدول	واردات النفط الخام البينية	اجمالي الواردات البينية	%
الأردن	3003	6783	44,3
اليمن	1500	3684	40,7
لبنان	769	2535	30,3
مصر	2028	9353	21,7
المغرب	2193	6732	32,6

هذا ويوجد خمس دول عربية أساسية تعتبر هي الدول الرئيسية المصدرة للنفط للدول العربية وهي السعودية – الكويت والأمارات والعراق وعمان في حين تستحوذ كل من الأردن – المغرب – مصر – اليمن على نحو 91,5% من اجمالي الواردات النفطية البينية حيث يستوفي الأردن جميع احتياجاته من البترول من الدول العربية وتبلغ واردات مصر من البترول الخام من الدول العربية نحو 75,7% من اجمالي احتياجاتها ، بينما المغرب تستوفي نحو 58% من احتياجاتها من الدول العربية في حين لبنان تستورد معظم احتياجاتها (98,1%) من الدول العربية .

هذا ويعتبر النفط الخام هو السلعة الرئيسية فى التجارة العربية البينية حيث يستأثر بنحو 35,1% خلال الفترة 2005 – 2008 فى حين تراجع هذه النسبة خلال الفترة 2009-2013 إلى 27,1% نظراً لتراجع أسعار النفط وانخفاض كميات الإنتاج منها فى بعض الدول العربية مثل ليبيا والعراق وتونس والجزائر .

هذا ويوجد العديد من الاختلافات فى البيانات المستخدمة نتيجة لعدم اتباع التصنيف الدولى المتعارف عليه فى العالم بالإضافة إلى أن بعض الدول تنشر بيانات إنتاج وصادرات النفط بصفة منتظمة والبعض الآخر لا يقوم بنشرها فى توقيتها مما يؤكد أن بيانات الصادرات والواردات النفطية غير دقيق بالدرجة المطلوبة للتحليل ولكن فى النهاية فهى توضح اتجاهات التجارة البينية وأهميتها النسبية فى إجمالى التجارة العربية .

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

2-6-4 أثر انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعى على موازين المدفوعات

2-6-4-1 ميزان المدفوعات هو عبارة عن بيان احصائى عن فترة زمنية معينة (سنة غالباً) يوجز

ويسجل المعاملات الاقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجى ، ويتكون من :

- الميزان التجارى فى المعاملات السلعية .
- ميزان الخدمات والتحويلات وهو يتعرض للمعاملات الغير منظورة والخدمية بين الاقتصاد والعالم الخارجى .
- ميزان المعاملات المالية والدخل حيث يتعرض للأصول المالية والخصوم بين الاقتصاد والعالم الخارجى .
- الميزان التجارى يشير إلى اجمالى الصادرات السلعية ناقصاً اجمالى الواردات السلعية، وغالباً ما يتم تقييم الصادرات على أساس القيمة فوب واجمالى الواردات على أنها (سيف).
- ميزان الخدمات والتحويلات وهو يتضمن خدمات النقل ، السفر والاتصالات ، التأمين ، خدمات الحساب الآلى والخدمات الشخصية والمهنية والترويجية والحكومية بالإضافة إلى تعويضات العاملين ودخل الاستثمار .
- التحويلات الجارية وهى عبارة عن القيود والموازنة للتغيرات فى ملكية الموارد الحقيقية أو بنود مالية بين مقيم وغير مقيم .

كما سبق ذكره فإن انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعى كان لها الأثر الفعال على صادرات وواردات النفط والغاز الطبيعى سواء كان هذا سلباً أو إيجاباً ، أيضاً عند تحليل التجارة العربية البينية لوحظ التأثير القوى لحركة الأسعار سواء كان ذلك انخفاضاً أو ارتفاعاً لذا فإن دراسة تأثير ذلك على الموازين التجارية وموازنين المدفوعات سوف يؤكد أهمية هذا التأثير ، ولهذا فإن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) تحاول دائماً الحفاظ على مستوى الإنتاج للمحافظة على مستوى أسعار النفط فى السوق النفطية سواء كان تصديراً أو استيراداً.

وسوف نتناول تطور ميزان المدفوعات للدول العربية فرادى وليس إجمالياً وسيتم أيضاً التحليل على مستوى الدول العربية .

2-6-4-2 الموازين التجارية

لقد حقق الميزان التجارى للدول العربية عام 2002 فائض بلغ قدره 65,8 مليار دولار وهو ما يقل عن 2001 بنسبة بلغت نحو 6,8% ، حيث ارتفعت الواردات العربية الإجمالية عام 2002 لتصل قيمتها نحو 175.3 مليار دولار فى حين كانت الصادرات نحو 241 مليار دولار نظراً لارتفاع الواردات النفطية، هذا بالإضافة إلى انخفاض العملات المحلية مقارنة بالدولار ، أيضاً الدول العربية المصدرة للنفط ارتفع بها

فائض الميزان التجارى عام 2002 بنسبة 6,6% بالنسبة للمملكة العربية السعودية ليصل إلى قرابة 41,8 مليار دولار وهو ما يمثل نحو 63,5% من الفائض التجارى الاجمالى للدول العربية المذكورة. فى عام 2007 حققت الدول العربية فائض فى الميزان التجارى للعام الخامس على التوالى ليبلغ نحو 314 مليار دولار عام 2006 إلا أن نسبة ارتفاع الفائض كانت تقل بصورة ملحوظة عن الأعوام السابقة حيث بلغت عام 2007 نحو 2,2% مقابل 26,9% عام 2006 ومقابل أيضا 67,8% عام 2005 ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات العربية وتراجعها خلال الفترة محل الدراسة نتيجة لتراجع أسعار النفط والغاز الطبيعى .

جدول رقم (2-10)

الميزان التجارى للدول العربية

مليار دولار

البيان	2002	2005	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013
الصادرات العربية	241	566	676	785	1068	736	1198	1322	1319
الواردات العربية	175	335	383	508	705	607	742	827	874
الميزان التجارى	66	231	293	277	363	129	456	495	445

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، مرجع سابق ، أعداد متفرقة .

أيضا يلاحظ من الجدول أن انخفاض فائض الميزان التجارى من 363 مليار دولار عام 2008 ليصل عام 2009 نحو 129 مليار دولار بانخفاض بلغ 65% نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات العربية وانخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعى والذين تأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008 ، وأيضا شهدت الواردات العربية تراجعاً ملموساً حيث انخفضت من 705 مليار دولار لتصل عام 2009 نحو 607 مليار دولار بانخفاض بلغ نحو 13,9% .

وعلى مستوى التحليل الفردى فإن جميع الدول العربية المصدرة للبترول والغاز الطبيعى شهدت تراجعاً فى فائض موازينها التجارية عام 2009 . حيث شهدت الجزائر تراجعاً فى فائض الميزان التجارى بلغ نسبته 81,4% ، بينما شهد الميزان التجارى فى العراق تراجعاً بنسبة 78,8% خلال عام 2009 وكذلك الميزان التجارى الليبي ، كذلك السعودية بنحو 61% ، 49,7% على التوالى ، كذلك تراجع الفائض فى الكويت والإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر بنسبة بلغت نحو 48,1% ، 33% ، 46% ، 24,1% خلال عام 2009 ، فى حين أنه فى الدول الأخرى المصدرة للنفط والغاز الطبيعى فقد تراجع الفائض ليتحول إلى عجز مثل السودان الذى حققت فائض عام 2008 بلغ نحو 3,4 مليار دولار تحول إلى عجز عام 2009 بلغ نحو 0,7 مليار دولار أى بنسبة 1,1% من الناتج المحلى الاجمالى .

ويرجع ذلك إلى التراجع الملحوظ فى حصيلة الصادرات السودانية والتي تسودها الصادرات البترولية بنسبة 32,9% وانكمش الفائض فى البحرين بنسبة 24,8% فى حين تراجع عجز الميزان التجارى المصرى بنسبة 14,9% نتيجة تراجع الصادرات السلعية بنحو 6,8 مليار دولار ، وتراجع قيمة الواردات السلعية بما يقارب نحو 9,7 مليار دولار ، فى حين إزداد عجز الميزان التجارى السورى بصورة ملحوظة ليلبلغ نحو 2,5 مليار دولار حيث تراجعت الصادرات السلعية بثلاث أضعاف تراجع الواردات السلعية ، أيضا تضاعف عجز الميزان التجارى اليمنى ليصل إلى نحو 2 مليار دولار وبلغ نحو 115 مليون دولار فى موريتانيا (1) .

أما بالنسبة للدول الغير المصدرة للنفط والغاز الطبيعى فإن العجز فى معظم الدول تراجع نتيجة لانخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعى حيث انخفض العجز فى الأردن بنحو 14,4% ، وفى المغرب بنسبة 13,1% ، وفى تونس بنحو 11,2% .

ولذلك نجد أن الدول الغير مصدرة للنفط تراجع العجز فى الميزان التجارى بالرغم من وجوده فى حين أن الدول المصدرة للنفط نجد أن الفائض فى الميزان التجارى انخفض بنسبة متفاوتة ووفقاً للأهمية النسبية للصادرات النفطية فى الصادرات السلعية .

مما سبق ذكره يتضح جلياً من خلال تحليل الميزان التجارى للدول العربية خلال الفترة من 2010 حتى 2013 مع استمرار انخفاض أسعار البترول والغاز الطبيعى فإن قيمة الصادرات تستمر فى التراجع بنسب تفوق تراجع الواردات ، حيث انخفض فائض الميزان التجارى للدول العربية كمجموعة بنسبة 10,1% ليستقر عند مستوى 445 مليار دولار عام 2013 ، وجاء ذلك كمحصلة للانخفاض المسجل فى الفائض التجارى لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط وتراجع العجز فى مجموعة الدول العربية التى شهدت تحولات سياسية . فلقد انخفضت حصيلة الصادرات العربية الاجمالية بنسبة بلغت نحو 0,23% لتصل إلى مستوى 1319 مليار دولار كما هو مبين فى جدول رقم (26) عام 2013 مقارنة بعام 2012، وهذا نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعى وانخفاض مستويات الإنتاج فى بعض الدول العربية المصدرة للنفط ، فى المقابل ارتفعت الواردات العربية من 827 مليار دولار عام 2012 لتصل إلى 874 مليار دولار عام 2013 بزيادة بلغت نحو 5,6% .

ومن خلال التحليل الفردى على مستوى الدول فلقد سجلت الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعى تراجعاً فى الفائض بلغ نحو 9,9% ، وذلك لتراجع الصادرات النفطية والغاز الطبيعى وارتفاع المدفوعات

(1) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، مرجع سابق ، العدد الصادر 2010 .

لِلواردات السلعية ، هذا ولقد سجلت ثمان دول بالمجموعة وهى الإمارات العربية المتحدة والجزائر والسعودية والعراق وعمان وقطر والكويت وليبيا انخفاضاً فى فائض الميزان التجارى إلى الناتج المحلى الاجمالى فى عام 2013 مقارنة بعام 2012 بنسب تراوحت بين 4,1% و 52,1% ، بينما سجلت تلك النسبة ارتفاعاً فى البحرين لتصل إلى 23,1% من الناتج المحلى الاجمالى لنفس العام .

وعلى صعيد مجموعة الدول العربية التى شهدت تحولات سياسية فقد تراجع عجز الميزان التجارى خلال عام 2013 فى تلك المجموعة من الدول بنسبة 17,4% ليصل إلى نحو 32,2 مليار دولار مقابل عجز بلغ 39 مليار دولار عام 2012 ، وذلك كمحصلة للارتفاع فى الصادرات السلعية الذى بلغ معدله 4,8% لتصل إلى 50,3 مليار دولار فى عام 2013 مقارنة مع 48 مليار دولار عام 2012 ، أيضاً جانب الواردات شهد انخفاضاً بنسبة 5,2% لتصل إلى حوالى 82,5 مليار دولار مقابل نحو 87 مليار دولار خلال عام 2012.

ومن خلال التحليل على المستوى الفردى للدول العربية ، فلقد شهدت الصادرات المصرية ارتفاعاً صاحبه انخفاضاً فى الواردات السلعية نتج عنه تراجع فى عجز الميزان التجارى المصرى خلال العامين 2012 ، 2013 فى حين سجلت اليمن تراجعاً فى مستوى العجز المسجل خلال عام 2012 ليمثل حوالى 8,1% من الناتج المحلى الاجمالى عام 2013 .

وفيما يتعلق ببعض الدول العربية الأخرى مثل الأردن ، جيبوتى ، السودان ، القمر ، لبنان ، المغرب ، وموريتانيا فإن العجز فى الميزان التجارى لهذه الدول مجتمعة قد انخفض بنسبة تصل إلى نحو 1,2% . وذلك لضعف الأداء الاقتصادى للدول العربية وأيضاً ضعف الأداء الاقتصادى فى منطقة اليورو الشريك التجارى الأبرز لبعض دول المجموعة العربية ⁽¹⁾ .

2-6-4-3 موازين الخدمات والدخل والتحويلات

يعتبر ميزان الخدمات والتحويلات أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات لذا فإن تحليل تأثير انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعى على ميزان الخدمات والتحويلات أحد العناصر الهامة التى تعكس حجم المشكلة التى تواجهها الدول العربية خاصة المصدرة للنفط والغاز الطبيعى منها .

لقد شهد عجز ميزان الخدمات والدخل للدول العربية نمواً ملحوظاً عام 2007 حيث بلغ معدل النمو 45% مقابل 11,2% عام 2006 ليصل هذا العجز إلى 75,6 مليار دولار ، وقد كان السبب فى ارتفاع هذا العجز عدة عوامل منها :

(1) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، 2014 ، مرجع سابق .

• في جانب المدفوعات

- ارتفاع دخل الإستثمار المحول إلى الخارج والذي ارتبط باستمرار الأداء الجيد للنمو الاقتصادى فى الدول العربية بصفة عامة وتساعد انفتاحها على العالم الخارجى واستثماراته.
- ارتفاع مدفوعات الشحن والتأمين .
- زيادة مصاريف السفر والسياحة للخارج .
- تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى .

• في جانب المتحصلات

- تصاعد دخل السياحة والاستثمار فى بعض الدول العربية مثل لبنان ومصر وتونس إلا أن بعض الأحداث الغير متوقعة تسببت فى انخفاض هذا الجانب مما زاد من حدة العجز .

لذا فإنه فى عام 2013 ارتفع هذا العجز ليصل إلى 179,9 مليار دولار مقابل 159,7 مليار دولار عام 2012 وذلك لاستمرار التوترات والآثار السلبية للأحداث على المنطقة العربية وبخاصة متحصلات السياحة بجانب ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين ، ولكن بالنسبة لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعى فلقد ارتفع عجز ميزان الخدمات والدخل ليصل نحو 182,4 مليار دولار فى عام 2013 مقابل 166,2 مليار دولار خلال عام 2012 ، وجاء ذلك نتيجة لنفس الأسباب سالفة الذكر ، وعلى مستوى التحليل الفردى للدول فإن بعض الدول ارتفعت بها إيرادات السياحة نظراً للتطور والاهتمام الذى شهده قطاع السياحة .

هذا ولقد شهدت الدول المصدرة للبترول والغاز الطبيعى ارتفاعاً فى عجز ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2013 باستثناء ليبيا حيث تراجع فيها العجز ، والكويت التى تحول فيها الفائض إلى عجز حيث تراوح الارتفاع فى عجز ميزان الخدمات والدخل فى كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر والسعودية والعراق وعمان وقطر بين نسبة 0,6% فى الجزائر ، 20,5% فى العراق ، فى حين سجلت ليبيا خلال عام 2013 تراجع فى العجز بنسبة 5,4% ليصل إلى 7,9 مليار دولار بينما تحول الفائض المسجل فى الكويت خلال عام 2012 والبالغ حوالى 0,4 مليار دولار إلى عجز بلغ حوالى 3,6 مليار دولار خلال عام 2013 ⁽¹⁾ .

لقد استمر تأثراً أداء ميزان الخدمات والدخل بالآثار الناجمة عن التحولات السياسية التى شهدتها هذه الدول التى عانت من عدم الاستقرار السياسى والأمنى حيث أنه بالرغم من تحسن بعض البنود فى

(1) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، 2014 ، مرجع سابق .

مصادر المتحصلات والإيرادات إلا أنه جانب المدفوعات ارتفع بشكل كبير ، فمثلاً بعض الدول تحسنت متحصلاتها إلا أن المدفوعات ارتفعت فى الجانب الآخر لهذا فإن العجز فى الميزان تضاعف مثل مصر وتونس ، وكمحصلة لذلك فإن هذه المجموعة من الدول العربية قد سجلت عجزاً بلغ 6,4 مليار دولار خلال عام 2013 .

مجموعة الدول العربية الغير مصدرة للنفط تراجع الفائض فى ميزان الخدمات والدخل بنسبة 6,9% ليبلغ نحو 8,9 مليار دولار عام 2013 مقارنة بنحو 9,6 مليار دولار عام 2012 فى حين ارتفع الفائض فى كل من المغرب ولبنان وجيبوتى بنسب بلغت نحو 21,3% ، 3% ، 2% خلال عام 2013 على التوالى، كما تراجع العجز فى موريتانيا بمعدل 3,5% ليبلغ حوالى مليار دولار بينما سجل الأردن تراجع فى الفائض بلغ حوالى 2,9% ليصل إلى نحو 1,4 مليار دولار خلال عام 2013⁽¹⁾ .

أما بالنسبة لصافى التحويلات للعاملين فقد شهدت الدول العربية ارتفاعاً فى عجز صافى التحويلات عام 2013 بلغ نحو 64,5 مليار دولار بنسبة 32,3% وذلك لارتفاع اجمالى العجز الذى حققته الدول المصدرة الرئيسية للنفط بمقدار 21,5 مليار دولار بنسبة 23,4% ليصل إلى 113 مليار دولار .

على مستوى الدول الرئيسية المصدرة للنفط فقد سجلت جميع الدول العربية خلال عام 2013 عجزاً فى صافى التحويلات الجارية عجزاً باستثناء الجزائر والتى كانت تحقق فائض بصفة مستمرة ، والعراق والكويت التى انخفض فيها العجز ، ويرجع ارتفاع العجز إلى ارتفاع تحويلات العاملين إلى الخارج نتيجة لاستعانة معظم الدول العربية بالعمالة الوافدة سواء على مستوى الوطن العربى أو الشركاء الأوروبيون أو الأمريكان مما يزيد من العمالة الوافدة وذلك ساعد على زيادة التحويلات للخارج .

لذا فإن العجز فى ميزان الخدمات والدخل ارتفع فى كل من البحرين وعمان وقطر والسعودية والإمارات بنسب تراوحت بين 4,4% و 23,9% ، وسجلت العراق والكويت تراجع فى مستوى العجز خلال عام 2013 بنسبة بلغت 60,9% ، 3% على الترتيب ، وتراجع الفائض فى الجزائر بنسبة 23,6% ليبلغ حوالى 2,4 مليار دولار خلال عام 2013⁽²⁾ .

2-4-4 موازين الحسابات الرأسمالية

وهى موازين تعبر عن معاملات بين مقيمين وغير مقيمين دون أن تضمن المعاملات قيمة اقتصادية ولا تضمن أيضاً تحويل ملكية أصول أو إعفاء من الديون ، بل هى تحويلات نقدية مرتبطة بملكية أصول أو التناول عن الأصول .

(1) نفس المرجع سابق .

(2) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، 2014 ، مرجع سابق .

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

يقدر صافى التدفقات الرأسمالية للخارج كما يعكسها ميزان حساب رأس المال لمجموع الدول العربية نحو 22,6 مليار دولار عام 2002 بالمقارنة بعام 2001 حيث بلغ نحو 23,4 مليار دولار ، وهذا يشير إلى أن تدفقات الاستثمار المباشر مازالت محدودة ، فى حين أن صافى التدفقات الرأسمالية عام 2008 قُدر بنحو 185,5 مليار دولار ارتفع ليستقر عند مستوى 259,2 مليار دولار عام 2013 .

وبمقارنة عام 2013 بعام 2012 نجد أن المعاملات الرأسمالية شهدت تدفقاً للخارج خلال عام 2012 نحو 276,5 مليار دولار تراجع ليصل إلى 259,2 مليار دولار عام 2013 بانخفاض بلغ نحو 6,3% ، وبالتحليل على المستوى الفردى للدول العربية نجد أن صافى التدفقات المالية والرأسمالية باتجاه الخارج فى السعودية بلغت نسبته نحو 49,3% من إجمالى التدفقات المالية والرأسمالية للدول العربية خلال عام 2013 .

هذا ولقد حققت الدول العربية المصدرة للنفط تراجعاً فى إجمالى صافى التدفقات للخارج فى المعاملات المالية والرأسمالية بنسبة بلغت نحو 8% لتصل إلى نحو 291,4 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة بعام 2012 ، أيضاً فى الجزائر بلغت الزيادة فى صافى التدفقات النقدية إلى الخارج بنسبة 77% لتبلغ نحو 623 مليون دولار ، وفى كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وقطر بنسب تراوحت بين 4,3% و 35,8% مقارنة بعام 2012 ، فى حين انخفضت تلك التدفقات فى الكويت والعراق بنسب بلغت 15,7% ، 23,7% على الترتيب ، وفى عمان وليبيا فلقد تحول صافى التدفق النقدى للخارج المحقق خلال عام 2012 وقدره 6,1 مليار دولار ، 9,4 مليار دولار إلى صافى تدفق للداخل بلغ حوالى 7,7 مليار دولار ، 7,4 مليار دولار فى كل منهما على التوالى خلال عام 2013.

يلاحظ من كل ما سبق أنه نتيجة لانخفاض أسعار البترول والغاز الطبيعى فإن تدفق الاستثمار المباشر إلى الدول العربية خاصة المصدرة للنفط ينخفض بالإضافة إلى أن صافى التدفق الرأسمالى للخارج يزداد نتيجة للأعباء الإضافية التى يتحملها القطاع مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات الكلى للدول العربية على مستوى الدول ، لهذا زادت الاختلالات الهيكلية فى ميزان المدفوعات الكلى لموازن مدفوعات الدول العربية كمجموعة نظراً لانخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعى وضعف أداء الاقتصاديات العربية نتيجة لانخفاض الموارد المالية ، لذا فإن الكثير من الدول العربية لجأت إلى الاقتراض الخارجى لتمويل احتياجاتها المالية وبعض الدول العربية الأخرى ذات القدرات المالية والتى لديها صناديق سيادية لجأت إلى هذه الصناديق لتمويل احتياجاتها ودعم اقتصادياتها ، أيضاً بعض الدول العربية بدأت فى وضع برنامج لإصلاح نظم دعم الطاقة لكى يتم تحسين أداء قطاع الطاقة ، فإنه خلال الفترة 2008-2013 قامت بعض الدول العربية بزيادة مخصصات موازنات برامج دعم الطاقة بشكل متصاعد لتلبية الاحتياجات الاجتماعية فى ضوء التحولات السياسية .

الفصل الثالث

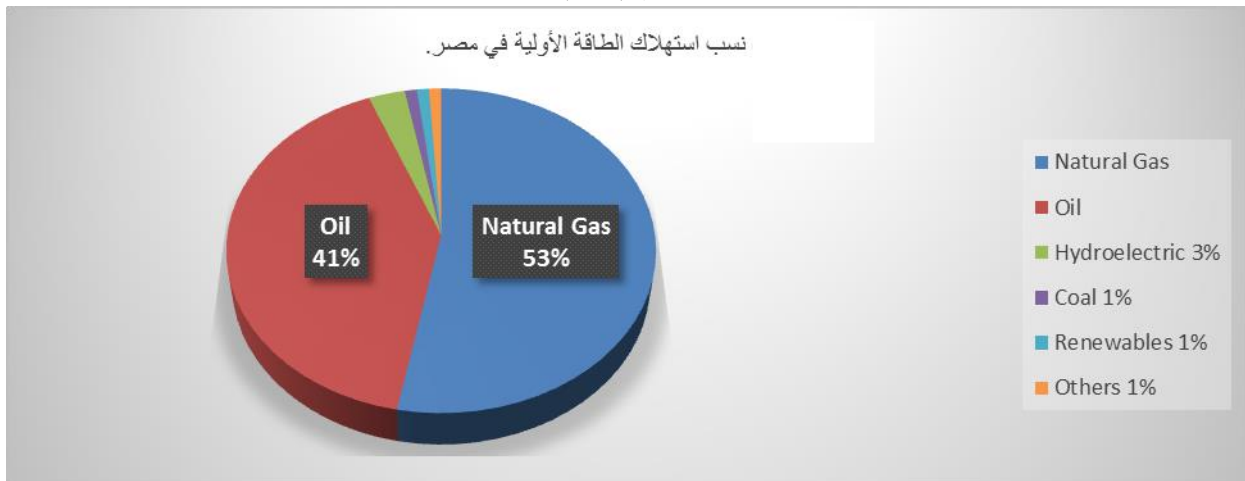
انعكاسات التغير في أسعار النفط على الاقتصاد المصري

3-1 سوق النفط في مصر

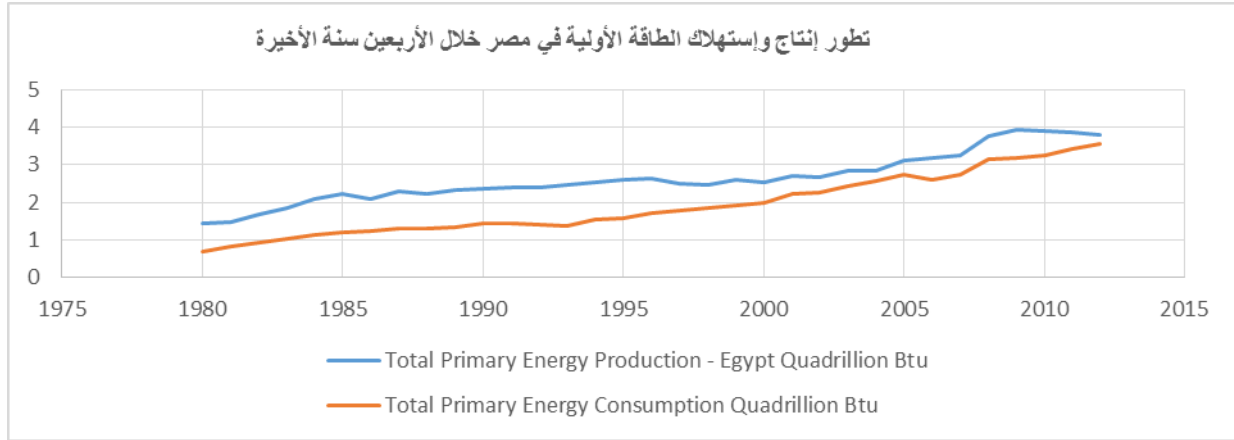
لقد أدى النمو السريع لاستهلاك النفط في مصر، على مدى العقود القليلة الماضية، مدفوعا بزيادة الانتاج الصناعي، الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة والغاز الطبيعي، النمو الاقتصادي، النمو السكاني، زيادة مبيعات المركبات الخاصة والتجارية، وفي النهاية سياسات دعم الطاقة المستمرة إلى زيادة الطلب عن العرض وذلك يعتبر من أهم التحديات التي تواجه مصر.

يشير الشكل رقم (3-1) أن إجمالي استهلاك الطاقة الأولية في مصر عام 2013 بلغ حوالي 1,7 مليون برميل يوميا من النفط المعادل، اذ تعتبر مصر أكبر مستهلك للنفط والغاز الطبيعي في أفريقيا، حيث استهلكت مصر حوالي 20% من النفط ومشتقاته، و40% من الغاز الطبيعي الجاف، ويعد النفط والغاز الطبيعي مصادر الوقود الأولية المستخدمة لتلبية احتياجات الطاقة في مصر، فهما يمثلان سويا 94% من إجمالي استهلاك الطاقة في البلاد، ويستخدم النفط في الغالب في قطاع النقل، في حين يتم استخدام الغاز الطبيعي في قطاع الطاقة والنقل ايضا ولكن بصورة أقل في شكل الغاز الطبيعي المضغوط في المركبات (CNG).

شكل رقم (3-1)



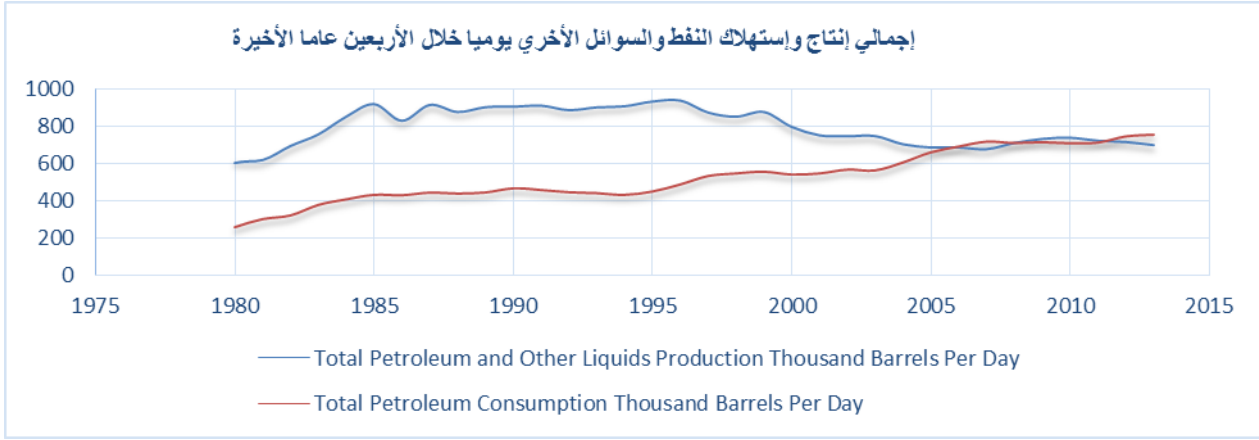
شكل رقم (2-3)



ويلاحظ من هذا الشكل أن مصر قد عرفت ولمدة حوالي ربع قرن من 1980 وحتى 2004، فجوة عرض تناقصية من النفط ، وتلاشت هذه الفجوة في عام 2006، ومنذ ذلك حدث تذبذب من فجوات عرض أو طلب، حتي جاء عام 2011 والذي كان بداية لسيادة فجوات الطلب من النفط في مصر والتي تأخذ منحى تزايدى يدعو للقلق ، تعتبر تلبية زيادة الطلب على النفط وسط تراجع الإنتاج منه واحدة من التحديات الاقتصادية التي تواجه مصر في الفترة الحالية، اذ ينمو إجمالي استهلاك النفط في مصر بمتوسط سنوي قدره 3% على مدى السنوات العشر الماضية، حيث بلغ متوسطه 775000 برميل يوميا في 2014، في حين أن متوسط إنتاج النفط والسوائل الأخرى في مصر 708000 برميل يوميا لنفس الفترة، مما يعني وجود فجوة طلب تقدر ب 67000 برميل نفط يوميا ، إن ما يقرب من نصف إنتاج مصر من النفط يأتي من الصحراء الغربية، والباقي يأتي من خليج السويس والصحراء الشرقية وسيناء والبحر الأبيض المتوسط ودلتا النيل، والصعيد⁽¹⁾ ، معظم إنتاج مصر مشتق من الحقول الصغيرة نسبيا التي لا ترتقي لتكون حوضا نفطيا.

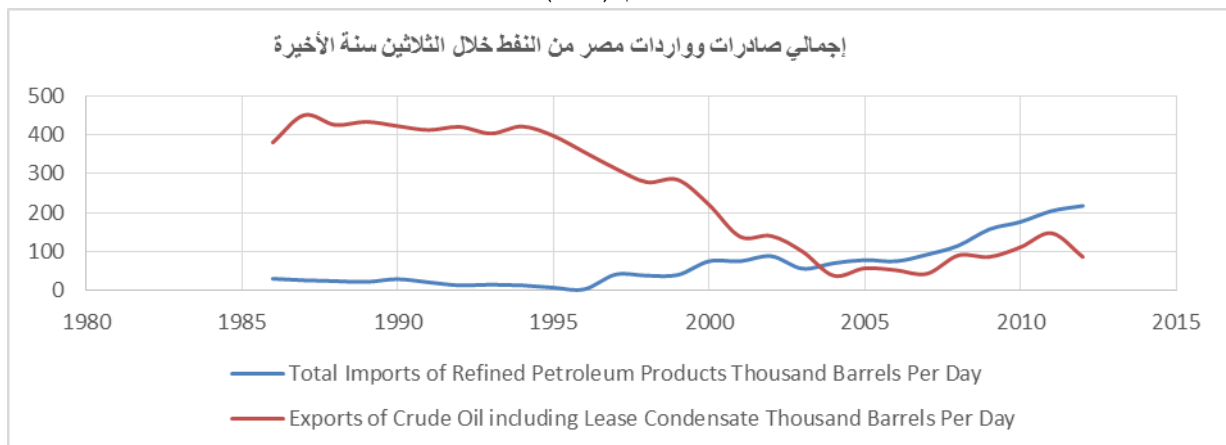
⁽¹⁾ Energy Intelligence Group, "Egypt Makes Aggressive pitch to IOCs to help sustain oil output," (May 20, 2014), page 3.

شكل رقم (3-3)



أما فيما يتعلق بالتصدير والإستيراد، من الملاحظ أن صادرات مصر من النفط الخام أخذت في التناقص منذ عام 1985، في حين تزداد وارداتها من النفط منذ 1995. وهذا يعني وجود فجوة عرض أي فائض نفط خلال الفترة 1985 إلى 2003. علي النقيض توجد فجوة طلب أخذت في التزايد منذ عام 2005، حيث شهد عام 2004 توازنا بين الصادرات والواردات من النفط الخام في مصر ، يلاحظ مثلا أن مصر قد استوردت حوالي 145000 برميل يوميا من المنتجات النفطية في عام 2014، وفقا للخدمات العالمية للمعلومات التجارية، في حين صدرت حوالي 60000 برميل يوميا من المنتجات البترولية في نفس الفترة⁽¹⁾، أي أن هناك فجوة طلب مقداره 85000 برميل نفط يوميا.

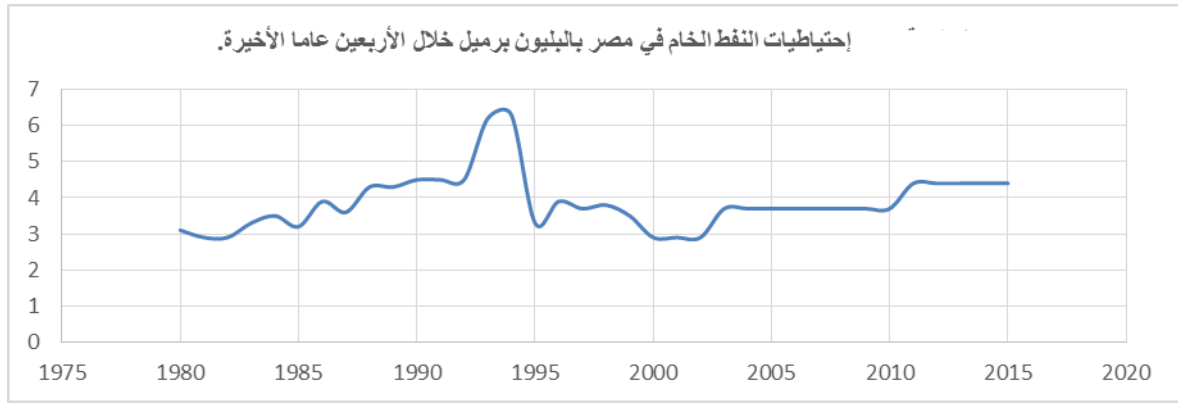
شكل رقم (3-4)



⁽¹⁾ Global Trade Information Services, Egypt's Central Agency for Public Mobilization and Statistics, accessed May 2015.

وفقا لجريدة النفط والغاز (OGJ)، وصل الاحتياطي المصري من النفط 4,4 مليار برميل اعتبارا من 1 يناير 2015⁽¹⁾، وتقدر الهيئة العامة للبترول الاحتياطي النفطي الرسمي بـ 4 مليارات برميل، منها 2,8 مليار برميل هي النفط الخام و 1,2 مليار برميل من المكثفات⁽²⁾، ولقد حافظت الاكتشافات النفطية الجديدة علي تقديرات الاحتياطي النفطي المصري على مدى السنوات القليلة الماضية، اذ حافظت مصر على مستوى ثابت من النشاط الاستكشافي، حيث كانت هناك عدة اكتشافات من النفط والغاز الطبيعي كل عام⁽³⁾، ففي عام 2013، كان هناك 86 اكتشافات نفطية في معظمها، وفقا EPGC⁽⁴⁾ .

شكل رقم (3-5)



يلاحظ أن إدارة قطاع النفط تقوم به الهيئة العامة المصرية للبترول (شركة النفط الوطنية)، وهي المسؤولة عن إدارة أنشطة المنبع والمصب، في حين تحمل الشركة العامة للبترول تراخيص التنقيب في سيناء وخليج السويس والصحراء الغربية⁽⁵⁾، والهيئة العامة للبترول تمتلك وتدير الكثير من طاقة التكرير في البلاد، كما تلعب شركات النفط العالمية الكبرى مثل Eni، BP، BG، والأباتشي دورا كبيرا في قطاع التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في مصر بالشراكة مع الهيئة، ويلاحظ أن الشركات الثلاثة الأجنبية تعمل في المقام الأول قريبة من الشاطئ أما أباتشي فتعمل في الصحراء الغربية.

لدي مصر أكبر قدرة تكرير للنفط في أفريقيا، على الرغم من أنها تعمل بشكل جيد إلا أنها تعمل بأقل من طاقتها، كما تراجع ناتج التكرير في البلاد بنسبة 28% بين الفترة 2009-2013، على الرغم من تزايد الاستهلاك المحلي للنفط. ونتيجة لذلك، تستورد مصر بعض المنتجات النفطية لتعويض النقص، وتختلف تقديرات قدرات تكرير النفط في مصر، ويقدر دليل النفط والغاز العربي أن طاقة التكرير في

⁽¹⁾Oil & Gas Journal, Worldwide look at reserves and production, (January 1, 2015).

⁽²⁾Energy Intelligence Group, "Egypt Makes Aggressive pitch to IOCs to help sustain oil output," (May 20, 2014), page 2.

⁽³⁾ Arab Oil & Gas Directory, www.stratener.com, "Egypt," (2014).

⁽⁴⁾ Energy Intelligence Group, "Egypt Makes Aggressive pitch to IOCs to help sustain oil output," (May 20, 2014), page 2.

مصر هو 704000 برميل / يوم، بينما تقدر OGL أنها أعلى قليلا 726250 برميل يوميا⁽¹⁾، وبالرغم من اختلاف التقديرات تظل مصر ذات أكبر قدرة علي تكرير النفط في أفريقيا، بفضل تملكها لأكبر مصافي التكرير في افريقيا بواسطة الشركات التابعة للهيئة العامة للبترول ، ولكن تباع المنتجات المكررة في معظمها إلى الأسواق المحلية.

ومن المتوقع أن يزيد انتاج مصر اليومي من النفط المكرر في أواخر عامي 2015 و 2016 بمقدار 85000 برميل / يوم⁽²⁾، حينما تدخل المصفاة الجديدة في العمل بعد الإنتهاء منها وتطويرها من قبل شركة التكرير المصرية (ERC)، والقطاعين العام والخاص بتمويل من شركة القلعة القابضة (سابقا قلعة كابيتول) والهيئة العامة للبترول ، كما ستدخل مشروع المصفاة الثانية التي وقعت الهيئة العامة المصرية للبترول مذكرة تفاهم مع شركات صينية في مايو 2010 لتطويرها، ولكنها أحرزت تقدما أقل بكثير، حيث من المقترح أن تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية بمقدار 300,000 برميل يوميا⁽³⁾.

وفقا للبيانات الصادرة عن نشرة أوبك الإحصاء السنوي، متوسط تكرير البترول في مصر 445,000 برميل / يوم في عام 2013، مما يشير إلى أن المصافي تعمل بحوالي 63% من طاقتها الفعلية⁽⁴⁾ كما تراجع ناتج التكرير بنسبة 28% من عام 2009 إلى عام 2013 ، وإن تراجع الإنتاج في مصر يسمح لمنتجات النفط الأجنبية بتصدير مزيد من النفط الخام لسداد الديون على للهيئة العامة للبترول، ونتيجة لذلك، لم تنخفض صادرات النفط الخام في مصر على مدى السنوات القليلة الماضية، على الرغم من انخفاض الإنتاج ، في المقابل هناك انخفاض في حجم النفط الخام المحلي المتاح للمصافي المحلية، تعوض مصر هذا الفرق عن طريق استيراد المنتجات البترولية و / أو الخام⁽⁵⁾ ، وتستورد مصر حوالي 145,000 برميل/ يوم من المنتجات النفطية في عام 2014، وفقا للخدمات العالمية للمعلومات التجارية، وتصدير مصر حوالي 60000 برميل / يوم من المنتجات البترولية⁽⁶⁾.

أما فيما يخص سياسات التسعير والدعم الخاصة بالهيئة تجدر الإشارة إلي أنه لا يوجد نص صريح في قانون إنشاء الهيئة يسمح لها بتحديد أسعار بيع المنتجات البترولية أو حتى المشاركة في تحديد أسعارها، وذلك على الرغم مما جاء في المادة الرابعة بأن أحد موارد الهيئة ما تلتزم به الخزنة العامة من تحديد أسعار بيع المنتجات البترولية بسعر يقل عن سعر تكلفتها، أي أن تقلب أسعار بيع المنتجات البترولية

(1) Arab Oil & Gas Directory, www.stratener.com, "Egypt," (2014), page 69 and Oil & Gas Journal, Worldwide Refining, (January, 1, 2015).

(2) Qalaa Holdings, [Energy](#), accessed May 2015.

(3) Arab Oil & Gas Directory, www.stratener.com, "Egypt," (2014), page 84.

(4) Organization of the Petroleum Exporting Countries, *Annual Statistical Bulletin, 2013*, (released 2014), page 46.

(5) Facts Global Energy, "Egypt: An Energy Supply Crisis Beyond Control?," MENA Gas Series, (October 21, 2013), issue 8.

(6) Global Trade Information Services, Egypt's Central Agency for Public Mobilization and Statistics, accessed May 2015.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

ارتفاعاً وانخفاضاً يؤثر على الوضع المالي للهيئة فهو الذي يحدد قيمة ما يؤول للهيئة نتيجة بيع المنتجات البترولية ، وكذا قيمة الدعم الممنوح لها من الموازنة العامة للدولة⁽¹⁾، توجد إذن أربعة مناهج أساسية لتسعير المنتجات البترولية حددها المجلس العالمي للطاقة توجز فيما يلي⁽²⁾:

1. تغطية النفقات بالإضافة لعائد مقبول علي الاستثمار: يتم تحديد السعر ليغطي كافة نفقات التشغيل والإهلاك وتحقيق معدل ثابت علي الاستثمار .

2. التسعير على أساس التكلفة الحدية: يتحدد السعر بناءً علي تكلفة انتاج الوحدة الأخيرة من المنتجات البترولية متضمنة كافة التكاليف الثابتة والمتغيرة الخاصة بها .

3. التسعير على أساس نفقة الفرصة البديلة : يتحدد السعر من خلال افتراض الأسعار التي كان من الممكن الحصول عليها في حالة بيع السلعة للخارج بدلاً من استهلاكها محلياً (السعر العالمي للمنتجات البترولية).

4. التسعير وفقاً لآليات السوق: يتحدد سعر المنتجات البترولية وفقاً لآليات السوق ، أى وفقاً للعرض والطلب على المنتجات البترولية .

أما فيما يختص الدعم، فإن الهيئة تعرفه علي أنه الفرق بين سعر بيع المنتجات البترولية والغازات الطبيعية بالسوق المحلية وتكلفة توفيرها ، وتختلف طرق حساب توفير المنتجات البترولية (التكلفة) بحسب ما إذا كانت هذه المنتجات محلية (حصة الهيئة العامة للبترول) أم حصة الشريك الأجنبي أو منتجات مستوردة أجنبية⁽³⁾.

ويمكن إيجاز الأهداف الإستراتيجية لوزارة البترول والثروة المعدنية في العناصر التالية⁽⁴⁾:

1. الوفاء بإحتياجات السوق المحلي من المنتجات البترولية والبتروكيماويات والثروات المعدنية وتحقيق معدلات النمو المستهدفة للإقتصاد القومي.

2. تأمين إمدادات البترول والغاز الطبيعي من خلال التوسع في أنشطة البحث والإستكشاف وتنويع المصادر والعمل علي تعديل مزيج الطاقة.

3. تحقيق أعلي قيمة مضافة من الثروات الطبيعية.

4. بناء قوي بشرية وطنية ذات كفاءة عالية.

(1) احمد عاشور، الهيئات العامة الاقتصادية مشكلاتها وأساليب معالجتها مع دراسة " حالة الهيئة المصرية العامة للبترول"، معهد التخطيط القومي، مصر، مايو 2015 .

(2) المرجع السابق ذكره.

(3) المرجع السابق ذكره.

(4) وزارة البترول والثروة المعدنية، استراتيجيية الطاقة في مصر، 2010.

5. الحفاظ علي معايير البيئة والتنمية المستدامة.

لقد أكدت دراسة أمريكية حول شكل القوي العالمية في عام 2020، أنه بحلول هذا العام ستصبح مصر من أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعي، مما سيحقق لمصر اكتفاء ذاتيا من الوقود في مجالات الصناعة والاستهلاك المنزلي، كما سيحقق فائضا كبيرا للتصدير⁽¹⁾، ووفقا لهذه الدراسة فإن هذا الإنتاج الوفير من الغاز 2020 سيمكن مصر من إنشاء خط لتصدير الغاز الطبيعي إلي أوروبا عبر قبرص واليونان، كما ستشارك هاتان الدولتان في استخدام هذا الخط أيضا لتصدير فائض انتاجهما من الغاز، كما أكدت الدراسة أنه نظرا لهذا الإنتاج الكبير من الغاز وطبقا للخطط الإستثمارية الطموحة للاستفادة من الطاقات البشرية للدولة، فمن المنتظر أن يتضاعف الدخل القومي المصري عدة مرات، وأن تصبح مصر واحدة من أكبر القوي الإقتصادية في الشرق الأوسط ، ويؤكد ذلك اكتشاف حقل ظهر للغاز الطبيعي فى البحر الأبيض المتوسط داخل المياه الإقليمية المصرية (30 مليار قدم مكعب) من الغاز الطبيعي ، كما تنتشر احتياطات ضخمة أخرى على مدى 200 كيلو متر.

3-2 تأثير انخفاض سعر النفط علي الاقتصاد المصرى

أصبحت مصر مستورداً صافياً للنفط، نظرا لازدياد الاستهلاك بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 3% خلال السنوات العشر الماضية ليعتبر مستوى إنتاج النفط ، ومن المُتَوَقَّع أن يُؤثِّر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد من خلال تقليص عجز المالية العامة وعجز ميزان المعاملات الجارية ومعدلات التضخم والفقر، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا إيجابيا في النمو، إذ سيؤدي هبوط أسعار النفط إلى تعزيز قدرة الحكومة والشركات على توفير إمدادات كافية من الطاقة بأسعار السوق بفضل انخفاض تكلفة استيراد النفط والغاز، ومن ثَمَّ فإنه قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومعدلات استغلال الطاقة الإنتاجية وارتفاع مستويات الإنتاج. وقد يُساعد انخفاض أسعار النفط أيضا مصر على الاستفادة من إمدادات الطاقة الإضافية خلال الصيف، وتقادي الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، الأمر الذي قد يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، من المُتَوَقَّع أن يُتيح انخفاض أسعار النفط للحكومة مجالا لمواصلة برنامجها الإصلاحي ، ويشتمل البرنامج على خفض دعم الوقود تدريجيا على مدى السنوات الخمس القادمة، وقد رفعت الحكومة بالفعل أسعار الوقود 78% في المائة العام الماضي، وهي تهدف إلى إلغاء الدعم كله بحلول عام 2019، ومازال يجري تنفيذ المرسوم الخاص بأسعار الكهرباء والذي يهدف إلى إلغاء الدعم بنهاية السنة المالية 2018-2019 وقد حققت الحكومة بالفعل وفرا من انخفاض أسعار النفط، إذ انخفض الإنفاق على دعم منتجات الطاقة بمقدار الربع، وسيجري تحويل هذا الوفرة على الأرجح إلى استثمارات لتحسين جودة مرافق البنية التحتية .أخيرا، فإن الوفورات الإضافية الناتجة عن انخفاض أسعار الوقود قد تساعد على تسريع وتيرة تنفيذ خطط مُعيَّنة تعود

(2) سمير فرج، أخطر وثيقة أمريكية عن مصر 2020، جريدة الأهرام، عدد 14 يناير 2016.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

بالنفع على الجميع مثل توسيع نطاق شبكة الغاز الطبيعي في أنحاء مصر، وتنويع موارد الطاقة، وتطوير قاعدة البنية التحتية، إلخ.

في الأجل القصير، يُرجح أن يكون تأثير انخفاض أسعار النفط على النمو محدودا في مصر، وذلك لإنخفاض درجة انتقال الآثار من أسعار النفط العالمية إلى أسعار الوقود المحلي .

وعلى المدى المتوسط، يتوقع أن يستمر انخفاض أسعار النفط ، ستواجه مصر السؤال حول ما إذا كانت تواصل إتفاق المكاسب الاستثنائية أو تدخرها ، ولذلك يُحَبِّذ ادخار المكاسب الاستثنائية على مستوى المالية العامة من أجل تعزيز الاحتياطات الوقائية في مواجهة الصدمات الدورية المعاكسة، وإتاحة الموارد للإنفاق المعزز للنمو، وتخفيض الدين العام. كذلك يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تهيئة أوضاع مواتية لمواصلة إصلاحات الدعم تصاحبها شبكات أمان اجتماعي موجهة بشكل أفضل للمستحقين – ولا سيما أن دعم الطاقة في مصر ما يزال مرتفعا، وفيما يلي تتناول الدراسة بالتفصيل تأثير التغيرات في أسعار النفط على الاقتصاد المصري .

3-3 قياس أثر التغير في سعر النفط علي النمو الإقتصادي في مصر

نحاول بناء نموذج قياسي لتحديد مدي تأثير التغير في سعر النفط علي معدل النمو الإقتصادي أخذين في الاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة في النمو الإقتصادي في مصر، وذلك عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي SPSS وبرنامج Evieus، واستخدام قاعدة البيانات الخاصة بالبنك الدولي بالإضافة إلي بيانات معهد النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.

3-3-1 الدراسات السابقة

- كارمين ديفيجليو في ورقة بعنوا (النفط، النمو الاقتصادي ومخزون النفط الاستراتيجي)، وبعد فحص أكثر من 40 عاما من البيانات، تكتشف الدراسة أن صدمات أسعار النفط يعقبها دائما بعد اثنين إلي ثلاثة سنوات ضعف في النمو الاقتصادي، أو بمعنى آخر فإن ضعف النمو الاقتصادي يسبقه دائما وتقريبا صدمة أسعار نفط. كما استعرضت هذه الورقة سبب عدم مرونة العرض والطلب النفطي، ولماذا تخفض صدمات أسعار النفط النمو الاقتصادي من خلال اضطرابات العمالة ورأس المال. كما تستعرض أيضا الحالة الراهنة لتأمينات إمدادات النفط مشيره الى أن عدم استقرار الإمدادات أصبح من الأمراض المزمنة. وبالرغم من أن تقنيات إنتاج النفط الجديدة وغير التقليدية تنشط من إنتاج النفط في أمريكا الشمالية، إلا أنه توجد حواجز كبيرة لاستيعابها في جميع أنحاء العالم. إن مخزون النفط الاستراتيجي يمكن أن يوفر قدرا كبيرا من الحماية للاقتصاد العالمي خلال انقطاع إمدادات النفط إذا تم استخدامه بسرعة وبكميات كافية لمنع صدمات أسعار النفط، ولكن على الرغم من كبر حجم احتياطات الطوارئ

في جميع أنحاء العالم، فإن فعاليتها في حماية اقتصاديات العالم غير مضمونة. لم تستخدم مخزونات النفط الاستراتيجية بكميات كافية أو قريباً بما فيه الكفاية لتجنب الركود الاقتصادي الذي أعقب انقطاع إمدادات النفط الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، قد قلل من نمو إنتاج النفط الأمريكي قدرة مجلس الاحتياطي النفطي الاستراتيجي الأمريكي لحماية الاقتصاد بعد انقطاع إمدادات النفط في المستقبل⁽¹⁾.

- أما **جورجي إدريسوف وآخرون** في بحثهم بعنوان (التفسير النظري لتأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في روسيا المعاصرة)، يحلل تأثير أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في روسيا، ومعدل نموها من حيث الإنتاج. كما تستعرض الآليات طويلة وقصيرة الأجل الناتجة عن التغيرات في أسعار النفط واثارها على الناتج المحلي ومن ثم معدل النمو. يبرهن المؤلفان علي انخفاض تأثير أسعار النفط على الإنتاج بشكل كبير في ظل الظروف الاقتصادية الحالية ومنذ فترة من النمو والانتعاش الإقتصادي في بدايات عام 2000. الاستنتاج الرئيسي لهذه الورقة هو أنه، على أساس النماذج الكلاسيكية، فإن الزيادة المستمرة في أسعار النفط لا تستطيع التأثير في الأجل الطويل علي معدل النمو الإقتصادي ولكنها فقط من الممكن أن تحدد في الأجل القصير إتجاهات الانتقال من توازن طويل الأجل إلى آخر⁽²⁾.

- **رونالد أراتي و جواكين فيسبناني**، في دراستهم (لماذا أسعار النفط الخام أعلى مستوى عندما يكون النشاط العالمي ضعيف؟)، يرون وجود زيادات كبيرة في السيولة في السنوات الأخيرة، وعودة أسعار النفط الحقيقية تقريباً إلى المستويات العالية التي تحققت قبل الأزمة المالية العالمية. زيادة غير متوقعة في السيولة العالمية تصاحبها زيادات كبيرة في أسعار النفط الحقيقية، ومن ثم فإن الأثر التاريخي لزيادة السيولة العالمية أنه سمح بارتفاع في أسعار النفط الخام الحقيقية. وهذا هو تفسير انتعاش أسعار النفط خلال 2009-2011. وتفسير ذلك أن الصدمات الإيجابية في السيولة العالمية تؤدي إلي زيادة في الطلب العالمي والذي يزيد بدوره زيادة الطلب علي النفط فيزيدي إنتاجه وأسعاره⁽³⁾.

- **فيردي كيسكوجلي، أردوغان طغرل** في بحثهم بعنوان (تأثير استهلاك الغاز الطبيعي بديلاً عن النفط علي ميزان الحساب الجاري والنمو الاقتصادي في 11 دولة بمنظمة التعاون الاقتصادي)، يرون أن الزيادة السريعة في أسعار النفط تؤدي إلى العديد من المشاكل الاقتصادية مثل أمن إمدادات الطاقة، وارتفاع التبعة الأجنبية، وزيادة في فواتير الطاقة وعجز الحساب الجاري وانخفاض في النمو الاقتصادي.

⁽¹⁾ Carmine Difiglio, Oil, economic growth and strategic petroleum stocks, Energy Strategy Reviews 5, (2014), page 48 to 58.

⁽²⁾ Georgy Idrisov, Maria Kazakova, Andrey Polbin, A theoretical interpretation of the oil prices impact on economic growth in contemporary Russia, Russian Journal of Economics 1 (2015) 257-272.

⁽³⁾ Ronald A. Ratti, Joaquin L. Vespignani, Why are crude oil prices high when global activity is weak?, Economics Letters 121 (2013) 133-136.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

إذا فإن الدول تتطلع إلى تنويع مصادر الطاقة منذ الصدمة النفطية عام 1973، وفي هذا السياق يعتبر الغاز الطبيعي بدلا من النفط ، لذلك تبحث هذه الدراسة عن العلاقات السببية بين معدل استهلاك الغاز الطبيعي واستهلاك النفط والنمو الاقتصادي وميزان الحساب الجاري في 11 دولة من منظمة التعاون والتنمية (أستراليا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، كوريا الجنوبية، المكسيك، هولندا، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1980-2012، وهناك اتجاه وعلاقة سببية بين نسبة الغاز الطبيعي واستهلاك النفط وميزان الحساب الجاري لسويسرا ، وعثر على علاقة سببية في اتجاه واحد بين نسبة الغاز الطبيعي والنفط والنمو الاقتصادي في حالة كوريا الجنوبية وهولندا، وهناك اتجاه وعلاقة سببية بين النمو الاقتصادي لنسبة استهلاك النفط والغاز الطبيعي في نمط سويسرا ، وأخيرا لا صلة للسببية موجودة من رصيد الحساب الجاري إلى نسبة استهلاك النفط والغاز الطبيعي⁽¹⁾.

- **سيوك كون، شيوه تشى والين ني وونغ**، في بحث بعنوان (دراسة مقارنة لتأثير تغيرات أسعار النفط على التضخم والاقتصاد والتمويل)، تمثل تحاليل تجريبية لدراسة آثار التغيرات في أسعار النفط على التضخم في مجموعتين من الدول: مجموعة التبعية المنخفضة للنفط، ومجموعة التبعية المرتفعة للنفط. حيث يتم مقارنة التأثير النسبي لسعر النفط على سعر الصرف الحقيقي، الإنتاج المحلي وتكلفة الإنتاج للمصدرين. باستخدام نماذج (ARDL, autoregressive distributed lag)، تكشف النتائج أن التغير في أسعار النفط له تأثير مباشر على التضخم المحلي في المجموعة ذات التبعية المنخفضة للنفط، ولكن تأثيره غير مباشر على التضخم المحلي في المجموعة ذات التبعية المرتفعة للنفط من خلال التغيرات في تكلفة الإنتاج للمصدرين. تشير الدراسة إلى أنه، في المجموعة ذات التبعية المرتفعة للنفط، فإن أهم محددات التضخم المحلي هي سعر الصرف الحقيقي وتكلفة الإنتاج للمصدرين. في حين أنه بالنسبة للمجموعة ذات التبعية المنخفضة للنفط فإن أهم محددات التضخم المحلي تكون الناتج المحلي وتكلفة الإنتاج للمصدرين. تقترح الدراسة على صانعي السياسة أنه لتحقيق الاستقرار في الآثار المترتبة على هذه الصدمات ينبغي استخدام السياسة النقدية⁽²⁾.

- **داليا محمد إبراهيم** في دراستها (استهلاك الكهرباء المتجددة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مصر، باستخدام أسلوب ARDL)، تبحث العلاقة في مصر بين استهلاك الكهرباء والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، حيث استخدمت الدراسة السيارات الأسلوب الإحصائي (Auto Regressive Distributed Lag, ARDL) من خلال بيانات

⁽¹⁾ Ferdi Kesikoğlu, Ertuğrul Yıldırım, The causal effect of shifting oil to natural gas consumption on current account balance and economic growth in 11 OECD countries: evidence from bootstrap-corrected panel causality test, Procedia - Social and Behavioral Sciences 143 (2014) 1064 – 1069.

⁽²⁾ Siok Kun Seka, Xue Qi Teoa and Yen Nee Wong, A Comparative Study on the Effects of Oil Price Changes on Inflation, Procedia Economics and Finance 26 (2015) 630 – 636.

السلاسل الزمنية من الفترة 1980 إلى 2011. تظهر النتائج التجريبية أن المتغيرات في الدراسة و cointegrated مشيرًا إلى وجود علاقة على المدى الطويل فيما بينهم. وعلاوة على ذلك، استهلاك الكهرباء المتجددة والاستثمار الأجنبي المباشر سيكون له أثر إيجابي في المدى الطويل على النمو الاقتصادي. حيث يظهر اختبار جرانجر للسببية أن هناك علاقة سببية وحيدة الاتجاه تتحدر من الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي واستهلاك الكهرباء المتجددة. هذه النتيجة تدعم ردود الفعل الفرضية. وتم التأكد من استقرار النموذج أيضا في نهاية المطاف⁽¹⁾.

- **ون شنغ كانغ، رونالد أ راتي، كيونغ هوان يون** في دراستهم التي تحمل عنوان (التأثيرات المتفاوتة لصدمات سوق النفط علي سوق الأوراق المالية)، حيث يستخدم نموذج VAR لدراسة أثر صدمات أسعار النفط على أسواق رأس المال في الولايات المتحدة. حيث تعكس مصفوفة التباين والتغاير أن الانحراف المعياري للطلب علي الاسواق المالية وصل للقيمة خلال أربعين عاما منذ الأزمة المالية العالمية، وظل مرتفع منذ ذلك الحين. كما انخفض معامل النشاط الاقتصادي الحقيقي العالمي منذ أواخر التسعينيات، مصاحبا لأزمات النفط والتي بدأت في بداية التسعينيات ، بلغ تباين الصدمات النفطية 25.7% على المدى الطويل علي الأسهم الحقيقية ، يعود ذلك إلي ارتفاع مساهمة الصدمات في النشاط الاقتصادي العالمي الحقيقي علي المخزون الحقيقي ، إن مساهمة صدمات سعر الطلب المحدد ارتفعت بشكل غير متساو من 5% في منتصف 1970 إلى حوالي 15% في عام 2007، مع انخفاض لاحق. وقد اتجهت مساهمة صدمات العرض النفط نحو الانخفاض من 17% إلى 5% خلال 1973-2012⁽²⁾.

- **تشانغ كيانكيان**، في بحثه (أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على اقتصاد الصين)، يري أن تقلبات أسعار النفط تؤثر علي كل ميادين الاقتصاد. نظرا للتنمية الاقتصادية السريعة والمتلاحقة، زاد الطلب الصيني على النفط و زاد الاعتماد على النفط المستورد. ولذلك، فإن الأثر السلبي لارتفاع أسعار النفط على اقتصاد الصين ينمو ، في هذه الورقة تم استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الأخطاء لقياس تأثير أسعار النفط على الاقتصاد ، أظهرت النتائج وجود علاقة توازن علي المدى الطويل بين سعر النفط من جهة و الناتج المحلي الصيني ، مؤشر أسعار المستهلكين، صافي الصادرات والسياسة النقدية ، إن ارتفاع أسعار النفط العالمية يؤدي إلي ارتفاع صافي الصادرات والناتج الحقيقي. في الوقت نفسه، فإن لها تأثير سلبي على المعروض النقدي الفعلي⁽³⁾.

⁽¹⁾ Dalia M. Ibrahim, Renewable electricity consumption, foreign direct investment and economic growth in Egypt: An ARDL approach, Procedia Economics and Finance 30 (2015) 313 – 323.

⁽²⁾ Wensheng Kang, Ronald A. Ratti, Kyung Hwan Yoon, Time-varying effect of oil market shocks on the stock market, Journal of Banking & Finance 61 (2015) S150–S163.

⁽³⁾ Zhang Qianqian, The Impact of International Oil Price Fluctuation on China's Economy, Energy Procedia 5 (2011) 1360–1364.

- **تشانغ تشي شين، رن شين،** في دراستهما بعنوان (العلاقة السببية بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي)، الرأي العام هو أن استهلاك الطاقة يعزز النمو الاقتصادي كما يؤثر النمو الاقتصادي علي استهلاك الطاقة من ناحية أخرى ، هذه الورقة تعتمد على البيانات الإحصائية لمقاطعة شانغونغ 1980-2008، والتي إشملت على حجم الناتج الإجمالي، استهلاك الطاقة، الاستثمار، الأصول الثابتة والموظفين. باستخدام جذر الوحدة، مصفوفة التكامل، مصفوفة جرانجر واختبار السببية، درسنا العلاقة بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي في مقاطعة شانغونغ ، وأظهرت النتائج أن استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي لديهما علاقة على المدى الطويل، وهناك اتجاهين للسببية بينهما. تشير التقديرات إلى أن نموذج اقتصادي قياسي باستخدام أسلوب (Generalized Least Square, GLS)، توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي في مقاطعة شانغونغ، و أن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على استهلاك الطاقة⁽¹⁾.

- **فردوس علوم،** في بحثها بعنوان (بحث في تأثيرات أسعار النفط الخام علي أنشطة الاقتصاد الكلي في ماليزيا)، تحاول الباحثة قياس أثار أسعار النفط علي مؤشر الإنتاج الصناعي (IP)، مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، سعر الصرف الحقيقي (REER)، معدل الفائدة (IR) ومؤشر سعر السهم (SPI). تستخدم الدراسة أسلوب التكامل المشترك لبيانات ربع سنوية تغطي الفترة 1987 - 2013. تشير النتائج إلي وجود علاقات إيجابية وسلبية بين المتغيرات السابقة والناتج الحقيقي، ولكن هذه العلاقات ليست علي المدي الطويل. توجد إذن علاقة سلبية بين مؤشر أسعار المستهلك، الإنتاج الصناعي وسعر الصرف الحقيقي. في حين توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي و سعر السهم⁽²⁾.

- **دراسة القلعاوي،** بعنوان تأثير الأزمات الاقتصادية التجارية علي الإقتصاد الأردني في ظل العولمة، دراسة تحليلية (1969-1996)، استخدمت الدراسة أسلوب التحليل القياسي لتقدير مجموعة من النماذج القياسية، وقد خلصت الدراسة إلي أن الصدمات الخارجية تنتقل عبر التجارة الخارجية إلي مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وأن تأثير الصدمة يعتمد علي الأهمية النسبية للشريك التجاري مصدر الصدمة.

- **دراسة نور الدين هرمزي، فادي خليل ودير العيسي،** حيث تناول الباحثون تطور أسعار النفط العربي منذ اكتشافه وحتى 2006، وكيفية تحديد السعر البترولي قبل وبعد ظهور منظمة الأوبك، مع التركيز علي أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط العربي والإشارة إلي العوائد المالية للدول العربية المصدرة.

⁽¹⁾ Zhang Zhixin, Ren Xin, Causal Relationships between Energy Consumption and Economic Growth, Energy Procedia 5 (2011) 2065-2071.

⁽²⁾ Fardous Alom, An Investigation into the Crude Oil Price Pass-Through to the Macroeconomic Activities of Malaysia, Energy Procedia 79 (2015) 542 – 548.

تشير الدراسة إلى أن العوائد النفطية العربية يتم امتصاصها من الدول الكبرى كما أنها لم يتم توزيعها للأسف في تمويل التنمية بهذه الدول⁽¹⁾.

- **دراسة حسين عبدالله**، يركز الباحث علي نموذج الدول الخليجية وليبيا، تلك الدول التي تعتمد بشكل كلي علي عوائد النفط لتمويل التنمية الاقتصادية بها. يثبت الباحث أن القيمة الحقيقية للعوائد النفطية أقل مما هي عليه أو مما يجب أن تكون عليه، وذلك في ظل الأسعار غير الحقيقية وغير العادلة، مما يستوجب علي هذه الدول ضرورة تعديل الأسعار بما يعكس الأهمية المتزايدة للنفط وبما يعكس مصالح هذه الدول، إن كانت ترغب أو تستطيع عمل ذلك⁽²⁾.

- **دراسة جميل طاهر**، قام الباحث بتحليل العلاقة بين النفط والتنمية الاقتصادية، وتقييم دور النفط في المسار الاقتصادي للدول العربية وتنميتها المستدامة، وذلك من خلال تحديد أثره علي القطاعات الاقتصادية سواء في الدول المنتجة أو المستهلكة له ، كما أشار الباحث إلي أفاق صناعة النفط والتحديات التي قد تواجه اقتصاديات الدول العربية في ضوء التغيرات المحلية والإقليمية والدولية⁽³⁾.

- **دراسة هاكان ونلداج**، عن تأثير صدمات أسعار النفط علي النمو الاقتصادي في دول مختارة من مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث استخدم الباحثان نماذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لقياس أثر صدمات أسعار النفط علي معدل النمو الاقتصادي للدول المختارة، ولوحظ أن العلاقة بين المتغيرين حجم تكوين رأس المال كمتغير تابع وسعر النفط كمتغير مستقل، علاقة خطية⁽⁴⁾.

3-3-2 النموذج القياسي

تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم بناء نموذج قياسي مناسب من حيث المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، كما تهدف الدراسة إلى استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأسعار النفط خلال فترة مستقبلية، ولتحقيق ذلك يتعرض البحث لما يلي:

(2) نور الدين هرمزي، فادي خليل ودرير العيسى، بعنوان تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 29، العدد 1، سوريا، 2007.

(3) حسين عبدالله، نموذج الدول النفطية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وأهم التحولات المعاصرة وأثرها علي هذا التوجه، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي، الإسكندرية، 28-30 نوفمبر 2005.

(4) جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، الفرص والتحديات، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر 1999.

(4) Berument, M. Hakan; Ceylan, Nildag Basak; Dogan, Nukhet, The impact of oil price shocks on economic growth of selected MENA countries, Energy Journal;2010, Vol. 31 Issue 1, p149

متغيرات الدراسة

تم استخدام سلسلة زمنية للبيانات من عام 1965 حتى عام 2012 كما يوضحها الجدول التالي⁽¹⁾:

جدول رقم (1-3)

المتغيرات المستخدمة في الدراسة

رمز المتغير	وصف المتغير
المتغير التابع	
Y	معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي
المتغيرات المستقلة	
X ₁	معدل التغير السنوي في الإنفاق الحكومي
X ₂	معدل التغير السنوي في المنح
X ₃	معدل التغير السنوي في الادخار المحلي
X ₄	معدل التغير السنوي في تكوين رأس المال الثابت
X ₅	معدل التغير السنوي في الإنفاق الاستهلاكي
X ₆	معدل التغير السنوي في الواردات
X ₇	معدل التغير السنوي في الاستثمار الأجنبي المباشر
X ₈	معدل التغير السنوي في الصادرات
X ₉	سعر صرف الدولار
X ₁₀	معدل التغير السنوي في أسعار النفط
D ₁	متغير صوري يأخذ القيمة 1 في السنوات 1973، 1974، 1975، 1976، 1977، 1978، 1979، 1981، 1990، 2003، 2004، 2005، 2009 وهي السنوات التي شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً، ويأخذ القيمة صفر خلاف ذلك
D ₂	متغير صوري يأخذ القيمة 1 في السنوات 1986، 1994، 1998، 2014 وهي السنوات التي انخفضت فيها أسعار النفط، ويأخذ القيمة صفر خلاف ذلك.

3-3-3 التحليل الإحصائي المستخدم

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي لتوصيف البيانات من حيث النزعة المركزية والتشتت، واختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي من حيث اختبار استقرار المتغيرات، وتحليل الارتباط بين المتغيرات، ورسم شكل الانتشار لتحديد شكل العلاقات بين المتغيرات، وبناء النموذج المناسب واستخدام ذلك النموذج في التنبؤ، وصولاً إلى أهم نتائج الدراسة التطبيقية، ولتحقيق ذلك استعان الباحث بالبرنامج

(³) مصدر البيانات هي الموقع الإلكتروني البنك الدولي ومعهد الطاقة الأمريكي.

- الإحصائي SPSS في نموذج الانحدار المتدرج، ونماذج توفير المنحنيات، كما استعان بالبرنامج الاقتصادي Eviews لتمييزه في إجراء الاختبارات مثل اختبار ديكي فولر، وقد قام بالتحليلات التالية:
- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics: وذلك لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية والتشتت، وكذلك لدراسة التطور الزمني للسلاسل الزمنية من خلال رسم الخط البياني للسلاسل الزمنية.
 - اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة Unit Root: لاختبار استقرار متغيرات الدراسة، وذلك لأن تحليل الانحدار بين المتغيرات غير المستقرة، يعطي انحداراً زائفاً غير حقيقي Spurious Regression.
 - تحليل الارتباط Correlation: وذلك عن طريق حساب مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، وكذلك أشكال الانتشار Scatter Plot لاستكشاف شكل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من ناحية، وذلك لتحديد المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، ومن الناحية الأخرى دراسة شكل الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها، لأنه في غالب الأحوال ترتبط المتغيرات الاقتصادية ببعضها، مما يؤدي إلى تعرض النموذج إلى مشكلة تعدد العلاقات الخطية Multicollinearity، وللتغلب على هذه المشكلة فإننا نلجأ إلى أسلوب الانحدار المتدرج Stepwise Regression.
 - تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression: وذلك للتغلب على مشكلة تعدد العلاقات الخطية والتي ينتج عنها معامل تحديد مرتفع، وعدم معنوية للمتغيرات أو لبعض منها مما يؤدي إلى تناقض في النتائج، ولذلك يتغلب الانحدار المتدرج على هذه المشكلة
 - استخدام أسلوب توفير المنحنيات Curve Fitting، وذلك لاختيار أفضل النماذج للتنبؤ بالمتغيرات المستقلة، وفقاً للمعايير الإحصائية مثل معنوية اختبار F، وكذلك القدرة التفسيرية للنموذج من خلال R^2 .
 - تحليل نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة التكاملية والذي يعرف في تحليل السلاسل الزمنية بنماذج الـ ARIMA، وفي يلي ملخص لاستخدام ذلك الأسلوب:

التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة ARIMA

يهدف هذا الأسلوب إلى توضيح خطوات استخدام نماذج ARIMA وهي النماذج المتكاملة للانحدار الذاتي مع المتوسطات المتحركة Autoregressive Integrated Moving Average، وهي منهجية Jenkins-Box التي تعتمد على الدمج بين الانحدار الذاتي Autoregressive والمتوسطات المتحركة Moving Average واستخدام هذه المنهجية في التنبؤ بأسعار النفط بالأسعار الجارية والثابتة.

مفهوم نماذج ARIMA

يقصد بنماذج ARIMA تلك المنهجية التي طبقها كل من George Box و Gwilyn Jenkins على السلاسل الزمنية عام 1970، وهذه المنهجية تعتمد في ضياعها على ثلاثة أجزاء :

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

أ. نماذج الانحدار الذاتي AR

ب- نماذج المتوسط المتحرك MA

ج. نموذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك ARMA

ويمر التحليل بأربع مراحل رئيسية هي:

المرحلة الأولى: تشخيص رتبة AR, MA

المرحلة الثانية: مرحلة تقدير المعالم Estimation

المرحلة الثالثة: اختبار دقة النتائج التنبؤية Diagnostics

المرحلة الرابعة: التنبؤ

3-4 الدراسة التطبيقية

• الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يهدف الإحصاء الوصفي إلى توصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية والتشتت والتوزيع، كما

يتضمن الإحصاء الوصفي بعض الرسوم البيانية التي توضح تسلسل قيم المتغيرات خلال فترة الدراسة، وفيما

يلي تطبيق ذلك على متغيرات الدراسة:

جدول رقم (2-3)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (معدلات التغير السنوي %)

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الانواء	الفرطح	أقل قيمة	أعلى قيمة	الربيعات		
							الأول	الوسط	الثالث
Y	8,97	9,26	0,55-	0,057	14,28-	26,88	4,47	9,73	13,48
X ₁	8,26	12,73	0,01-	3,49	31,18-	52,33	2,10	9,87	15,51
X ₂	40,07	151,88	3,56	13,66	61,83-	763,92	27,80-	2,45	33,34
X ₃	9,59	30,76	3,06	15,34	32,49-	171,17	6,86-	5,22	20,18
X ₄	9,59	18,95	2,06	8,69	29,21-	97,45	1,23-	4,95	19,33
X ₅	9,47	9,57	0,33-	0,86	14,58-	33,06	5,33	9,40	14,35
X ₆	5,18	11,18	0,50	1,03	20,76-	37,16	0,66-	3,42	10,24
X ₇	20,31	162,63	1,53-	10,03	679,59-	427,93	35,30-	14,10	55,67
X ₈	5,84	10,44	0,33	0,16-	14,96-	28,84	1,21-	4,32	11,31
X ₉	2,63	2,30	0,50	1,32-	0,39	7,08	0,44	1,55	4,97
X ₁₀	14,20	44,47	3,61	17,74	47,64-	251,98	6,16-	1,54	26,93

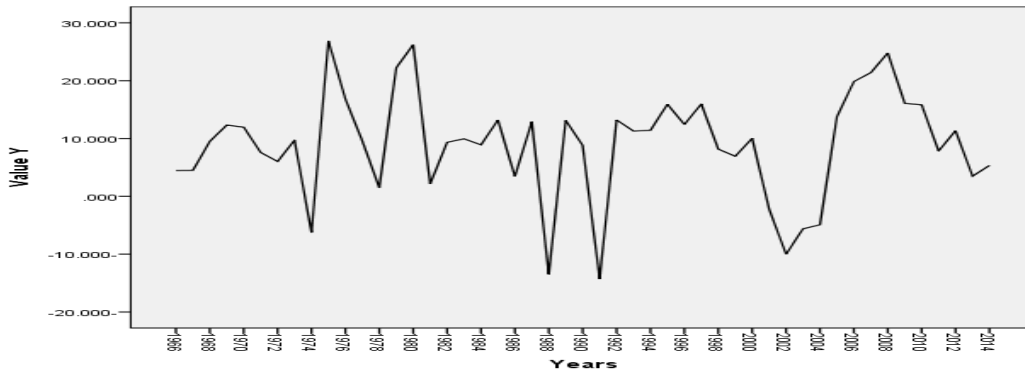
يتضح من الجدول ما يلي:

معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع Y):

بلغ متوسط النمو على مدار الفترة الزمنية 8,97% وقد اقتربت قيمته من الوسيط الذي بلغ 9,73 مما يدل على تركيز القيم حول هذا المعدل، بانحراف معياري قدره 9.26، كما بلغت أقل القيم -14,282%، -13,487%، -10,019%، -6,255%، -5,607%، -4,912%، -2,210% وذلك خلال السنوات 1991، 1998، 2002، 1974، 2003، 2004، 2001 حيث كان معدل التغير سالباً خلال تلك السنوات ، كما بلغ أعلى معدل 26.88% وذلك خلال العام 1975، وبلغ ربيع الفترة الزمنية الأول 4,37%، كما زاد المعدل في الربع الثالث إلى 13,14%، والشكل البياني التالي يوضح هذا المعدل خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (3-6)

معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة



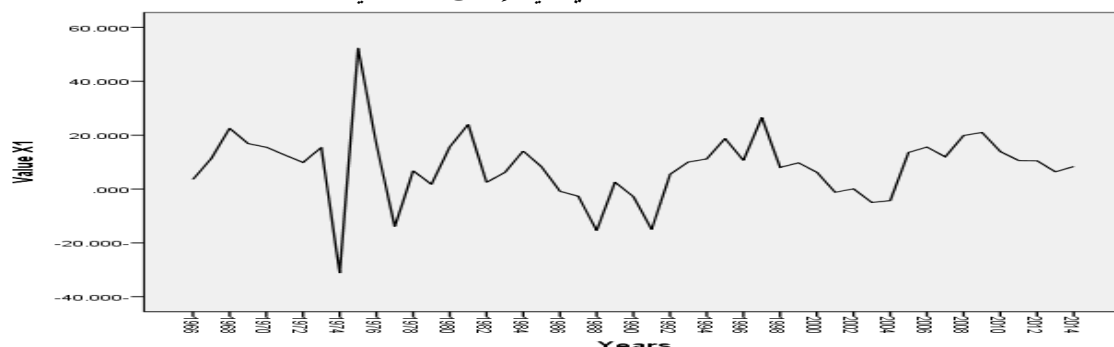
معدل التغير السنوي في الإنفاق الحكومي (X₁):

بلغ متوسط التغير السنوي على مدار الفترة الزمنية 8,26% وقد اقتربت قيمته من الوسيط الذي بلغ 9,78 مما يدل على تركيز القيم حول هذا المعدل، بانحراف معياري قدره 9,26، كما بلغت أقل معدل تغير -62,84% وذلك عام 1993، كما بلغ أعلى معدل 763,92% وذلك خلال العام 1990 مما يدل على الاتساع الكبير لمدي المتغير، وبلغ ربيع الفترة الزمنية الأول -7,80%، كما زاد المعدل في الربع الثالث إلى 33,34%، والشكل البياني التالي يوضح هذا المعدل خلال فترة الدراسة.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

شكل رقم (3-7)

معدل التغير السنوي في الإنفاق الحكومي

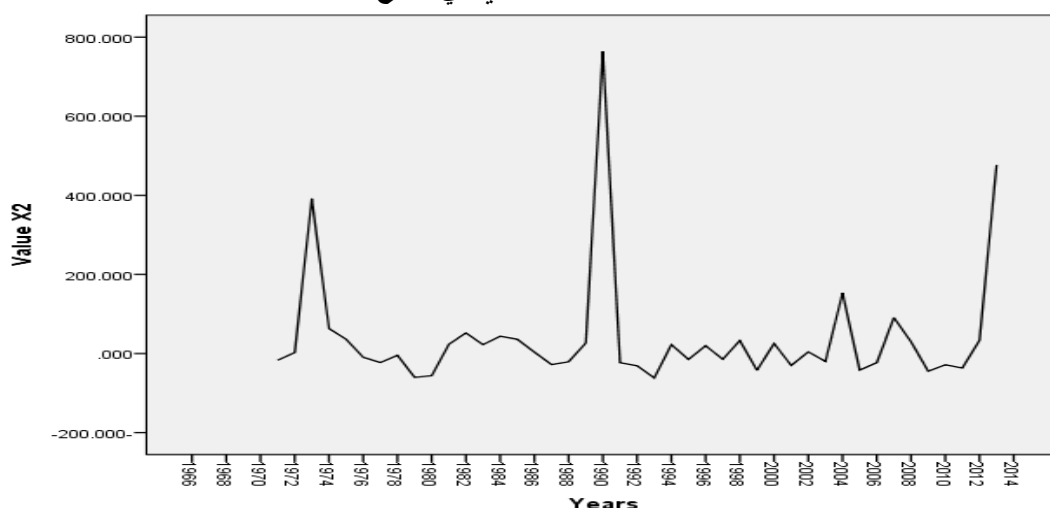


معدل التغير السنوي في المنح (X₂)

بلغ متوسط التغير السنوي على مدار الفترة الزمنية 40,07% وقد بلغت قيمة الوسيط 2,45 مما يدل على تذبذب هذا المعدل، كما بلغ الانحراف المعياري قدره 151,88، كما كان هذا المعدل سالباً خلال العديد من سنوات الدراسة، كما بلغ أعلى معدل 763,92% وذلك خلال العام 1990، وبلغ ربيع الفترة الزمنية الأول -27,80%، كما زاد المعدل في الربع الثالث إلى 15,51%، والشكل البياني التالي يوضح التذبذب الشديد في المنح خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (3-8)

معدل التغير السنوي في المنح



معدل التغير السنوي في الادخار المحلي (X₃)

بلغ متوسط التغير السنوي على مدار الفترة الزمنية 9,59% بينما بلغت قيمة الوسيط 5,22%، بانحراف معياري قدره 30,76 مما يدل على التشتت الكبير للقيم، كما بلغ أقل معدل تغير -32,49% وذلك عام 1974 كما وجدت قيم سالبة في العديد من السنوات، كما بلغ أعلى معدل 171,17% وذلك خلال العام

1975 مما يدل على الاتساع الكبير لمدي معدل التغير، وبلغ ربيع الفترة الزمنية الأول -6,86%، كما زاد المعدل في الربيع الثالث إلى 20,18%، والشكل البياني التالي يوضح هذا المعدل خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (3-9)

معدل التغير السنوي في الادخار المحلي

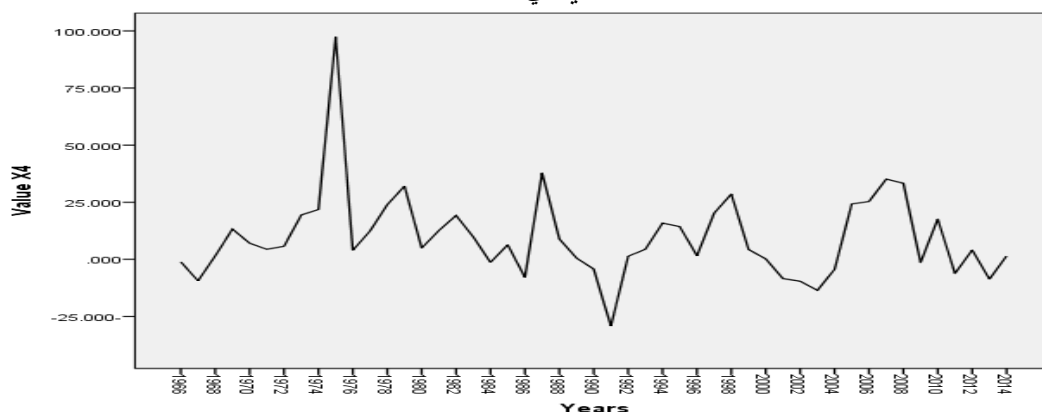


معدل التغير السنوي في تكوين رأس المال الثابت (X₄)

بلغ متوسط التغير السنوي على مدار الفترة الزمنية 9,59% بينما بلغت قيمة الوسيط 4,95%، بانحراف معياري قدره 18,95 مما يدل على التشتت الكبير للقيم، كما بلغ أقل معدل تغير -29,45% وذلك عام 1991 كما وجدت قيم سالبة في العديد من السنوات، كما بلغ أعلى معدل 97,45% وذلك خلال العام 1975 مما يدل على الاتساع الكبير لمدي معدل التغير، وبلغ ربيع الفترة الزمنية الأول -1,23%، كما زاد المعدل في الربيع الثالث إلى 19,33%، والشكل البياني التالي يوضح هذا المعدل خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (3-10)

معدل التغير السنوي في تكوين رأس المال الثابت

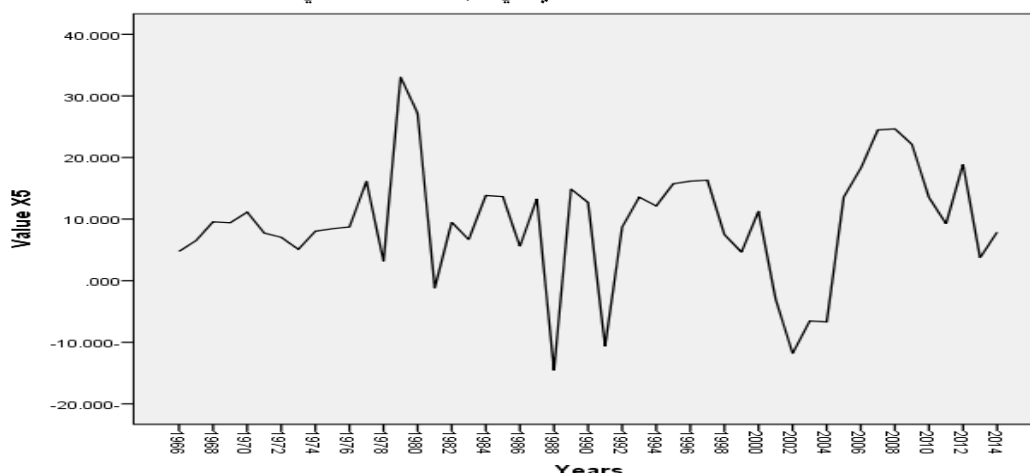


معدل التغير السنوي في الإنفاق الاستهلاكي (X_5)

بلغ متوسط التغير السنوي على مدار الفترة الزمنية 9,49% بينما بلغت قيمة الوسيط 9,40%، ويدل تقارب الوسط الحسابي مع الوسيط على تركيز القيم حول هذا المعدل، بانحراف معياري قدره 9,57 مما يدل على التشتت الكبير للقيم، كما بلغ أقل معدل تغير -14,58 وذلك عام 1988 كما وجدت قيم سالبة في العديد من السنوات، كما بلغ أعلى معدل 33,06% وذلك خلال العام 1979 مما يدل على الاتساع الكبير لمدي معدل التغير، وبلغ ربع الفترة الزمنية الأول 5,33%، كما زاد المعدل في الربع الثالث إلى 14,35%، والشكل البياني التالي يوضح هذا المعدل خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (3-11)

معدل التغير السنوي في الإنفاق الاستهلاكي

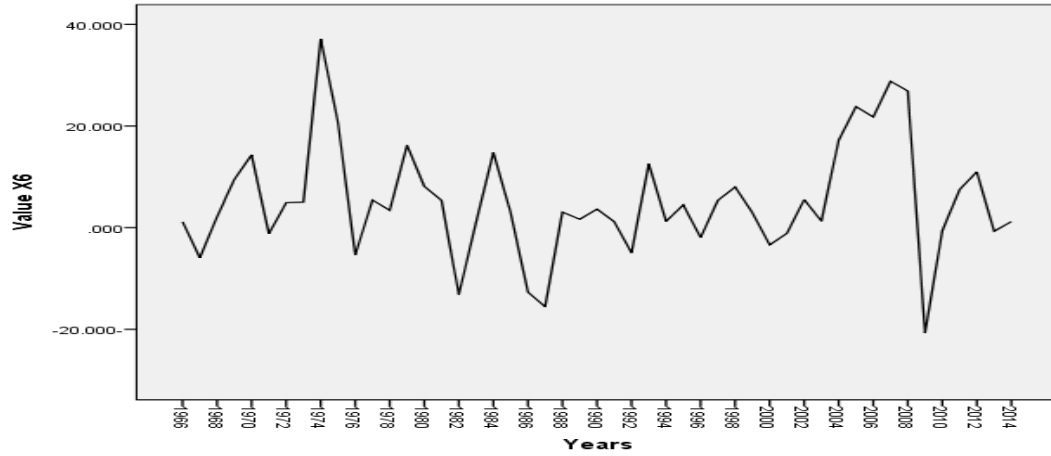


معدل التغير السنوي في الواردات (X_6)

بلغ متوسط التغير السنوي على مدار الفترة الزمنية 5,18% بينما بلغت قيمة الوسيط 3,42%، ويدل تقارب الوسط الحسابي مع الوسيط على تركيز القيم حول هذا المعدل، بانحراف معياري قدره 11,18%، كما بلغ أقل معدل تغير -20,76% وذلك عام 2009 كما وجدت قيم سالبة في العديد من السنوات، كما بلغ أعلى معدل 37,16% وذلك خلال العام 1974 مما يدل على الاتساع الكبير لمدي معدل التغير، وبلغ ربع الفترة الزمنية الأول -0,66%، كما زاد المعدل في الربع الثالث إلى 3,42%، والشكل البياني التالي يوضح هذا المعدل خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (3-12)

معدل التغير السنوي في الواردات

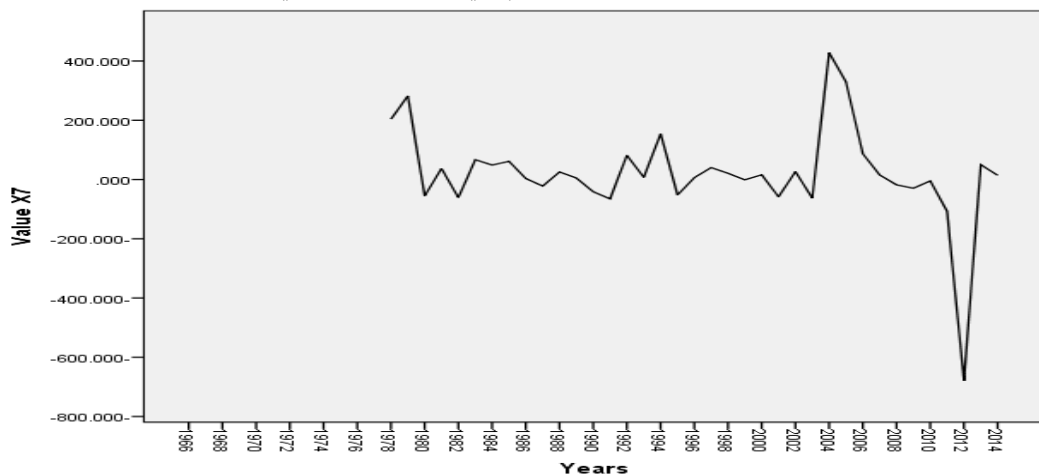


معدل التغير السنوي في الاستثمار الأجنبي المباشر (X₇)

بلغ متوسط التغير السنوي على مدار الفترة الزمنية 20,31% بينما بلغت قيمة الوسيط 14,10%، بانحراف معياري قدره 162,33% مما يدل على التشتت الكبير للقيم، كما بلغ أقل معدل تغير - 679,59% وذلك عام 2012 كما وجدت قيم سالبة في العديد من السنوات، كما بلغ أعلى معدل 427,93% وذلك خلال العام 2004 مما يدل على الاتساع الكبير لمدي معدل التغير، وبلغ ربيع الفترة الزمنية الأول -35,3%، كما زاد المعدل في الربع الثالث إلى 55,67%، والشكل البياني التالي يوضح هذا المعدل خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (3-13)

معدل التغير السنوي في الاستثمار الأجنبي المباشر

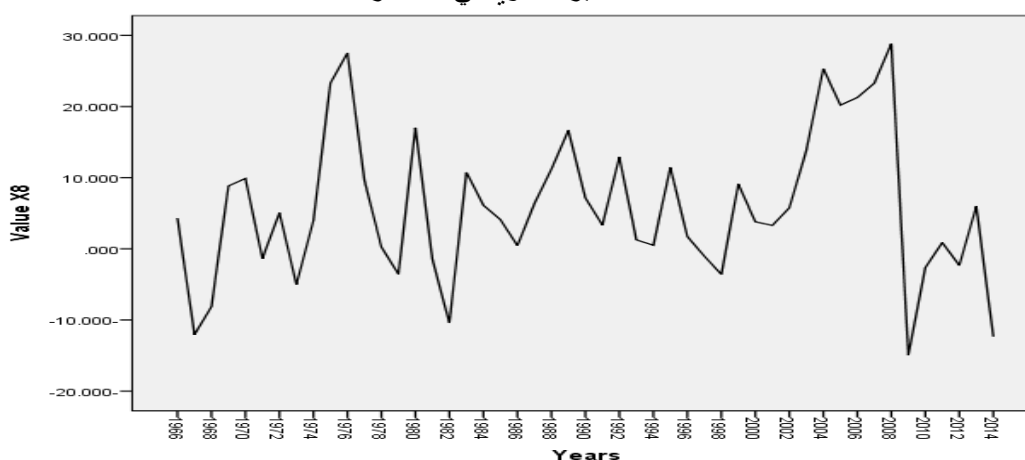


معدل التغير السنوي في الصادرات (X_8)

بلغ متوسط التغير السنوي على مدار الفترة الزمنية 5,84% بينما بلغت قيمة الوسيط 4,32%، بانحراف معياري قدره 10,44% مما يدل على التشتت الكبير للقيم، كما بلغ أقل معدل تغير -14,96% وذلك عام 2009 كما وجدت قيم سالبة في العديد من السنوات، كما بلغ أعلى معدل 28,84% وذلك خلال العام 2008 مما يدل على الاتساع الكبير لمدي معدل التغير، وبلغ ربيع الفترة الزمنية الأول -1,21%، كما زاد المعدل في الربع الثالث إلى 4,32%، والشكل البياني التالي يوضح هذا المعدل خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (3-14)

معدل التغير السنوي في الصادرات

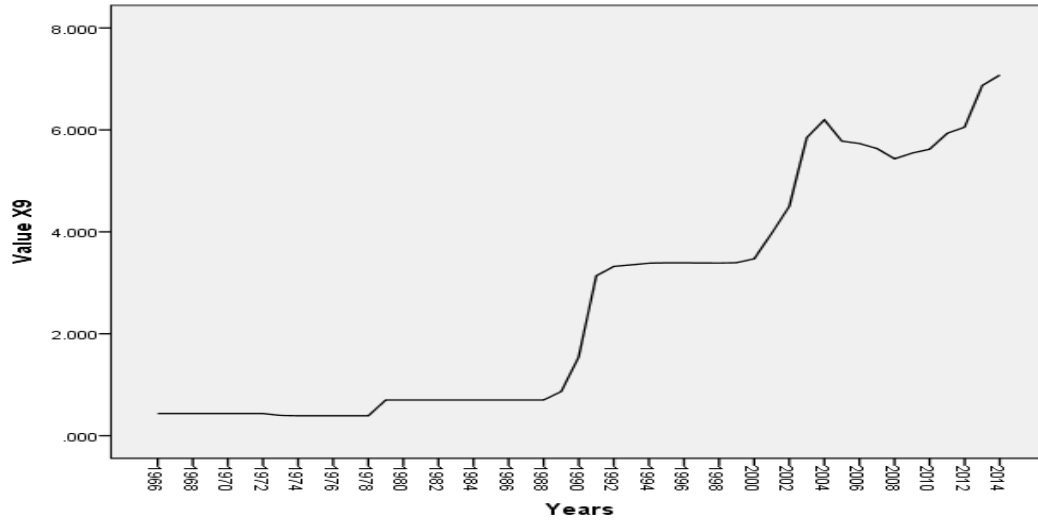


سعر صرف الدولار (X_9)

بلغ متوسط التغير السنوي على مدار الفترة الزمنية 2,63% بينما بلغت قيمة الوسيط 1,55%، وبانحراف معياري قدره 2,33%، كما بلغ أقل معدل تغير 0,39% وذلك عام 1978 ولم توجد أية قيم سالبة، كما بلغ أعلى معدل 7,08% وذلك خلال العام 2008 مما يدل على الاتساع الكبير لمدي معدل التغير، وبلغ ربيع الفترة الزمنية الأول 0,44%، كما زاد المعدل في الربع الثالث إلى 4,97%، والشكل البياني التالي يوضح هذا المعدل خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (3-15)

معدل التغير السنوي في سعر صرف الدولار



معدل التغير السنوي في أسعار النفط (X_{10})

بلغ متوسط التغير السنوي على مدار الفترة الزمنية 14,20% بينما بلغت قيمة الوسيط 1,54%، وبانحراف معياري قدره 44,47% مما يدل على التشتت الكبير في القيم، كما بلغ أقل معدل تغير - 47,64% وذلك عام 1986 وقد وجدت العديد من القيم السالبة، كما بلغ أعلى معدل 251,98% وذلك خلال العام 1974 مما يدل على الاتساع الكبير لمدي معدل التغير، وبلغ ربيع الفترة الزمنية الأول - 47,64%، كما زاد المعدل في الربع الثالث إلى 26,93%، والشكل البياني التالي يوضح هذا المعدل خلال فترة الدراسة.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

شكل رقم (3-16)

معدل التغير السنوي في أسعار النفط



• اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة Unit Root اختبار سكون متغيرات الدراسة

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى التأكد من سكون المتغيرات حتى تكون صالحة لنماذج الانحدار، لأنه في حالة عدم السكون يكون الانحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية انحداراً زائفاً Superiors Regression، أما في حالة سكون المتغيرات Stationary فيمكننا الاعتماد على تقديرات المربعات الصغرى العادية، لأنها في هذه الحالة تكون أفضل تقديرات خطية غير متحيزة (BLUE) أي Best Linear Unbiased Estimators، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة Augmented Dickey Fuller اختبار سكون المتغيرات باستخدام برنامج الاقتصاد القياسي Eviews.

جدول رقم (3-3)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller

المتغير	توصيف	T statistic	Sig.
Y	معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) %	5,575-	0,0000
X ₁	معدل التغير السنوي في الإنفاق الحكومي %	3,577-	0,0105
X ₂	معدل التغير السنوي في المنح %	5,731-	0,0000
X ₃	معدل التغير السنوي في الادخار المحلي %	6,905-	0,0000
X ₄	معدل التغير السنوي في تكوين رأس المال الثابت %	5,332-	0,0000
X ₅	معدل التغير السنوي في الإنفاق الاستهلاكي %	5,069-	0,0000
X ₆	معدل التغير السنوي في الواردات %	4,930-	0,0002
X ₇	معدل التغير السنوي في الاستثمار الأجنبي المباشر %	4,803-	0,0004
X ₈	معدل التغير السنوي في الصادرات %	4,516-	0,0007
X ₉	سعر صرف الدولار	0,088	0,9615
X ₁₀	معدل التغير السنوي في أسعار النفط %	2,141-	0,2304

يتضح من الجدول أن متغيرات الدراسة ساكنة Stationary في المستوى Level، مما يدل على صلاحية طريقة المربعات المربعة الصغرى لتقدير معلمات النموذج، فيما عدا المتغيرين X₉، X₁₀ وقد استبعدهما برنامج الانحدار المتدرج Stepwise Regression من نموذج الانحدار.

• تحليل الارتباط Correlation

بتحليل الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة جاءت النتائج كما يلي:

جدول (3-4)

معاملات الارتباط الخطي لبيرسون بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

Correlations

Pearson Correlation

	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
Y	.673**	-.078-	.571**	.576**	.876**	.157	-.027-	.231	-.016-	-.009-

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

من الجدول يتضح وجود علاقة طردية وذات دلالة معنوية بين المتغير التابع Y "معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي" وكل من المتغيرات: X1 "معدل التغير السنوي في الإنفاق الحكومي %"، X3 "معدل التغير السنوي في الادخار المحلي %"، X4 "معدل التغير السنوي في تكوين رأس المال الثابت %"، X5 "معدل التغير السنوي في الإنفاق الاستهلاكي %"، أي أن الزيادة في المتغيرات المستقلة يتبعها زيادة في المتغير التابع ، ويلاحظ انخفاض معامل المتغير X 10 لأسعار النفط وذلك راجع إلى انخفاض نسبة تكاليف النفط في العملية الإنتاجية وانخفاض معنوية هذا المتغير في النموذج القياسي.

تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها

بتحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها جاءت النتائج كما يلي:

جدول (3-5)

معاملات الارتباط الخطي لبيرسون بين المتغيرات المستقلة وبعضها

Correlations

Pearson Correlation

	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
X1	1	-.081	.542**	.470**	.361*	.036	-.055	.063	.037	-.370**
X2		1	-.030	-.096	-.073	.030	-.006	-.012	.015	.058
X3			1	.710**	.178	.113	.283	.507**	.178-	-.093
X4				1	.378**	.414**	.216	.272	.166-	.184
X5					1	.203	-.091	.035	.018	.202
X6						1	.204	.496**	.139	.516**
X7							1	.269	.112-	.273
X8								1	.096	.109
X9									1	-.087
X10										1

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

من الجدول يتضح أن المتغيرات المرتبطة بالمتغير التابع وهي X1, X3, X4, X5 يوجد بينها نفسها ارتباط، حيث وجدت علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغير X1 وكل من المتغيرين X3, X4, X5، وكذلك وجدت علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغير X3 والمتغير X4 كما وجدت علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغير X4 والمتغير X5.

مما سبق نخلص إلى:

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، مما يعني إمكانية بناء نموذج انحدار يفسر هذه العلاقة.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، مما يعني أن إدخال كل المتغيرات في نموذج الانحدار يجعلها تعاني من مشكلة تعدد العلاقات الخطية Multicollinearity، وللتخلص من هذه المشكلة فإن النموذج الملائم هو نموذج الانحدار المتدرج Stepwise Regression.

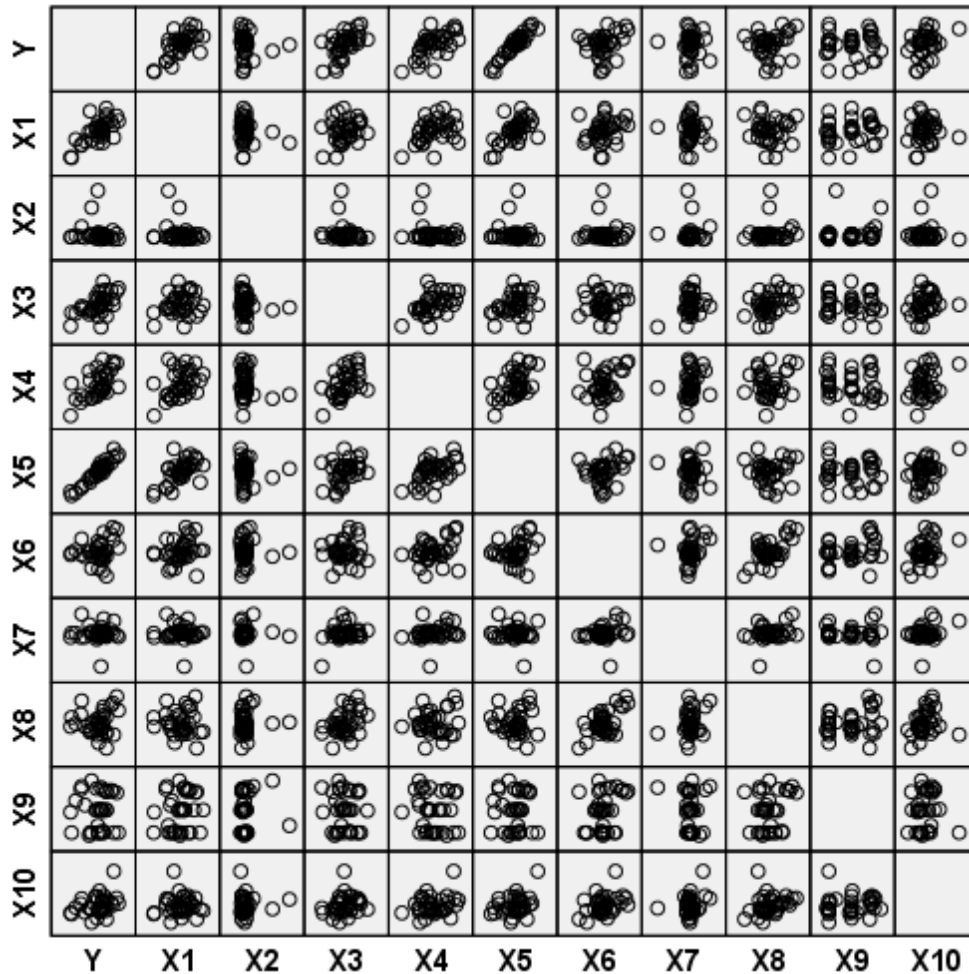
وشكل الانتشار التالي يؤكد نفس النتائج السابق الحصول عليها من تحليل الارتباط، مما يعني أن هناك علاقات حقيقية بين متغيرات الدراسة.

أشكال الانتشار Scatter Plot:

فيما يلي مصفوفة توضح أشكال الانتشار بين المتغيرات:

شكل (3-17)

أشكال الانتشار بين متغيرات الدراسة



• تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression

في حالة استخدام العديد من المتغيرات المستقلة والتي يوجد بينها ارتباط ذات دلالة معنوية، يكون النموذج عرضة لظاهرة تعدد العلاقات الخطية Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة، والتي بدورها تؤثر على دقة النتائج ومعنوية المتغيرات، حيث أنه من آثارها على النموذج أنه يوجد معامل تحديد مرتفع، مع عدم معنوية بعض أو كل المتغيرات.

لذا نلجأ في هذه الحالة إلى استخدام أسلوب الانحدار المتدرج والذي يعالج هذه الظاهرة، حيث أنه يتم إدخال المتغيرات بالتدرج حسب قوة تأثيرها على المتغير التابع، كما أنه يكفي بالمتغيرات المستقلة فقط أي التي ليس بينها ارتباط معنوي.

وهذا الأسلوب يتبع طريقة المربعات الصغرى العادية، وهي مناسبة للمتغيرات الساكنة Stationary، ولما كانت المتغيرات تمثل معدلات تغير سنوي فإنها غالباً تتصف بالسكون، كما سبق أن تأكد ذلك من تطبيق اختبار ديكي فولر على هذه المتغيرات.

تقدير معلمات النموذج:

بعد تقدير المعلمات باستخدام أسلوب الانحدار المتدرج Stepwise Regression جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3-6)

نتائج الانحدار المتدرج Stepwise Regression

Variables	Coefficients	T test	Sig.	Tolerance	VIF
(Constant)	-.108	-.452	.654		
X ₅	.724	45.272	.000	.822	1.217
X ₃	.082	11.819	.000	.424	2.357
X ₁	.183	12.550	.000	.560	1.786
X ₈	.082	4.291	.000	.480	2.085
X ₆	-.060	-3.875	.000	.646	1.547
D ₁	-.918	-2.785	.008	.890	1.124

من الجدول يتضح أن معادلة الانحدار أخذت الشكل التالي:

$$Y = -0.108 + 0.724 \cdot X_5 + 0.082 \cdot X_3 + 0.183 \cdot X_1 + 0.082 \cdot X_8 - 0.060 \cdot X_6 - 9.918 \cdot D_1 + E$$

-2.785 T -0.452 45.272 11.819 12.550 4.291 -3.913

Adjusted R square = 0.989

Sig. = 0.000 F test = 737.036

D.W = 2.313

حيث:

Y تشير إلى معدل التغير السنوي للنواتج المحلي الإجمالي %.

X₅ معدل التغير السنوي في الإنفاق الاستهلاكي %.

X₃ معدل التغير السنوي في الادخار المحلي %.

X₁ معدل التغير السنوي في الإنفاق الحكومي %.

X₈ معدل التغير السنوي في الصادرات %.

X₆ معدل التغير في النمو السنوي للواردات %

D₁ متغير صوري يأخذ القيمة 1 في السنوات 1974، 1975، 1976، 1977، 1978، 1979،

1981، 1990، 2003، 2004، 2005، 2009 وهي السنوات التي شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعاً

ملحوظاً، ويأخذ القيمة صفر خلاف ذلك :

E تشير إلى الخطأ العشوائي

اختبار النموذج

يتضمن اختبار النموذج مدى اتفاه مع المعايير الاقتصادية من حيث إشارة وقيم المعاملات المقدرة، وكذلك المعايير الإحصائية من حيث اختبار معنوية النموذج باختبار F test من جدول تحليل التباين AVOVA، واختبار معنوية المعلمات المقدرة من خلال T test، والقدرة التفسيرية للنموذج من خلال R² وجودة التوفيق Goodness of fit وحيث التقارب بين القيم الفعلية المشاهدة Observed والقيم المتوقعة من النموذج Predicted، وأيضاً المعايير القياسية وذلك للتأكد من أن النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation، وتعدد العلاقات الخطية للمتغيرات الاقتصادية Multicollinearity، وعدم ثبات التباين Heteroskedasticity، وفيما يلي تطبيق هذه المعايير على نموذج الدراسة:

المعايير الاقتصادية

لاختبار المعايير الاقتصادية يتم اختبار قيمة وإشارة المعلمات المقدرة، ومدى اتفاقها من النظرية الاقتصادية، ومن النموذج يتضح ما يلي:

- الحد الأدنى لمعدل التغير في الناتج القومي الإجمالي السنوي وفقاً للنموذج هو -0,108% وذلك يتضح من ثابت الانحدار، وتعني الإشارة السالبة أنه في حالة كون المتغيرات المفسرة تساوي صفراً، فإن معدل التغير السنوي في الناتج المحلي يتناقص.
- المتغيرات الداخلة في النموذج وفقاً لأهميتها كما يلي:

- المتغير X_5 والذي يشير إلى "معدل التغير السنوي في الإنفاق الاستهلاكي"، حيث أن زيادة هذا المعدل بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,724%، حيث أن من المعلوم اقتصادياً أن الإنفاق الاستهلاكي هو متغير داعم للإنتاج والاستثمار، ولتحقيق التنمية الاقتصادية تسعى الدول لدعم الطبقات الفقيرة وتحسين ظروف العمل لذوي الدخل المحدود.

- المتغير X_3 والذي يشير إلى "معدل التغير السنوي في الادخار المحلي"، حيث أن زيادة هذا المعدل بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,082%، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي لأن الادخار ضروري لتوفير رؤوس الأموال الضرورية لتنفيذ أي برنامج استثماري لتحقيق النمو الاقتصادي، وتمثل مشكلة انخفاض المدخرات في البلدان النامية أهم العوامل التي تقف وراء انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، مما يدفعها للاعتماد على التمويل الخارجي للاستثمار وذلك أمر غير مرغوب فيه لما له من آثار سلبية على اقتصاد أي بلد بسبب الأعباء التي يتحملها.

- المتغير X_1 والذي يشير إلى "معدل التغير السنوي في الإنفاق الحكومي"، حيث أن زيادة هذا المعدل بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,183%. حيث يلعب الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية دوراً مهماً في النمو الاقتصادي.

- المتغير X_8 والذي يشير إلى "معدل التغير السنوي في الصادرات"، حيث أن زيادة هذا المعدل بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,082%. وذلك لأن الصادرات تعتبر عاملاً إيجابياً في النمو الاقتصادي من حيث تحفيز الطلب، وتشجيع المدخرات، ومن ثم زيادة التكوين الرأسمالي.

- المتغير X_6 والذي يشير إلى "معدل النمو السنوي في الواردات"، حيث أن زيادة هذا المعدل بنسبة 1% يؤدي إلى نقص معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,06%، وذلك لأن الواردات تؤثر سلباً على الميزان التجاري مما ينعكس بدوره على النمو الاقتصادي.

- المتغير D_1 والذي يشير إلى " متغير صوري يأخذ القيمة 1 في السنوات 1973، 1974، 1975، 1976، 1977، 1978، 1979، 1981، 1990، 2003، 2004، 2005، 2009 وهي السنوات التي شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً، ويأخذ القيمة صفر خلاف ذلك "، حيث أنه في تلك السنوات التي زادت فيها أسعار النفط انخفض معدل التغير في النمو الاقتصادي بنسبة 0,918%، ولعل ذلك يرجع إلى أن زيادة أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الموازنة الموجهة لدعم القطاعات البترولية، مما يؤثر سلباً على معدلات التنمية في قطاعات أخرى.

مما سبق نخلص إلى اتفاق قيم وإشارات المعاملات مع النظرية الاقتصادية، مما يدل على أن النموذج قد اتفق مع المعايير الاقتصادية.

المعايير الإحصائية

اختبار معنوية النموذج والمتغيرات

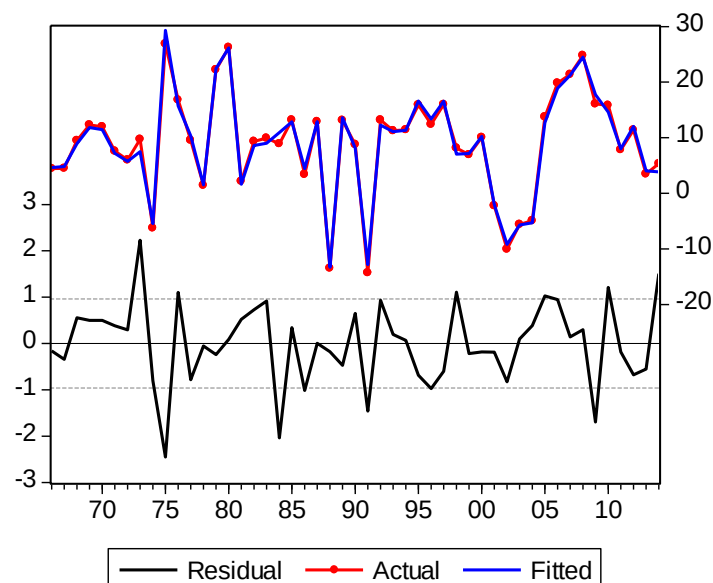
يتضح أن النموذج قد اتفق مع المعايير الإحصائية، حيث بلغت قيمة $F=737.036$ بمستوي معنوية مرتفعة مما يدل على معنوية النموذج ككل، كما اتضح من اختبار T test معنوية جميع المعاملات الداخلة في النموذج، حيث كان مستوى المعنوية أقل من 0,01 لكلٍ منها مما يدل على معنوية هذه المتغيرات، وذلك لأن نموذج الانحدار المتدرج يستبعد المتغيرات غير ذات الدلالة المعنوية، مما يعني أن كافة المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها تأثير معنوي على المتغير التابع.

القدرة التفسيرية للنموذج وجودة التوفيق

بلغت قيمة $Adjusted\ R\ square = 0.989$ مما يدل على أن المتغيرات المفسرة تشرح حوالي 98.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وهي قدرة تفسيرية مرتفعة، مما يدل على جودة التوفيق للنموذج، والشكل التالي يوضح القيم المشاهدة والقيم المتوقعة من النموذج:

شكل رقم (3-18)

مقارنة بين القيم المشاهدة Actual والقيم المتوقعة من النموذج Fitted



من هذا الشكل يتضح اقتراب القيم المشاهدة Actual من القيم المتوقعة Fitted مما يدل على جودة توفيق النموذج، أي جودة مطابقة النموذج للبيانات الفعلية، مما يدل على النموذج دال احصائياً، وله قدرة تفسيرية وجودة توفيق مرتفعة، مما يعني أنه متفق تماماً مع المعايير الإحصائية.

المعايير القياسية

تشتمل المعايير القياسية على اختبار الارتباط الذاتي أو السلسلي للبواقي Autocorrelation، واختبار تعدد العلاقات الخطية Multicollinearity، واختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity وفيما يلي تطبيق هذه المعايير على نموذج الدراسة.

اختبار الارتباط السلسلي Autocorrelation

تؤدي مشكلة الارتباط الذاتي أو السلسلي إلى أن التقديرات التي يتم الحصول عليها باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لمعالم المتغيرات الاقتصادية تصبح غير كفؤة، وتكون نتائج اختبارات F, T الخاصة بالمعنوية تعطي نتائج غير صحيحة.

وللكشف عن الارتباط الذاتي يتم استخدام العديد من الاختبارات أشهرها اختبار Durbin Watson واختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، ويتطبيق الاختبارين بلغت قيمة $Durbin\ Watson = 2.313$ مما يدل على أن هذه القيمة قريبة من القيمة 2 وذلك يؤكد أن النموذج لا يعاني من الارتباط السلسلي، حيث أن $\hat{\rho} = 1 - D/2$ ، وتشير $\hat{\rho}$ إلى القيمة التقديرية لمعامل الارتباط السلسلي، D تشير إلى معامل D.W مما يعني أن قيمة $\hat{\rho} = -0.16$ وهي قيمة ضعيفة مما يعني أن

النموذج لا يعاني من الارتباط السلسلي ، وكذلك بتطبيق اختبار Breusch-Godfrey اتضح أن قيمة $F=1.505$ بمستوى معنوية $(P\text{-value}=0.234)$ وهو أكبر من 0.05 مما يؤكد أيضاً أن النموذج لا يعاني من الارتباط السلسلي.

اختبار تعدد العلاقات الخطية Multicollinearity

يؤدي وجود ظاهرة تعدد العلاقات الخطية بين متغيرات النموذج إلى أن التقديرات التي يتم الحصول عليها من تقديرات المربعات الصغرى تظهر بإشارات مخالفة للواقع، ومخالفة لما تم الحصول عليه من مصفوفة الارتباط، كما أننا في هذه الحالة نحصل على قيمة مرتفعة لمعامل التحديد R^2 ، بينما غالبية معالم العلاقة غير معنوية إحصائياً بناءً على اختبارات المعنوية الخاصة بهذه المعالم.

وللكشف عن ظاهرة الـ Multicollinearity يستخدم معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) للمعالم المقدرة لمتغيرات النموذج، فإذا كانت القيمة أقل من 10 لكافة المتغيرات دل ذلك على أن النموذج لا يعاني من تلك الظاهرة، والعكس صحيح. وبالنظر إلى نتائج الانحدار نجد أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) تراوحت بين 1.217 و 2.357 وهي أقل بكثير من القيمة 10 مما يدل على أن النموذج لا يعاني من ظاهرة تعدد العلاقات الخطية، وجدير بالذكر أن أسلوب الانحدار المتدرج Stepwise Regression هو أحد الأساليب التي تستخدم في علاج تعدد العلاقات الخطية.

اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity

يؤدي وجود عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار إلى أن التقديرات التي نحصل عليها لمعالم النموذج تفقد إلى الكفاءة، كما تكون نتيجة الاختبارات الإحصائية غير سليمة.

وللكشف عن ظاهرة عدم ثبات التباين يستخدم اختبار White Heteroskedasticity Test وبتطبيق هذا الاختبار اتضح أن قيمة $F=3.299$ بمستوى معنوية 0,305 مما يدل على أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين.

مما سبق نخلص إلى أن النموذج قد اتفق مع كافة المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، مما يدل على صلاحية النموذج.

3-3-5 التنبؤ بأسعار البترول بالأسعار الجارية

تم استخدام سلسلة زمنية لأسعار البترول خلال الفترة من 1861 حتى 2014، وتم إجراء تحليل السلاسل الزمنية عليها، وقام الباحث بإجراء العديد من النماذج للتنبؤ بأسعار البترول بالأسعار الجارية، ولكن اتضح أن أفضل أسلوب للتنبؤ بتلك الأسعار هو أسلوب Curve Estimation، وبتطبيق هذا الأسلوب جاءت النتائج كما يلي:

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

جدول (3-7)

نتائج تطبيق أسلوب Curve Estimation على أسعار البترول بالأسعار الجارية

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: Petrol_Price

Equation	Model Summary					Parameter Estimates			
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.377	92.001	1	152	.000	-12.684-	.308		
Logarithmic	.155	27.780	1	152	.000	-26.557-	9.297		
Inverse	.015	2.334	1	152	.129	12.218	-28.418-		
Quadratic	.689	167.624	2	151	.000	15.728	-.785-	.007	
Cubic	.808	210.286	3	150	.000	-5.379-	.823	-.019-	.000
Compound	.553	188.128	1	152	.000	.450	1.025		
Power	.213	41.196	1	152	.000	.162	.723		
S	.023	3.611	1	152	.059	1.201	-2.331-		
Growth	.553	188.128	1	152	.000	-.799-	.025		
Exponential	.553	188.128	1	152	.000	.450	.025		
Logistic	.553	188.128	1	152	.000	2.222	.976		

ومن هذا الجدول يتضح أن أفضل نموذج للتنبؤ من حيث اختبار F و معامل التحديد R² هو النموذج Cubic وقد أخذت الدالة الشكل التالي:

$$E \text{ Petrol_price} = -5.939 + 0.823 * t - 0.019 * t^2$$

$$-1.645 \quad 4.520 \quad -6.898 \quad T \text{ test}$$

$$F \text{ test } 210.286$$

$$R \text{ square } 0.808$$

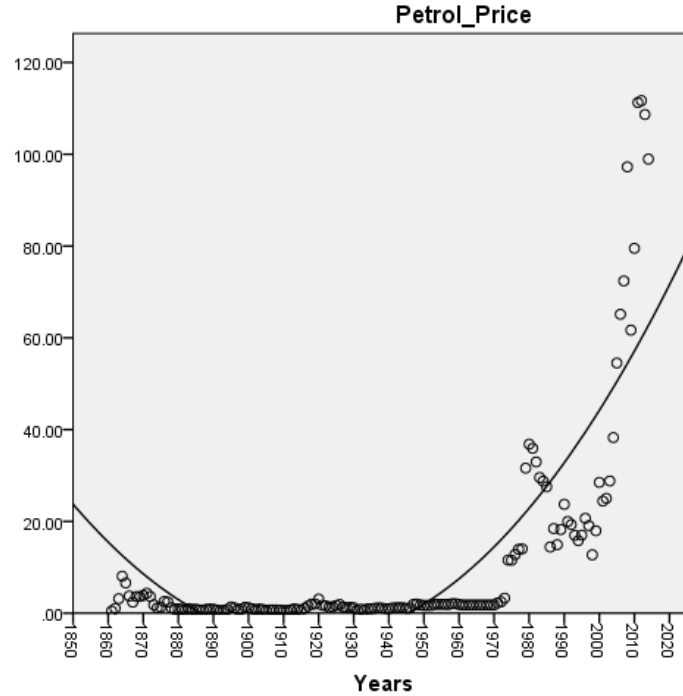
حيث Petrol_price تشير إلى أسعار البترول، t تشير إلى الزمن، E ترمز للخطأ العشوائي

وقد ثبتت معنوية النموذج من خلال اختبار F، ومعنوية المعاملات المقدرة من خلال اختبار T وبلغت القدرة التفسيرية للنموذج 80,8%، وهي قدرة تفسيرية عالية كما يتضح من R² وباستخدام النموذج في التنبؤ حصلنا على النتائج التالية:

السنوات	2015	2016	207	2018
أسعار البترول بالأسعار الجارية	84,57	87,61	90,72	93,89

والشكل التالي يوضح اقتراب القيم الفعلية من القيم المتوقعة من النموذج :
شكل (3-19)

المقارنة بين القيم الفعلية والقيم المتوقعة من النموذج لأسعار البترول بالأسعار الجارية



3-3-6 التنبؤ بأسعار البترول بالأسعار الثابتة (أسعار عام 2014)

تم استخدام أسلوب الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة التكاملية للتنبؤ بأسعار البترول بالأسعار الثابتة (أسعار 2014) وجاءت النتائج كما يلي:

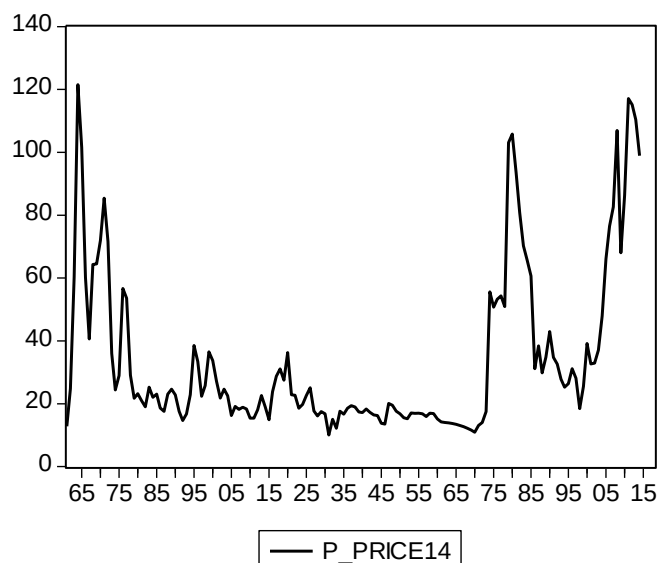
التوقع البياني للسلسلة الزمنية

بتوقع سلسلة أسعار البترول بالأسعار الثابتة (أسعار عام 2014) زمنياً حصلنا على الشكل التالي:

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

شكل رقم (3-20)

أسعار البترول خلال الفترة من 1868 حتي 2014 بأسعار عام 2014



- المرحلة الأولى: مرحلة التعرف Identification

لفحص استقرار السلسلة الزمنية وتحديد رتب الـ ARIMA تم إجراء دالة الارتباط الذاتي ADF ودالة الارتباط الذاتي الجزئي جاءت النتائج كما يلي:

شكل رقم (3-21)

دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation ودالة الارتباط الذاتي الجزئي لأسعار البترول بالأسعار الثابتة لعام 2014

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.866	0.866	117.84	0.000
		2	0.699	-0.207	195.06	0.000
		3	0.591	0.165	250.62	0.000
		4	0.537	0.092	296.85	0.000
		5	0.489	-0.023	335.35	0.000
		6	0.369	-0.274	357.48	0.000
		7	0.251	0.037	367.78	0.000
		8	0.169	-0.029	372.48	0.000
		9	0.085	-0.175	373.67	0.000
		10	0.045	0.179	374.01	0.000
		11	0.058	0.216	374.57	0.000
		12	0.067	-0.096	375.32	0.000
		13	0.052	-0.032	375.78	0.000
		14	0.013	0.024	375.81	0.000
		15	-0.007	-0.064	375.82	0.000
		16	-0.003	-0.123	375.82	0.000
		17	0.006	0.110	375.83	0.000
		18	0.015	0.056	375.87	0.000
		19	0.018	-0.052	375.92	0.000
		20	0.025	0.121	376.04	0.000

يتضح من الرسم البياني والجدول أن دالة الارتباط الذاتي ADF تهبط إلى الصفر بصورة أسية (أي تدريجياً) بينما دالة الارتباط الذاتي الجزئي تهبط إلى الصفر بعد الفجوة الزمنية الأولى، مما يعني أن النموذج الملائم هو $ARIMA(1,0,0)$

– المرحلة الثانية: تقدير المعالم Estimation

بعد تقدير المعالم للنموذج $ARIMA(1,0,0)$ باستخدام الحاسب الآلي جاءت النتائج كما يلي:

$$PPRICE14 = 99.16250484 + [AR(1)=0.9089437434]$$

$$1.702 \quad 8.986 \quad T \text{ test}$$

$$Sig. 0.000 \quad F = 80.75$$

$$Adjusted R^2 = 0.808$$

$$D.W = 2.218$$

– المرحلة الثالثة: مرحلة الفحص والتشخيص

يتضح من قيمة ($F=80.75$) بمستوى معنوية مرتفعة، وكذلك بلغت قيمة ($T=8.987$) بمستوى معنوية مرتفعة، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 80,8% وهي قدرة تفسيرية عالية.

– المرحلة الرابعة: مرحلة التنبؤ

باستخدام النموذج في التنبؤ حصلنا على النتائج التالية:

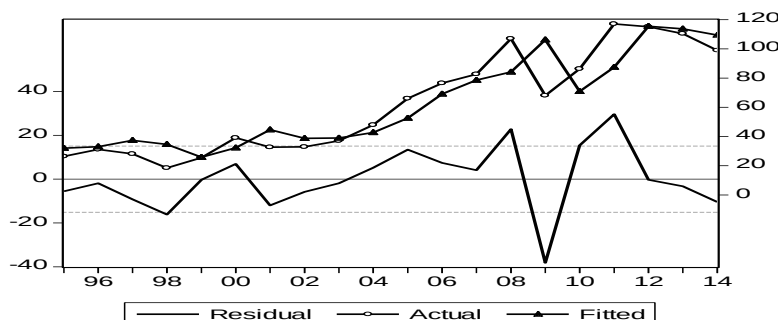
نتائج التنبؤ بأسعار البترول خلال السنوات 2015 – 2018

2018	207	2016	2015
99,162478	99,162475	99,162473	99,162469

وهذه النتائج تكاد تكون قريبة من النتائج التي حصلنا عليها لأسعار البترول بالأسعار الجارية، ويوضح الشكل تقارب القيم الفعلية والقيم المتوقعة من النموذج :

شكل (3-22)

المقارنة بين القيم الفعلية والقيم المتوقعة من النموذج



7-3-3 نتائج الدراسة التطبيقية

بعد تحليل البيانات لسلسلة زمنية من عام (1965 – 2014) لعدد من المتغيرات المستقلة (معدل التغير السنوي للإنفاق الحكومي X_1 ، معدل التغير السنوي في المنح X_2 ، معدل التغير السنوي في الادخار المحلي X_3 ، معدل التغير السنوي في تكوين رأس المال الثابت X_4 ، معدل التغير السنوي في الإنفاق الاستهلاكي X_5 ، معدل التغير السنوي للواردات X_6 ، معدل التغير السنوي في الاستثمار الأجنبي المباشر X_7 ، معدل التغير السنوي في الصادرات X_8 ، سعر صرف الدولار X_9 ، معدل التغير السنوي في أسعار النفط X_{10} لاختبار تأثيرها على (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي Y) توصل الباحث للنتائج التالية:

- توصلت الدراسة الى العوامل ذات التأثير المعنوي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتبين أن هذه المتغيرات هي:

- معدل التغير السنوي في الإنفاق الاستهلاكي (X_5).
 - معدل التغير السنوي للادخار المحلي (X_3).
 - معدل التغير السنوي في الإنفاق الحكومي (X_1).
 - معدل التغير السنوي في الصادرات (X_8).
 - معدل التغير السنوي في الواردات (X_6).
 - متغير صوري يأخذ القيمة 1 في السنوات التي ارتفعت فيها أسعار النفط، صفر خلاف ذلك
- (D1)

- بعد اختبار البيانات من حيث الاستقرار توصل الباحث إلى نموذج قياسي باستخدام Stepwise Regression وقد أخذ الشكل التالي:

$$Y = -0.108 + 0.724 * X_5 + 0.082 * X_3 + 0.183 * X_1 + 0.082 * X_8 - 0.060 * X_6 - 9.918 * D1 + E$$

وقد تم اختبار النموذج ، واتضح أنه يتفق مع المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

- تم التنبؤ بأسعار البترول بالأسعار الجارية للسنوات من عام 2015 حتى عام 2018 باستخدام النموذج :

$$\text{Petrol_price} = -5.939 + 0.823 * t - 0.019 * t^2$$

حيث تم اختبار هذا النموذج، كما بلغت القدرة التفسيرية له 80,8%، وبلغت القيم المتنبأ بها لأسعار النفط:

2018	207	2016	2015
93,89	90,72	87,61	84,57

- تم التنبؤ بأسعار البترول بالأسعار الثابتة (أسعار عام 2014) للسنوات من عام 2015 حتى عام 2018 باستخدام أسلوب (1,0,0) ARIMA وأخذت الدالة الشكل التالي:

$$\text{PPRICE14} = 99.16250484 + [\text{AR}(1)=0.9089437434]$$

وقد تم اختبار النموذج وبلغت القدرة التفسيرية له 80,8%، وكانت القيم المتنبأ بها:

2018	207	2016	2015
99,162478	99,162475	99,162473	99,162469

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

3-4 أثر انخفاض أسعار النفط على تحويلات العاملين المصريين بالخارج

3-4-1 أعداد المصريين العاملين بالخارج

أدى ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر 1973 إلى تراكم الأرصدة البترولية ، ودخلت البلاد العربية مرحلة جديدة فى التنمية الاقتصادية ووضعت برامج إنمائية طموحة ، وكان لذلك آثاراً بعيدة المدى على البلاد العربية البترولية والبلاد العربية غير البترولية .

ومن أبرز هذه الآثار استقطاب العمالة المصرية وغيرها إلى بعض الدول العربية مما كان له آثاراً اقتصادية واجتماعية متباينة وبالغة الأثر ، بالنسبة لمصر وغيرها من الدول ، وبالنسبة لمصر فقد بدأ البترول يلعب دوراً هاماً فى النشاط الاقتصادى حيث بدأ النفط يمثل نسبة متزايدة فى الناتج المحلى الاجمالى المصرى ، وإزداد الاعتماد على البترول كبند رئيسى فى موازنة الدولة كما انعكس ذلك على حصيلة الصادرات السلعية وبالتالى العمل على انخفاض عجز الميزان التجارى ، وزيادة حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، ومن ثم تخفيف أثر العجز فى ميزان العمليات الجارية فى ميزان المدفوعات.

ومع استمرار ارتفاع أسعار النفط وظهور أنشطة اقتصادية جديدة وصناعات ناشئة بدول الخليج وتبنى تلك الدول خططاً طويلة الأجل طموحة للتنمية ، ازداد نزوح المصريين للعمل فى بلدان الخليج المختلفة وتعددت التخصصات حتى شملت الأطباء والمعلمين والعمالة الفنية المؤهلة وغير المؤهلة .

ودفع ذلك الحكومة المصرية إلى إنشاء وزارة مستقلة لشئون المصريين العاملين بالخارج بقرار جمهورى فى عام 1981 وذلك لقناعة الدولة بأهمية ما تجلبه هذه العمالة بالخارج من تحويلات تساعد فى سد العجز فى ميزان العمليات الجارية ، هذا بالإضافة إلى التخفيف من عبء الضغط على سوق العمل فى مصر ، والواقع أن أعداد العاملين بالخارج تعرض للتذبذب بين الصعود والهبوط نتيجة عوامل مختلفة. فقد واجهت العمالة المصرية وخاصة غير الفنية منها منافسة مع العمالة الآسيوية التى زاحمت العمالة المصرية بشكل كبير فى أواخر الثمانينات وذلك لأسباب يرجع بعضها إلى كفاءة الأجهزة المسؤولة عن هذه العمالة بالخارج بالإضافة إلى تدنى مستوى أجورهم مقارنة بالعامل المصرى .

ففى العام 1990 أعلنت وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية عن انخفاض التعاقدات مع العمالة المصرية بنسبة تزيد عن 50% مقارنة بالعام 1985 وازداد الأمر سوءاً بعد نشوب الحرب بين العراق والكويت .

بعد انتهاء الحرب عاد تدفق العمالة المصرية إلى الخارج حتى بلغت أعداد المصريين العاملين بالخارج طبقاً لوزارة القوى العاملة والهجرة 2,8 مليون مصرى وارتفع بعد ذلك حتى وصل إلى 3 مليون فى عام 2000 .

ومن العوامل التى أثرت نسبياً على أعداد العاملين بالخارج وخاصة فى بعض دول الخليج هو الاتجاه نحو "توطين الوظائف" مما يعنى الاحلال التدريجى للعمالة الوطنية محل العمالة الوافدة والذى بدأ أساساً فى المملكة العربية السعودية وانتشر بعد ذلك فى عدد من دول الخليج الأخرى ومن أهمها الكويت وسلطنة عمان والإمارات العربية ثم قطر .

وتشير البيانات الصادرة عن مجلس التعاون الخليجى عام 2010 إلى انخفاض نسبة العمالة العربية إلى اجمالى نسبة العمالة الواردة لدول الخليج إلى 25% مقارنة بنسبة 75% فى عام 1975 ، هذا بالإضافة إلى تأثير المستجندات السياسية والاقتصادية الناتجة عن ثورات الربيع العربى والتى أدت إلى نزوح عكسى لجزء من العمالة المصرية بدول هذه الثورات ليس فقط من العمالة المصرية وإنما نزوح أعداد كبيرة من مواطنى ليبيا والذين استقروا فى الاسكندرية والذى يتراوح عددهم ما بين 250 – 300 ألف بالإضافة إلى هجرة السوريين بعد الحرب الأهلية القائمة هناك والذى وصل عددهم إلى مليون مواطن طبقاً للتقديرات الميدانية لوزارة الداخلية المصرية .

وحيث أن اهتمامنا ينصب على أثر انخفاض أسعار النفط على تحويلات المصريين العاملين بالخارج فقد يكون من المهم معرفة توزيع المصريين بالخارج على الدول المختلفة حيث يتفاوت أثر هذا الانخفاض فى أسعار النفط من دولة منتجة ومصدرة للنفط ومن ثم تتأثر إيرادات هذه الدول أكبر الأثر وينعكس ذلك على موازنتها ، مما قد يؤدى إلى اتباع بعض السياسات الانكماشية والتى قد تطل أعداد العاملين بها من خارج البلاد ومنهم المصريين . إلا أن هناك جدلاً كبيراً حول العدد الحقيقي للمصريين العاملين بالخارج حيث يتفاوت هذا العدد بحسب الجهات المعلنة عنه ، فتقديرات وزارة الخارجية تختلف عن ما تعلن عنه المنظمة الدولية للهجرة وبعض تصريحات الاتحاد العام للمصريين بالخارج . هذا من ناحية العدد وتواجهنا نفس المشكلة بشأن تركز تلك العمالة فى بلاد العالم المختلفة.

وليس أمامنا إلا التعامل مع افتراض أن عدد المصريين العاملين بالخارج يدور حول رقم 8 مليون مواطن وهو الرقم المتفق عليه من أغلب الجهات . والذى يتوزع بين 5,2 مليون مصرى بنسبة 62% تقريباً من اجمالى العدد فى دول الخليج والمشرق العربى مقابل 2,75 مليون مصرى مهاجرون هجرة دائمة بنسبة 38% من الاجمالى .

3-4-2 تطور قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج

أياً ما كان عدد المصريين العاملين بالخارج فإن الاحصاءات تفيد بأن مصر تحتل مكاناً متقدماً في قائمة الدول المستقبلية للتحويلات على مستوى العالم ، حيث تدخل مصر من ضمن الدول العشر الأكثر استقبالا لتحويلات المغتربين على مستوى العالم بعد أن كانت في المركز الرابع عشر عالمياً حتى عام 2009 . وفي العام 2010-2011 احتلت مصر المركز الخامس عالمياً بعد الهند والصين والمكسيك والفلبين بقيمة تحويلات بلغت 13,3 مليار دولار امريكي بنسبة زيادة عن العام السابق 37% حيث بلغت هذه القيمة 10,5 مليار دولار في عام 2009 متصدرة المركز الأول في افريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، أما بالنسبة للعام 2011-2012 فقد تراجع مركز مصر عالمياً بحيث احتلت المركز السادس بحجم تحويلات بلغ 17,7 مليار دولار بنسبة زيادة عن العام السابق تقدر بـ 34% وذلك رغم أن هذا العام شهد قيام ثورات الربيع العربي ، ورغم رجوع عدد كبير من العمالة المصرية من ليبيا ، مما أرجعه البعض الي إحساس المصريين بالخارج بضرورة العمل على مساندة مصر في معركة البناء والتنمية ونتيجة تبني اتحاد المصريين العاملين بالخارج وخاصة في دول الخليج مبادرات دعم مصر .

وفي العام 2012-2013 استمر الاتجاه الصعودي في حجم تحويلات المصريين بالخارج الي مصر حيث ارتفعت لتصل الي 18,4 مليار دولار بمعدل زيادة تقدر بنحو 30,9% عن العام السابق وحافظت مصر علي المركز السادس عالمياً في قائمة الدول المستقبلية للتحويلات . وفي العام 2013 - 2014- انخفض حجم التحويلات انخفاضاً طفيفاً عن العام السابق حيث قدرت بـ 18,3 مليار دولار رغم قيام الثورة في 30 يونيه ، وفي العام 2014-2015 وصلت تحويلات العاملين بالخارج إلى 19,3 مليار دولار.

وبلخص الجدول التالي رقم (3-8) : حركة التحويلات على مستوى العالم ونصيب كل من الدول النامية ومنطقة الشرق الأوسط كذلك نصيب مصر من هذه التحويلات في الفترة ما بين 2009-2010 الي 2013-2014 :

جدول رقم (3-8)

حركة التحويلات على مستوى العالم

ونصيب كل من الدول النامية ومنطقة الشرق الأوسط كذلك نصيب مصر

(القيمة بالمليار دولار)

2014-2013	2013-2012	2012-2011	2011-2010	2010-2009	
582	551	531	507	453	العالم
5,7	3,8	2,9	11,7	8,7	النمو %
435	414	400	373	333	الدول النامية
5,0	3,4	4,9	12,1	10,3	النمو %
51	49	49	42	40	منطقة الشرق الأوسط
2,9	0,6	11,8	6,5	18,0	النمو %
18,3	18,4	17,7	13,3	10,5	مصر
-0,05	3,9	34	26	38	النمو %

- المصدر : التقرير 14-24 البنك الدولي 2014

- والبنك المركزى المصرى - نشرات من 2009-2014

جدول رقم (3-9)

الأهمية النسبية لتحويلات المصريين العاملين بالخارج بالنسبة الى موارد النقد الأجنبي

خلال الفترة 2007-2014

مليار دولار

السنة	قيمة الصادرات	دخل قناة السويس	السياحة	تحويلات العاملين بالخارج	الاستثمار الأجنبي	نسبة تحويلات المصريين إلى اجمالى موارد النقد الأجنبي	اجمالى موارد النقد الأجنبي
2007-2008	29,4	5,15	11,1	8,4	13,2	12,50	67,35
2008-2009	25,16	4,7	10,5	7,7	8,1	13,71	56,16
2009-2010	25,2	4,5	11,5	9,5	6,7	16,55	57,4
2010-2011	26,9	5,5	10,5	12,3	2,18	21,42	57,4
2011-2012	25,9	6,2	9,4	17,7	2,07	28,8	61,3
2012-2013	25,9	5,03	9,7	18,4	3,1	29,61	62,13
2013-2014	26,1	5,36	5,07	18,4	3,7	31,4	58,63

- المصدر : نشرات البنك المركزى المصرى لأعوام مختلفة .

يتضح من الجدول السابق (رقم 3-9) تزايد الأهمية النسبية لتحويلات المصريين العاملين بالخارج عبر السنوات من 2007-2008 الى 2013 - 2014 حيث تراوحت فى العام 2007-2008 بين 12,5%، و 31,3% من اجمالى موارد النقد الأجنبى .

3-4-3 أثر انخفاض أسعار النفط على تحويلات العاملين بالخارج

شهدت أسعار النفط العالمية تطورات كبيرة منذ منتصف عام 2014 حيث اتخذت الأسعار منحىً تنازلياً مستمراً ، وذلك بعد فترة ثلاث سنوات من الاستقرار النسبى لسعر بريل النفط حول 100 - 120 دولار للبرميل .

مما سبق أوضحنا أن النسبة الغالبة من العاملين بالخارج وبالتالي النسبة الغالبة من تحويلات المصريين بالخارج تأتى من تحويلات العاملين بالدول الأعضاء فى منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوبك) والتي تشكل دول الخليج العربى النسبة الأكبر من العاملين المصريين بها ، حيث يعمل من 62,5% إلى 70% من العمالة المصرية بدول الخليج العربى ، 50% منهم فى المملكة العربية السعودية و 20% فى باقى الدول مقابل 30% فى أوروبا وأمريكا الشمالية ، ولذلك نجد من الأهمية بمكان تتبع آثار انخفاض أسعار النفط على تلك الدول حيث من المؤكد أنه قد تكون له آثاراً مباشرة وأخرى غير مباشرة على تحويلات العاملين المصريين بهذه الدول .

إن هذا الانخفاض فى أسعار النفط قد تسبب فى إضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة للبلدان المصدرة للنفط بما فيها دول مجلس التعاون الخليجى ، ولكن نظراً لتوفر الصناديق السيادية لدى معظم هذه البلدان فيتوقع أن تسمح لهذه الدول بعدم تنفيذ تخفيضات حادة فى الإنفاق العام ، مما يحد من الأثر على النمو والاستقرار المالى فى الأجل القريب والمنظور .

إلا أنه فى الأجل الطويل ومع التوقعات باستمرار الاتجاه النزولى لأسعار النفط ، نتيجة زيادة المعروض منه من داخل وخارج منظمة الأوبك ، ومع تزايد انتاج النفط من المصادر غير التقليدية من دول داخل وخارج أوبك ، كذلك دخول الولايات المتحدة قائمة الدول المصدرة للنفط بعد قرار الكونجرس الأمريكى رفع الحظر عن تصدير النفط الأمريكى .. بالإضافة إلى أنه ومنذ سبتمبر 2014 مع بدء انخفاض الأسعار قررت منظمة الأوبك المصدرة للنفط عدم خفض انتاجها .

كل هذا يشير إلى أن اتجاه أسعار النفط فى المستقبل يكتفه أجواء كثيفة من عدم اليقين خاصة فيما يتعلق بالطلب المتوقع من أهم الاقتصادات المتقدمة أو الصاعدة .

وهكذا نجد أن البلدان المصدرة للنفط فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، أن هذه الدول كمصدر للنفط تواجه خسائر كبيرة نتيجة هذا الانخفاض ولأن هذه الدول تعتمد بشكل واسع على النفط الذى يمثل ثلثى مجموع الصادرات فى البلدان المصدرة للنفط فى المنطقتين ⁽¹⁾ .

ومن المتوقع أن تصل خسائر صادرات النفط إلى 300 مليار دولار فى دول مجلس التعاون الخليجى ، وحوالى 90 مليار دولار فى البلدان خارج مجلس التعاون الخليجى وحوالى 35 مليار دولار فى البلدان المصدرة للنفط فى القوقاز وآسيا الوسطى . وأكثر المتضررين هم الكويت وقطر والعراق وعمان وليبيا والمملكة العربية السعودية .

وتفيد الدراسات إلى انخفاض فوائض الحسابات الجارية إلى 1,6% من اجمالى الناتج المحلى لدول مجلس التعاون الخليجى ، كما تفيد الدراسات أيضا بأن احتفاظ معظم الدول المصدرة للنفط من منطقتى الشرق الأوسط وشمال افريقيا بهوامش أمان مالى كبير تسمح لها بتجنب أى تخفيضات مفاجئة فى الانفاق استجابة لتراجع الإيرادات النفطية كما سبق وإن ذكرنا.

إلا أن ما حدث أن التوقع بارتفاع أسعار النفط فى عام 2015 إلى 57 دولار للبرميل لم يتحقق بحيث أصبح ذلك يهدد بعدم التمكن من تغطية النفقات الحكومية والتي زادت فى السنوات الأخيرة لتزايد الضغوط الاجتماعية والأهداف الرامية إلى تطوير البنية التحتية

نظراً لارتفاع أعداد العاملين المصريين فى دول الخليج (من 65% إلى 70% من اجمالى العاملين بالخارج) فإن انخفاض أسعار النفط إلى ما يقرب من 30 دولار للبرميل يثير مخاوف حقيقية من تأثير هذا الانخفاض فى الأسعار على تحويلات العاملين بالخارج إلى مصر ، تلك التحويلات التى تعتبر من أهم مصادر النقد الأجنبى فى مصر ، خاصة بعد تراجع عائدات السياحة منذ سقوط الطائرة الروسية فى شمال سيناء وكذلك انخفاض عائدات المرور بقناة السويس نتيجة لتباطؤ نمو التجارة العالمية .

ولبيان ذلك لابد من بيان الاجراءات المتوقعة والتى يمكن أن تقوم بها تلك الدول لمواجهة هذه المشكلة:
1- قد تلجأ دول الخليج إلى تسريح عدد من العاملين لديها وذلك بعدم تجديد عقود الذين انتهت عقودهم وعدم استقدام الجديد منهم مع تراجع الطلب على العمالة الوافدة .

(1) مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمى 2015 ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، والسلطات الوطنية وحسابات صندوق النقد الدولى .

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

2- تخفيض أجور العاملين عن طريق فرض بعض الرسوم أو فرض ضريبة على تحويلات العاملين إلى بلادهم .

3- خفض أو إلغاء الدعم المقدم من الدول إلى بعض السلع الضرورية مما يؤدى إلى خفض الأجر الحقيقى للعاملين والذي قد يدفعهم إلى تفضيل العودة إلى أوطانهم .

4- العمل على تأجيل تنفيذ العديد من المشروعات والذي سينعكس بالضرورة على العمالة الأجنبية بدول الخليج سواء مصريين أو غير مصريين .

رغم أن كل ما سبق ذكره من اجراءات تؤدى إلى احتمال انخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج والتي وصلت فى العام 2014-2015 إلى 19,3 مليار دولار ، وتوقع عدد من الخبراء الاقتصاديين والمصريين أن تؤدى هذه الإجراءات إلى تراجع تحويلات المصريين بالخارج بنسبة تتراوح بين 5% و 10% وخاصة مع استمرار الاتجاه النزولى للأسعار وما يعكسه من آثار سلبية على الخطط التوسعية والاتفاقات الاستثمارية لقطاعات الاقتصادية المختلفة بدول الخليج ، إلا أن البعض يؤكد أن الأمر لم يصل بعد لمرحلة الخطورة التى من شأنها أن تؤدى إلى فكرة النزوح الجماعى أو تسريح عدد كبير من العمالة على غرار ما حدث فى أزمة ليبيا ، وأن هذه التأثيرات ستكون فى أضيق الحدود حيث أن معظم العاملين فى دول الخليج وخاصة السعودية يعملون فى قطاعات غير نفطية كالطب والمقاولات والمحاسبة ومن ثم سيكون التأثير السلبى على تلك المجالات أقل منه فى قطاعات البترول .

ومن العوامل التى تخفف من وقع انخفاض أسعار النفط على تحويلات العاملين فى دول الخليج إلى مصر أن دول الخليج تعتبر الشريك التنموى لمصر منذ ثورة يونية 2013 فمن المستبعد تسريح عدد كبير من العمالة المصرية ، وبالفعل أعلنت المملكة العربية السعودية عن برنامج "مساعدة مصر" بالإضافة إلى الوعد بتوفير الاحتياجات البترولية لمصر خلال السنوات الخمس المقبلة بالإضافة إلى مضاعفة استثماراتها فى كافة المجالات بمصر .

وعلى ذلك فيمكن أن نخلص إلى النتيجة الهامة التالية :

أنه على المدى القريب وربما المتوسط من المقدر أن يكون أثر انخفاض أسعار النفط محدوداً على تحويلات العاملين بالخارج ، وذلك فى حال عدم انخفاض نمو قطاعى الخدمات الحكومية والبناء باعتبارهما الأكثر ارتباطاً بتدفقات تحويلات العاملين الأجانب إلى الخارج ، وعلى أن لا تلجأ دول مجلس التعاون الخليجى إلى استحداث ضريبة خاصة على تحويلات العاملين الأجانب لبلدانهم .

وجدير بالذكر أن هناك عوامل أخرى تؤثر على تدفقات المصريين العاملين بالخارج ومن أهمها لجوء الحائزين على النقد الأجنبي إلى بيعها فى الأسواق الخارجية وليس داخل الدول المحلية وأبرز هذه الأسواق (دبى) وذلك للحصول على فرق السعر مما يؤدي إلى تراجع حصة التدفقات النقدية الواردة إلى مصر والتي يصعب تقديرها حيث أن البنك المركزى المصرى لا يفصح بالتفصيل عن مصادر التحويلات المختلفة ويكتفى بذكر الرقم الاجمالى إلا أن مسئولين بصندوق النقد الدولى يؤكدون أن ثلث اجمالى التحويلات العالمية النقدية والبالغة 100 مليار دولار سنوياً يذهب إلى خمس دول هم مصر ، الأردن ، لبنان ، باكستان واليمن . كما يمثل اجمالى تحويلات المصريين بالخارج والعاملين بالخليج نحو 5% من الناتج المحلى الاجمالى فى العام 2015 .

3-5 أثر انخفاض أسعار النفط على فاتورة استيراد النفط

تشبه أزمة الاتجاه النزولى لأسعار النفط فى هذه الآونة ما حدث فى بداية الثمانينات من القرن الماضى ، حيث هبط سعر البترول من الذروة التى وصل إليها فى عام 1979 حيث وصل إلى 40 دولاراً للبرميل ، وربما تتشابه أيضاً بعض من أسباب هذا الاتجاه فى ذلك الحين مع الأسباب الحالية لهذا الهبوط فى أسعار النفط منها :

- تراجع معدل النمو الاقتصادى العالمى .
- عدم اتفاق دول الأوبك على سياسة موحدة مناسبة للإنتاج واستمرار بعض الدول الأعضاء فى الإنتاج بمعدلات مرتفعة .
- استمرار سياسات الدول المستوردة للنفط من الدول الصناعية الكبرى وتنسيق سياسات الطاقة لتلك الدول عن طريق إنشاء واستمرار عمل الوكالة الدولية للطاقة والتى أنشئت عام 1974 بهدف تخفيض استهلاك البترول عن طريق تكوين مخزون إستراتيجي كبير منه مع تطوير المصادر الجديدة للطاقة .

وقد أدى ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 إلى تضاعف عائدات النفط للبلاد المنتجة له فى المتوسط إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل ذلك ، مما أدى إلى أن تزيد هذه العائدات النفطية عن قدرة استيعاب الاقتصادات المحلية وظهور ما عرف بظاهرة فوائض رأس المال النفطى أو "الدولارات البترولية" ، وكان لذلك آثاره التى اختلفت فيما بين الدول الغربية المستهلكة للبترول والدول المنتجة له سواء المصدرة أو المستوردة ، إلا أن استمرار سياسة الرفع المتواصل لمستويات الإنتاج بهدف التصدير للاستفادة من حصة النقد الأجنبي أدى إلى الانخفاض فى أسعار النفط فى أوائل الثمانينات ، وهذا ما انطبق أيضاً على مصر وكأن التاريخ يعيد نفسه فقد أدت نفس الأسباب فى **خريف 2014** إلى انخفاض أسعار البترول مما له من تداعيات على الاقتصادات المستهلكة ، وكذلك الاقتصادات المنتجة والمصدرة للبترول

أو المستوردة له ، إلا أن الأمر بالنسبة لمصر قد اختلف ما بين الفترة من 1973 وحتى 2007 حيث كانت مصر تعتبر من الدول المصدرة للبترول على عكس الحال الآن بعد أن أصبحت مصر من الدول المستوردة للنفط وهذا ما سوف يتضح فيما يلى :

بداية تحقق البلدان المستوردة للنفط سواء فى منطقة الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا منافع من انخفاض أسعار النفط ، وتسجل فواتير استيراد الطاقة انخفاضاً مما يؤدى إلى انخفاض تكلفة الإنتاج وارتفاع الدخل المتاح للإنفاق ، ويؤدى انخفاض أسعار النفط إلى تهيئة أوضاع مواتية لهذه الدول لمواصلة تنفيذ اصلاحات الدعم كذلك جهود تنفيذ الاصلاحات الهيكلية لدعم النمو وتوفير فرص العمل على المدى المتوسط .

أما بالنسبة لمصر فتتسم المكاسب بأنها كبيرة ، حيث لا تزال فواتير الدعم مرتفعة برغم الاصلاحات التى بدأت مؤخراً . ويتوقع تحسن الأرصدة المالية فى مصر وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جراء تحقق أكبر المنافع من انخفاض فواتير الواردات النفطية حيث تحقق مصر تحسن بنسبة 5% من اجمالى الناتج المحلى فى عام 2015 .

لحساب الوفرة فى فاتورة واردات مصر من البترول نجد أن الجدول التالى يوضح تطور الكميات المستوردة بالطن كذلك بعدد البراميل ، فلو أخذنا عام 2015 مثلاً فقد استوردت مصر 1475,0 برميلاً فإذا كان ثمن البرميل يتراوح ما بين 100 ، 130 دولار فإن قيمة الفاتورة ستصل إلى 147500 مليون دولار و 191750 مليون دولار على التوالى مما يعنى أن انخفاض أسعار البترول إلى ما يقرب من 30 دولار للبرميل يعنى انخفاض فاتورة الاستيراد إلى 44250 مليون دولار .

3-5-1 أثر انخفاض فاتورة الواردات المصرية من البترول على دعم المواد البترولية

يؤدى خفض فاتورة الواردات من البترول إلى تقليل الضغط على الموازنة العامة للدولة من خلال خفض مخصصات دعم الطاقة ، والذى كان قد وصل إلى 140 مليار جنيه عام 2013 وانخفض فى عام 2014-2015 إلى 73 مليار جنيه نتيجة خفض الجزئى لدعم الطاقة ومع انخفاض أسعار البترول يتوقع انخفاض دعم الطاقة إلى 55 مليار جنيه فى العام 2016 .

والجدول التالى رقم (3-10) يوضح كمية الاستيراد بالطن وبعده البراميل فى الفترة من 2010-2015 :

جدول رقم (3-10)

كمية الاستيراد بالطن وبعدهد البراميل فى الفترة من 2010-2015

السنة	الكمية بالطن	الكمية بالعدد (برميل)
2010	11317192,57	60899,00
2011	17911633,11	13540,00
2012	15134367,11	13954,00
2013	37870572,27	7911,00
2014	13044762,95	22785,00
2015	22920344,12	1475,00

المصدر : نشرة منظمة الدول العربية المصدرة

3-5-2 أثر انخفاض أسعار البترول على النمو والتضخم

يرجح أن يكون تأثير انخفاض أسعار النفط فى البلدان المستوردة للنفط فى منطقة الشرق الأوسط على النمو محدوداً وذلك لانخفاض درجة انتقال الآثار من أسعار النفط العالمية إلى أسعار الوقود فى الداخل مما يحد من تأثيرها على الدخل المتاح للإنفاق ، كذلك التأثير على تكاليف المدخلات التى تتحملها الشركات فى البلدان المستوردة للنفط ، حيث تقدر معاملات انتقال الآثار فى هذه البلدان فى المتوسط بـ 0,4 وقد تصل إلى أقل من ذلك بكثير فى بعض البلدان التى لازالت تدعم أسعار الوقود المحلية مثل مصر وتونس .

فتشير تقديرات صندوق النقد الدولى فى تقريره عن آفاق الاقتصاد العالمى إلى أن معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (مؤشر التضخم) فى الدول النامية والناهضة سيخفض من 5,6% عام 2015 إلى 5,1% عام 2016 ، أما عن الأثر المباشر لهذا الانخفاض على التضخم المحلى بالنسبة لمصر فيتوقع أن يكون محدوداً نظراً لصغر حجم حصة مصادر الوقود فى سلة مؤشر أسعار المستهلكين ونتيجة بعض الإصلاحات فى سياسات الدعم التى توازن هذه الآثار فلا يتوقع أن تتحرك هذه الأسعار على نحو متنسق مع الأسعار العالمية .

وليست كل الآثار الناجمة عن انخفاض أسعار البترول إيجابية ، فإنه لا يمكن إغفال أثر انخفاض أسعار النفط على صادرات مصر من بعض المنتجات البترولية التى تصدرها وبالتالي نقص فى العملة الوطنية الناتجة عن هذا التصدير .

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

هذا بالإضافة إلى أن ثلث صادرات السلع المصرية يتوجه إلى الأسواق العربية وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية وليبيا ، وبالتالي فإن أى عملية ترشيد للواردات فى تلك الدول يمكن أن يؤدى جمود الصادرات من السلع المصرية إليها .. وبالتالي التأثير على متحصلات النقد الأجنبى .

3-6 أثر انخفاض أسعار البترول على تدفق الاستثمارات العربية على مصر

يبلغ إجمالى عدد الشركات العربية المؤسسة فى مصر سواء بالداخل أو بالمناطق الحرة 10518 شركة بإجمالى رأسمال مصدر 12438,35 مليون دولار فى الفترة من 2007/1/1 - 2014/12/31 موزعة على الدول العربية المختلفة طبقا للجدول رقم (3-11) :

جدول رقم (3-11)

إجمالى عدد الشركات العربية المؤسسة فى مصر سواء بالداخل أو بالمناطق الحرة

خلال الفترة 2007/1/1 - 2014/12/31

(مليون دولار)

الدولة	رأس المال المصدر	عدد الشركات	الدولة	رأس المال المصدر	عدد الشركات
الأردن	2,86	747	تونس	86,54	200
الإمارات	11220,67	393	جزر القمر		
البحرين	2885,95	65	جيبوتى	66,21	1
الجزائر	117,96	41	سوريا	1159,40	2509
السعودية	22116	1763	عمان	349,70	23
السودان	713,82	198	فلسطين	1524,41	431
الصومال	19,63	5	قطر	3571,99	125
العراق	1205,77	2607	لبنان	2416,53	630
الكويت	6697,11	476	ليبيا	3699,30	485
المغرب	155,48	101	موريتانيا	12,56	4
اليمن	968,97	206			

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، قطاع المعلومات والتوثيق .

إلا أن هناك احتمالات لتأثيرات سلبية وتتمثل فى تأثير قيم المنح والدعم من دول الخليج لمصر ، كذلك تدفق الاستثمارات فى المجالات المختلفة للتنمية والبحث والاستكشاف ، فمن المتوقع أن تصل الخسارة السنوية لبلد مجلس التعاون الخليجى ، وكما يقدره الخبراء بحوالى 300 مليار دولار مما سيؤدى بالضرورة إلى خفض القدرة على ضخ استثمارات جديدة فى مصر ، كذلك قد تتوقف شركات البحث والاستكشاف وخاصة فى المياه العميقة بالنسبة للغاز حيث لا يقابل ضخامة الانفاق أسعار من شأنها تعويض هذا الانفاق أو مقابلته .

يصلح هذا السيناريو السابق فى الأجل الأطول نسبياً وذلك لما سبق توضيحه من توافر مصادر التمويل من الصناديق السيادية الذى يؤجل اتخاذ إجراءات من شأنها التأثير بالسلب على الاقتصاد المصرى ، كما وأن هناك رغبة من دولتى السعودية والإمارات العربية المتحدة فى دعم النظام الحالى المصرى من خلال توجيه رؤوس أموال للاستثمار بمصر .

3-7 تأثير انخفاض أسعار البترول على القطاع السياحى

تمثل السياحة العربية حوالى 18% من اجمالى أعداد السائحين القادمين إلى مصر حيث بلغ عددهم 2,2 مليون سائح عام 2012 انخفض إلى مليون و 700 ألف سائح عام 2013 ثم انخفض مرة أخرى إلى مليون و 600 ألف سائح عام 2014 ، والجدول التالى يوضح ذلك :

جدول رقم (3-12)

أعداد السياح العرب ونسبتهم

(بالمليون)

السنة	العدد	النسبة (%)
2004	1,5	18,5
2005	1,7	19,8
2006	1,9	21,2
2007	1,9	17,7
2008	1,9	20,15
2009	1,8	15
2010	2	14,2
2011	1,8	18,3
2012	2,2	19,7
2013	1,7	18,6
2014	1,6	16,5

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى .

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

يتضح من الجدول رقم (3-12) أن أعداد السائحين العرب كان فى تزايد منذ عام 2004 حتى عام 2012 حيث ارتفع من 1,5 مليون سائح عام 2004 إلى 1,9 مليون سائح عام 2008 ثم إلى 2 مليون سائح عام 2010 إلا أنه انخفض بعد ذلك ليصل إلى 1,8 مليون سائح عام 2011 ولكنه سرعان ما ارتفع إلى 2,2 مليون سائح عام 2012 ، وهذا العدد يمثل أكبر عدد للسائحين العرب خلال فترة الدراسة من 2004 حتى 2014 .

ويوضح الجدول السابق أيضا أنه نظراً للظروف التى مرت بها مصر خلال الفترة من عام 2011 حتى عام 2014 انخفض عدد السائحين العرب من 2,2 مليون سائح عام 2012 إلى 1,7 مليون سائح عام 2013 ثم إلى 1,6 مليون سائح عام 2014 .

أما عن نسبة السياحة العربية إلى اجمالى السياحة القادمة إلى مصر ، ويوضح لنا أيضا أن هذه النسبة بلغت 18,5% فى عام 2004 ارتفعت إلى 21,2% عام 2006 ثم انخفضت بعد ذلك لتسجل 14,5% عام 2010 ثم ارتفعت مرة أخرى عام 2011 لتصل إلى 18,3% ثم 19,7% عام 2012 إلا أنها انخفضت مرة أخرى نظراً للظروف التى مرت بها مصر لتصل إلى 18,6% عام 2013 ثم على 16,5% عام 2014 .

والجدير بالذكر أن السياحة العربية تلعب دوراً هاماً فى القطاع السياحى المصرى وذلك لان السائح العربى يتميز بارتفاع إنفاقه بالمقارنة بالعديد من الجنسيات الأخرى من السياح وخاصة السياح القادمين من دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى والذين يتميزون بانخفاض إنفاقهم ، ومن ثم فإن زيادة الترويج السياحى فى الدول العربية لجذب المزيد من السياح العرب له أهمية كبيرة فى تنشيط القطاع السياحى المصرى .

وأخيراً يمكن القول أن انخفاض أسعار البترول له العديد من الآثار المتباينة على الاقتصاد المصرى حيث أنه من المتوقع أن يكون له تأثيراً ايجابياً على عجز الموازنة بسبب انخفاض الدعم على المنتجات البترولية بدرجة أكبر من انخفاض أرباح وضرائب قطاع البترول ، بينما من المتوقع أن يكون التأثير سلباً على سعر صرف الجنيه فعلى الرغم من انخفاض صافي الواردات البترولية إلا أن تراجع تحويلات المصريين في الخارج وانخفاض الاستثمارات الخليجية وتراجع السياحة العربية سوف يؤثر على قدرة الاقتصاد المصرى من الخروج من الركود .

كان من المفترض أن يؤدى انخفاض أسعار النفط الى انتعاش السوق السياحى المصرى نتيجة لانخفاض أسعار وقود الطائرات وخاصة الطائرات الشارتر ، إلا ان انخفاض اسعار الوقود في حد ذاته لا يؤثر بمفرده على السوق السياحى ، اذ أن انتعاش السوق السياحى يرتبط بالعديد من الاعتبارات الأخرى ولعل أهمها : الاستقرار السياسى والإقتصادى والخدمة الجيدة والمناخ والبيئة والنظافة وحسن استقبال السائح

إلى غير ذلك من الاعتبارات ورغم تميز مصر بموقعها الجغرافي وجوها المعتدل طول العام ووجود 1/3 آثار العالم بها وتوافر العديد من الأنماط السياحية بها مثل : السياحة الشاطئية ، والسياحة الدينية وسياحة المؤتمرات وسياحة التسوق وسياحة السفارى وسياحة المغامرات وغيرها من الانماط السياحية الأخرى الا أنها تعرضت للعديد من المحن والعقبات التى أدت إلى تدهور النشاط السياحى بها مثل حادث الأقصر عام 1997 وما أعقبه من حوادث ارهابية أخرى في عام 2003 .

ورغم ازدهار النشاط السياحي منذ عام 2005 حتى عام 2010 إلا أن ثورة 25 يناير عام 2011 وما تلاها من أحداث عنف وإرهاب في العديد من المحافظات المختلفة وما حدث من حوادث ارهابية في عام 2015 مثل حادث استهداف القنصلية الإيطالية ثم حادث استهداف السياح المكسيكيين في 14 سبتمبر 2015 في منطقة الواحات في الصحراء الغربية والذي أدى الي مقتل 12 شخصاً وإصابة 10 عن طريق الخطأ وكذلك حادث انفجار طائرة الركاب الروسية فوق سيناء في 30 أكتوبر 2015 ووفاة جميع ركابها وعددهم 224 شخصاً في أسوأ كارثة جوية روسية مما أدى الي قرار كل من روسيا وألمانيا وفرنسا وانجلترا ترحيل سائحيها من شرم الشيخ ووقف جميع رحلاتها الي شرم الي حين تحسن الأوضاع الأمنية في مصر .

هذا بالإضافة الى الهجوم المسلح علي فندق وأتوبيس سياحى في الهرم في يناير 2016 وكذلك الهجوم علي فندقين بالغردقة في يناير 2016 وإصابة عدد من السائحين ، وكذلك أدى حادث مصرع الطالب الايطالى جوليو ريجينى فى ظروف غامضة بالقاهرة فى 3 فبراير 2016 وعدم معرفة مرتكبى هذا الحادث إلى تحذير العديد من دول العالم لسائحيها لعدم الحضور إلى مصر لعد توافر الأمن والأمان فيها .

وأخيراً تسبب حادث اختطاف الطائرة المصرية المتجهة من مطار برج العرب فى الاسكندرية إلى مطار القاهرة وتهديد خاطفها بتفجيرها بحزام وهمى وإجبارها على الهبوط فى مطار لارنكا بقبرص فى 29 مارس 2016 إلى عدم اطمئنان العديد من الدول السياحية فى الإجراءات الأمنية بالمطارات المصرية ومن ثم عدم تشجيع سائحيها على القدوم إلى مصر وتجميد العديد من الشركات السياحية لرحلاتها السياحية إلى مصر خلال الفترة القادمة مما يمثل خسارة كبيرة للقطاع السياحى المصرى .

كل هذه الأحداث وغيرها أدى الي تدهور القطاع السياحي المصرى وانخفاض أعداد السائحين القادمين الي مصر وكذلك ليااليهم السياحية ومن ثم الايرادات السياحية بدرجة كبيرة ، والجدول رقم (3-13) يوضح لنا أعداد السائحين والليالي السياحية للسائحين القادمين الي مصر خلال الفترة من عام 2005 حتى 2015.

جدول رقم (3-13)

عدد السائحين والليالي السياحية في الفترة من عام 2005 حتى عام 2015

(بالمليون)

السنة	عدد السياح	عدد الليالي السياحية
2005	8,6	85,2
2006	9,1	89,3
2007	11,1	111,5
2008	12,8	129,2
2009	12,5	126,5
2010	14,7	147,4
2011	9,8	114,2
2012	11,5	137,8
2013	9,5	94,4
2014	9,9	97,3
2015 (*)	9	90

- المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (*) وزارة السياحة

يوضح الجدول رقم (3-13) عدد السائحين والليالي السياحية للقادمين الي مصر خلال الفترة من عام 2005 حتى عام 2015 ، وكما هو واضح من الجدول فإن السنوات من عام 2005 حتى عام 2010 شهدت تطوراً كبيراً وزيادة في أعداد السائحين القادمين الي مصر حيث ارتفع عدد السائحين من 8,6 مليون سائح عام 2005 إلي 9,1 مليون سائح عام 2006 ، ثم 11,1 مليون سائح عام 2007 و 12,5 مليون سائح عام 2009، و 14,7 مليون سائح عام 2010 .

وقد كان من المتوقع ان تستمر الزيادة في أعداد السائحين في السنوات التالية نظراً لاستقرار الظروف الاقتصادية والسياسية في ذلك الوقت إلا أنه طبقاً للجدول فإن عام 2011 (عام الثورة) قد شهد انخفاضاً شديداً في أعداد السائحين حيث انه سجل 9,8 مليون سائح فقط بانخفاض قدرة 33% عن عام 2010 وذلك سبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي عانت منه البلاد نتيجة لأحداث ثورة 25 يناير 2011 وما تابعها من أحداث ، كذلك يوضح لنا الجدول أيضاً أنه في عام 2012 ارتفع عدد والسائحين قليلاً ليصل الي 11,5 مليون سائح بزيادة قدرها 17,3% نتيجة للاستقرار السياسي والاقتصادي في هذا العام ، إلا انه نظراً للظروف التي مرت بها مصر خلال عام 2013 وما تعرضت له البلاد من عدم استقرار سياسي واقتصادي مرة أخرى فإن اعداد السائحين قد انخفض بنسبة 17% ليصل الي 9,5 مليون سائح ورغم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال عام 2014 إلا أنه نظراً لوجود العديد من العمليات الارهابية في شمال سيناء والعديد من المحافظات الأخرى فإن ذلك أثر بالطبع على التدفق السياحي الي مصر فلم يسجل أكثر من 9,9 مليون سائح خلال عام 2014 بزيادة طفيفة قدرها 4% عن عام 2013 ، أما في عام 2015 فقد كان من المتوقع ان يشهد القطاع السياحي ازدهاراً كبيراً وقد كانت الشهور الأولى من العام تبشر بذلك إلا انه نتيجة للإحداث المؤسفة التي تعرضت لها مصر ، أدت إلى

الغاء العديد من الحجوزات في الفنادق المختلفة في شارب والغردقة – مما كان له اثراً كبيراً علي انخفاض التدفق السياحي في هذه المناطق مما ادى الي انخفاض نسبة الاشغال بدرجة كبيرة حيث بلغت 18% فقط خلال الثلاث أشهر الأخيرة من عام 2015 في حين أنها كانت تصل الي حوالى 80% أو أكثر خلال هذه الفترة في الأعوام السابقة .

كذلك يوضح الجدول رقم (3-13) زيادة عدد الليالي السياحية خلا الفترة من عام 2005 حتى عام 2010 إذ أنها كانت 85,2 مليون ليلة في عام 2005 ارتفعت الى 111,5 مليون ليلة في عام 2007 و 126,5 مليون ليلة في عام 2009 وأخيراً بلغت 147,4 مليون ليلة في عامى 2010 أى بزيادة قدرها 73 % عن عام 2005 ، إلا انه نظراً للأحداث التى مرت بها البلاد بعد ثورة 25 يناير 2011 كما سبق وان ذكرنا ، فقد انخفضت الليالي السياحية نتيجة لانخفاض أعداد السائحين الي 114,2 ليلة في عام 2011 ثم ارتفعت قليلاً في عام 2012 حيث بلغت 137,8 ليلة ألا أنها سرعان ما انخفضت مرة أخرى انخفاضاً شديداً لتصل الي 94,4 مليون ليلة في عام 2013 ثم الي حوالى 90 مليون ليلة في عام 2015 .

أما عن الايرادات السياحية فقد تأثرت تأثراً شديداً بالأحداث السياسية والإقتصادية التى مرت بها البلاد منذ عام 2011 حتى نهاية عام 2015 ، والجدول رقم (3-14) يوضح ذلك :

جدول رقم (3-14)

الايرادات السياحية في الفترة من عام 2005 حتى عام 2015

(بالمليون دولار)

السنة	الإيرادات السياحية
2005	7,2
2006	8,1
2007	10,8
2008	10,4
2009	11,5
2010	10,5
2011	9,4
2012	9,7
2013	5,7
2014	7,5
2015 (*)	5,5

(*) وزارة السياحة

– المصدر: البنك المركزى المصرى

كما يلاحظ زيادة الإيرادات السياحية خلال الفترة من عام 2005 حتى عام 2009، ففى عام 2005 وسجلت الإيرادات السياحية 7,2 مليار دولار ارتفعت إلى 8,1 مليار دولار عام 2006 ثم 10,4 مليار دولار عام 2008 ثم 11,5 مليار دولار عام 2009. إلا أن هذه الإيرادات شهدت انخفاضا شديداً منذ عام 2010 حتى عام 2015 حيث سجلت 10,5 مليار دولار عام 2010 ثم 9,4 مليار دولار عام 2011 (عام الثورة) وإن كانت ارتفعت قليلاً عام 2012 وسجلت 9,7 مليار دولار إلا أنها انخفضت انخفاضاً شديداً فى عام 2013 لتصل إلى 5,7 مليار دولار وتحسنت قليلاً فى عام 2014 بسبب الاستقرار السياسى الذى شهدته هذه السنة بعد الانتخابات الرئاسية لتصل إلى 7,5 مليار دولار ، وأخيراً انخفضت مرة أخيراً انخفاضاً شديداً لتصل إلى 5,5 مليار دولار فقط فى عام 2015 وذلك نتيجة للأحداث المؤسفة للسياح المكسيكيين وكذلك حادث انفجار الطائرة الروسية كما سبق وأن ذكرنا .

والجدير بالذكر أن تذبذب الإيرادات السياحية وانخفاضها خلال الفترة من عام 2011 حتى عام 2015 يرجع إلى الانخفاض الشديد فى أعداد السائحين القادمين إلى مصر ومن ثم ليايهم السياحية كما سبق وأن ذكرنا نتيجة للأحداث السياسية التى مرت بها مصر خلال الأعوام الخمس السابقة وما تابعها من أحداث وحوادث إرهابية فى العديد من المحافظات المختلفة وخاصة شمال سيناء والبحر الأحمر ، وكما نعلم فإن الانخفاض الشديد فى الإيرادات السياحية يؤثر تأثيراً شديداً على موارد النقد الأجنبى وكذلك على ميزان المدفوعات .

وقد نتج عن انخفاض الحركة السياحية إلى مصر خلال الأربع أشهر الأخيرة من عام 2015 انخفاض نسبة الأشغال فى كل من شرم الشيخ والغردقة والأقصر وأسوان إلى اقل من 20% رغم أنها كانت تتراوح ما بين 80 و 100% خلال نفس الفترة من الأعوام السابقة ، كذلك نتج عن انخفاض الحركة السياحية خلال الأعوام القليلة الماضية وخاصة العام الماضى 2015، تأثر العمالة المباشرة وغير المباشرة فى القطاع السياحى والتى تقدر بحوالى 2,25 مليون عامل⁽¹⁾ . حيث أدى انخفاض السائحين القادمين إلى مصر وخاصة مناطق البحر الأحمر (شرم الشيخ والغردقة) والأقصر وأسوان إما إلى تخفيض العمالة فى العديد من الفنادق والقرى السياحية فى هذه المناطق أو غلقها مما كان له أثره البالغ على دخول العديد من العاملين فى هذه المنشآت حيث تم غلق أكثر من 22 فندقاً وقرية سياحية فى الغردقة لاعتمادها على السياح الروس . كذلك تم غلق العديد من الفنادق والقرى السياحية فى شرم الشيخ لاعتمادها أيضاً على السياحة الروسية حيث كانت تستقبل كل عام حوالى 3 مليون سائح (أكثر من

(1) تقدر العمالة المباشرة فى القطاع السياحى بحوالى 1.25 مليون عامل يعملون فى العديد من القطاعات السياحية مثل الفنادق وخدمات النقل والمطاعم والبارات وشركات السياحة والمرشدين السياحيين وغيرها من القطاعات السياحية الأخرى . بالإضافة إلى حوالى مليون عامل عمالة غير مباشرة يعملون فى الصناعات والأنشطة المختلفة المغذية للقطاع السياحى .

50%) من السياح القادمين إلى شرم الشيخ التى استقبلت فى عام 2014 حوالى 5,4 مليون سائح تقدر إيراداتهم بحوالى 2 مليار دولار .

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض الحركة السياحية قد أدى إلى خسائر كبيرة للفنادق العائمة والتى كانت رحلاتها تسير بين الأقصر وأسوان حيث أن اشغالات هذه الفنادق لم تتجاوز 10% فى ديسمبر 2015 رغم أن موسمها الأساسى هو أشهر الشتاء . ويبلغ عدد الفنادق العائمة حوالى 262 فندقاً لم يعمل منهم أكثر من 16% خلال شتاء عام 2015 .

- الحلول المقترحة للخروج من الأزمة السياحية الراهنة

من الممكن تصور بعض الحلول للخروج من الأزمة السياحية الراهنة ، مثل :

- وضع خطة عاجلة لإنقاذ القطاع السياحى تعتمد على الدراسات العلمية والخطط العملية وخبرات الدول السياحية المختلفة التى مرت بتجارب مماثلة واستطاعت الخروج من أزمتها .
- تحفيز الطيران الشارتر والسماح له بالهبوط فى مختلف المطارات المصرية .
- تحفيز المقاعد الممتلئة فى الطائرات بعدد معين من المقاعد من 30 إلى 40 دولار للمقعد .
- تخفيض بعض الرسوم مثل رسوم الهبوط لبعض المطارات مثل شرم الشيخ والغردقة والأقصر وأسوان ومرسى علم .
- تأمين المطارات المصرية واللجوء إلى احدى الشركات العالمية لضمانة الدول الأجنبية المختلفة من وجود الأمن والأمان فى هذه المطارات .
- مراجعة الإجراءات الأمنية فى مختلف المطارات المصرية وخاصة فى كل من القاهرة وشرم الشيخ والغردقة والأقصر وأسوان ومرسى علم .
- مراقبة المخاطر وتحسين الخدمات الأمنية بالتعاون مع بعض الدول الأجنبية ذات الخبرة فى هذا المجال مثل ألمانيا وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة .
- الاهتمام بالعديد من الأنماط السياحية التى تتمتع بها مصر مثل السياحة البيئية وسياحة المغامرات وسياحة المحميات وسياحة المؤتمرات والسياحة الدينية وسياحة المشتريات وسياحة الترانزيت والسياحة العلاجية .
- الاهتمام بالسياحة الداخلية وتعظيم دورها فى تنشيط القطاع السياحى فى مصر .
- وضع استراتيجية علمية للتسويق السياحى لجذب العديد من السائحين من مختلف دول العالم تتضمن خطط تسويقية قصيرة المدى ، وكذلك خطط طويلة المدى لمدة 5 سنوات لا تتغير بتغير الوزراء .
- تفعيل دور المصريين فى الخارج والاستعانة بهم فى الترويج السياحى لمصر .

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

- وضع أجندة سياحية للمناطق الأثرية فى مصر ضمن خطة التسويق السياحى وفتح بعض المقابر السياحية فى الأقصر وأسوان بالمجان كل 6 أشهر مثلاً لجذب المزيد من السائحين لهذه المناطق السياحية .
- الاستعانة بالشباب والوجوه الجديدة فى التسويق السياحى والبعد عن الطرق التسويقية التقليدية .
- تحديث المكاتب السياحية فى الخارج وإمدادها بالشباب الواعد والأسس العلمية الحديثة لجذب المزيد من السائحين إلى مصر .
- تأسيس شركة جديدة لتدعيم الطيران الشارتر تابعة لمصر للطيران بمشاركة القطاع الخاص .
- تفعيل دور المجلس الأعلى للسياحة للقيام بدوره فى زيادة فعالية القطاع السياحى وحل العديد من المشاكل التى تواجهه .
- ضرورة وجود لجنة وزارية تضم وزارة السياحة ووزارة الطيران ومختلف الوزارات التى لها علاقة مباشرة بالقطاع السياحى بالإضافة إلى محافظات المدن السياحية وذلك للتصدى للعديد من المشاكل التى تواجه القطاع السياحى وحلها فى أقل وقت ممكن .
- فتح أسواق سياحية جديدة لجذب المزيد من السائحين إلى مصر .
- السماح لبعض البلاد بالحصول على تأشيرة دخول مصر من المطارات المصرية .
- دعم الدولة والبنك المركزى للقطاع السياحى مثل تأجيل دفع فوائد القروض للمنشآت السياحية حتى تستقر الحركة السياحية فى مصر .
- زيادة الترويج السياحى فى الدول العربية التى تمثل 18% من أعداد السائحين القادمين إلى مصر .
- التدريب المستمر للعمالة المصرية فى مختلف مجالات النشاط السياحى ورفع كفاءتهم .
- دعوة منظمى الرحلات السياحية إلى زيارة مصر للتأكد من الإمكانيات السياحية المتاحة وكذلك نظم الأمن فى المطارات والمقاصد السياحية المختلفة .
- إنشاء معاهد ومراكز تأهيل خاصة بالعاملين فى المجال السياحى وتأهيلهم لفترات مختلفة للرقى بمستوى الخدمة المقدمة للسائحين .
- بدء حملة قومية منظمة عن طريق الإعلام المسموع والمرئى والمقروء للتوعية بأهمية القطاع السياحى ودوره فى خطة التنمية الاقتصادية ، وكذلك دوره فى الحد من البطالة والحد من العجز فى ميزان المدفوعات .
- الاهتمام بسياحة الترانزيت لما قد تحققه من دخل مرتفع خاصة فى الدول التى تمتلك مطارات محورية أو تتوسط مناطق عالمية جغرافياً مثل مصر .

وحيث أن أعداد المسافرين الترانزيت الذين يصلون إلى مطار القاهرة وهم فى طريقهم إلى دول أخرى فى زيادة مستمرة لذلك ممكن الاستفادة من سياحة الترانزيت فى مصر لما يمكن أن تحققه من دخل إضافى للقطاع السياحى .

لذلك يمكن وضع تصور لسياحة الترانزيت فى مصر على النحو التالى :

(أ) السماح لركاب الترانزيت الذين يتوقفون فى مطار القاهرة لمدة تزيد على 10 ساعات وبحد أقصى 24 ساعة بزيارة معالم القاهرة السياحية دون الحاجة إلى تأشيرة دخول .

(ب) يتم شراء برنامج الزيارة من الشركة السياحية التابعة لمصر للطيران (شركة الكرنك) .

(ج) يتم حجز هذه البرامج مقدماً على الموقع الالكترونى لشركة الكرنك من أجل تسهيل وسهولة العمل .

(د) يتم تحصيل هذه الرسوم بالعملة الصعبة (يورو - دولار) حيث يتضمن البرنامج خدمات النقل وخدمات الإرشاد السياحى .

- ضرورة تحسين صورة مصر فى الخارج حتى يشعر السائحون بتوافر الأمن والأمان فيها ولا يخافوا من زيارتها وحتى لا تقوم الدول الكبرى مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وغيرها من الدول الأخرى بتحذير رعاياها بعدم القدوم إلى مصر .
- وفى سبيل ذلك يمكن أن تتعاقد وزارة السياحة مع بعض شركات العلاقات العامة الدولية لتحسين الصورة الذهنية لمصر لدى مجتمعات الأعمال والدول المصدرة للسياحة إلى مصر للحد من الخسائر المتوقعة للقطاع السياحى المصرى من جراء التحذير من السفر إلى شرم الشيخ والغردقة التى أتخذتها بعض الدول إثر سقوط الطائرة الروسية فى سيناء فى نهاية أكتوبر 2015 .
- إقامة مهرجانات دولية فى بعض الدول السياحية للترويج للسياحة المصرية فى الخارج .
- العمل على تشجيع سياحة المؤتمرات وذلك عن طريق إقامة المؤتمرات الدولية لمختلف دول العالم فى مصر من خلال تقديم عروض مختلفة لجذب هذه المؤتمرات .
- ضرورة قيام وزارة الخارجية بمجهود مضاعف فى الدول السياحية المختلفة لتوضيح الصورة الحقيقية للوضع الأمنى فى مصر ولحث الدول التى تتخذ مواقف مشددة تجاه مصر على تغيير نظرتها للوضع الأمنى فى مصر ومدى الأمان الذى يمكن أن يشعر به السائحون فيها .

وأخيراً .. يمكن القول أنه رغم انخفاض أسعار البترول خلال عام 2015 وما كنا نتوقعه من زيادة الحركة السياحية إلى مصر نتيجة انخفاض تكاليف النقل الجوى إلا أن انخفاض أسعار البترول فى حد ذاته لا يمثل العامل الأساسى لانتعاش الحركة السياحية القادمة إلى مصر .

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

فعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى الذى عانت منه مصر خلال السنوات القليلة الماضية وخاصة عام 2015 كان أثره أكبر من الانخفاض الشديد فى أسعار البترول ، ومن ثم كان له أثراً كبيراً على انخفاض الحركة السياحية الوافدة إلى مصر ، ومن ثم انخفاض الإيرادات السياحية وما ترتب على ذلك من انخفاض فى العملات الحرة والاستثمار وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات .

3-8 أثر انخفاض أسعار البترول على قناة السويس

3-8-1 مشروع قناة السويس الجديدة

بدأ مشروع توسعة قناة السويس (قناة السويس الجديدة) فى 6 أغسطس 2014 ، وقد تم الانتهاء منه ، وتم افتتاح هذه التوسعة الجديدة فى 6 أغسطس 2015 ، وقد تكلف إنجاز هذا المشروع حوالى 8 مليار دولار أمريكى ، والهدف من هذه التوسعة هو تقليل زمن انتظار السفن العابرة فى القناة من 18 ساعة إلى 11 ساعة مما يساعد على زيادة عدد السفن العابرة ومن ثم زيادة إيرادات القناة .

وتجدر الإشارة إلى أن ناتج إيرادات قناة السويس هو عبارة عن رقم قياسى يأخذ فى اعتباره عدة عوامل من بينها إيرادات القناة والسفن العابرة والحمولة بالإضافة إلى عوائد الشركات التابعة للهيئة وزيادة نشاط حركة الملاحة فى المنطقة والخدمات اللوجستية التى تقدم للسفن بالإضافة إلى التوسعات المستقبلية للأنشطة اللوجستية التى ستستفيد منها الهيئة وشركاتها التابعة .

والجدير بالذكر أن هيئة قناة السويس تعتمد فى تسعير رسوم العبور بالقناة منذ إعادة افتتاحها فى يونيو 1975 على حقوق السحب الخاصة (SDR) وذلك للتغلب على تذبذب أسعار صرف العملات الدولية المختلفة مما يضمن الحفاظ على حصيلة الرسوم السنوية ، وكما نعلم فإن حقوق السحب الخاصة (SDR) هى وحدة حسابية قام صندوق النقد الدولى بإنشائها فى عام 1970 وجعل كل وحدة (SDR) تساوى واحد دولار واعتباراً من يناير 2006 كانت سلة العملات تتكون من 44% للدولار ، 34% لليورو ، 11% للين اليابانى ، و 11% للجنيه الاسترلى ، وسوف تدخل العملة الصينية (اليوان) فى سلة العملات اعتباراً من أكتوبر 2016 لتصبح سلة العملات كالتالى : 41% للدولار ، 30,93 لليورو ، 8,9 للجنيه الاسترلى ، 8,33 للين اليابانى ، و 10,92 لليوان الصينى .

وتحدد رسوم العبور فى قناة السويس طبقاً لحركة التجارة العالمية وأسعار البترول فى العالم والقيمة المتوقعة من صندوق وحدات السحب الخاصة (SDR) وأنواع السفن المنتظر عبورها للقناة وأحجامها .

3-8-2 أثر انخفاض أسعار البترول على قناة السويس

لقد كان من المتوقع تزايد إيرادات قناة السويس زيادة كبيرة فى النصف الثانى من عام 2015 بعد افتتاح توسعة القناة (قناة السويس الجديدة) ، كذلك كان من المتوقع زيادة رسوم العبور فى القناة مع بداية عام 2016 وذلك لسهولة العبور وقلة زمن العبور ، إلا أن ذلك مع الأسف لم يتحقق حيث انخفضت إيرادات الهيئة فى نهاية عام 2015 بحوالى 300 مليون دولار لتصل إلى 5,1 مليار دولار مقابل 5,4 مليار دولار عام 2014 ، والجدول التالى رقم (3-15) يوضح تطور إيرادات قناة السويس خلال الفترة من عام 2005 حتى عام 2015 :

جدول رقم (3-15)

تطور إيرادات قناة السويس خلال الفترة من عام 2005 حتى عام 2015

(بالمليار دولار)

السنوات	الإيرادات
2005	3,5
2006	4,1
2007	5,1
2008	4,7
2009	4,5
2010	5
2011	5,2
2012	5
2013	5,3
2014	5,4
2015	5,1 (*)

المصدر : البنك المركزى المصرى . (*) عام 2015 : هيئة قناة السويس

ويوضح الجدول رقم (3-15) أن إيرادات القناة كانت متزايدة خلال الفترة من عام 2005 حتى 2007 ثم انخفضت خلال عامى 2008 و 2009 ثم ارتفعت مرة أخرى فى عامى 2010 و 2011 لتصل إلى 5,2 مليار دولار عام 2011 ، وفى عام 2012 انخفضت مرة أخرى تصل إلى 5 مليار دولار إلا أنها ارتفعت قليلاً وبلغت 5,4 مليار دولار عام 2014 ، وقد كان من المتوقع كما سبق وأن ذكرنا أن تواصل ارتفاعها عام 2015 بعد توسعه القناة ألا إن ذلك لم يحدث وانخفضت بحوالى 300 مليون دولار .

ويرجع انخفاض إيرادات قناة السويس فى عام 2015 إلى حالة الركود العالمى وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمى ، وكذلك تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد الصينى والذى بلغ 6,5% مقارنة بمعدل 10% فى السنوات السابقة مما أدى إلى انخفاض فى حركة التجارة العالمية ، هذا بالإضافة إلى الأزمة الأوروبية وأزمة الديون فى اليونان وآثارهما السلبية على حركة التجارة العالمية فى المنطقة ، ومن ناحية أخرى أدى

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

تراجع حركة التجارة فى جنوب شرق آسيا إلى تقلص حجم التجارة العابرة بين الصين والشرق الأقصى وأوروبا .

ويرجع انخفاض إيرادات القناة عام 2015 أيضاً إلى انخفاض وحدات حقوق السحب الخاصة (SDR) بنسبة 7,9% مقابل الدولار مما أدى إلى تراجع قيمة إيرادات القناة مقومة بالدولار بنسبة 5,3% خلال عام 2015 .

وأخيراً يمكن القول أن انخفاض أسعار البترول انخفاضاً شديداً من أكثر من 100 دولار فى عام 2014 إلى أقل من 30 دولار فى عام 2015 كان له أثراً كبيراً على عدم عبور بعض السفن لقناة السويس وتفضيل أن تكون رحلاتها عبر طريق رأس الرجاء الصالح لتوفير نفقات رسوم المرور فى قناة السويس . وقد أدى ذلك إلى اتخاذ هيئة قناة السويس عدة إجراءات لجذب المزيد من السفن للمرور فى القناة وعدم اتخاذها طرق أخرى بديلة خاصة مع انخفاض أسعار البترول ومن ضمن هذه الإجراءات عدم رفع رسوم المرور فى القناة خلال عام 2016 وإجراء تخفيضات على الرسوم للخطوط الملاحية الطويلة وعلى الحمولات لتشجيع السفن على المرور فى قناة السويس .

ورغم استمرار انخفاض أسعار البترول وتذبذب أسعاره يوماً بعد يوم ، فإن هيئة قناة السويس تتوقع زيادة عدد السفن المارة بالقناة فى عام 2016 لتصل إلى حوالى 56 سفينة فى اليوم ، كذلك تتوقع الهيئة زيادة الإيرادات فى عام 2016 لتصل إلى حوالى 6 مليار دولار بزيادة قدرها مليار دولار عن عام 2015 وطبقاً للهيئة فإنه من المتوقع أن تصل هذه الإيرادات إلى 13 مليار دولار فى عام 2023 .

لذلك قامت هيئة قناة السويس بوضع رؤية ومخطط لتفعيل دور القناة كمحور للتجارة العالمية خلال الفترة المقبلة .

وتتلخص هذه الرؤية فى زيادة نصيب القناة من النمو فى التجارة العالمية وتقديم خدمة عبور منافسة من حيث التكاليف والوقت مقارنة بالطرق البديلة ، ومتابعة آخر التطورات فى السوق الملاحى العالمى ونهج سياسة تسويقية مرنة تعتمد على الاتصال المباشر مع العملاء واعتماد سياسة تسعيرية مرنة تقوم على مبدأ المشاركة ، كما تتضمن الرؤية زيادة معدلات الأمان الملاحى وتوفير أقصى درجات التأمين للسفن العابرة والالتزام بالمعاهدات والاتفاقات الدولية المنظمة لحركة العبور ، ومتابعة التطورات الجارية فى الممرات الملاحية العالمية وسوق النقل البحرى .

وترتكز رؤية إدارة هيئة قناة السويس للفترة القادمة على تفعيل دور القناة كمحور عالمى من مراكز النمو فى التجارة العالمية وزيادة نصيب قناة السويس فيها وجعلها الاختيار الأول للخطوط الملاحية ، كما تشمل

الرؤية اعتماد سياسة تسعير مرنة ومتوازنة تقوم على مبدأ المشاركة فى الوفورات التى تحققها السفن العابرة للقناة وذلك لجذب أكبر عدد ممكن من هذه السفن ، وكذلك مساندة مشغلى السفن فى فترات الكساد والأزمات من خلال تقديم تخفيضات فى الرسوم .

كذلك تعمل هيئة قناة السويس على تطوير المجرى الملاحي بما يتلاءم مع المتغيرات فى السوق الملاحي العالمى وبالإضافة إلى تنويع الأعمال بالشكل الذى يزيد ارتباط الخطوط الملاحية بقناة السويس .

وفى المقابل يتوقع بعض الاقتصاديين عدم زيادة إيرادات القناة زيادة كبيرة هذا العام وذلك لأن الخطوط الملاحية العملاقة سوف تقلل من رحلاتها بين آسيا وأوروبا نتيجة لانخفاض الطلب على السلع من أوروبا.

ومن ضمن هذه الخطوط تحالف G6 الذى يضم خطوط ABL السنغافورى ، و Honday Merkant Marine الكورى الجنوبى و Mitsoy ، N.Y.K اليابانيان و OOSL التابع لحكومة هونج كونج وغيرها من الخطوط الأخرى .

ومن ثم يمكن القول أن انخفاض أسعار البترول لم يكن مشجعاً على زيادة مرور السفن فى قناة السويس حيث أن البعض منها فكر فى اللجوء إلى رأس الرجاء الصالح بدلاً من قناة السويس ، مما أدى إلى انخفاض فى إيرادات القناة ، هذا بالإضافة إلى الركود العالمى وانخفاض حركة التجارة الدولية مما اثر على انخفاض إيرادات القناة العام الماضى 2015 هذا بالإضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى التى تم ذكرها .

الفصل الرابع

سيناريوهات المستقبل لسوق النفط العالمى حتى 2030

مقدمة

يكتنف التنبؤ باتجاهات الطاقة فى المستقبل فى خلال العشرين عاما القادمة قدراً من عدم اليقين حيث تنطوى على العديد من العناصر ⁽¹⁾ ، وتعترف التقارير المتعلقة بالطاقة بالتحديات الحقيقية والضغط التى يتوقع مواجهتها .

* بالنسبة لأسعار النفط

- هل يمر العالم فى الوقت الحاضر بمرحلة قاع دورة سعرية فى النفط وهل ستستمر الأسعار المنخفضة لفترة طويلة ؟
- هل دخل العالم فى فترة جديدة من التذبذبات الواسعة فى أسعار النفط ؟
- ماذا يعنى السوق بالنسبة لقرارات الاستثمار ؟

* فيما يتعلق بالأوبك

- كيف يكون العالم بدون دول الأوبك ؟
- ما الدور الذى تلعبه السعودية فى سوق النفط ؟

* المعروض العالمى من النفط والاستثمارات

- كيف يستجيب إنتاج الولايات المتحدة من النفط لانخفاض أسعاره ؟ وهل الولايات المتحدة تعد منتجاً مرجحاً ؟
- كيف تستجيب كل من روسيا والمكسيك وغيرهما من المنتجين الرئيسيين لتغيرات الأسعار ؟
- هل تؤثر ظروف الحروب وعدم الاستقرار على الإنتاج فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط ؟
- هل سترتب على انخفاض أسعار النفط ظهور أزمات فى مناطق جغرافية جديدة ؟
- هل ستتغير العلاقة بين الشركات والدول ؟
- ماذا يحدث لإنتاج النفط من المصادر غير التقليدية ، الزيت الثقيل tight oil ، الرمال النفطية وفى ظل الإنتاج مرتفع التكلفة ؟

⁽¹⁾ Dan Yergin and other, \$30 or \$130 ? Scenarios for the global oil market to 2020; Introduction to a new HIS Energy Multiclient study, IHS, 29 Jan. 2015 .

*** فيما يخص الطلب**

- ما هى العوامل المسؤولة عن نمو قوة الطلب على النفط ؟ وكيف تكون استجابة الطلب لأسعار النفط المنخفضة ؟
- هل النمو فى الطلب العالمى على النفط يتحرك بمعدلات متواضعة فى الأجل الطويل ؟
- هل يمكن لطلب الصين على النفط أن يعود لمعدلات النمو المرتفعة ؟
- هل يمكن للغاز والكهرباء أن يحلا محل النفط فى قطاع النقل أسرع مما نتوقع حتى فى ظل أسعار النفط المنخفضة ؟
- هل ستغير السياسات الحكومية مستوى استهلاك النفط استجابة لأسعار النفط المنخفضة ؟

ففى فترات التغيرات العميقة الدراماتيكية يصبح النجاح مستقبلاً فى السوق العالمى للنفط معتمداً على قرارات تتخذ فى فترات استثنائية من اللا يقين وحدثت تغيرات جذرية . ومن ثم يصبح التحليل معقولاً ومجدياً إذا أخذ فى الاعتبار أكثر من وجهة نظر حول المستقبل ولذا توفر السيناريوهات إطار ديناميكياً وموضوعياً لمناقشة العديد من الاحتمالات المستقبلية لسوق النفط ولاختيار القرارات ، ويمكن فى هذه الحالة تمييز العديد من التغيرات التكنولوجية الهامة التى يمكن أن تساهم فى إعادة تشكيل الأسواق . ولكن قبل الولوج لمناقشة واستعراض هذه السيناريوهات سيتم تناول التطورات الأخيرة فى انخفاض أسعار النفط والتوقعات باستمرار بعض العوامل المؤثرة فى الأجل القصير وكذلك التنبؤات بأسعار النفط لعامى 2015، 2016.

4-1 انخفاض أسعار النفط والتطورات الأخيرة

شهدت أسعار النفط العديد من التقلبات الاقتصادية الواسعة . إذ حصلت حالات من الارتفاع المفاجئ وحالات من الاخفاق حول مستوى متدن . كما حدث خلال الفترة (86-2000) إذ تأكلت الأسعار فى صورتها الأسمية والحقيقية ، مما أدى على تراجع الاستثمار فى صناعة النفط وصولاً إلى عجز القدرة الإنتاجية الاحتياطية عن مواجهة الزيادة غير المسبوقة فى الطلب العالمى على النفط . وقد تراوحت الأسباب لهذه التقلبات السعريّة إلى عوامل ترتبط بالطلب والنمو الاقتصادى العالمى (فى عام 2000) أو ارتفاع درجات الحرارة وأحداث العراق والأجواء الساخنة مع إيران وفى الشرق الأوسط بصورة عامة (خلال السنوات 2002 ، 2003 ، 2004) ثم ارتفاع درجات الحرارة (خلال السنوات 2005 ، 2006 ، 2007) ، وكذلك بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية وزيادة الطلب وارتفاع المخزون الاستراتيجى العالمى

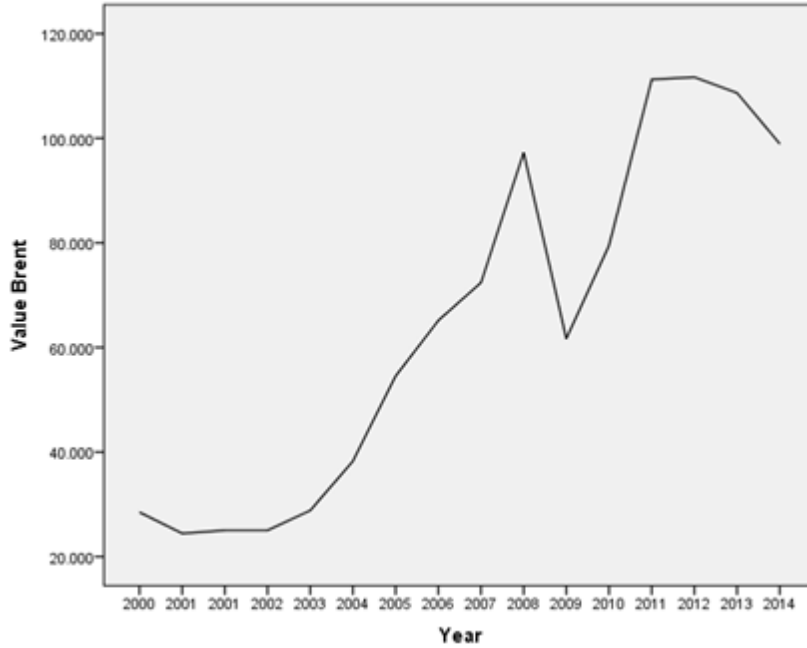
التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

وارتفاع أسعار النفط (خلال السنوات 2007 ، 2008 ، 2009) ⁽¹⁾ ، كما أن هناك الأسواق الآجلة التى تعد من أكثر الأسواق نشاطاً فى العالم إذ يجد المضاربون والمستثمرون فرصة ضخمة فى الأسواق الآجلة لأنها تمكنهم من جنى أرباح عن طريق تداول عقود النفط على الورق حتى وقت التسليم بدون القيام بأية عمليات فعلية للشحن والتسليم .

ويوضح شكل (1-4) أن السعر قد انهار من 147 دولار فى عام 2008 إلى 30 دولار فى أواخر 2008 ولكن ما بين 2009 ، 2011 لم يهبط سعر النفط بهذا الشكل بالعكس وصل إلى 100 دولار وأصبح فوق الـ 100 دولار إلى منتصف عام 2004 . ولقد انخفضت أسعار النفط بمقدار النصف فى الربع الأخير من عام 2014 وبعد مرور أقل من شهر فى 2015 انخفضت 9% أخرى وهبط سعر نفط برنت دون 50 دولار للبرميل فى أوائل يناير 2015 للمرة الأولى منذ مايو 2009 . والمؤشرات تنبئ بأن الأسعار لن تعاود الصعود فى أى وقت قريباً إذ لم يكن أشد منها انهياراً فى عام 2008 عندما هوت الأسعار من 147 دولار إلى 30 دولار للبرميل ⁽²⁾ .

شكل رقم (1-4)

أسعار البترول العالمية من عام 2000 حتى عام 2014



المصدر : تقرير شركة بريتش - بتروليم ، 2015 .

(1) فوزية غالب عمر ، دراسة تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمى والتحليل الإحصائى للسلسلة الزمنية (2000-2009) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد الرابع والثلاثون ، المجلد التاسع ، 2013 ، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ص 141-144 ، جدول (1) .
(2) البنك الدولى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الموجز الاقتصادى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، انخفاض أسعار النفط، يناير/كانون الثانى 2015 .

ويعزى انهيار أسعار النفط إلى ثلاثة أسباب : ففى جانب العرض حدثت زيادة فى الإنتاج الأمريكى من النفط الصخرى وتحول فى سياسة منظمة أوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها من السوق ، وفى جانب الطلب تراجع الطلب العالمى عما كان متوقعاً بسبب بطء النمو الاقتصادى العالمى وخلافاً لانهيار أسعار النفط فى 2008 الذى كان نتيجة لعوامل الطلب فإن العوامل الخاصة بجانب العرض تلعب دوراً مهماً فى سوق النفط فى الوقت الحاضر . هذا فضلاً عن عوامل أخرى لا تقل أهمية مثل : العوامل الجيوسياسية ، ارتفاع سعر الدولار ، ارتفاع المخزون العالمى من النفط .

4-2 توقعات باستمرار بعض من العوامل المؤثرة على الأسعار فى الأجل القصير

- تشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة فى الولايات المتحدة ⁽¹⁾ (EIA) إلى نمو مخزون البترول العالمى global oil inventories بمتوسط 2,5 مليون برميل يومياً فى يونيو ويولية 2015 بما يتجاوز 0,4 مليون برميل يومياً خلال نفس الفترة من السنة السابقة وبمتوسط 0.3 مليون برميل يومياً خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2012-2014) . كذلك تشير البيانات الحديثة حول الصين والدول خارج مجموعة دول OECD أن النمو الاقتصادى البطء يمكن أن يؤثر سلباً على الطلب على منتجات البترول ، وعلى ذلك فإنه فى ظل مستويات الإنتاج الحالية المرتفعة من إنتاج النفط الخام ومع إمكانية إضافة صادرات إيران إلى السوق فى 2016 فإنه من المتوقع هبوط أسعار النفط .

- وفيما يخص الإنتاج العالمى من البترول والسوائل الأخرى يشير نفس المصدر (2) إلى أن رقم الإنتاج قد سجل 96,5 مليون برميل/يومياً ، ويوزع بين دول منظمة الأوبك والمنتجين خارج منظمة الأوبك ، وتحظى السعودية والعراق بأكبر مكاسب فى الإنتاج ، وتحتل كل من الولايات المتحدة وكندا المرتبتين الأولى والثانية على الترتيب من ضمن مجموعة الدول خارج منظمة الأوبك ، أما استهلاك البترول والسوائل الأخرى (3) فقد سجل 93,9 مليون برميل يومياً فى يونيو، يولية 2015 مرتبطاً بعوامل موسمية مثل حرق النفط الخام لتوليد الطاقة فى السعودية وتزايد الطلب على الجازولين فى الولايات المتحدة .

⁽¹⁾ EIA, US Energy Information Administration, The Availability and price of petroleum and petroleum products in countries other than Iran, August 11, 2015 .

⁽²⁾ EAI, ibid .

⁽³⁾ يشمل هذا المفهوم البترول ومنتجاته والبدائل القريبة close substitutes مشتملة على النفط الخام ، lease condensate ، سوائى الغاز الطبيعى ، الوقود الحيوى ، الفحم

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

ويوضح جدول (1-4) الفائض العالمي من الطاقات الانتاجية للنفط حتى يولية 2015 :

جدول رقم (1-4)

فوائض الطاقة الانتاجية من النفط الخام (مليون برميل يوميا)

متوسط 2014-2012	متوسط 2014	متوسط 2015	يونية 2015	يوليو 2015
2,1	2,0	1,4	1,4	1,3

المصدر : EIA, ibid .

والجدير بالملاحظة أن هذه الطاقة الفائضة هي مؤشر لظروف السوق tight market ومع ذلك فإن الحجم الحالي من مخزون النفط العالمي يجعل مستوى فائض العرض المنخفض أقل أهمية .

والجدول التالي يبين مستوى المخزون المقدّر لدى OECD (مليون برميل يوميا) Estimated OECD : inventory level (e) (mn barrels)

جدول رقم (2-4)

متوسط 2014-2012	متوسط 2014	متوسط 2015	يونية 2015	يولية 2015
2,649	2,643	2,909	2,894	2,924

المصدر نفسه EIA, ibid .

- وعلى الرغم مما تقدم فإن انخفاض مستوى الطاقة الفائضة يرفع درجة عدم اليقين حول قدره السوق على مواجهة توقف إمدادات النفط التي من الصعب التكهّن به خاصة في ظل مناخ عدم الاستقرار الحالي في ظل الصراعات القائمة أو في الدول المجاورة للدول المنتجة للنفط الرئيسية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، فيصل مستوى التذبذبات في المعروض العالمي غير المخطط ⁽¹⁾ إلى متوسط 3,4 مليون برميل يوميا في يونية ، يولية 2015 وذلك نظراً للتوقعات بين منتجي الأوبك خاصة ليبيا ، وتعكس التذبذبات غير المخططة في المعروض من النفط الخام للأوبك في يونية ويولية بعض تدفقات في إنتاج حقول المنطقة المحايدة Neutral Zone في Khafji and Wafra وكذلك توقف بعض حقول النفط في إيران والعراق ونيجيريا ، وفي المقابل فإن التذبذبات في المعروض من الوقود السائل في الدول خارج منظمة الأوبك قد يفسر في ضوء الحرائق التي شبت في غابات Alberta في حقول الرمال النفطية في كندا ، وكذلك التوقفات في المكسيك على أثر الانفجار الذي حدث في التسهيلات الإنتاجية على الحدود

⁽¹⁾ EIA, ibid, pp. 2-3 .

Mexico Abkatum Pol chuc system ، من الناحية الأخرى فإن 80% من التوقعات في الإنتاج خارج دول منظمة الأوبك أمكن إيعازها للصراعات في اليمن ، جنوب السودان ، والسودان وسوريا .

- وعليه فقد قامت الإدارة الدولية للطاقة EIA بمراجعة التقديرات الأولية لإنتاج البترول وغيره من السوائل الأخرى والاستهلاك خلال 2015 وتم مراجعة تقديرات الإنتاج العالمي للبترول والسوائل الأخرى خلال أبريل ومايو بإضافة 0,3 مليون برميل يوميا ليصل الإنتاج إلى 95,3 مليون برميل يوميا بينما تمت زيادة الاستهلاك العالمي بحوالي 0,3 مليون برميل يوميا ليصل إلى 92,7 مليون برميل يوميا . وعليه فالتغيرات في المعروض العالمي من النفط هو راجع لإنتاج أعلى من المتوقع في الولايات المتحدة والعراق والسعودية .

4-3 تنبؤات بأسعار الطاقة في 2015 ، 2016

وفقاً لتوقعات EIA فإن أسعار نفط برنت في عام 2015 هي 54 دولار للبرميل ، وفي عام 2016 تسجل 59 دولار للبرميل ، ويتوقع أن تقل أسعار تكساس الفورية للنفط في 2015، 2016 بخمسة دولارات عن سعر نفط برنت ، تشير التكهّنات أن تواجه أسواق البترول العديد من عناصر اللايقين في عام 2016 والتي ترتبط بسرعة دخول البترول الإيراني إلى الأسواق وكذلك قوة نمو استهلاك النفط واستجابة الإنتاج لانخفاض الأسعار في الدول خارج منظمة الأوبك ، وعليه يشهد العام الحالي 2016 ضغطاً سعرياً إلى أسفل في اتجاه الربع الرابع من عام 2016 ، وذلك في ظل توقعات الانخفاض في تشغيل معامل التكسير في فصل الصيانة المعتاد وهو الخريف ، ومن ثم فالقيم الحالية لعقود وبدائل المستقبلات (عقود الأجل الطويل) يمكن أن تلقي بظلال من الشك حول الأسعار ، وعليه توقعت EIA بأن تتراوح أسعار WTI في نوفمبر 2015 ما بين 34 دولار - 64 دولار بدرجة ثقة 95% والواقع الفعلي يثبت اقترابها من ذلك خاصة مع تراوح وصول الأسعار خلال النصف الثاني من 2015 ما بين 50 دولار وحتى 28 دولار للبرميل من النفط وتسجيل ارتفاع طفيف في بداية 2016 إلى نحو 34 دولار .

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

جدول رقم (3-4)

تنبؤات بأسعار الطاقة (وفقاً للإدارة الدولية للطاقة) أغسطس 2015

2016	2015	2014	
54,42	49,62	93,17	النفط الخام (دولارات لكل برميل) تكساس WTI (الفوري) West Texas intermediate spot Average
59,42	54,40	98,89	متوسط سعر برنت (الفوري) Brent spot Average
50,95	46,62	89,65	متوسط سعر الاستيراد
53,43	48,82	92,05	متوسط سعر معامل التكرير Refiner Average Acquisition Cost
3,31	2,98	4,52	الغاز الطبيعي
4,39	2,89	3,21	السعر الفوري (*) Henry Hub (dollars per million Btu)

Source : EIA, U.S. Energy Information Administration, Short – Term Energy Outlook (STEO), August 2015, table (2) Appendix .

* ويقصد بالسعر الفوري هو قيمة برميل النفط المتبادل في الأسواق الحرة المفتوحة للنفط الخام والمجسدة بوحدة نقدية معينة ، أما السعر الأسمى فيقصد به القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبراً عنه بالوحدة النقدية الدولار مثلاً السعر الأسمى للنفط العربي الخفيف ، أما أسعار صفقات الأجل الطويل Long – Term deal price ويقصد به الأسعار النفطية التي يتم عقدها الآن على أن يتم التسليم في مدة لاحقة ، حول هذه التعريفات وغيرها يرجى مراجعة : فوزية غالب عمر ، مرجع سبق ذكره ص 137-139.

أما فترة الثقة 95% فتتسع مع الوقت للتنبؤات لأسعار 2016 حيث تصل في ديسمبر وفقاً لنفس المصدر الي حدود 27 دولار - 103 دولار للبرميل ، هذا ويذهب نفس المصدر EIA⁽¹⁾ الي الإشارة الي توقع حدوث انخفاضات في إنتاج الولايات المتحدة حتى الربع الرابع من 2016 والتي يمكن ايعاذاها للعوائد الاقتصادية غير الجاذبة في بعض المناطق الانتاجية الناشئة والقديمة داخل الولايات المتحدة فضلاً عن تأثير بعض العوامل الموسمية والمتمثلة في الأعاصير Hurricane والمترتب عليها اختلالات في مستويات الإنتاج في خليج المكسيك ، ومن ثم فإن انخفاض أسعار النفط خلال سنوات التنبؤ من المتوقع أن تطول وتعمق الانخفاضات في الإنتاج النفطي داخل الولايات المتحدة .

ويؤكد مصدر البنك الدولي⁽²⁾ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تراجع أسعار النفط سيستمر في عام 2015 وعلي النقيض من انهيار الأسعار في عام 2008 حيث ظلت أسواق العقود الآجلة متفائلة باحتمال انتعاش أسعار النفط .

⁽¹⁾ EIA , ibid, pp.5-6

⁽²⁾ البنك الدولي ، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، انخفاض أسعار النفط ، يناير/كانون الثاني 2015 ، ص 4-5 .

لم تبد أية مؤشرات علي مثل هذا التعافي في أسواق العقود الآجلة هذه المرة ، حيث أن هناك عدة عوامل مجهولة مثل جانبي العرض والطلب والظروف الجيوسياسية والبنية النقدية والتنظيمية العالمية قد تسهم في تحول الأسعار في اتجاهات مختلفة وتتردد بعض التكهّنات بان متوسط السعر قد يرتفع حيث تقوم السوق بتصحيح نفسها علي الأمد الطويل وسيكون ذلك علي الأرجح بقيام شركات النفط الصخرى الأمريكى بخفض إنتاجها ، فتكاليف الإنتاج لدى الكثير منها في حدود 70 دولاراً للبرميل ، وإذا استمر تراجع أسعار النفط فإنه قد يجعل الكثير من هذه الشركات تغلق حقولها النفطية أو تقلص استثماراتها وسيؤدى هذا الي إبطاء وتيرة الانتاج إيقاف هبوط أسعار النفط ، وقد بدأ بعض المنتجين إيقاف منصات الحفر عن النفط في أوائل عام 2015 ، وهو ما يعنى تقليص أنشطة الحفر عن النفط الصخرى بنسبة 20% ، غير أن بعض الشركات الأصغر حجماً تتجه نحو الاندماج مع الشركة الام ومن ثم فإن الانتاج قد لا يتأثر في اى وقت قريباً. ويتصور سيناريو الأسعار المنخفضة أن أسعار النفط قد تهبط حتى 20 دولاراً للبرميل في الأجل القصير ، إذ انه من غير المتوقع أن يتعافى الاقتصاد العالمى ولا سيما في منطقة اليورو قريباً ، وبدأت الصين (وهى مستهلك رئيسى للنفط) تدخل مرحلة من التنمية اقل كثافة في استهلاك النفط فضلاً عن ذلك فإنه مع التوصل الي اتفاق نووى مع ايران ورفع العقوبات علي تصدير النفط قد تؤدى زيادة صادرات النفط الإيرانية بمقدار مليون برميل يومياً بجانب ارتفاع صادرات النفط العراقية والليبية (إذا انحسرت المخاطر الجيوسياسية) الي مزيد من التراجع لأسعار النفط.

وتؤكد مصادر أخرى ⁽¹⁾ "بأن التكهّن بأسعار النفط أشبه بمسعى غير مجد ، إذ توجد العديد من المتغيرات التى تلعب دورها فى أسعار النفط بشكل حاسم ومعبر". ويشير نفس المصدر بأن سوق العقود الآجلة يتجه للتحسن فى السعر ليصل إلى 70 دولار للبرميل الواحد بحلول عام 2019 ، و فى نفس الوقت يتنبأ معظم الخبراء سعراً يتراوح بين 40-80 دولاراً للبرميل خلال السنين القليلة القادمة ، إذ لم تعد الكثير من آبار النفط مربحة مثل آبار المياه العميقة ، و نفط القطب الشمالى حيث لن تكون آباره مربحة بأقل من سعر 100 دولار ، كما يواجه نفط بحر الشمال مخاطر أخرى فيما يخص الآبار الجديدة إذ تحتاج إلى سعر يتراوح ما بين 70-80 دولاراً للبرميل لتبرير عملية الحفر ، وعليه يمكن لإنتاج بحر الشمال أن يهبط بنسبة 20% إذا كان سعر برميل النفط 50 دولاراً ، إضافة إلى ذلك فإن عمليات البحث عن النفط فى مناطق باحتياطيات غير مؤكدة مثل جنوب وغرب افريقيا ستتوقف أيضاً ، على الجانب الآخر فإنه وفقاً لأبحاث شركة سكوتيو باتك ⁽²⁾ لكى يغطى منتجو النفط الصخرى الأمريكى النفقات فإن متوسط البرميل يجب أن يكون قريباً من 60 دولاراً وعليه فإن الاستثمار فى الآبار الجديدة يقدر أن يصل إلى نصف ما كان عليه حيث أن غالبية الآبار المنتجة للنفط الصخرى لا تعمل أبداً عند سعر 40-50 دولاراً

(1) ريتشارد أندرسن بى سى 24 فبراير/ شباط 2015 .

(2) نفس المصدر السابق ، ص 6 .

للبرميل ، وبالتالى سيلغى ذلك نمو الإنتاج⁽¹⁾ ، ويوجد تنافس صريح بين النفط ومصادر توليد الطاقة المتجددة ، لذا فإن الطاقة الشمسية بشكل خاص ستعانى من النفط الرخيص ، وفى بقاع أخرى من العالم يساهم انخفاض سعر النفط فى هبوط سعر الغاز وهو المنافس المباشر لمصادر الطاقة المتجددة وهو ما يتوجب زيادة الدعم الحكومى للتعويض عن ذلك .

تأثير انخفاض أسعار النفط على أسعار أسهم شركات إنتاج تجهيزات الطاقة المتجددة

لوحظ انخفاض أسعار أسهم "فيستاس" وهى أكبر شركة فى العالم لتصنيع توربينات الرياح بنسبة 15% أما أسهم عملاق صناعة ألواح الطاقة الشمسية الصينية "ج.أ. سولر" فقد هبطت أسعارها بنسبة 20%⁽²⁾ ، كذلك فإن أسعار النفط المنخفضة هى مصدر قلق بالغ لصانعى السيارات الكهربائية حيث هبطت أسعار السيارات التى تعمل بالطاقة الهجينة فى الولايات المتحدة ، هكذا فإنه كنتيجة مباشرة للأسعار المنخفضة سيتم تقليص التنقيب والإنتاج وبينما تستغرق الدورة الاقتصادية عدة سنوات فإن العرض سينخفض وترتفع الأسعار .

وعلى الرغم من توقع تعافى أسعار النفط جزئياً على المدى المتوسط نتيجة التراجع المرجح فى نمو الاستثمارات والطاقة الإنتاجية المستقبلية فى القطاع النفطى استجابة لانخفاض أسعار النفط⁽³⁾ ، إلا أن ذلك سوف يتوقف على ما إذا كانت منظمة أوبك ستواصل القيام بدورها كالمنتج المرجح أو إذا كانت الأسعار ستتأثر أكثر بالتكلفة الحدية لإنتاج النفط الصخرى .

وتشير التجارب التاريخية إلى انخفاض الثقة باستشراف أسعار النفط خصوصاً طويلة الأجل وتوقع التقلبات الحادة والقوية أسعار النفط خصوصاً طويلة الأجل⁽⁴⁾ ، إلا أنه لا يمكن تجاهل الآثار المحفزة لكونها دافعة للغاية للسياسية جراء تخفيض أسعار النفط ومن هذه الآثار نذكر:

01 رفع معدلات النمو العالمى جراء التوقع بازدياد الطلب على باقى السلع والخدمات وتراجع أسعار منتجات النفط مما سيخفض مستوى تكاليف المعيشة .

02 ازدياد الناتج المحلى بالأسعار الجارية للدول المستوردة للنفط مثل الدول الأوروبية ، والصين أكبر زبائن السعودية ، بينما سيكون الأمر مختلفاً فى الولايات المتحدة بسبب مخاطر تراجع الاستثمار فى النفط الصخرى الذى أضاف نحو مليونى وظيفة خلال السنوات الأربعة الماضية.

(1) يشير نفس المصدر السابق أن شركة مثل شلومبرجر العملاقة قد قامت بتسريح 900 شخص من عملهم (8% من قوة العمل) وليست شركات النفط هى المتضرر الوحيد لقطاع الطاقة المتجددة هو الآخر يعانى من الأمرين فى الشرق الأوسط ومناطق من أمريكا الوسطى والجنوبية .

(2) نفس المصدر السابق ، ص 7 .

(3) صندوق النقد الدولى ، التعايش مع انخفاض أسعار النفط فى سياق تراجع الطلب ، يناير 2015 ، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمى ، ص 1-3 .

(4) عمران للدراسات الاستراتيجية Omran for strategic studies ، خفض سعر النفط غاية سياسية عاتمة : ورقة تحليلية مسار السياسة والعلاقات الدولية ، ص 24 .

- 03 تحسين الموازين الخارجية للدول المستوردة .
04 ارتفاع إنتاجية القطاعات المستخدمة للنفط مع تراجع التكاليف .

4-4 سيناريوهات المستقبل

1-4-4 التغيرات الهيكلية الجديدة فى سوق النفط

فى ورقة موستارت ⁽¹⁾ مستشار قطاع الطاقة فى الدنمارك طرح للمناقشة تساؤلاً رئيسياً هل هناك تحولات هيكلية جديدة يمكن تمييزها بحيث تحدث تحولاً فى ميزان سوق النفط خلال الخمسة والعشرين عاماً القادمة وكانت اجابته بنعم ودلل على صحة ذلك من خلال ما يلى :

- إن نتائج سيناريوهات الأسعار للمؤسستين: وكالة الطاقة الدولية ، إدارة معلومات الطاقة ، EIA ، IEA ⁽²⁾ تقود إلى التساؤل عن مدى مصداقية وواقعية المناهج التى تطبقها هاتين المؤسستين .

وبين الجدول التالى التنبؤات بالأسعار وفقاً لوكالة الطاقة الدولية (بأسعار 2004) خلال 2010 وحتى 2030 :

الفترة	WEO 2004 مستوى السعر 2004	WEO 2005 مستوى سعر 2004	
2010	السيناريو المرجعى 24 دولار	السيناريو المرجعى 35 دولار	
2020	السيناريو المرجعى 28 دولار	السيناريو المرجعى 37 دولار	السيناريو المرجعى
2030	السيناريو المرجعى 31 دولار (متوسط 2005-2030) من 27 دولار متوسط (38 دولار = السيناريو الأعلى)	السيناريو المرجعى 39 دولار سيناريو السعر الأعلى 52 دولار	سيناريو الاستثمار المؤجل Deferred Investment scenario

المصدر :

Wolfgang Mostert , ibid.

- فالتنبؤات السعرية فى نشرات IEA حافظت على النظرة التشاؤمية للموارد resource , pessimistic mindset بمعنى أن الاتجاهات التصاعدية فى الأسعار حتمية حيث أن معدل النمو فى سعر النفط بالأسعار الثابتة ما بين 2-3% .
- ومن ثم فكل التنبؤات السعرية تبالغ فى تقديرات سعر النفط حتى فى WEOS حتى 2005 لأنها تقلل من إمدادات النفط من المصادر خارج منظمة الأوبك والتى جعلت التغيرات فى مرونة

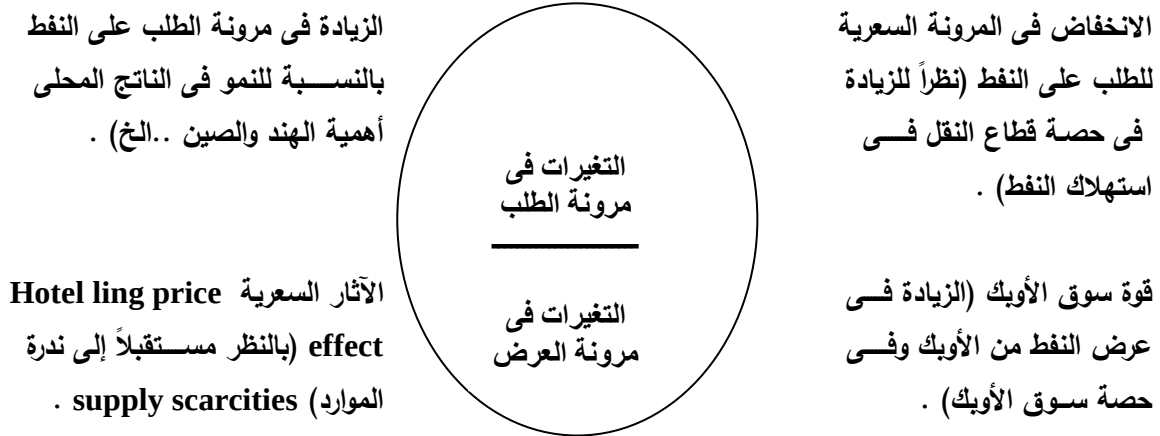
⁽¹⁾ Wolfgang Mostert, Management consultant, Energy sector , Is the Oil price increase from 2003 to 2005 an indicator of a long-term upward shift in the price of oil ? , Denmark .

⁽²⁾ IEA, The information Agency in International Energy outlook (IEO 2004) and the IEA, the International Energy Agency in World Energy outlook 2004 (WEO 2004) .

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

الطلب والعرض تحدث تحول فى سعر النفط فى الأجل الطويل ، كذلك من الصعوبة بمكان على الأوبك أن ترفع الأسعار بشكل كبير يتجاوز مستوى التكلفة الحدية لهذه المصادر ، هذا بالإضافة أن تقدير IEA's يقلل من قوة الطلب من قبل الصين والعالم على النفط .

شكل رقم (4-2)



مخاطر Hubbert Plateau risks

(الحصة الدنيا للعرض الجديد يمكن أن تأتى من الزيادة فى معدلات الاستخراج لحقول النفط الموجودة قبل 1980)

- وتستنتج الورقة المنوه عنها أن سجل IEA للسيناريوهات يبرز بجلاء حقيقة صعوبة التنبؤ فى المستقبل خاصة ما يتعلق بسوق النفط ، وبافتراض أن المرونة السعريّة تقترب من الصفر فإن سوق النفط يتفاعل عشوائياً hysterically باضطراب مع التغيرات فى الطلب والعرض ، فالتغير بنسبة 1% تحت تأثير عوامل فى الأجل القصير يمكن أن يحدث زيادة بنسبة تتراوح ما بين 30% إلى 50% فى الأجل القصير فى سعر النفط الخام ، وبالتالي فإن التذبذبات السعريّة الواسعة فى الأجل القصير هى سمة طبيعية لسوق النفط الدولى ، ومن ثم فإن القفزات السعريّة خلال (2003-2005) ليست مؤشراً كافياً لحدوث تحول هيكلى فى سوق النفط العالمى (1) .

- وفقاً لجدول رقم (4-4) يمكن أن نتبين حدوث تحولات هيكلية فعلياً : حيث أن الاستقرار فى السعر المتوسط للنفط فى الأجل الطويل يشير إلى وجود تصحيح ذاتى قوى لعوامل الطلب والعرض قد تم كسره أو تخطيه فى عام 1973 ، وفى الفترة المضطربة Turbulent 1973-1984 (أزمتى 1973 ، 1979 للنفط) فإن سعر النفط خلال 1985 إلى 2004 قفز بنسبة زيادة 50% أعلى من سعر 16 دولار خلال 1920-1970 . والعوامل الهيكلية السببية من السهل تمييزها

(1) Mostert, ibid, P.2 .

: التغير فى مرونة العرض مع ظهور منظمة الأوبك فى عام 1973 كرتال مثبتاً للإنتاج
production fixing cartel لعدد 11 دولة مصدرة للنفط وتأمين صناعة النفط فى دول
الشرق الأوسط .

على جانب الطلب

- سجل معدل نمو الناتج المحلى العالمى متوسط 2,9% خلال الفترة من 1979 وحتى 2004
ووصل متوسط معدل النمو فى الاستهلاك العالمى من النفط إلى 1,1% سنوياً خلال نفس الفترة
، ويتوقع لذلك أن تكون نسبة النمو فى الناتج / النمو فى استهلاك النفط أكبر خلال الفترة
2005-2030 وذلك لأن حصة متزايدة من النمو فى الناتج العالمى يأتى من الاقتصاديات
النامية المتعطشة إلى النفط .
- ويتوقع أن تنخفض المرونة السعرية للطلب العالمى على النفط مقارنة بالماضى مع التركيز
المتزايد فى استخدام النفط فى قطاع النقل .

جدول رقم (4-4)

تنبؤات بأسعار الطاقة بأسعار 2014

الفترة	مستوى السعر مستوى سعر سنة 2004	انتاج الأوبك OPEC's كحصة من اجمالى الانتاج العالمى من النفط
1970-1920	16 دولار للبرميل	
1984-1973	56 دولار للبرميل	55% عام 1973 28 مليون برميل يومياً
2004-1985	24 دولار للبرميل	38% عام 2004 29 مليون برميل يومياً
2030-2005	40 دولار - 45 دولار للبرميل (Mostert forecast)	44% (WEO 2005 RS) عام 2030 54% = WEO 2004 50 مليون برميل يومياً : عام 2030 68 مليون برميل يومياً = (WEO 2004)

- نفس المصدر السابق مباشرة .

على جانب العرض

- توقعت الدراسة أن تنخفض مرونة العرض في ضوء الاعتبارات الجيولوجية وبالإضافة في قدرة الأوبك على ممارسة قوة السوق ، وبالإستناد على فرضية Hubbert المتشائمة فإن إمدادات النفط ستصل إلى ذروتها عندما يكون نصف المورد المستخرج يستهلك بالنسبة للنفط التقليدي قبل عام 2030 (حيث أن المعدل المتوسط لاستخراج النفط هو 55% ⁽¹⁾).
ويقدر أصحاب الآراء المتفائلة في العرض supply optimists مشتتاً على تقارير EIA أن العرض المتزايد من الإنتاج من النفط من المصادر غير التقليدية Non conventional والاستخدام المتزايد من تكنولوجيا انتاج النفط المتطورة يمكن أن يغطي النمو المتوقع من الطلب بنسب 1,6% - 2% حتى 2037 وذلك حينما ينخفض انتاج النفط التقليدي الأفقى ، ومن ثم فتقارير IEA , EIA تستبعد حدوث ظاهرة Hubbert peak حوالى 2016 .
- وفقاً لتقرير WEO 2004 فإن أسعار السيناريو المرجعى تعكس وجهة نظر IEA بخصوص الأسعار المحفزة والمشجعة للاستثمارات فى امدادات النفط لمواجهة الطلب المتوقع ، والمسألة ليست ما إذا كان الطلب والعرض يتطور كما تشير التنبؤات ولكن مدى استعداد المنتجين للبيع عند أسعار السيناريو ، أما الفاعلين الرئيسيين للسوق سيدركون فى عام 2025 أنهم يبحثون عن سعر يتجاوز 100 دولار للبرميل وقطعاً لن يتوافر أى منتج للنفط يبيعون بسعر 28 دولار IEO 2004 فى عام 2025 ، وبالأخذ فى الاعتبار أن نفس النفط المباع بعد 13 سنة يتطلب 75 دولاراً إضافياً وباقتراض معدل خصم 10% وتكلفة متغيرة للنفط بحوالى 2,5 دولار للبرميل فإن المنتجين كحد أدنى يبحثو عن 33 دولاراً كسعر فى عام 2025 ، 53 دولار فى عام 2030 .
- التطور فى المعروض العالمى من النفط يزيد من قدرة الأوبك على المناورة فى السوق لصالحها .
فيلاحظ وفقاً لجدول (4-4) أن حصة الأوبك قد انخفضت من الإنتاج العالمى من النفط 55% فى عام 1973 إلى عام 1984 ، 38% فى عام 1985 إلى عام 2004 ثم 44% فى عام 2030 ، وفى خلال هذه الفترة البيئية زاد فائض العرض بشكل ملموس فى منظمة الأوبك الذى جعل من الصعوبة بالنسبة لها الحفاظ على النظام discipline عندما تم الاتفاق على حصص الإنتاج ، ماهى النتائج التى أمكن استخلاصها من تقارير IEA and EIA حول التغيرات الهيكلية الحادثة فى السوق ؟

⁽¹⁾ وفقاً لرأى مستشار البنك الدولى بروفيسور ممدوح سلامة ، معدل استخراج النفط من البئر فى العالم فى المتوسط هو 35% مع وجود تفاوتات بين المناطق فتصل النسبة فى بحر الشمال 55% ، وفى خليج المكسيك 50% وهذا معناه أن نسبة 65% تبقى فى الأرض لترفع الاحتياطات كلما تقدمت التكنولوجيا . وفى الولايات المتحدة الأمريكية حالياً مع تكنولوجيا الحفر الزلزالي الأفقى عادت التكنولوجيا الأمريكية إلى الحقول القديمة التى أغلقت لتستخرج منها مزيد من النفط .

- يؤكد المصدرون على عدم اهتمامهم بالتنبؤات السعرية بقدر اهتمامهم بالسيناريوهات :

(1) السيناريو المرجعى The Reference Scenario

يقصد به التزام الحكومات بالسياسات الحالية ، حيث لا توجد أدوات سياسة طاقة جديدة أو فعالة.

(2) سيناريو الاستثمار المؤجل The Deferred Investment Scenario

حيث يمارس أعضاء الأوبك تقييد الإنتاج للتحكم فى سعر النفط .

(3) سيناريو السياسة البديلة العالمية The World Alternative Policy Scenario

والذى يصور مستقبل الطاقة الذى ينشأ فى حالة لجوء حكومات الدول المستهلكة فى المستقبل إلى اتخاذ إجراءات وسياسات جديدة نشطة لتشجيع الاستخدام الكفؤ للطاقة والتحول عن الطاقة الأحفورية لأغراض أمنية وبيئية ، وفى ظل هذا السيناريو ينخفض الطلب العالمى على الطاقة الأولية بنسبة 10% فى عام 2030 مقارنة بالسيناريو المرجعى .

- وتورد الدراسة المشار إليها آنفاً بعض الملاحظات والمحاذير حول منهجية IEA فى تحليل المصلحة الاقتصادية الخاصة بدول منظمة أوبك ⁽¹⁾ :

01 من الواضح أن المنهج الصحيح لتحليل الإيرادات هو النظر إلى القيمة الحالية الصافية لإيرادات الأوبك ، فعلى الرغم من كبر الربح الاقتصادى المترتب على إنتاج النفط فى دول الأوبك إلا أنه عند النظر لتحليل الإيراد الحدى تكون تكلفة إنتاج النفط هامة ، فوفقاً لتقرير OECD's Economic Outlook No.76 تصل تكلفة الإنتاج فى الحقول الجديدة للنفط فى الخليج 7 دولار لكل برميل ، 5 دولار للاستثمار فى الاستكشاف والتطوير ، 2 دولار لتكلفة التشغيل .

02 إن التقرير وفقاً لسيناريو الاستثمار المؤجل يبالغ فى تقدير مرونة السعر الحقيقى defecto price elasticity – أى للطلب العالمى على النفط فى ظل الزيادة السعرية الموجهة من خلال الأوبك Opec-induced price increase .

والملاحظ أن السيناريو الحقيقى الذى يعكس سلوك الدول المستهلكة بغض النظر عن سياسة منظمة الأوبك هو سيناريو السياسة البديلة العالمية ، فالجميع يعلمون أن سياسة الطاقة لمجموعة دول منظمة OECD ستتغير نظراً للاهتمامات بمسألة الأمن فى عرض النفط والغاز كذلك الانبعاثات فى الغاز الناتجة عن اتباع السيناريو المرجعى .

03 يتجاهل تقرير IEA أثر استنفاد الثروة wealth depletion effect المترتب على اتباع الأوبك لسياسة تخفيض أسعار النفط .

⁽¹⁾ Wolfgang, op.cit.

فعلى افتراض أن سعر النفط بعد عام 2038 هو 50 دولار وأن تكلفة الإنتاج للبرميل هو 7 دولار ومن ثم فإن صافى العائد للبرميل المتوفر بين 2005 ، 2030 والمباع بعد 20 سنة هو 6,4 دولار للبرميل بسعر خصم 10% ، ومن ثم فإن السيناريو المرجعى الواقعى لصناع السياسة الدولية المهتمين برؤية المستقبل وتقييم سياسات التسعير والاستثمار هو توليفة من كل من سيناريو الاستثمار المؤجل وسيناريو السياسة البديلة العالمية ، كذلك فإن فرضية السعر المعقول للفترة حتى 2035 هى متوسط سعر 40-45 دولار ، وأكبر من سعر 45 دولار من الممكن أيضا ، والذي ينطوى على إمكانية وجود تكنولوجيات نفط صناعية أكثر ملائمة .

2-4-4 سيناريوهات اتجاهات الطاقة العالمية حتى 2030-2050

استعرضت ورقة بيل بايك ⁽¹⁾ Bill Pyke اتجاهات الطاقة العالمية حتى 2030 ، 2050 وفيها يقدم تحليل للنتائج الرئيسية المستخلصة من سبع دراسات حديثة ، حيث قدمت تنبؤات لاتجاهات الطاقة العالمية فى المستقبل فيما بعد 2050 ، وإذا أضفنا إلى هذه الدراسات السبع تقرير Oxford Economics يمكن أن نتبين ما يلى :

01 إن كافة التقارير تعترف بالتحديات الحقيقية والضغط التى يمكن مواجهتها خلال العشرين سنة القادمة .

02 الاستنتاجات الرئيسية من التقارير المختلفة هى أن النمو السكانى فى العالم كما يشير مسح الأمم المتحدة يدور فى نطاق ما بين 7,8 - 9 بليون عام 2030 بما يمثل نمواً بنسبة تتراوح ما بين 10% - 31% من الأرقام الحالية .

03 أداء الاقتصاد العالمى : أن النمو المرجعى للنواتج المحلى الاجمالى العالمى وفقاً للتقرير السنوى هو 3,2% سنوياً حيث تسجل دول منظمة OECD معدل نمو سنوى قدره 2% (EIA and EXM) مقابل 4,4% للدول خارج OECD .

⁽¹⁾ International Energy Outlook, 2010, "Energy Information Administration, Washington D.C. (EIA), July 2010.

- World Energy Outlook 2011, "International Energy Agency, Paris (IEA - WEO), Nov. 2011 .
- "2012 BP Energy Outlook to (2030)" , Jan 2012 .
- "Shell Energy Scenarios to 2050' 4th edition, 2009 .
- "2012 outlook for Energy - A view to 2040" Exxon Mobil, Jan 2012 .
- "Oil and Gas 2030, Meeting the Growing Demands in the coming Decades", IBM Global Business services , Nov. 2010 .
- "World Refining and Fuel services outlook through 2030 (WRFS), Hart Energy, March 2011 .
- Bill PYKE, Global Energy Trends, 2030 to 2050, Hillbre consulting limited, Heswall, wirral, UK, billwpke @ aol. Com 2, March 2012 .
- Oxford Economic, Oil price outlook to 2030, June 2010 .

أما وفقاً لتقرير Oxford Economics جدول (4-5) فيصل المعدل العالمى للنمو هو 4,4% قرب نهاية عقد العشرينات 2020 وتأتى معظم الزيادة من الأسواق الناشئة التى تقودها الصين وباقى دول آسيا الناشئة جدول (4-6) وعليه يتوقع أن ينمو الطلب العالمى على النفط بنسبة 1,2% حيث تشير كل المصادر إلى نمو الطلب العالمى الشامل بنحو 35-50% حتى حوالى 2035/2030 .

جدول رقم (4-5)

تنبؤات بمعدلات النمو العالمى GDP

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
4,8	4,8	4,8	4,8	4,8	4,8	افريقيا
5,2	5,2	5,1	5,0	5,0	5,1	آسيا الباسفيك
7,0	7,0	6,9	7,0	7,1	7,2	آسيا البازغة(بدون اليابان)
4,5	4,5	4,6	4,6	4,6	4,7	شرق أوروبا
2,0	2,0	2,1	2,2	2,3	2,5	الاتحاد الأوروبى
3,2	3,3	3,4	3,4	3,4	3,6	أمريكا اللاتينية
3,0	2,9	2,9	2,8	2,5	2,2	الولايات المتحدة
4,4	4,4	4,3	4,3	4,3	4,3	العالم مكافئ(القوة الشرائية 2005)

المصدر : Oxford Economics, ibid .

جدول رقم (4-6)

تنبؤات سوق النفط حتى 2030

تنبؤات الطلب على النفط فى الأجل الطويل

Oxford Economics OE	OPEC	IEA	EIA	
مليون برميل يوميا				العالم
86,3	85,1	86,3	85,2	2010
97,5	95,4	-	95,9	2020
107,2	105,6	105,2	106,6	2030
				معدل النمو للطلب %
1,1	1,1	1,0	1,1	2030-2010
1,2	1,1	-	1,2	2020-2010
1,0	1,0	-	1,1	2030-2020

المصدر :

Oxford Economics, ibid .

نقلًا عن تقارير Oxford Economics, EIA, IEA/OPEC

04 يظل النفط الخام كمصدر هام أولى للطاقة على الأقل حتى 2030 ، يتوقع أن تزيد الأوبك حصتها من العرض العالمي من 33% الي 46% كذلك يتجاوز طلب الدول خارج (Non-OECD) عن مثيله في دول OECD في هذا العقد ، ومن ثم يتوقع أن يصل نصيب الطلب العالمي من مجموعة دول خارج OECD 60% مقابل 40% لدول OECD ، ويتوقع أن يصاحب النمو البطيء في الطلب على النفط داخل المجموعة الأخيرة بتحقيق مكاسب في مجال كفاءة الطاقة Energy efficiency ، واستخدام مصادر الطاقة البديلة Alternative Energy Sources جدول (4-6) .

وقد لعبت عدة عوامل دوراً في تخفيض الطلب على النفط :

- الجهود المبذولة لتخفيض انبعاثات الغاز Greenhouse gas .
- إعادة هيكلة الصناعة .
- الأهمية المتزايدة للغاز واستخدام مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة النووية والوقود الحيوى ، وعليه يتوقع استمرار هبوط مستوى كثافة استخدام النفط العالمي تدريجياً وكذلك حصة النفط في اجمالي الناتج العالمي . ويسجل تقرير Oxford Economics فشل قمة كوبنهاجن ديسمبر 2009 في فرض التزامات عالمية لتخفيض انبعاثات الكربون لمكافحة الحرارة العالمية Global warming ، منطقياً على الاستخدام المتزايد لضرائب الكربون ومزايا تحسين الكفاءة واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، ولكن في ظل غياب ردود الأفعال العالمية المتسقة للحد من هذه الانبعاثات فهذا يعنى ضمناً استمرار الطلب على النفط في التزايد في العديد من الأسواق الناشئة ، وخلال الفترة 2020-2030 يتوقع ان تكون سرعة نمو ، الطلب على النفط في حدود 1% سنوياً .
- وفقاً لدراسة IBMs لا يعتقد ثلثي عينة استطلاعات الرأي أن الاتفاقيات العالمية يمكن أن تنجح في خفض انبعاثات الطاقة من الوقود الاحفوري ، حيث تتصف تشريعات الطاقة بأنها مشتتة ، كذلك يولى تقرير IEA'S 2011 اهتماماً بسياريو: السياسات الجديدة حيث توافق الحكومات علي خفض استهلاك الوقود الاحفوري المنبعثة من الغازات الدفيئة وعلى التخفيض التدريجي لدعم الوقود الاحفوري - سيناريو 450pp وحيث يتم التوصل الى اتفاق عالمي لتخفيض انبعاثات الكربون تحت 450 pp في عام 2030 ، وهذا المستوى يفترض أن ينسق مع الحد من ارتفاع الحرارة العالمية لأقل من 2 °C .
- إن التدخل الحكومي ينطوى علي فرض رقابة مشددة علي عمليات النفط والغاز ويتطلب مستويات أعلى من التنظيم واللوائح تعوق معدل تنمية مشروعات جديدة في مجال النفط والغاز .
- قيام الحكومات بتعزيز بدائل الوقود الاحفوري مثل : الطاقات الجديدة والمتجددة ، الهيدروجين ، خلايا الوقود والطاقة النووية وغيرها .

- حدوث تطورات فنية وتقنية تشجع على استمرار تطوير الآليات والمركبات مع تحسين كفاءة الاحتراق بنسبة 35% في 2030 ، السيارات الكهربائية ، وكذلك بدء خلايا الوقود في النقل في التقادم في 2020 مع إدخال تكنولوجيا سيارات بخلايا mass market fuel cell hybrids .
 - تطورات عالمية هامة في مجال الاستخدام غير التقليدى للغاز مع تمتع الولايات المتحدة بالريادة فى هذا المجال حتى 2020 .
 - حدوث التحسن في الحفر الافقي وفي استعادة النفط حيث تشير التقارير المذكورة آنفا إن متوسط عامل استعادة الحقل عالمياً 22% ، تحسن نسبة الاستفادة الي 70% وأن كل تحسن بنسبة 1% يقدر أن ينتج 100 بليون برميل والذي يكافئ 5 سنوات في المعروض العالمى (مورد النفط Trillion barrels ، احتياطيات مؤكدة 1,382 Trillion barrel) .
 - ويلاحظ أن تقرير IEA-WEO يلفت الانتباه الى درجة التوافق والتنفيذ لمبادرات التغير المناخي مع تخفيضات لاحقة هامة في استخدام الوقود الاحفورى ، أما تقرير shell فيركز علي سيناريوهين ممكنين :
- الأول : ويركز على التدافع المذعور والتنافس بين الأمم للحد والتخفيض من موارد الطاقة الاحفورية غير المستدامة scramble for energy with nations .
- الثاني : السيناريو التوافقي المسمى ببرنامج خطط العمل Consensual Scenario والذي من خلاله تبحث الاقتصاديات الرئيسية الحلول المشتركة called blue Print ويصل هذا السيناريو الي نتيجة : انه لا توجد حلول مثلي .
- أما كلا من تقريرى B p and Exxon فيقدمان نتائج مستندة على افتراض وجود تقدير وحيد مثل best estimate أى الأفضل في ضوء معلوماتنا .

05 متطلبات الاستثمار

يشير بيل بايك Bill Pyke ⁽¹⁾ أنه وفقاً للتقارير التى استعرضها أن الاستثمار في مجال الطاقة حتى عام 2035 يتطلب إنفاق يقدر بـ 38 تريليون دولار بمتوسط إنفاق سنوى قدره 1-1,2 تريليون من بينهم 40% - 50% يتم تخصيصهم لمشروعات النفط والغاز ، كذلك فإن 66% من جملة هذه الاستثمارات تتفق في خارج منطقة مجموعة دول OECD وأن 17 تريليون دولار مطلوبين للاستثمار في مجال توليد الكهرباء ونقل الطاقة .

⁽¹⁾ Bill Pyke, ibid

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

وتشير تقديرات IEA's للاحتياجات من الاستثمارات للطاقات المتجددة للكهرباء بـ 17 تريليون دولار عام 2035 (بأسعار دولار 2011) حيث يزداد الطلب على توليد الكهرباء بنسبة 80% أعلى في عام 2040 مقارنة بعام 2010 أيضاً ، ويفضل الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء ، وكذلك ينظر إليه كوقود انتقالي لسد الفجوة حتى خلال الفترة التي ستتجاوز فيها مصادر الطاقة البديلة الوقود الاحفوري ، ويعتبر تقرير shell وغيره من التقارير أن الغاز الطبيعي سيكون مصدر الطاقة الرئيسي لكثير من العقود وسيحل محل الفحم والنفط والطاقة النووية في العديد من الأسواق وتشير تنبؤات Exxon Mobil الى نمو بنسبة 60% في الطلب على الغاز حتى 2040 وسينمو الغاز بسوق الطاقة بنسبة 2,5% سنوياً .

ويتوقع أن يصل نصيب الطاقة المولدة Power generation الى ما نسبته 40% - 50% من اجمالي الطلب على الطاقة في 2035-2040 . على الجانب الآخر فإن الطلب على الفحم يشهد انخفاضاً في OECD بسبب سياسات التغير المناخي والتشريعات البيئية ⁽¹⁾ ومع ذلك فإن المؤشرات تدل على استمرار استخدام الفحم في مجموعة الدول خارج OECD بقيادة الصين حيث يشكل الفحم أكثر من 75% من المستخدم في توليد الطاقة ، ومع ذلك يتوقع أن ينخفض الطلب على الفحم ابتداء من 2020 ، أما الطاقة النووية فتتمثل ثالث مصدر للطاقة مستخدم في مجال توليد الكهرباء بعد الفحم والغاز الطبيعي وبعد اكبر مصدر غير كربوني للطاقة لتوليد القوى المحركة ويمثل 5-13% من مزيج الطاقة العالمي ويعتمد على القبول البيئي ، أما مصادر الطاقة المتجددة (wind , wave , tidal, solar Renewals biomass) فيتوقع أن تستحوذ فقط على 4% من مزيج الطاقة العالمية الشاملة في 2030 وذلك بالرغم من طموحات السياسيين والتشريعيين .

ويقدر أن 90% من قطاع النقل يظل معتمداً على وقود البترول في 2040 بانخفاض قدره 5% عن عام 2011 ، حيث يتوقع أن تتضاعف سيارات الطرق من 800 مليون سيارة الي 1,6 بليون سيارة في عام 2040 .

06 مزيج الطاقة

يقدر أن يتغير ببطء نسبي ولكن يكسب الغاز والوقود غير الاحفوري حصة على حساب الفحم والنفط ، أما مصادر الوقود السريعة النمو فهي الطاقات المتجددة (مشتملة على الوقود الحيوى) والتي من المتوقع أن تنمو بمعدل 8,2% خلال الفترة 2010-2030 ، ومن ضمن الوقود الاحفوري ينمو الغاز بمعدل سريع قدره 2,1% .

(1) تنفذ الكثير من الدول اجراءات لتخفيض الانبعاثات ولكنها تركز على القوى الاقتصادية الرئيسية - الولايات المتحدة - EU اليابان والدولتين القادمتين في البريكس : الصين والهند والذين يشكلون معاً مصدرأ لـ 65% من الغازات الدفينة في العالم .

فيما يخص المكاسب الحديثة التى تحققت للفحم في حصة السوق على خلفية التصنيع السريع في الهند والصين فإنها ستأخذ اتجاهاً عكسياً حيث يتوقع أن تكون مساهمة الوقود غير الاحفورى في النمو خلال العشرين سنة القادمة 36% ، ومن الناحية القطاعية يعد توليد الطاقة هو المحرك الرئيسى لاستهلاك الطاقة ويمثل 57% من النمو خلال 2010-2030 ويرفع حصتها من استهلاك الطاقة العالمى من 41% حالياً الي 47% في عام 2030 .

وكما ذكرنا سلفاً يأتى نمو الاستهلاك وفقاً لما جاء في تقرير IEA من الاقتصاديات النامية خارج مجموعة OECD ويشكل نصيب أسيا أكثر من 3/4 الزيادة الصافية العالمية وتزيد تقريباً بحوالى 13 مليون برميل يومياً وعلى الرغم من أن طلب دول OECD قد وصل الي ذروته في 2005 فإنه يتوقع ان ينخفض الاستهلاك بأكثر من 4 مليون برميل يومياً في عام 2030 .

ويلاحظ أن النمو في الاستهلاك للدول الآسيوية خارج مجموعة دول OECD يمكن تلييته من خلال إمدادات الأوبك ، كذلك فإن الزيادات في الامدادات الجديدة للأوبك ستأتى من سوائل الغاز الطبيعى المسال (NGLS) بالإضافة الي الخام النفطى التقليدى في العراق والسعودية ، ويتوقع أن تأتى بعض الزيادات من الامدادات من دول خارج الأوبك ولكن بشكل غير مؤثر وهذا يتفق مع رؤية تقرير IEA Outlook . وكما يتوقع تقرير Oxford Economic⁽¹⁾ فإن الإنتاج الخاص بمنتجات رئيسيين مثل المكسيك والنرويج والمملكة المتحدة يمكن أن يأخذ اتجاهاً تراجعياً حيث يواجه صغار المنتجين مشاكل خاصة بتقادم الآبار ونقص الاستثمارات في السنوات الأخيرة .

وقد كان لانخفاض أسعار النفط لفترة طويلة خلال الثمانينات أثراً عكسياً على صناعة النفط بدلالة الاستثمارات في الطاقات الجديدة خاصة في ظل العمل تحت ظروف ومواقع أكثر بعداً أو ظروف مناخية غير صديقة للبيئة بالإضافة الي المشاكل التقليدية الخاصة بالاستكشاف والاستخراج والشحن . الأمثلة تشير إلى تلك المناطق الموجودة في المياه العميقة ، أجزاء من الاتحاد السوفيتى السابق والمناطق القطبية.

من الناحية الأخرى ربما تصبح الاحتياطيات من الرمال النفطية Tar sands مصدراً مؤثراً بشكل متزايد للنفط خلال العشرين عاماً القادمة ولكنها وسيلة مكلفة جداً لإنتاج النفط وهو ما يتطلب أن تظل أسعار النفط مرتفعة لتبرير ضخامة الاستثمارات ويتركز إنتاج كندا وفنزويلا في انتاج Tar Sands بما يمثل 45% من اجمالي النفط في كندا والتي تمت الولايات المتحدة بخمس احتياجاتها ولكن منذ بداية الأزمة

⁽¹⁾ Oxford Economics , ibid .

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

المالية والركود العالمي ثم تخفيض الانفاق الرأسمالي علي مشروعات النفط الرملى لحد كبير ومع ذلك ينطوى انتاج النفط الرملى على العديد من القضايا البيئية الخطيرة .

07 التنبؤ بأسعار النفط حتى 2030

وفقاً لورقة بيل بابيك فإن الأسعار المرجعية المتوقعة في عام 2035 بالنسبة لتقرير IEA وبأسعار دولار عام 2010 هي 113 دولار لكل برميل - أما وفقاً لتقرير EIA فمن المتوقع أن تتراوح ما بين 135 دولار للبرميل كسعر معتدل ، 210 دولار كسعر مرتفع ، 51 دولار كسعر منخفض ، ويتوقع أن يتضاعف الطلب من الصين من 8 مليون برميل / يومياً ليسجل 17,5 برميل يومياً في عام 2030 . كذلك يتوقع أن يصل إنتاج النفط العالمي الي 99 مليون برميل يومياً وفقاً لتقدير IEA، 110 مليون برميل / يومياً وفقاً لتقدير (EIA) وذلك في عام 2030 ، كذلك يقدر أن يصل إنتاج النفط الي ذروته ما بين أعوام 2015 حتى 2025 ، وفي المقابل فإن الطلب على النفط الخام قد وصل الي ذروته في 2005 ويستمر في الانخفاض .

وفي المقابل فإن تقرير Oxford Economics يتوقع أن يستمر السعر العالمي للنفط في الارتفاع خلال السنوات حتى 2020 (وهو ما يخالف الواقع العملى حالياً) وذلك بالرغم من التحول الي الموارد البديلة من الطاقة كنتيجة للضغوط السياسية وتطبيق سياسات الطاقة ، كذلك فإن الزيادة في الأسعار من المحتمل أن تكون قوية في عدد من السنوات القادمة عندما يتعافي الاقتصاد العالمي من الركود وعندما يزيد الطلب علي الطاقة ويستكمل المخزون . كذلك يتكهن بحدوث ضعف في الدولار الامريكى والذي ظهر كعامل في استدامة ارتفاع الأسعار في منتصف 2000 بما يعزز الاتجاه لأعلي للأسعار في الأجل القصير (وهو ما يتفق مع ما ذكره آنفاً) ، ومع ذلك من المتوقع أن ينعكس هذا الاتجاه عندما يتحرك الاقتصاد الامريكى نحو تحقيق نمو اعلي من الدول المتقدمة الأخرى مما يرفع من معدل الفائدة فى الولايات المتحدة أكثر من أى دولة أخرى ، ومن الناحية الأخرى فإن مستوى كثافة النفط العالمي ومقدار النفط المطلوب لكل وحدة من GDP سوف تستمر في الانخفاض عندما تطبق سياسات ضريبة الكربون وغيرها من الإجراءات لتثبيط الطلب علي الهيدروكربون ، ومع ذلك فإن الاقتصاديات الناشئة تسجل كثافة اعلي في استخدام الطاقة من الدول المتقدمة خاصة الصين والهند ، ومن ثم فإنه خلال السنوات العشر القادمة فإن استخدام الطاقة النووية ومصادر الطاقة البديلة الأخرى ستصبح عاملاً أكثر أهمية في الطلب ويصل الي قمته في السنوات القادمة في ظل إجراءات تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 50% (ومن ثم استخدام وقود اقل في نسبة الكربون) .

وبالأخذ في الاعتبار هذه العوامل فإن السيناريو المركزى لتقرير Oxford Economics يقدر أن سعر خام برنت يققز من 62 دولار لكل برميل يومياً 2009 الي حوالى 100 دولار في 2015 (85 دولار للبرميل يومياً بأسعار ثابتة 2008 ، وهذا يناظر لمتوسط زيادة سنوية حقيقية في أسعار النفط حوالى 2,5% خلال الفترة .

وعلى أساس مسار الطلب في الاجل الطويل يتوقع تقرير Oxford Economics ان ترتفع أسعار النفط (البرنت بالأسعار الاسمية ، الي 180 دولار لكل برميل في 2030 وهو يقل عن تنبؤ IEA بسعر 190 دولار للبرميل في عام 2030 ، وتنبؤ EIA بسعر 186 دولار للبرميل .

ومع ذلك يرى التقرير نفسه أن تزايد الجهود في العالم المتقدم لتخفيض استخدام الوقود الكربونى وتطوير مصادر طاقة بديلة ، يمكن أن يتصور معها أن تنخفض معدل الزيادة في الأسعار الحقيقية للنفط الخام الى حوالى 1 ½ % في الفترة 2020-2030 مقارنة بنسبة 2 ½ % مقدرة للفترة 2010-2020 وعليه يتوقع أن يكون سعر برميل النفط بأسعار 2008 هو 110 دولار في عام 2030 .

وهناك مخاطر تكتنف هذه التكهّنات :

- أن الخطر الرئيسى يكمن في أن أى انتعاش في الاقتصاد العالمى يمكن أن يكون اضعف مما هو متوقع بصفة عامة .
- أن هناك بعض الشكوك الخاصة بمستوى مصداقية السعر المركزى Oxford Economics مرتبطة بإمكانية حدوث مزيد من التوترات في الشرق الأوسط نتيجة موقف ايران وطموحاتها النووية ، إذ هناك إمكانية لقيام طهران بفرض حظر علي السفن العابرة في ممر هرمز حيث تمر فيه 40% من التجارة النفطية المحمولة بحراً ، كذلك هناك عامل آخر لا يقل أهمية وهو التحركات في سعر صرف الدولار الأمريكى حيث تشير تحليلات لصندوق النقد الدولى بأن 40%- 50% من القفزة في سعر النفط يرجع لضعف الدولار الأمريكى .

4-4-3 سيناريوهات المستقبل : تنبؤات أسعار النفط فى الأجل الطويل

يستعرض قسم الطاقة DECC ⁽¹⁾ تنبؤات فى الأجل الطويل لأسعار النفط والغاز والفحم ويرى أن هذه التنبؤات أو التوقعات مطلوبة للتقييم فى الأجل الطويل ، ولذلك تعكس الاتجاهات فى الأجل الطويل ، ويؤكد المصدر أنها مجرد تكهّنات لأسعار الطاقة فى المستقبل وذلك لأن التنبؤ بأسعار الوقود الأحفورى fossil fuel price يمثل تحدياً لأنها تعتمد على عدد كبير من المتغيرات الغير معروفة مثل معدلات النمو الاقتصادى عبر مناطق العالم المختلفة ، مدى تطوير تكنولوجيات جديدة ، وضع السياسات

⁽¹⁾ Department of Energy & climate change, DECC, Fossil fuel price projections, Sept. 2014. pp.3-14 .

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

العالمية المتبعة في مواجهة التغير المناخي ، استراتيجيات إدارة الموارد .. الخ ، ولذلك قام قسم الطاقة DECC بإعداد مجموعة من التوقعات مبنية على تقديرات للأساسيات fundamentals وعلى الشواهد المتاحة الأخرى التي تمثل نطاقاً مقبولاً من الأسعار المستقبلية وبالتالي لم تستخدم الاحتمالات في أى من هذه السيناريوهات ، وكما توضح قيم التنبؤات للأسعار جدول (4-7) إن قيم أسعار النفط برنت (أسعار دولار 2014) لسنة 2014 تدور ما بين 90-120 دولار للبرميل أما أسعار 2015 فتشير إلى نطاق 89,2 دولار إلى 122,7 دولار للبرميل ، وفيما يخص عام 2016 فالأرقام المقدرة تتراوح ما بين 89 دولار حتى 125 دولار والمتتبع للأرقام الفعلية لسعر نفط برنت خلال السنوات 2014 حتى 2016 يجد أنه باستثناء عام 2014 (وفقاً لجدول (4-8) و شكل (4-3)) الذي تم إعداده للتنبؤ بالقيم الاتجاهية للأسعار حتى عام 2030 وكذلك للمقارنة بين القيم الفعلية والمتنبأ بها) فإن التقديرات تتحرف بشكل كبير عن الأرقام الفعلية المعروفة لسنتي 2015 ، 2016 ، حيث هبط سعر نفط برنت بما يتجاوز 50% في منتصف 2014 وواصل الهبوط بحيث سجل في 2015 حوالى 56-58 دولار للبرميل ثم عاود بمزيد من الهبوط في 2016 حيث سجل أرقام سعرية تتراوح ما بين 28 دولار - 34 دولار والسعر يتوقع له مزيد من الهبوط ، ويعنى ذلك أن أسعار النفط في الأجل القصير يصعب إسقاطها في المدى الطويل وفقاً لمعادلة اتجاه عام ⁽¹⁾، حيث أنه وفقاً لمعادلة الاتجاه العام العادية التي قام المؤلف لهذا الجزء باستخدامها يتوقع أن يصل سعر برميل النفط إلى ما يقرب من 220 دولار في عام 2030 وهو ما ينحرف كثيراً عن القيم المقدرة وفقاً لتوقعات DECC في عام 2030 ، حيث تدور ما بين حدود 78 دولار وحتى 170 دولار (جدول (4-7)) وربما تقترب من القيم المتوقعة للأسعار في التقارير المعدة لدى مؤسستي EIA & IEA.

وفي مقابل الاخفاق في تقديم أسعار واقعية متنبأ بها في الأجل القصير لتقرير DECC تعد تقديرات ⁽²⁾ HIS أكثر قرباً من الواقع الفعلي ، حيث يعرض لثلاث سيناريوهات للأسعار في السوق العالمي للنفط حتى 2020 :

(1) معادلة الاتجاه العام التي اعتمد عليها المؤلف لهذا الجزء لإعداد تنبؤات بأسعار النفط حتى 2030 تقوم على فرضية مبسطة وهي استمرار كافة السياسات المتبعة الحالية وبقاء الأوضاع على ما هي عليه وبطبيعة الحال هذا افتراض يجافى الواقع لوجود متغيرات كثيرة مؤثرة بخلاف الزمن .

(2) - إن السعر الابتدائي للسيناريو المركزي يشق من منحني المستقبلات لنفط برنت Brent futures curve for 2014 متوسط عقود 12 شهراً خلال الأيام الأوائل الثلاث من يناير 2014 .
- يبدأ سيناريو السعر العالي من سعر 15 دولار فوق مستوى السعر المركزي لعام 2014 .
- يبدأ سيناريو السعر المنخفض من سعر يقل عن السعر المركزي 2014 بقيمة 15 دولار .
- إن السعر المركزي يعتمد على النظرة متوسطة الأجل للتغيرات في الأسعار ويرتبط بفرضية بأن زيادة الإنتاج خارج الأوبك non-opec productions يزيد من العرض العالمي خلال هذا العقد (Medium term projection) .
- وفي حالة مد السيناريو المركزي إلى ما وراء 2020 سيتم الاسترشاد بالتنبؤات في الأجل الطويل لسعر النفط التي أعدتها تقارير IEA & EIA وبعد عام 2035 . تم التنبؤ بقيم السنوات ما بين 2020 ، 2030 بالاستكمال الداخلي interpolation باستخدام معدل نمو مركب ثابت .
HIS, \$ 30 or \$ 130 ? scenarios for global oil market to 2020 : Introduction to a new HIS Energy Multiclient study, 29 Jan. 2015 .

- سيناريو التنافسية Rivalry

- سيناريو الاستقلالية Autonomy

- سيناريو الدوار Vertigo

ويرى التقرير أن هناك عدم يقين يواجه سوق النفط .

وفيما يتعلق بالأسعار يطرح تساؤلاً عما إذا كانت الأسعار المنخفضة الحالية للنفط تمثل مرحلة القاع في الدورة السعرية أم لا ؟ وهل الاقتصاد العالمي سيشهد فترة جديدة من التذبذبات في أسعار النفط ؟ وماذا يعنى السوق بالنسبة لقرارات الاستثمار ؟

* أما ما يخص الأوبك هل يمكن تصور الاقتصاد العالمي على الأقل بدون منظمة الأوبك ؟ وما هو الدور الذى تلعبه السعودية فى سوق النفط ؟

جدول رقم (4-7)

تنبؤ أسعار النفط معبراً عنها (بأسعار دولار 2014) للفترة 2014-2035

	أسعار			
	مرتفع High	مركزي Central	منخفض Low	
التنبؤ المركزي	120	105,0	90	2014
-تقدير قيم 2014 يستند على منحى المستقبلات	122,7	96,4	89,2	2015
-الفترة 2015 - 2020 هي متوسط للتنبؤات الخارجية تنبؤ عام 2035 يستند إلى التنبؤات المركزية الواردة فى تقارير IEA and EIA .	125,4	92,5	88,5	2016
-الاستكمال الداخلى للفترة 2021-2034 يعتمد على قيم عامى 2020 ، 2035 .	136,8	96,2	85,4	2020
التنبؤ بالسعر المرتفع	139,9	98,4	84,7	2021
(نمو فى المعروض النفطى = صفر)	143,0	100,7	84,7	2022
* تقدير 2014 يعتمد على التنبؤ بالأسعار قصيرة الأجل باستخدام منحى المستقبلات .	156,0	110,2	81,1	2026
* تقدير قيمة عام 2035 تمت بناء على تقدير نموذج DECC لأثر حدوث نمو فى المعروض = صفر للفترة 2014-2035 .	159,5	112,7	80,4	2027
* 2015-2034 تم تقديرها للاستكمال الداخلى بالاعتماد على قيم 2014 ، 2035 المقدرة .				
التنبؤ بالسعر المنخفض (سعر price floor)	163,0	115,3	79,7	2028
* تم تقدير قيمة 2014 بالاعتماد على التنبؤ بالأسعار فى الأجل القصير باستخدام منحى المستقبلات .	166,6	117,9	79,0	2029
* تقدير قيمة 2035 استناداً إلى تقدير التكلفة الحدية فى الأجل الطويل للإنتاج خارج دول منظمة الأوبك .	170,3	120,6	78,3	2030
* الاستكمال لقيم الفترة 2015-2034 تم بالاعتماد على قيم عامى 2014 ، 2035 .	190,0	135,0	75,0	2035

المصدر : DECC, ibid, pp. 4-14

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

المنهجية المستخدمة فى تقدير التنبؤات تعتمد على مراجعة ما يلى :

- مراجعة كل التنبؤات الخارجية external forecasts
- تنبؤات معتمدة على حل نموذجى عرض وطلب
- مراجعة الأدلة والشواهد على التكاليف الحدية فى الأجل الطويل لإنتاج النفط .

جدول رقم (4-8)

سعر النفط برنت وفقاً لمعادلة الاتجاه العام

الخطأ العشوائي Residual	القيم المتنبأ بها Predicted	القيم الفعلية Brent	السنوات Year
13.55	14.944	28.495	2000
2.90	21.544	24.444	2001
-3.12	28.144	25.023	2001
-9.72	34.744	25.023	2002
-12.51	41.344	28.831	2003
-9.68	47.943	38.265	2004
-0.02	54.543	54.521	2005
4.00	61.143	65.144	2006
4.65	67.743	72.389	2007
22.91	74.343	97.256	2008
-19.27	80.943	61.671	2009
-8.05	87.543	79.496	2010
17.11	94.142	111.256	2011
10.93	100.742	111.67	2012
1.32	107.342	108.659	2013
-15.00	113.942	98.946	2014
	120.542		2015
	127.142		2016
	133.742		2017
	140.342		2018
	146.941		2019
	153.541		2020
	160.141		2021
	166.741		2022
	173.341		2023
	179.941		2024
	186.541		2025
	193.140		2026
	199.740		2027
	206.340		2028
	212.940		2029
	219.540		2030

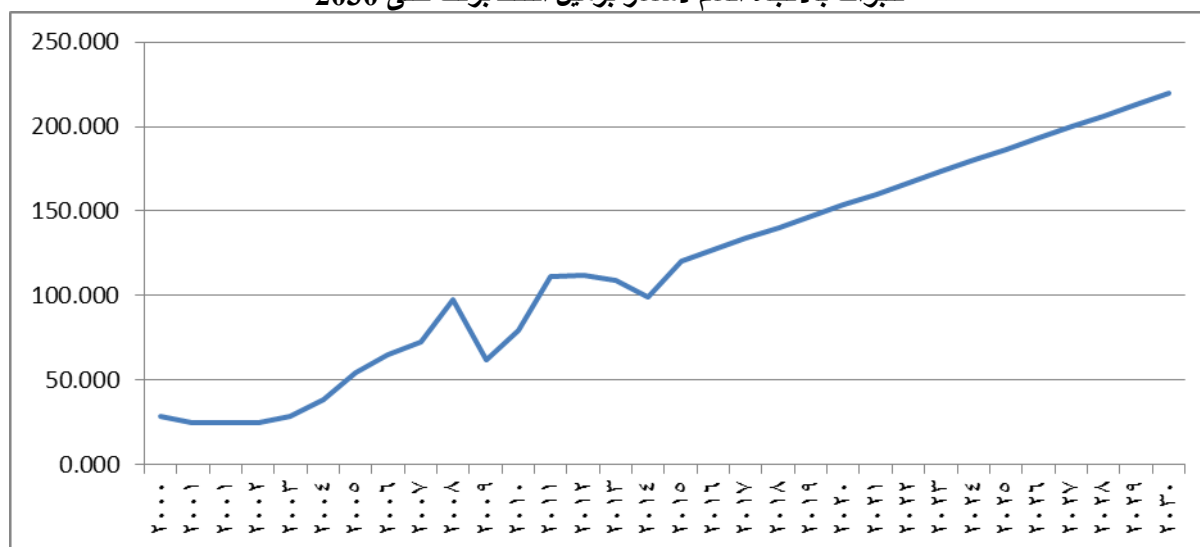
المصدر : تقرير شركة بريتش - بتروليم ، 2015 .

$$\text{Brent}_t = 8.344 + 6.6t, r^2 = 0.871$$

حيث تعبر Brent_t عن الأسعار العالمية للبترول فى السنة t ، t تعبر عن الزمن .

شكل رقم (3-4)

تنبؤات بالاتجاه العام لأسعار برميل النفط برنت حتى 2030



* وفيما يرتبط بالمعروض العالمي من النفط والاستثمارات

كيف يستجيب انتاج نفط الولايات المتحدة لأسعار النفط المنخفضة ؟ هل تمثل الولايات المتحدة المنتج المرجح swing producer ثم كيفية استجابة كل من روسيا والمكسيك وغيرهم من المنتجين للتغيرات السعرة ؟

ثم كيف تؤثر الحروب وعدم الاستقرار على الإنتاج في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ؟ وماذا يحدث بالنسبة للتكاليف العالية upstream costs ؟

هل تسبب أسعار النفط المنخفضة أزمات جيوسياسية جديدة ؟ وهل ستتغير العلاقة بين الشركات والدول ؟ وماذا يحدث بالنسبة لإنتاج النفط من المصادر غير التقليدية - الزيت الثقيل ، الرمال النفطية وارتفاع التكاليف الإنتاجية عبر البحار off shore ؟

وفيما يخص الطلاب : كيف يستجيب الطلاب لانخفاض أسعار النفط ؟

وهل نمو الطلب العالمي على النفط في مسار طويل أجل ضعيف ؟

وهل سيعود طلب الاقتصاد الصيني على النفط إلى معدلات مرتفعة من النمو ؟

وهل سيتم إحلال الغاز والكهرباء محل النفط في قطاع النقل بسرعة أكثر مما نتوقع في ظل أسعار النفط المنخفضة ؟

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

وهل ستتغير السياسات الحكومية المؤثرة على استهلاك النفط عن استجابة لأسعار النفط المنخفضة ؟
وفي ظل السيناريو الأول التنافسية **rivalry** يوضح أن التنافسية تحددها أربعة عوامل في توزيع حصص السوق بين مصادر الطاقة وهي إشارات الأسعار ، الاهتمامات البيئية ، التحسينات التكنولوجية، أمن الطاقة ، وذلك بالإضافة إلى الآفاق غير المتكافئة للمصادر الجديدة من النفط بتكاليف مرتفعة .

وينطوي السيناريو الثاني **Autonomy** على بعض المحددات :

- * إن القوى الاجتماعية والتكنولوجية تجعل نظام الطاقة العالمي غير مركزي .
- * حدوث تطور كبير في مجال النفط والغاز من المصادر غير التقليدية .

- بالنسبة للسيناريو المرتفع السعر (نمو في المعروض النفطي = صفر) فتم تطبيق نماذج دوال عرض وطلب وإجراء اختبار للحساسية للنمو في المعروض العالمي من النفط Zero خلال الفترة حتى 2035 ، وفي ظل هذا الافتراض يصبح النمو السنوي في سعر النفط قريباً من المعدل الاتجاهي للنمو في سعر النفط الحقيقي والذي يقدر بمعدل $3\frac{3}{4}\%$ أما العامل المخفض الخارجي لنمو الطلب على النفط فيتوقع أن يكون بعد 2020 والذي يتسق مع التنبؤ بنمو الطلب ، وسيترتب على ذلك نمواً حقيقياً سنوياً في سعر النفط بنسبة $2\frac{3}{4}\%$ ويصل سعر النفط إلى 190 دولار في عام 2035 .

- أما السيناريو المنخفض السعر (**price floor**) فيبنى على تقييم لمنحنى التكلفة الحدية للنفط في الأجل الطويل استناداً إلى تقديرات IEA عند المستوى الذي تصبح عنده غالبية المصادر غير التقليدية من النفط اقتصادية من الدول خارج الأوبك ، ويترتب على هذا السيناريو المنخفض السعر أن يصل سعر النفط في عام 2035 إلى 75 دولار .

- اقتراب مسار الطلب العالمي على النفط من ذروته Peak .

- إن التكاليف عند مستوى upstream تتعدل مع الأسعار المنخفضة .

- أما سيناريو الدوار أو المخاطر **vertigo** فيعتمد علي بعض العناصر :

- إن التباطؤ الزمني في استجابة الاستثمار تخلق عدم التوافق بين العرض والطلب .
- إن سوق النفط يعاني من الوقوع في دورة اقتصادية أخرى من الانتعاش - الأزمة (boom- bust cycle)

- وعليه فقد عرض التقرير للمسارات السعرية المتوقعة للنفط خلال 2015-2020 وهى على النحو التالي:
- 1- سيناريو التنافسية فى عام 2015 اقل سعر للبرميل هو 50 دولار أما سعر النفط في عام 2020 فيتراوح ما بين 90 دولار وأقل من 100 دولار للبرميل ويتفق هذا التقدير مع ما أوردته إحدى البحوث المقدمة ⁽¹⁾ لمؤتمر الإمارات نقلاً عن : أوبك ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الامريكية من أن سوق النفط العالمى سيعود الي التوازن خلال السنوات القليلة القادمة بحيث يعود السعر الي 80 دولار للبرميل بحلول 2020 .
 - 2- سيناريو الاستقلالية Autonomy (2020) يقل التقدير للسعر عن 55 دولار للبرميل .
 - 3- سيناريو الدوار (2020) يقل تقريباً عن 80 دولار للبرميل .

أى ان تنبؤات التقرير المذكور آنفا لسعر البرميل هي 50، 55 دولار ، وأقل من 100 دولار للبرميل ، وتعد هذه التكهّنات اقرب الي المسار الفعلي لأسعار النفط في السنوات الحديثة حيث سجل سعر برميل النفط عملياً ، ما بين 50-55 دولار في عام 2015 قبل أن يسجل مزيداً من الانهيار في 2016 ، على الرغم من أن هذه التكهّنات تعد أقرب السيناريوهات للمستقبل التي تم استعراضها إلا أنها تعد توقعات للأجل المتوسط وربما يؤخذ عليها أنها أغفلت بعض عوامل جيوسياسية في المدى المتوسط وهي احتمالات النمو في الاقتصاد الأمريكى وتأثيرها على سعر صرف الدولار ⁽²⁾ وسعر الفائدة في الولايات المتحدة وكذلك التغيرات في الخريطة السياسية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في ظل الأزمة في سوريا واستيلاء داعش على حقول النفط في ليبيا وعدم وضوح توقيت انتهاء الأزمة الليبية والخسائر الموسعة للإنتاج الليبي ومضامين ذلك علي مخزون الطاقات المعطلة ولم يتم تقييم مضامين القلاقل المنتشرة في المنطقة على سرعة الاستثمار في الطاقات الإنتاجية ، أهداف الأسعار أو الاتجاهات نحو الاستثمار الخاص ، كذلك ما يخص آفاق النمو في الطاقات الانتاجية للنفط الخام في العراق والسعودية ، مع ملاحظة سرعة التوسع في الطاقات العراقية كعامل رئيسي لعدم اليقين في التقرير المذكور ، حيث تشير بعض التقديرات التي توفرها دراسات أخرى ⁽³⁾ أن العراق مرشحة لأن تحصل علي 20% من النمو في الامدادات العالمية من النفط من 2010 وحتى 2030 ويمكن أن تتعصد هذه التكهّنات في ضوء عقود

(1) نورة عبد الرحمن اليوسف ، جامعة الملك سعود ، " توجهات الطلب العالمى على نفط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، ورقة مقدمة لمؤتمر مركز الإمارات للدراسات السنوى للطاقة ، 25 نوفمبر 2015 .

(2) وفقاً لراى او نستائين تورينج ، تأثير السياسات النفطية للولايات المتحدة الامريكية وجمهورية روسيا الاتحادية في نفط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ورقة مقدمة لمؤتمر مركز الامارات للدراسات السنوى للطاقة 25 نوفمبر 2015 أن نظام نفطى جديد يشهده العالم حيث حلت الصين محل الولايات المتحدة بصفتها أكبر مستورد للنفط وتتنافس روسيا مع السعودية على مرتبة أكبر منتج ومصدر له في العالم وإن المعاملات بين الصين والشرق الأوسط وروسيا هي التي تحدد ملامح تجارة النفط الدولية اذ تملك الصين القوة الاقتصادية والمال وتتطلع الي تطوير تجارة ثنائية استناداً الي اليوان الصينى ما قد يؤدي الي ما يمكن أن نسميه البترويون وان المتاجرة واسعة النطاق في النفط باليوان الصينى من شأنها ان تضعف الدولار الأمريكى .

(3) Mark Finley , The Oil Market to 2030- Implication for Investment and Policy , Economics of Energy & Environment Policy , Vol .1, Copy-right 2012, P.30

الخدمات التي أبرمت منذ منتصف 2009 وربما ساهمت في توقع ان الطاقة العراقية يمكن ان تصل الي 12 مليون برميل يومياً في عام 2020

وفي ضوء ما قدمه ممدوح سلامة ⁽¹⁾ مستشار النفط والغاز في البنك الدولي في الورقة البحثية المعنونة " عودة القوى النفطية التقليدية (العراق ، ايران ، ليبيا) الي السوق العالمية يثير تساؤلات حو تأثير عودة قوى النفط التقليدية (ايران والعراق وليبيا) ويؤكد أن رفع العقوبات عن ايران سيكون تأثيره ضعيفاً علي أسعار النفط إذ أن الانخفاض في صادرات النفط الايرانية على مدى السنوات الماضية ليس راجعاً الي العقوبات فقط ولكنه نتيجة لتقادم حقول النفط التي تضررت على مدى عقود ولم تستطيع ايران إعادة تأهيلها أو تعويضها بحقول جديدة ، ويضيف أنه وفقاً لوكالة الطاقة الدولية تحتاج إيران الي ما بين 3 ، 5 سنوات ، وتلزمها استثمارات أكثر من 200 مليار دولار لوقف تدهور صناعة النفط المتعثرة ، ومن المرجح أن يكون الاستثمار الدولي المتاح محدوداً للمساعدة علي زيادة إنتاج النفط الايراني ، وما تستطيعه إيران هو إضافة ما لا يزيد عن 300 ألف ، 500 ألف برميل يومياً الي معدلات الانتاج الحالية وقد لا تترجم هذه الزيادة الي زيادة في الصادرات بسبب زيادة الاستهلاك المحلي ، وأضاف أما العراق الذي يتجاوز مستوى انتاج حالياً 4,18 مليون برميل يومياً ، ويبلغ حجم صادراته أكثر من 3,3 مليون برميل يومياً ، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية فإنه قادر مع الاستقرار السياسي وتوافر الاستثمارات على انتاج يتراوح ما بين 7 ، 8 ملايين برميل يومياً في السنوات الخمس المقبلة ، نظراً لاحتياطياته الضخمة غير المستغلة وسيكون له أكبر تأثير في سوق النفط العالمية ، وبالنسبة الي ليبيا فقد انخفض انتاجها بنسبة 91% من عام 2011 ، ليصل الي ما يقدر بـ 300 ألف برميل يومياً في الوقت الحالي وبامتلاكها 48 مليار برميل من احتياطي النفط المؤكد ستمكن ليبيا من العودة الي سوق النفط العالمية بصفتها لاعباً رئيسياً ولكن قد لا يحدث ذلك قبل عدة سنوات .

كذلك هناك مجالات هامة أخرى حيث لا ترتبط بالسياسات والأسواق مثل انبعاثات CO₂ من استخدام الطاقة وهو النموذج الكلاسيكي للاقتصاديات الخارجية وللأسف هناك العديد من الأمثلة حيث تعوق السياسات الحكومية قدره المشاركة في السوق على الاستجابة لإشارات الأسعار مثل أنظمة الدعم التي تحمي المستهلكين من الزيادات السعرية الحديثة والقيود على الوصول للموارد في العديد من الدول ، هؤلاء المهتمون بحلول مستديمة ومضمونة لسوق النفط يتعين أن يولوا وزناً أكبر للسياسات الهادفة الي توسيع وليس تقييد الوصول الي قوى السوق المصممة بشكل ملائم .

(1) ممدوح سلامة مستشار النفط والغاز في البنك الدولي ، "عودة القوى النفطية التقليدية ، (العراق ، ايران ، ليبيا) الي السوق العالمية" ، ورقة مقدمة لمؤتمر مركز الإمارات للدراسات السنوى للطاقة – 25 نوفمبر 2015 .

4-4-4 سيناريوهات السياسات المتعلقة بسوق الطاقة فى المستقبل

ويوفر تقرير BP Energy outlook (فبراير 2015) ⁽¹⁾ تفاصيل وملاح للنظرات فى سوق النفط فى الأجل الطويل أكثر شمولاً من تقارير IEA, EIA، فيتمثل الفرق الرئيسى بينه وبين هذه التقارير فى اختلاف وجهات النظر حول الآفاق المرتقبة بالنسبة لمجموعة الدول خارج OECD فتستند نظرة التقرير على تقييم الأكثر إمكانية " most likely " لاتجاهات السياسات المتعلقة بسوق الطاقة فى المستقبل (حتى 2035) ، وفى هذا المجال فإن التقرير يقدم اختلافاً عن تنبؤات الطاقة التى تنشرها تقارير المؤسسات IEA , EIA ، وهى مبنية على سيناريوهات محددة والتى لا تضع أحكاماً حول إمكانية حدوث هذه السيناريوهات .

وكذلك فإن نظرة تقرير BP توضح الكثير من النمو فى الطلب على الطاقة من خارج OECD (non-OECD) أكثر من تقارير المؤسسات وهى توضح المزيد من النمو للوقود الأحفوري خاصة بالنسبة للفحم، وهذا يعكس وجهات نظر مختلفة حول رؤية التقرير للاقتصاديات السريعة التصنيع وبصفة خاصة السرعة التى يستطيعون بها التحرك نحو مسار للنمو أقل كثافة فى الطاقة a less energy intensive growths path .

وهنا يورد التقرير بعض الملاح التى تستحق الذكر إجمالاً ⁽²⁾ :

أولاً : إن أنماط التجارة تتغير ، فالنمو القوى فى النفط الصخرى فى الولايات المتحدة فى السنوات الحديثة له تأثير دراماتيكي على التدفق المتزايد للنفط من الغرب إلى الشرق بدلاً من الشرق إلى الغرب . ومن المحتمل استمرار هذا التحول مع حدوث نمو قوى فى كل من الصين والهند يحرك الطلب على الطاقة . لذلك يتوقع أن نرى السوق فى الغاز الطبيعى أكثر عالمية لأن الغاز الطبيعى المسال (كما ذكرت التقارير المذكورة آنفاً) يتكامل مع الأسواق الاقليمية ويؤدى إلى المزيد من التناظر والانسجام فى تحركات الأسعار .

ثانياً : استمرار مزيج الطاقة فى التغير ، حيث يتوقع بالنسبة للوقود الأحفوري أن يفى بغالبية احتياجات الطاقة العالمية ملبياً احتياجات 3/2 الزيادة فى الطلب على الطاقة حتى عام 2035. ولكن المزيج سيتحول ، فالطاقات الجديدة والمتجددة والوقود الأحفوري غير التقليدى سيحصل على النصيب الأكبر مع الغاز باعتباره وقوداً أحفورياً يتنامى بسرعة بالإضافة إلى أنه الأنظف بحيث يلبى معظم الزيادة فى الطلب مثل الفحم والنفط .

⁽¹⁾ BP Energy outlook, Feb, 2015 .

⁽²⁾ BP , ibid, ...

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

وفى الوقت ذاته يتوقع بالنسبة للفحم أن يكون أقل الوقود نمواً عندما يتباطىء التصنيع فى الاقتصاديات الآسيوية البازغة وتُطبق السياسات البيئية المتشددة حول العالم .

فالمسار الأكثر احتمالية بالنسبة للحد من الانبعاثات الكربونية وبرغم من وجود سياسات حكومية ونوايا حسنة لا يبدو أنه مستدام . ولذلك تلقى التنبؤات الضوء حول نطاق التحدى الذى يواجهه صناع السياسة هذا العالم فيما يخص مناقشات الأمم المتحدة فى باريس . وهذا فى حد ذاته يؤكد على أهمية أن يتخذ صناع السياسة خطوات تقود إلى سعر عالمى للكربون يوفر الحوافز الصحيحة والملائمة لكل دولة لكى تلعب الدور المناط بها فى الحد من هذه الانبعاثات.

ويمكن استعراض أهم ملامح سوق الطاقة فى المستقبل حتى عام 2035 على النحو التالى:

01 عدد السكان فى العالم والزيادات فى متوسط دخل الفرد كأساس لزيادة الطلب على الطاقة :

- يتنبأ التقرير أن يصل عدد السكان فى عام 2035 إلى 8,7 بليون نسمة .
 - يتوقع التقرير بتضاعف الناتج المحلى العالمى حيث تساهم الدول الآسيوية خارج مجموعة OECD بما نسبته تقريبا 60% من هذا النمو وعلى المستوى العالمى ، ومن المتوقع أيضا أن يرتفع متوسط دخل الفرد من GDP العالمى بنسبة 75% أعلى من اليوم فى عام 2035.
 - إن الصين والهند هما المحركتان الرئيسيتان للنمو خارج مجموعة OECD ، حيث يتوقع أن يكون النمو فى متوسط الفترة ما بين 2013 ، 2035 هو 5,5 % سنوياً ، وفى عام 2035 تصبح الصين أكبر اقتصاديات العالم ، وتمثل الهند ثالث اقتصاد فى العالم ويشكلا معا 3/1 الناتج المحلى العالمى .
- مع توقع أن يتباطىء معدل نمو الصين من 7% فى هذا العقد إلى 4% فى عقد 2035 ، أما معدل نمو الهند فيكون تدريجياً أو ينخفض من 6% إلى 5% على الترتيب .

02 إن النمو فى استهلاك الطاقة الأولية يتباطىء مع تضائل وضعف التصنيع خارج OECD مما يترتب عليه :

- أن تزيد نسبة استهلاك الطاقة الأولية بـ 37% بين 2013 حتى 2035 مع وصول معدل النمو فى الاستهلاك إلى 1,4% . كذلك فإن 96% من النمو المتوقع تسجله مجموعة الدول خارج OECD فى ظل معدل نمو فى الاستهلاك 2,2% مقابل معدل نمو 0,1% بالنسبة لمجموعة OECD .

- وهذا يعكس نهاية مرحلة النمو السريع فى الطلب على الطاقة فى آسيا البازغة والمتركز فى الصين مع دخولها مرحلة الاعتماد على الكهرباء electrification وحيث الانخفاض السريع فى كثافة الطاقة (مع اعتماد النمو الاقتصادى بدرجة أقل على الصناعة الثقيلة) .

03 إن الانخفاض فى نمو الطلب من الصناعة ينعكس فى النمو البطيء للطلب على الفحم

- وتسجل القطاعات الأخرى الأسرع فى النمو (الإسكان والخدمات والزراعية) معدلاً فى النمو فى الطلب على الطاقة يصل إلى 1,6% خلال الفترة (2013-2035) .
- الفحم هو الوقود الأبطأ نمواً من 2013 الى 2035 بمعدل نمو 0,8% فى الطلب وهو ما يعكس تباطؤ التصنيع المعتمد على الفحم والمتزامن مع آثار الإجراءات البيئية وبإنخفاض أسعار الغاز فى الأسواق الرئيسية ، وخلال نفس الفترة ينمو الغاز الطبيعى بمعدل أسرع 1,9% مقارنة بالنمو فى الطلب على النفط قدره 0,8% .
- النمو الأسرع فى الطلب على الوقود يظهر فى الطاقات المتجددة بمعدل 6,3% والطاقة النووية 1,8% والطاقة الكهربائية الهيدروليكية 1,7% .

04 يستمر الوقود الاحفورى يوفر النسبة الغالبة من الطاقة فى العالم حتى مع التحولات فى مزيج الطاقة نحو الوقود ذات المحتوى الكربونى الأقل .

- حوالى عام 2035 تدور حصص الوقود الاحفورى حول 26% - 28% دون وقود مهمين واحد، يفقد الوقود الاحفورى حصة اجمالية ولكن يظل يهيمن فى عام 2035 بحصة 81% مقارنة بـ 86% عام 2013 .
- تكسب الطاقات المتجددة متضمنة الوقود الحيوى حصة تصل الى 8% حوالى عام 2035 مقابل 3% حالياً متجاوزة الطاقة النووية فى اوائل عام 2020 والهيدروليكية فى اوائل 2030.

05 يحتل قطاع القوى Power Sector حصة متزايدة ويلعب دوراً رئيسياً فى تغيير مزيج الطاقة :

- يتزايد استهلاك الطاقة المولدة وتحصل على نصيب متزايد من 42% الى 47% من استهلاك مصادر الطاقة الأولية فى عام 2035 .

06 انبعاثات الكربون الكلية

- تريد اجمالى انبعاثات الكربون المترتبة على استهلاك الطاقة بنسبة 25% بين 2013 وحتى 2035 (بنسبة 1% سنوياً) مع معدل نمو متناقص 0,7% خلال العقد الأخير حتى 2035.
- استمرار التخفيض فى كثافة الطاقة وهو المؤشر الشامل لتحسن كفاءة الطاقة عبر الاقتصادات.

07 يتعزز المعروض من الطاقة بإمدادات النفط والغاز من المصادر غير التقليدية ومن خلال الطاقة المتجددة :

- ينمو الإنتاج العالمي من الطاقة الأولية بمعدل 1,4% (خلال 2013-2035) بما يوازي النمو في الاستهلاك .
- يسجل منتجو النفط في أمريكا الوسطى والجنوبية أعلى معدلاً في النمو 2,1% وتأتي أكبر زيادة من المحيط الآسيوي بحيث يوفر 45% من الزيادة في إنتاج الطاقة العالمية وتمثل أمريكا الشمالية ثاني أكبر مصدر للنمو وتظل ثاني أكبر منتج إقليمي للطاقة .
- ظهور مصادر جديدة من الطاقة مدعومة بتحسين التكنولوجيا والانتاجية تساهم في نمو الإمدادات من الطاقة : حيث تنمو الطاقات المتجددة ، الغاز الصخري ، النفط الصخري ومصادر الطاقة الجديدة الأخرى في المجلد بنسبة 6% وتساهم بنسبة 45% من الزيادة في إنتاج الطاقة حتى 2035 .

08 التحول الجغرافي للعرض والطلب ومضامينه بالنسبة للتجارة في الطاقة :

- تتحول أمريكا الشمالية من مستورد صاف إلى مصدر صاف في 2015 وتستمر الواردات الآسيوية في الطاقة في التوسع بحيث يصل نصيبها إلى 70% من صافي الواردات بين الإقليم في عام 2035 .
- يستمر الشرق الأوسط كأبرز مصدر صافي للطاقة مع انخفاض حصتها من 46% في 2013 إلى 36% في عام 2035 وتستحوذ روسيا كأبرز دولة مصدرة للطاقة في العالم .
- يتزايد اعتماد آسيا على الواردات من 23% في عام 2013 إلى 27% في عام 2035 ويصل نصيب النفط إلى 60% من الزيادة ، وتمثل الواردات أكثر من 80% من استهلاك النفط في آسيا في عام 2035 ، وتشكل واردات آسيا في عام 2035 تقريباً ما يوازي إنتاج النفط الحالي للأوبك .

09 إن الميزان العالمي للسوائل يعكس تحولاً في الطلب خارج OECD ونمو المعروض في خارج مجموعة دول الأوبك .

- إن الطلب العالمي على السوائل (النفط ، الوقود الحيوي ، السوائل الأخرى) يتوقع أن يصل لحوالي 111 مليون برميل يومياً (في عام 2035)
- نمو الطلب يأتي من الاقتصاديات خارج دول OECD حيث يسجل الاستهلاك 70 مليون برميل يومياً لمجموعة الدول خارج OECD حوالي عام 2035 وقد وصل طلب OECD إلى ذروته في 2005 ومن المتوقع أن يسجل 40 مليون برميل يومياً في عام 2035 .

- يتوقع أن يتم تلبية الزيادة في الطلب من خلال المعروض من خارج دول الأوبك من المصادر غير التقليدية في البداية ثم وفقاً للتقرير الصادر من الأوبك فيما بعد وفي عام 2035 يتوقع للإمدادات من خارج الأوبك أن تزيد بحوالى 13 مليون برميل يومياً بينما يتوسع انتاج الأوبك بحوالى 7 مليون برميل يومياً .
- تتركز الزيادات في الامدادات من الدول خارج الأوبك في الولايات المتحدة (6 مليون برميل يومياً (البرازيل 3 مليون برميل يومياً) ، كندا (3 مليون برميل يومياً) والتي توازى الانخفاضات في بعض الاقاليم مثل بحر الشمال .
- أن نمو المعروض من الأوبك يأتي مبدئياً من الغاز الطبيعي المسال 3 مليون برميل يومياً والزيوت الخام في العراق (2 مليون برميل يومياً)

010 تقود آسيا والشرق الأوسط نمو الطلب على السوائل مع تحقيق أكبر نمو في قطاع النقل يليه قطاع الصناعة .

- يتجاوز طلب الصين كأكبر مساهم في نمو الطلب العالمى الولايات المتحدة 18 مليون برميل يومياً في 2035 للدولة الأولى مقابل 17 مليون برميل يومياً للدولة الثانية وذلك على الرغم من ان استهلاك الفرد في الولايات المتحدة يمثل 3.5 مرة استهلاك الفرد في الصين عام 2035 .
- تأتى الهند كثاني مساهم ينمو بأكثر من 4 مليون برميل يومياً تليها الشرق الأوسط 4 مليون برميل يومياً .
- ينبع الطلب خارج دول OECD من الطلب داخل قطاع النقل تليه الصناعة لإنتاج البتروكيماويات .
- يمثل الطلب لدى قطاع النقل ما نسبته 55% من الطلب على اجمالى السوائل ويتباطىء النمو في الطلب بعد عام 2020 نظراً للتحسينات في الكفاءة وحدوث احلال بالغاز الطبيعي والكهرباء.
- يستمر الطلب على الوقود لقطاع النقل ومهيمن عليه النفط بنسبة 89% في عام 2035 ولكن حصة البدائل غير النفطية تزيد من نسبة 5% في 2013 الي 11% في عام 2035 وذلك في ظل النمو السريع للغاز الطبيعي كوقود للنقل بمعدل 6,3%.

011 البتروكيماويات هي المحرك الرئيسي للطلب على النفط مدعوماً بالنمو القوي في المعروض من الغاز الطبيعي المسال .

- في عام 2035 تصل حصة البتروكيماويات لأكثر من نصف الطلب الصناعي على النفط .
- إن النمو في امدادات الغاز الطبيعي المسال NGLS يأتي بصفة أساسية من الولايات المتحدة (3 مليون برميل يومياً) والشرق الأوسط (2 مليون برميل يومياً)

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

- خارج نطاق البتروكيماويات والنقل يتوقع أن يكون الطلب على النفط راکداً لحد كبير لأن آثار النمو في الناتج المحلي العالمي سيتم موازنته بالمكاسب المتحققة في الكفاءة والإحلال بالغاز الرخيص نسبياً والفحم .

012 أن النمو في المعروض من أمريكا الشمالية يقود النمو ابتداءً قبل حدوث زيادات في النمو من المعروض في الشرق الأوسط .

- يتوسع إنتاج أمريكا الشمالية بـ 9 مليون برميل يومياً في عام 2035 مع تركيز النمو في النصف الأول من فترة التقرير (2013-2020) ويتحقق النمو في أمريكا والشمال من النفط الثقيل tight oil ، الغاز الطبيعي المسال ، الرمال النفطية ، وخارج أمريكا الشمالية يتوسع إنتاج وسط وجنوب أمريكا بـ 4 مليون برميل يومياً في عام 2035 وبالتحديد من البرازيل .
- يتوسع إنتاج الشرق الأوسط بعد عام 2020 عندما يتباطئ النمو في أمريكا الشمالية ، ويتزايد إنتاج الشرق الأوسط بما يتجاوز قليلاً 5 مليون برميل يومياً حوالى عام 2035 .
- إن إنتاج الخام التقليدي يظل شبه ثابت (flat) ومعظم النمو يأتي من مصادر أخرى (الزيت الصخري الغاز المسال ، الوقود الحيوي والرمال النفطية) بحيث تصل حصة الغاز المسال ، النفط الثقيل tight 7% ، 13% من العرض العالمي علي الترتيب 2035.

013 حدوث تذبذبات مؤثرة وهامة في المعروض من النفط يمثل عاملاً مستمراً .

- منذ ثورات الربيع العربي في 2011 فقد تأثرت اسواق النفط بهذه التوترات وعدم الاستقرار (تذبذب الانتاج الليبي ، الحرب الأهلية في سوريا) وعدم الاستقرار في نيجيريا والسودان واليمن والعقوبات الدولية على انتاج ايران المحدود ، ومن المحتمل أن تستمر المخاطر السياسية وعدم اليقين في الأجل المتوسط .
- ينمو انتاج الولايات المتحدة من الزيت الصخري والزيت الثقيل tight oil خلال 13-2035 ويصل الي حصة قدرها ثلثي الانتاج في 2035 .
- عندما ينخفض النمو في المعروض من النفط الثقيل tight oil ويقوى الطلب فإن الطلب يزد على خام الأوبك بحيث يبدأ في النمو بما يتجاوز الارتفاع التاريخي (32 مليون برميل يومياً في 2007) ، حوالى عام 2030 .
- في نهاية فترة التقرير 2035 تصل حصة سوق الأوبك الى حوالى 40% بما يماثل حصته المتوسطة طوال العشرين سنة الأخيرة .

014 تتغير أنماط التجارة في النفط وتصبح الولايات المتحدة مكتفية ذاتياً .

- ان الواردات الآسيوية تصل حصتها الي حوالى 80% تقريباً من صافي الواردات الاقليمية البينية من النفط حوالى عام 2035 وذلك مقارنة بحوالى 60% حالياً . تصبح امريكا مصدراً صافياً للنفط خلال السنوات القليلة القادمة .
- تستورد الصين 4/3 استهلاكها الكلى من النفط وتتجاوز الولايات المتحدة كأكبر مستهلك للوقود السائل في نهاية التقرير 2035 .
- تستورد الهند 90% من اجمالى طلبها على النفط 2035 .

015 تقود مجموعة الدول خارج OECD النمو في الطلب على الغاز الطبيعى مع تزايد استخدامه في قطاعات توليد القوى والقطاعات الصناعية .

- ان الطلب علي الغاز الطبيعى يتوقع ان ينمو بمعدل 1,9% خلال فترة التقرير حتى 2035 .
- النمو يقوده الطلب خارج OECD والذي ينمو بمعدل 2,5% مقابل معدل نمو 1,1% لمجموعة الدول داخل OECD
- يشكل طلب قطاعات القوى المحركة والصناعية اكثر من 80% من النمو في اجمالى الطلب بمعدلات 2,3% ، 1,8% للقطاعات على الترتيب .
- يمثل قطاع النقل اسرع القطاعات نمواً مع تزايد حصته في الاستهلاك الاجمالى من الغاز الطبيعى الي 3% في عام 2035 .

016 الامدادات من الغاز الصخرى

- تهمين الولايات المتحدة على 75% من المعروف منه في 2035
- يأتي الغاز التقليدى من الشرق الأوسط وروسيا ، من مصادر غير صخرية .
- الصين تعد من الدول الواعدة بعد امريكا الشمالية في الغاز الصخرى وتحصل علي 13% من الزيادة في الغاز الصخرى العالمى وتستحوذ الدولتان الصين والولايات المتحدة علي 85% من انتاج الغاز الصخرى العالمى في 2023 .

017 الاختلالات الاقليمية تتزايد لصالح آسيا كأكبر مستورد للغاز الطبيعى

- تسجل آسيا نصيب بحوالى 50% من صافي الواردات من الغاز العالمى حوالى 2035 .
- نسبة كبيرة تصل إلى 87% من الزيادة التى تدخل التجارة في الغاز عبر المناطق تعكس امدادات فائضة من الغاز الطبيعى المسال وخطوط الانابيب الجديدة من روسيا وآسيا الوسطى،
- في عام 2035 تستحوذ استراليا علي نصيب 24% من الغاز المسال تليها افريقيا بنسبة 21% ثم الولايات المتحدة 18% ولم تعد قطر لديها أكبر حصة سوق كما هي الآن .

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

- تستحوذ آسيا علي أكبر حصة في الطلب علي الغاز المسال بنسبة 70% وتستحوذ اليابان تليها الصين علي النصيب الأوفر كأكبر مستوردين للغاز الطبيعي المسال في 2035 .

018 الغاز الطبيعي المسال هو الشكل السائد للتجارة في الغاز مع توجه الامدادات بشكل رئيسي الي الأسواق الآسيوية .

- بالرغم من تمتع الصين بنمو قوى في انتاج الغاز الصخرى (بمعدل 5,1%) إلا ان معظم الزيادة تأتي في العقد الأخير من التقرير (2020-2035)
- بالرغم من ذلك فإن نمو الطلب من الصين يتطلب توسعاً سريعاً في الواردات بمعدل 7,6% من خلال الغاز الطبيعي المسال وخطوط الأنابيب ، وتهيمن خطوط الأنابيب على واردات الصين في 2030 .

019 تباطؤ النمو في الاستهلاك من الفحم في داخل مجموعة الدول خارج OECD بينما ينخفض الاستهلاك منه داخل مجموعة دول OECD

- ينمو الطلب العالمي علي الفحم بنسبة 0,8% بين 2013 – 2035 وهو اقل انواع الوقود نمواً .
- يصل استهلاك الفحم في الصين الي ذروته في 2025 ثم ينخفض في العقد الأخير للتقرير .
- ان الزيادات في استهلاك الفحم لدى الهند يجعل الهند ثانياً أكبر سوق بعد الصين ويعتبر قطاع القوى المحركة مسئولاً عن 70% من نمو الاستهلاك في الهند.
- وتشجع السياسات البيئية والامدادات الوفيرة من الغاز علي احلال الغاز محل الفحم في استهلاك OECD مما يخفض الانبعاثات (150 Ntoe -) .
- تنخفض حصة الفحم كمصدر للطاقة وخاصة في توليد القوى المحركة في الصين حيث تنخفض حصته من 77% في 2013 حتى 58% في عام 2035 وفي ذات الوقت تكسب الطاقات الجديدة والمتجددة والطاقة النووية حصصاً . ومع ذلك يسجل عام 2035 ان الصين لا تزال تتمتع بأكبر حصة من الفحم في الطاقة الأولية قدرها 51%.

020 نمو حصة الطاقة المولدة من الوقود غير الاحفوري مدفوعاً بالنمو السريع في الطاقات المتجددة.

- ارتفاع حصة الطاقات الجديدة والمتجددة يكفي لرفع الحصة الاجمالية من الوقود غير الاحفوري من 32% في 2013 الي 38% في عام 2035 .

021 إن تناقص تكاليف الطاقات المتجددة يضع سقفاً علي نمو عبء الدعم الذي تمنحه الدول

- يتوقع أن تتجه تكاليف الطاقات المتجددة للانخفاض بشكل كبير خلال فترة التقرير نظراً للتقدم التكنولوجي ، خبرات التعليم ، اقتصاديات الحجم .

022 تقود أوروبا العالم في تشجيع تنامي حصة الطاقات المتجددة ولكن الصين تمثل أكبر مصدر لنموها

- في عام 2035 من المحتمل ان تكون حصة الطاقات المتجددة تسمح بزيادة القدرة لدى أنظمة الشبكات للتعامل مع انقطاع مصادر الطاقة في عدد من أسواق الاتحاد الأوروبي مضيضة قيدا فنياً علي معدل نمو هذه الطاقات .

023 النمو السريع لتوليد الطاقة النووية والهيدروليكية تقوده الدول خارج OECD وبخاصة الصين

- النمو في الطاقة النووية تقوده الصين بمعدل نمو 11% مضيضة اكثر من 1000TWH حوالى عام 2035.
- يتوقع للطاقة النووية في أوروبا وأمريكا الشمالية ان تنخفض مع تقادم المصانع ولا اعتبارات سياسية .
- فيما يخص النمو الهيدروليكي للطاقة فتقوده الصين والبرازيل وتعد افريقيا هي المنطقة الأكثر سرعة في معدل نموها 3,8% مقابل 1,4% ، 1,9% للصين والبرازيل علي الترتيب .

هذه السيناريوهات المستقبلية حتى عام 2035 تقوم على عدة افتراضات :

- تتعلق بمعدلات نمو معينة للنواتج المحلي العالمي وكذلك للنمو في الصين والهند كمحركتان للنمو في الطلب على الطاقة . وهذا يطرح التساؤل الرئيسى ماذا لو ؟ :
 - 1- إن المسارات المستقبلية تنبئ أن الصين والهند تنمو بمتوسط معدل نمو 4% خلال فترة التنبؤ مقارنة بمعدل 5,5% خلال السيناريوهات الأساسية base Case ، ومن الممكن ايضا أن ينمو معدل النمو للاقتصاد العالمي عند 3% بدلاً من 3,5% . ولذلك فالأرجح ان استهلاك الطاقة في العالم سينمو بمعدل 1% بدلاً من 1,4% في عام 2035 .
 - 2- كذلك أن يتباطىء نمو الطلب على كل أنواع الوقود بما يترتب عليه انبعاثات كربونية أقل ؟ هذه التأثيرات ستتعرض في خليط الوقود في الصين والهند ومن المثير للدهشة أن السعر المنخفض للوقود الاحفورى وتزايد الضغوط المالية (خاصة في آسيا خارج OECD) من المتصور ان يرتبط بتحقيق معدلات نمو اقتصادى منخفضة بما ينطوى عليه ذلك من تخفيض النمو في الطاقات الجديدة والمتجددة ، الطاقة النووية والطاقة الهيدروليكية نتيجة انخفاض الاستثمارات .
 - 3- كذلك يمكن تصور أنه في حالة حدوث نمو بطىء أن تقل انبعاثات الكربون في 2035 بنسبة 9% أقل من base case وبمكافئ 4 بليون طن CO2 وهذا سيترك مجالاً

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

للانبعاثات ⁽¹⁾ تفوق المستويات المتوقعة لسيناريو IEAS 450 ، هذا بالإضافة إلى أن الزيادة في الضغوط المالية في آسيا من شأنها أن تعقد الوصول إلى اتفاقات سياسية حول سياسات تخفيض انبعاثات الكربون ، كل هذه الخيارات تمثل تحديات بذاتها : التكاليف ، المحددات التكنولوجية ، الدوران البطيء لمخزون رأس المال ، القدرة على تنفيذ سياسة عالمية ، التغيرات السلوكية المطلوبة ... المخاطر السياسية وعدم الاستقرار .

- مضامين دخول الصين لمرحلة سيادة الكهرباء electrification علي الطاقة العالمية أن التغير بنسبة $\pm 20\%$ من طاقة التوليد في الصين وبافتراض عدم التغير في حصص الوقود في القوى المحركة من شأنه أن يغير من الطلب العالمي علي الطاقة في 2035 بنسب $\pm 2,7\%$ ، وهذا يكافئ عاميين من النمو العالمي في الطاقة أو يوازي سوق للطلب على الطاقة بحجم اليابان .
- وقد لا يترتب علي هذا الافتراض تأثيراً كبيراً علي الطلب العالمي على النفط ولكنه سيمارس تأثيراً هاماً على الاستخدام العالمي لمصدر الطاقة من الفحم وقد تكون هناك تأثيرات مشابهة على الطاقوتين النووية والهيدروليكية .

⁽¹⁾ لا تزال الانبعاثات العالمية للكربون المترتبة علي استخدام مصادر الطاقة تنمو بمعدل 25% خلال فترة التقرير ، وهي لا تزال أكبر من المتفق عليها والموضحة في تقرير IEA,s حول (450 scenario) وهو ما يعني ان هذه الانبعاثات في عام 2035 للتقرير BP تتجاوز مثيلتها في تقرير IEA .

الخلاصة والنتائج

تناولت الدراسة فى سياق استعراض المفاهيم والأدبيات المتعلقة بأهمية النفط باعتباره سلعة استراتيجية، نظم تسعييره ومعايير جودة النفط ، وأسواق النفط وتطورها وأنواعها وأهم المتعاملين فيها من ناحية الدول المنتجة والمستهلكة ثم وبورصة النفط ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها :

1- على مستوى الاقتصاد العالمى : أدى انخفاض أسعار النفط إلى الثلث ما بين شهر يونيو 2014 وفبراير 2016 إلى الاستغناء عن 250 ألف وظيفة فى قطاع النفط الذى اضطر إلى التراجع عن ضخ استثمارات ضخمة بلغت 380 مليار دولار ، ولقد أضعفت هذه الأزمة شركات صناعة النفط والدول المصدرة ، وفى ذات الوقت استفادت الدول المستوردة ، ولقد أصاب هذا التراجع الكبير فى أسعار النفط بعمق بعض المحاور الأساسية للتوازن العالمى ، ويبدو أن الشركات والحكومات التى ألقت هذه الموارد أن عصراً ذهبياً قد ولى ، ووحدتها الدول التى ستتجح فى تنويع انتاجها والبحث عن مصادر دخل أخرى هى التى سيمكنها التغلب على الصعوبات الناجمة عن تراجع أسعار النفط.

يتأثر العرض العالمى من النفط بالعديد من العوامل أهمها حجم الاحتياطى، وتكاليف الاستخراج والتكرير، والظروف السياسية فى مناطق الإنتاج والاستهلاك، وسياسة الدول المنتجة للنفط، ومدى حاجتها إليه لمواجهة استهلاكها المحلى أو تصديره تحقيقاً لمورد نقدى يلبي احتياجاتها المالية، والسياسة الجماعية التى تقررها الدول الأعضاء فى OPEC بالنسبة لتحديد سقف الإنتاج، وتوزيع الحصص بين الأعضاء ومدى التزامهم بتلك الحصص، وغيرها من العوامل .

تشير الدراسة إلى ارتفاع الاحتياطى النفطى العالمى المؤكد من 1300,9 مليار برميل فى عام 2000 إلى 1700 مليار برميل عام 2014 بزيادة قدرها 30% ، وتسيطر خمسة عشر دولة على 92,5% من حجم الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط ، كما ارتفع الإنتاج العالمى من النفط ليتماشى مع الزيادة المضطردة فى الطلب من حوالى 75 مليون برميل يومياً عام 2000 إلى حوالى 88,7 مليوناً فى عام 2014 بنسبة زيادة تقدر بنحو 18,5% ، وقد زاد الإنتاج النفطى خارج أوبك خلال عام 2014 مقارنة بالإنتاج داخل الأوبك ليصل إلى 38,3 مليون برميل يومياً بنسبة 43% من حجم الإنتاج العالمى ، أما دول الأوبك فلم يتعدى إنتاجها نسبة 41% من حجم الإنتاج العالمى .

ويعتمد الطلب العالمى على أسعار مواد الطاقة، وبصفة خاصة على أسعار المشتقات النفطية، وعلى سياسات ترشيد الاستهلاك ، والسياسات البيئية ، والضريبية فى الدول الرئيسية المستهلكة للنفط ، والتقدم التكنولوجى فى استعمال بدائل النفط المحتملة ، والمنافسة بين أشكال الوقود، وغير ذلك من المؤشرات فى القطاعات المستهلكة للنفط ، سواء فى قطاع النقل، أو القطاع الصناعى ، أو قطاع توليد الكهرباء ، كما

أن معدلات النمو الاقتصادى والسكانى واتجاهاتها من أهم العوامل المؤثرة فى اتجاه الطلب ارتفاعاً وانخفاضاً ، حيث أن درجة انتعاش الاقتصادات العالمية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى الطلب على النفط .

وبلاحظ أن آليات السوق لا تعمل بكفاءة تامة فيما يتعلق بتحديد أسعار العديد من السلع والمواد فى السوق العالمية، ويعتبر النفط سلعة استراتيجية أو من أهم هذه السلع التى تخفق فى التكيف مع هذه الآليات، ويرجع ذلك إلى أن إدارة أسعار هذه السلعة تتم بواسطة الأجهزة التنظيمية الخاصة بها ابتداء من الشركات النفطية العالمية الى وكالة الطاقة الدولية مروراً بمنظمة الأوبك، وقد ساعد على ذلك ما تتسم به طبيعة هذه السلعة من سمات استثنائية من حيث انتاجها فى مناطق واستهلاكها فى مناطق أخرى، واتصال مراحلها من إنتاج ونقل وتكرير وتصنيع وتسويق .

كما أن تغيرات سعر النفط تخضع للعديد من العوامل المتشابكة منها ما هو اقتصادى ويتعلق بآلية العرض والطلب والتفاعل بينهما ، كما تؤثر العوامل الجيوسياسية فى تحديد أسعار النفط من خلال تأثيرها على حجم الانتاج وكميات المعروض العالمى ، وفى مستوى الطلب أيضا ، كما أن الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات التى تهدد أماكن الانتاج ، أو طرق النقل والتوزيع ، أو أماكن الاستهلاك تؤثر فى أسعار النفط ، كما تتأثر الأسعار بدرجة الاستقرار السياسى فى الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسية المستهلكة له على الصعيدين الاقليمى والعالمى ، هذا فضلا عن العوامل السلوكية، ولها أهميتها المحورية فى تقلبات أسعار النفط، لكونها تتعلق بسلوك العملاء الاقتصاديين والمستثمرين الماليين فى ما يخص قرارات شراء عقود النفط أو بيعها ، اعتماداً على عوامل الثقة والتوقع والمضاربة والرغبة فى تحقيق الأرباح ، وغالباً تتأثر هذه القرارات بالأوضاع الجيوسياسية وبالتوقعات حول اتجاه تغيرات الأسعار صعوداً أو هبوطاً.

وقد تباينت التحليلات حول تفسير تغير مسار الأسعار ، وحول قرار منظمة أوبك بخصوص كميات الإنتاج ، بين من يعزو انخفاض السعر إلى زيادة العرض من خارج الأوبك ، ورغبتها فى الحفاظ على حصصها السوقية من ناحية ، ومن يعده (تعمداً) ظاهرة اقتصادية وباطنه سياسى لتصفية حسابات اقليمية ودولية، من ناحية أخرى .

وبلاحظ أن العرض والطلب العالمي قد ارتفعاً خلال الربع الأول من عام 2013 حتى الربع الرابع من عام 2014 ، حيث ارتفع العرض العالمي من 89,8 مليون برميل يومياً خلال الربع الأول من عام 2013 إلى حوالي 95 مليوناً خلال الربع الرابع من عام 2014 ، بنسبة زيادة حوالي 5,6%، أما الطلب العالمي على النفط فقد ارتفع من 90 مليون برميل يومياً إلى 93,8 مليوناً خلال نفس الفترة ، بنسبة زيادة حوالي 3,5% ، ونتيجة لذلك انخفض سعر البرميل من 112,4 دولار إلى 76 دولاراً خلال نفس الفترة .

وخلال الفترة من الربع الأول 2015 حتى الربع الأول 2016 ظل العرض العالمي من النفط ما بين 94,7 مليون برميل يومياً و 95 مليوناً بنسبة زيادة لم تتعد 0,4%، أما الطلب العالمي فظل ما بين 93 مليون برميل يومياً و 94 مليوناً بنسبة زيادة 1% ، ورغم استمرار زيادة العرض عن الطلب خلال تلك الفترة، إلا أن سعر النفط قد انخفض من 54 دولار إلى حوالي 35 دولاراً خلال نفس الفترة ، بمعنى أنه قد انخفض بنسبة 33,3% ، مما يعنى أن تفاعلات العرض والطلب لا تلعب وحدها الدور الرئيسى فى تحديد أسعار النفط .

وفى ضوء توقعات صندوق النقد الدولى فى ديسمبر 2015، فإن انخفاض أسعار النفط ستكون مفيدة للاقتصاد العالمى، ولكن توزيع الآثار بين مستوردي النفط ومصدريه سيكون متبايناً ، ويعتمد التقدير الكمي للآثار على افتراضات حول حجم زيادة عرض النفط وفترة استمرارية تلك الزيادة، وبالتالي فإن الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى العالمى ستبلغ 0,7% بنهاية 2015، و0,8% بنهاية عام 2016، أى أن آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمى تتمثل فى زيادة تقدر بنحو 571 مليار دولار خلال عام 2015 وحوالى 688 ملياراً خلال عام 2016 على اعتبار أن الناتج المحلى الاجمالى العالمى يقدر قبل هبوط أسعار النفط بنحو 81,1 تريليون دولار فى 2015 ، وحوالى 86 تريليوناً عام 2016 .

ويتوقع أن تتأثر بعض الدول المستوردة للنفط إيجابياً بانخفاض أسعار النفط حيث يؤدى انخفاض أسعار النفط إلى زيادة الدخل الحقيقى للفرد، وبالتالي يزداد دخل القطاع العائلى ، كما يؤدى إلى انخفاض تكلفة إنتاج السلع النهائية وبالتالي زيادة فى الأرباح والاستثمارات ، وكذلك يؤدى إلى انخفاض معدل التضخم.

2- وعلى مستوى الاقتصادات العربية : تستحوذ الدول العربية المنتجة للنفط، على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط والغاز، وتقوم بإنتاجهما وتصديرهما إلى الأسواق العالمية ، و من ثم يقع على عاتق تلك الدول أعباء كثيرة فيما يتعلق باستقرار سوق النفط بالعالم، وقد عرفت الدول العربية المصدرة للنفط انتعاشاً محسوساً فى اقتصاداتها فى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، لاسيما تلك التي تعتمد على النفط كمصدر وحيد لتمويل موازاناتها العامة مثل الجزائر وليبيا والعراق والدول الخليجية،

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

وقد أدت الأسعار المرتفعة للنفط إلى فوائض مالية فى الموازنات العامة جعلتها تلعب دوراً استراتيجياً على الصعيدين الخارجى والداخلى .

إلا أن هبوط أسعار النفط لأدنى مستوياتها سيزيد من من عمق المشاكل التى تواجهها الدول العربية ، وتؤثر على قدرة الدول النفطية فى التوسع فى سياساتها الخارجية والداخلية على حد سواء، فيما ستبدأ دول الخليج نظرياً فى الصرف من مخزونات صناديق الثروة السيادية المقدرة بنحو 2,8 تريليون دولار جمعتها أثناء طفرة الأسعار مع تطبيق سياسات تقشفية تتواءم مع تقلص إيراداتها المالية، كما أن خيار الاستدانة من مؤسسات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد الدولى للوفاء باستحققاتها المالية اتجاه شعبها، لم يعد ببعيد .

ومن بين الدول الخليجية تبدو المملكة العربية السعودية الأكثر عرضة للتأثر والاضطراب بانخفاض أسعار النفط فالمملكة تصدر 2,5 مليار برميل سنوياً فكل دولار ينخفض فيه السعر تنخفض الإيرادات بمقدار 2,5 مليار دولار، ستواجه المملكة صعوبات فى خفض الإنفاق الحكومى بسبب عدد السكان المرتفع واعتمادها على 90 دولاراً كسعر تقديري لبرميل النفط فى موازنتها العامة، فى حين تعتمد الموازنة الكويتية على 70 دولاراً كسعر تقديري للبرميل؛ لذلك سيتأثر اقتصاد الكويت من انخفاض أسعار النفط بشكل يؤثر على مسيرة النمو ويعطل برامج الحكومة ويخفض من الإنفاق الحكومى، أما قطر التى سعت خلال السنوات الماضية إلى تنويع مصادر دخلها، ولا تزال تعتمد على النفط ، حيث اعتمدت فى موازنتها الأخيرة على سعر تقديري لبرميل النفط قدره 65 دولاراً، أما الإمارات الأوفر حظاً تتمتع نوعاً ما بأمان نسبي حيث تساهم عائدات النفط بنسبة 33% فى الناتج المحلى الإجمالى للدولة، وحتى يمكن الحد من الانعكاسات السلبية لانخفاض أسعار النفط توصي الدراسة بما يلي:-

- 1- تنويع مصادر الدخل لضمان تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة .
- 2- إعادة النظر فى برامج دعم الطاقة .
- 3- العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص فى مختلف المجالات خاصة غير النفطية .
- 4- وضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة .
- 5- ضمان عدالة توزيع الثروة بين الأجيال .
- 6- اصلاح بيئة الأعمال بالدول العربية النفطية .
- 7- تغليب النظرة القومية على النظرة القطرية فى استثمار العائدات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط .
- 8- حتمية التكامل العربى .

وبتحليل أثر التغيرات السعرية للنفط على التجارة العربية لوحظ أنه في حالة انخفاض الأسعار فإن حجم الصادرات ينخفض تلقائياً ، بينما حجم الواردات يرتفع نظراً لأن الصادرات النفطية تمثل نسبة 70% من حجم الصادرات العربية وهي الممول الأساسي لمعظم الواردات العربية بل والنشاط الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي ، هذا بالإضافة الي أن الواردات العربية من السوق العالمى تبلغ نحو 76% من احتياجات الأسواق المحلية .

وبتحليل أثر التغيرات في أسعار النفط على التجارة العربية البينية اتضح أن الصادرات العربية من النفط والغاز الطبيعى هي المحرك الرئيسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية والداعم لاحتياجات البنوك المركزية من العملات الأجنبية ، وبالرغم من ذلك فإن الصادرات البينية العربية لم تتعدى 12% خلال الفترة محل الدراسة ، وتأتى الصادرات البينية من الغاز الطبيعى في المركز الأول ثم الصادرات البينية من النفط حيث تمثلت نحو 74% من اجمالي الصادرات البينية ، هذا بالإضافة الي أن الصادرات العربية البينية من النفط والغاز الطبيعى ترتفع بين الدول العربية وفقاً لمستوى الأسعار وسهولة عملية التصدير ، وذلك لأنه لوحظ أن عملية التصدير والتبادل التجارى يتم بين دول الجوار أو الدول الأقرب جغرافياً وذلك لانخفاض تكلفة الشحن والنقل .

أيضا تم قياس أثر انخفاض أسعار النفط على الموازين التجارية للدول العربية حيث كان التأثير سلبى في حالة انخفاض الأسعار حيث ينخفض الفائض في الدول العربية المصدرة للنفط ، بينما انخفض عجز الميزان التجارى فى الدول العربية المستوردة للنفط .

وبتحليل أثر التغيرات في أسعار النفط والغاز الطبيعى على ميزان المدفوعات بما فيه الخدمات والدخل لوحظ أن الاستثمار المباشر الي الدول العربية خاصة المصدرة للنفط قد انخفض بالإضافة الي أن التدفق الرأسمالى للخارج يزداد نتيجة للأعباء الإضافية التى يتحملها القطاع كمدفوعات مما أثر سلباً على ميزان العمليات الجارية .

3- وبالنسبة للاقتصاد المصرى : أدى النمو السريع لاستهلاك النفط في مصر، على مدى العقود القليلة الماضية، مدفوعاً بزيادة الانتاج الصناعي والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة والغاز الطبيعى، ومشاريع استخراج النفط، والنمو الاقتصادي، والنمو السكاني، وزيادة مبيعات المركبات الخاصة والتجارية، وفي النهاية سياسات دعم الطاقة المستمرة إلى حدوث فجوة عرض للطاقة الكلية منذ 1980 وحتى الآن ، ويعد النفط والغاز الطبيعى مصادر الوقود الأولية المستخدمة لتلبية احتياجات الطاقة في مصر، فهما يمثلان سوياً 94% من إجمالي استهلاك الطاقة في البلاد ، ويلاحظ أيضاً أن النفط يستخدم في الغالب

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

فى قطاع النقل، فى حين يتم استخدام الغاز الطبيعى فى قطاع الطاقة والنقل ايضا ولكن بصورة أقل فى شكل الغاز الطبيعى المضغوط فى المركبات (CNG).

وبلاحظ انخفاض إنتاج النفط فى مصر بوجه عام لأكثر من عقد من الزمن، وذلك بعد أن بلغ ذروته إلى 934000 برميل يوميا فى عام 2008، نتيجة لزيادة الإنتاج من الصحراء الغربية والمناطق البحرية، ولكن بدأ الإنتاج فى الانخفاض مرة أخرى بعد فترة وجيزة من ذلك الوقت فى حين يزيد إنتاج الغاز الطبيعى السائل على مدى العقد الماضى نتيجة للتوسع فى إنتاجه واكتشافه.

أصبحت مصر مستورداً صافياً للنفط، نظراً لزيادة الاستهلاك بمعدل سنوي بلغ فى المتوسط 3% خلال السنوات العشر الماضية ليقف مستوى إنتاج النفط .ومن المتوقع أن يؤثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد من خلال تقليص عجز الميزانية العامة وعجز ميزان المعاملات الجارية ومعدلات التضخم، وتشير تقديرات البنك الدولى إلى أن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيراً إيجابياً فى النمو، إذ سيؤدي هبوط أسعار النفط إلى تعزيز قدرة الحكومة والشركات على توفير إمدادات كافية من الطاقة بأسعار السوق ، ومن ثم فإنه قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومعدلات استغلال الطاقة الإنتاجية .

ومن المتوقع أن يتيح انخفاض أسعار النفط للحكومة مجالاً لمواصلة برنامجها الإصلاحى .ويشتمل البرنامج على خفض دعم الوقود تدريجياً على مدى السنوات الخمس القادمة، وقد رفعت الحكومة بالفعل أسعار الوقود 78% العام الماضى، وهى تهدف إلى إلغاء الدعم كله بحلول عام 2019 ، ويتوقع أن يكون لانخفاض أسعار النفط أثر إيجابى يتمثل فى خفض العجز المرتفع فى الميزانية العامة للدولة ، وذلك نتيجة لتقليص فاتورة دعم الوقود .

توصلت الدراسة إلى العوامل ذات التأثير المعنوى على معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ، وهى معدل النمو السنوى فى كل من الإنفاق الاستهلاكى ، الإيداع المحلى ، الإنفاق الحكومى ، الصادرات ، الواردات ، وتقدر نتائج النموذج القياسى أن أسعار البترول (بالأسعار الجارية) بحوالى 84,5 ، 87,6 ، 90,7 ، 93,8 دولار للبرميل للسنوات من 2015 إلى 2018 على التوالى ، كذلك تقدر الدراسة أسعار البترول بالأسعار الثابتة بحوالى 99,1 دولار للبرميل للسنوات من 2015 حتى 2018.

وتناولت الدراسة أثر انخفاض أسعار النفط على تحويلات المصريين العاملين بالخارج وذلك بدراسة الانعكاسات على اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط والإجراءات المتوقعة والتى يمكن أن تقوم بها هذه الدول لمواجهة هذه المشكلة ، وأنه على المدى القريب وربما المتوسط من المقدر أن يكون أثر انخفاض أسعار النفط محدوداً على تحويلات العاملين بالخارج ، وذلك فى حال عدم انخفاض نمو قطاعى الخدمات الحكومية والبناء باعتبارهما الأكثر ارتباطاً بتدفقات تحويلات العاملين الأجانب إلى

الخارج ، وعلى أن لا تلجأ دول مجلس التعاون الخليجى إلى استحداث ضريبة خاصة على تحويلات العاملين الأجانب لبلدانهم .

وجدير بالذكر أن هناك عوامل أخرى تؤثر على تدفقات المصريين العاملين بالخارج ومن أهمها لجوء الحائزين على النقد الأجنبى إلى بيعها فى الأسواق الخارجية . ويمثل اجمالى تحويلات المصريين بالخارج والعاملين بالخليج نحو 5% من الناتج المحلى الاجمالى فى العام 2015 .

هناك احتمالات لتأثيرات سلبية وتتمثل فى تأثر قيم المنح والدعم من دول الخليج لمصر ، كذلك تدفق الاستثمارات فى المجالات المختلفة للتنمية والبحث والاستكشاف ، فمن المتوقع أن يصل الخسارة السنوية لبلد مجلس التعاون الخليجى بحوالى 300 مليار دولار مما سيؤدى بالضرورة إلى خفض القدرة على ضخ استثمارات جديدة فى مصر .

وكان من المفترض أن يؤدى انخفاض أسعار النفط الي انتعاش السوق السياحى المصرى نتيجة لانخفاض أسعار وقود الطائرات وخاصة الطائرات الشارتر ، إلا أن انخفاض أسعار الوقود في حد ذاته لا يؤثر بمفرده على السوق السياحى ، إذ أن انتعاش السوق السياحى يرتبط بالعديد من الاعتبارات الأخرى ولعل أهمها : الاستقرار السياسى والإقتصادى والخدمة الجيدة والمناخ والبيئة والنظافة وحسن استقبال السائح إلى غير ذلك من الاعتبارات ، ورغم تميز مصر بموقعها الجغرافى وجوها المعتدل طول العام ووجود 1/3 آثار العالم بها وتوافر العديد من الأنماط السياحية بها مثل : السياحة الشاطئية ، والسياحة الدينية وسياحة المؤتمرات وسياحة التسوق وسياحة السفارى وسياحة المغامرات وغيرها من الأنماط السياحية الأخرى فإن إيرادات السياحة لا تعكس هذه المزايا .

ورغم ازدهار النشاط السياحى منذ عام 2005 حتى عام 2010 إلا أن ثورة 25 يناير عام 2011 وما تلاها من أحداث عنف وإرهاب فى العديد من المحافظات المختلفة وما حدث من حوادث ارهابية فى عام 2015 . قد أدى إلى الغاء العديد من الحجوزات فى الفنادق المختلفة فى شارب والغردقة – مما كان له أثراً كبيراً علي انخفاض التدفق السياحى فى هذه المناطق مما أدى الي انخفاض نسبة الأشغال بدرجة كبيرة ، كذلك أدى انخفاض الحركة السياحية خلال السنوات القليلة الماضية إلى خسائر كبيرة للفنادق العائمة التى تسير رحلاتها بين الأقصر واسوان ، وللخروج من الأزمة السياحية الراهنة توصلت الدراسة إلى حلول ومقترحات هامة .

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

وكان من المتوقع تزايد إيرادات قناة السويس زيادة كبيرة فى النصف الثانى من عام 2015 بعد افتتاح توسعة القناة (قناة السويس الجديدة) ، كذلك كان من المتوقع زيادة رسوم العبور فى القناة مع بداية عام 2016 وذلك لسهولة العبور وقلة زمن العبور إلا أن ذلك لم يتحقق حيث انخفضت إيرادات قناة السويس فى نهاية عام 2015 بحوالى 300 مليون دولار لتصل إلى 5,1 مليار دولار مقابل 5,4 مليار دولار عام 2014 ، ويرجع انخفاض إيرادات قناة السويس فى عام 2015 إلى حالة الركود وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمى ، أيضاً إلى انخفاض وحدات حقوق السحب الخاصة (SDR) ، وتفضيل السفن أن تكون رحلاتها عبر طريق رأس الرجاء الصالح لتوفير نفقات رسوم المرور فى قناة السويس ، وقد أدى ذلك إلى اتخاذ هيئة قناة السويس عدة إجراءات لجذب المزيد من السفن للمرور فى القناة ومنها عدم رفع رسوم المرور فى القناة خلال عام 2016 وإجراء تخفيضات على الرسوم للخطوط الملاحية الطويلة وعلى الحمولات لتشجيع السفن على المرور فى قناة السويس ، وتتوقع هيئة قناة السويس زيادة الإيرادات فى عام 2016 لتصل إلى حوالى 6 مليار دولار بزيادة قدرها مليار دولار عن عام 2015 وطبقاً للهيئة فإنه من المتوقع أن تصل هذه الإيرادات إلى 13 مليار دولار فى عام 2023 .

4- ثم استعرضت الدراسة العديد من سيناريوهات المستقبل لسوق النفط العالمى حيث توفر السيناريوهات إطاراً ديناميكياً لمناقشة العديد من الاحتمالات المستقبلية لسوق النفط فى ظل التغيرات التكنولوجية الهامة التى يمكن أن تساهم فى إعادة تشكيل الأسواق ، وبيان التطورات الأخيرة فى انخفاض أسعار النفط والتوقعات باستمرار بعض العوامل التى أثرت على الانخفاض فى أسعار النفط فى المدى القصير ، وكذلك التنبؤات القصيرة الأجل التى قدمتها بعض المؤسسات الدولية أمثلة إدارة معلومات الطاقة EIA وكذلك وكالة الطاقة الدولية IEA .

وقد تم التوصل إلى ثلاثة أسباب رئيسية مسئولة عن انهيار أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 الأول: حدوث زيادة فى الإنتاج الأمريكى من النفط الصخرى وحدوث تحول فى سياسة منظمة أوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها من السوق ، والثانى: تراجع الطلب العالمى ، والثالث : ارتفاع المخزون العالمى من النفط فضلاً عن بعض العوامل الجيوسياسية وارتفاع سعر الدولار .

ووفقاً لتوقعات إدارة معلومات الطاقة فى الولايات المتحدة EIA فإن أسعار النفط تصل إلى 54 دولار للبرميل فى 2015 وتسجل 59 دولار للبرميل فى 2016 .

وفيما يتعلق بسيناريوهات المستقبل فقد أوضحت الدراسة أن هناك تغيرات هيكلية جديدة فى سوق النفط ، وأن سوق النفط يتفاعل عشوائياً مع التغيرات فى الطلب والعرض ، وأن الاستقرار فى السعر المتوسط للنفط فى الأجل الطويل يعتمد على وجود تصحيح ذاتى قوى لعوامل الطلب والعرض ، وأنه من المتوقع

أن تنخفض مرونة العرض في ضوء الاعتبارات الجيولوجية وبالإضافة في قدرة الأوبك على ممارسة قوة السوق ، وبالإستناد على فرضية Hubbert المتشائمة فإن إمدادات النفط ستصل إلى ذروتها عندما يكون نصف المورد المستخرج يستهلك بالنسبة للنفط التقليدي قبل عام 2030 ، وعليه فإن العرض المتزايد من الإنتاج من النفط من المصادر غير التقليدية يمكن أن يغطي النمو المتوقع من الطلب بنسب 1,6% - 2% حتى 2037 ، وفقاً لسيناريوهات وكالة الطاقة الدولية ، وإدارة المعلومات IEA & EIA فإن سريان سيناريو السياسة البديلة العالمية ينطوي على انخفاض الطلب العالمي على الطاقة الأولية بنسبة 10% في عام 2030 مقارنة بالسيناريو المرجعي حيث لا تطبق أدوات سياسة طاقة جديدة فعالة ، كذلك توصلت الدراسة إلى أنه في ضوء أثر استنفاد الثروة المترتب على اتباع الأوبك لسياسة تخفيض أسعار النفط فإن فرضية السعر المقبول للفترة حتى 2035 هي متوسط سعر 40-45 دولار للبرميل .

وعند الانتقال إلى استعراض سيناريوهات اتجاهات الطاقة العالمية حتى 2030-2050 تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات الرئيسية لعل أهمها : أن النمو المرجعي للنتائج المحلي الاجمالي العالمي هو 3,2% وأن معظم الزيادة في الطلب العالمي على النفط تأتي من الصين وباقي دول آسيا الناشئة وأن الطلب العالمي على النفط يكون بنسبة 1,2% حتى 2035/2030 ، كذلك يظل النفط الخام كمصدر هام أولى للطاقة على الأقل حتى 2030 ، وأن تلعب عدة عوامل دوراً في تخفيض الطلب على النفط مثل الجهود المبذولة لتخفيض انبعاثات الغاز ، إعادة هيكلة الصناعة ، الأهمية المتزايدة للغاز واستخدام مصادر الطاقة البديلة ، كذلك يمكن توقع أن يكون سرعة ومعدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال 2020-2030 في حدود 1% سنوياً .

وعند التطرق إلى تنبؤات أسعار النفط في الأجل الطويل أشارت الدراسة إلى أن قيم أسعار النفط برنت (أسعار دولار 2014) وفقاً لتوقعات DECC في عام 2030 تدور في ما بين حدود 78 دولار وحتى 170 دولار للبرميل ، وفي ضوء حساب تنبؤات لسعر النفط برنت وفقاً لمعادلة الاتجاه العام فإن التنبؤات تتحرف كثيراً عن القيم المقدرة وفقاً لتوقعات DECC وهو ما فسرتة الدراسة الحالية بأن هناك متغيرات كثيرة أخرى بخلاف الزمن تؤثر علي مسار الأسعار ، ومن الناحية الأخرى ناقشت الدراسة ثلاث سيناريوهات للأسعار أخرى هي : سيناريو التنافسية ، وسيناريو الاستقلالية ، وسيناريو الدوار ، وقد توصلت هذه السيناريوهات الثلاثة إلى تنبؤات للأسعار وهي 50 دولار ، 55 دولار ، وأقل 100 دولار للبرميل في 2020 وتعد هذه التكهانات توقعات في الاجل المتوسط وهي أقرب الي المسار الفعلي لأسعار النفط في الفترة الأخيرة.

ثم استعرضت الدراسة سيناريوهات السياسات المتعلقة بسوق النفط في المستقبل حيث اعتمدت على تقرير BP Energy Outlook الذي يوفر تفاصيل وملاحم للتطورات في سوق النفط في الأجل الطويل

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

أكثر شمولاً مما تتناوله تقارير IEA, EIA, وهنا توضيح بعض الملامح التي تستحق الذكر اجمالاً :
مثل :

- 01 إن أنماط التجارة في النفط قد تتغير ، وإن النمو القوي في النفط الصخري في الولايات المتحدة في السنوات الحديثة سيكون له تأثير علي التدفق المتزايد للنفط من الغرب الي الشرق بدلاً من الشرق الي الغرب ، وأيضاً من المتوقع رؤية السوق في الغاز الطبيعي أكثر عالمية لأن الغاز الطبيعي المسال يتكامل مع الأسواق الإقليمية.
- 02 التوقعات باستمرار مزيج الطاقة في التغير حيث يمكن أن تدور حصص الوقود الاحفوري حول 26% - 28% حوالى عام 2035 ، ورغم أن الوقود الاحفوري يفقد حصة اجمالية إلا أنه يظل يهيمن في عام 2035 بحصة 81% مقارنة بـ 86% عام 2013 ، ايضاً تكسب الطاقات المتجددة متضمنة الوقود الحيوى حصة تصل الي 8% حوالى عام 2035 مقابل 3% حالياً متجاوزة الطاقة النووية في اوائل 2020 والهيدروليكية في اوائل 2030 ، هذا بالإضافة الي تزايد استهلاك الطاقة المولدة وحصولها علي نصيب متزايد من 42% الي 47% من استهلاك مصادر الطاقة الأولية في 2035 .
- 03 تزايد اجمالى انبعاثات الكربون المترتبة على استهلاك الطاقة بنسبة 25% بين 2013 ، 2035 (بنسبة 1% سنوياً) مع معدل نمو متناقص يصل إلى 0,7% خلال العقد الأخير حتى 2035 .
- 04 توقع تزايد اعتماد آسيا على الواردات وبحيث يصل نصيب النفط الي 60% من الزيادة وتمثل الواردات اكثر من 80% من استهلاك النفط في آسيا في عام 2035 . كذلك قد ينمو الطلب من الاقتصاديات خارج OECD حوالى عام 2035 .
- 05 تتركز الزيادات في الامدادات من النفط من الدول خارج الأوبك في الولايات المتحدة ، البرازيل، كندا .
- 06 تقود آسيا والشرق الأوسط نمو الطلب على السوائل مع تحقيق أكبر نمو فى قطاع النقل يليه قطاع الصناعة .
- 07 فى نهاية فترة التقرير 2035 يتوقع أن تصل حصة سوق الأوبك إلى حوالى 40% بما يماثل حصته المتوسطة طوال العشرين سنة الأخيرة .
- 08 فيما يتعلق بالإمدادات من الغاز الصخري تهيمن الولايات المتحدة على 75% من المعروض منه فى 2035 ثم يأتي الغاز التقليدي من الشرق الأوسط وروسيا من مصادر غير صخرية ، وتعد الصين من الدول الواعدة بعد أمريكا الشمالية فى الغاز الصخري حيث تستحوذان معاً على 85% من انتاج الغاز الصخري فى 2023 .

ملخص بحث

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى
والمصرى

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

تتبع أهمية دراسة التغيرات فى أسعار النفط فى ضوء عدة تحديات يواجهها الاقتصاد العالمى حيث تشير بيانات العرض العالمى للنفط والطلب عليه إلى وجود فائض فى العرض بلغ 2,8 مليون برميل يوميا فى مارس 2014 ومع استمرار الدول المصدرة الرئيسية فى زيادة إنتاجها وصادراتها فإن ذلك الفائض يشكل ضغطاً على أسعار النفط خاصة وأن منظمة الأوبك لم تتخذ أى إجراء لتخفيض أو ضبط الإنتاج بل أن العديد من الدول بررت ذلك بعدم الرغبة فى التدخل فى آليات السوق ، واعتبر هذا الانخفاض فى الأسعار موجهها بصورة مخططة ضد ايران وفنزويلا وروسيا .

إن هذه التطورات تثير جدلاً حول التحديات والفرص أمام الاقتصاديات العربية النفطية والغير نفطية والمستوردة للنفط ، وجدير بالذكر أنه من المحتمل أن تضيق الفرص المتاحة إذا لم تتوفر السياسات والقواعد لاستغلال الفرص خاصة وأن هناك دول متعددة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والصين لديهما احتياطات كبيرة من الغاز الصخرى ، كذلك تثير ثورة الغاز الصخرى عدة مخاوف تتعلق بالبيئة وانبعاثات الغاز الطبيعى وتلوث المياه السطحية والجوفية ، فضلا عن أن استمرار انخفاض أسعار النفط من شأنه أن يكبح الاستثمارات فى النفط والغاز الصخرى وضمان استمرار هيمنة النفط والغاز كمصادر للطاقة فى المستقبل ، كذلك يمكن فهم الدور الذى لعبه الانخفاض الكبير فى الأسعار العالمية للبترول فى انهيار قيمة العملات الدولية كالروبل وتدنّى أسعار الفائدة .

على الجانب الآخر تشكل صادرات النفط وإيراداته نسب يعتد بها من اجمالى عائدات التصدير أو النواتج المحلية للدول العربية الخليجية ، لذلك فإن الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى من أكبر الخاسرين من انخفاض أسعار النفط .

وتلوح لمصر بعض الفرص الإيجابية كمستورد صافى للنفط حيث من المتوقع أن يؤثّر انخفاض أسعار النفط من خلال تقليص عجز الميزانية العامة وعجز ميزان المعاملات الجارية ومعدلات التضخم، وتشير تقديرات البنك الدولى إلى أن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا إيجابيا فى النمو، إذ سيؤدي هبوط أسعار النفط إلى تعزيز قدرة الحكومة والشركات على توفير إمدادات كافية من الطاقة بأسعار السوق ، ومن ثمّ فإنه قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومعدلات استغلال الطاقة الإنتاجية ، كما يُتيح انخفاض أسعار النفط للحكومة مجالا لمواصلة برنامجها الإصلاحي .ويشتمل البرنامج على خفض دعم الوقود تدريجيا على مدى السنوات الخمس القادمة .

وتهدف الدراسة إلى مناقشة وتحليل الآثار المترتبة على التغيرات فى أسعار النفط على الاقتصاد العالمى ثم على الاقتصاديات العربية وكذلك على الاقتصاد المصرى ثم ننقل بعد ذلك إلى استعراض سيناريوهات سوق النفط فى المستقبل حتى عام 2030 - 2050 وما ورائه وفقاً لما نشرته التقارير الدولية المختلفة ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج :

1- على مستوى الاقتصاد العالمى : أدى انخفاض أسعار النفط إلى الثلث ما بين شهر يونيو 2014

وفبراير 2016 إلى الاستغناء عن 250 ألف وظيفة فى قطاع النفط الذى اضطر إلى التراجع عن ضخ استثمارات ضخمة بلغت 380 مليار دولار ، ولقد أضعفت هذه الأزمة شركات صناعة النفط والدول المصدرة ، وفى ذات الوقت استفادت الدول المستوردة ، ولقد أصاب هذا التراجع الكبير فى أسعار النفط بعمق بعض المحاور الأساسية للتوازن العالمى ، ويبدو أن الشركات والحكومات التى ألقت هذه الموارد أن عصاراً ذهبياً قد ولى ، ووحدتها الدول التى ستنتج فى تنويع انتاجها والبحث عن مصادر دخل أخرى هى التى سيمكنها التغلب على الصعوبات الناجمة عن تراجع أسعار النفط.

2- على مستوى الاقتصادات العربية : تتباين آثار هبوط أسعار النفط على الدول الخليجية المصدرة

للنفط وعلى الدول غير الخليجية المصدرة مما قد يدفع دول الخليج إلى استخدام صناديق الثروة السيادية مع تطبيق سياسات تقشفية ، ويصبح خيار الاستدانة من مؤسسات التمويل الدولية خياراً مطروحاً لكافة الدول العربية المصدرة للنفط .

وحتى يمكن الحد من الانعكاسات السلبية لانخفاض أسعار النفط توصى الدراسة بما يلى :

- تنويع مصادر الدخل لضمان تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة .
- إعادة النظر في برامج دعم الطاقة .
- العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص في مختلف المجالات خاصة غير النفطية .
- وضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة .
- ضمان عدالة توزيع الثروة بين الأجيال .
- اصلاح بيئة الأعمال بالدول العربية النفطية .
- تغليب النظرة القومية على النظرة القطرية في استثمار العائدات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط .
- حتمية التكامل العربي .

3- وعلى مستوى الاقتصاد المصرى : تؤكد الدراسة على أهمية إصلاح سياسات دعم الطاقة لتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة والعمل على تصنيع البترول الخام واستغلال الطاقات الإنتاجية ، فضلاً عن اقتراح سياسات لزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج وزيادة إيرادات السياحة وقناة السويس .

4- ثم استعرضت الدراسة العديد من سيناريوهات المستقبل لسوق النفط العالمى حتى 2030- 2050 حيث توفر السيناريوهات إطاراً ديناميكياً لمناقشة العديد من الاحتمالات المستقبلية لسوق النفط فى ظل التغيرات التكنولوجية الهامة التى يمكن أن تساهم فى إعادة تشكيل الأسواق ، وبيان التطورات الأخيرة فى انخفاض أسعار النفط والتوقعات باستمرار بعض العوامل التى أثرت على الانخفاض فى أسعار النفط فى المدى القصير ، وكذلك التنبؤات القصيرة الأجل التى قدمتها بعض المؤسسات الدولية أمثلة إدارة معلومات الطاقة EIA وكذلك وكالة الطاقة الدولية IEA .

وقد تم التوصل إلى ثلاثة أسباب رئيسية مسئولة عن انهيار أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 الأول: حدوث زيادة فى الإنتاج الأمريكى من النفط الصخرى وحدث تحول فى سياسة منظمة أوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها من السوق ، والثانى: تراجع الطلب العالمى ، والثالث : ارتفاع المخزون العالمى من النفط فضلاً عن بعض العوامل الجيوسياسية وارتفاع سعر الدولار .

ووفقاً لتوقعات إدارة معلومات الطاقة فى الولايات المتحدة EIA فإن أسعار النفط تصل إلى 54 دولار للبرميل فى 2015 وتسجل 59 دولار للبرميل فى 2016 .

وفيما يتعلق بسيناريوهات المستقبل فقد أوضحت الدراسة أن هناك تغيرات هيكلية جديدة فى سوق النفط، وأن سوق النفط يتفاعل عشوائياً مع التغيرات فى الطلب والعرض ، وأن الاستقرار فى سعر النفط فى الأجل الطويل يعتمد على وجود تصحيح ذاتى قوى لعوامل الطلب والعرض ، ووفقاً لسيناريوهات وكالة الطاقة الدولية ، وإدارة المعلومات IEA & EIA فإن سريان سيناريو السياسة البديلة العالمية ينطوى على انخفاض الطلب العالمى على الطاقة الأولية بنسبة 10% فى عام 2030 مقارنة بالسيناريو المرجعى حيث لا يطبق أدوات سياسة طاقة جديدة فعالة ، كذلك توصلت الدراسة إلى أنه فى ضوء أثر استنفاد الثروة المترتب على اتباع الأوبك لسياسة تخفيض أسعار النفط فإن فرضية السعر المقبول للفترة حتى 2035 هى متوسط سعر 40-45 دولار للبرميل .

وعند الانتقال إلى استعراض سيناريوهات اتجاهات الطاقة العالمية حتى 2030-2050 تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات الرئيسية لعل أهمها : أن النمو المرجعى للنتاج المحلى الاجمالى العالمى هو 3,2% وأن معظم الزيادة فى الطلب العالمى على النفط تأتى من الصين وباقى دول آسيا الناشئة وأن الطلب العالمى على النفط يكون بنسبة 1,2% حتى 2035/2030 ، كذلك يظل النفط الخام كمصدر

هام أولى للطاقة على الأقل حتى 2030 ، وأن تلعب عدة عوامل دوراً في تخفيض الطلب على النفط مثل الجهود المبذولة لتخفيض انبعاثات الغاز ، إعادة هيكلة الصناعة ، الأهمية المتزايدة للغاز واستخدام مصادر الطاقة البديلة ، كذلك يمكن توقع أن يكون سرعة ومعدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال 2020-2030 في حدود 1% سنوياً .

وعند التطرق الي تنبؤات أسعار النفط في الأجل الطويل أشارت الدراسة الي ان قيم أسعار النفط برنت (أسعار دولار 2014) وفقاً لتوقعات DECC في عام 2030 تدور في ما بين حدود 78 دولار وحتى 170 دولار للبرميل ، وفي ضوء حساب تنبؤات لسعر النفط برنت وفقاً لمعادلة الاتجاه العام فإن التنبؤات تتحرف كثيراً عن القيم المقدرة وفقاً لتوقعات DECC وهو ما فسرتة الدراسة الحالية بأن هناك متغيرات كثيرة أخرى بخلاف الزمن تؤثر علي مسار الأسعار ، ومن الناحية الأخرى ناقشت الدراسة ثلاث سيناريوهات للأسعار أخرى هي : سيناريو التنافسية ، وسيناريو الاستقلالية ، وسيناريو الدوار ، وقد توصلت هذه السيناريوهات الثلاثة إلى تنبؤات للأسعار وهي 50 دولار ، 55 دولار ، وأقل 100 دولار للبرميل في 2020 وتعد هذه التكهّنات توقعات في الاجل المتوسط وهي أقرب الي المسار الفعلي لأسعار النفط في الفترة الأخيرة.

ثم استعرضت الدراسة سيناريوهات السياسات المتعلقة بسوق النفط في المستقبل حيث اعتمدت على تقرير BP Energy Outlook الذي يوفر تفصيلات وملاحم للتطورات في سوق النفط في الأجل الطويل كما يلي :

09 **إن أنماط التجارة في النفط قد تتغير ،** وان النمو القوي في النفط الصخري في الولايات المتحدة في السنوات الحديثة سيكون له تأثير علي التدفق المتزايد للنفط من الغرب الي الشرق بدلاً من الشرق الي الغرب ، وأيضاً من المتوقع رؤية السوق في الغاز الطبيعي أكثر عالمية لأن الغاز الطبيعي المسال يتكامل مع الأسواق الاقليمية.

10 **التوقعات باستمرار مزيج الطاقة في التغير** حيث يمكن أن تدور حصص الوقود الاحفوري حول 26% - 28% حوالى عام 2035 ، وبرغم أن الوقود الاحفوري يفقد حصة اجمالية إلا أنه يظل يهيمن في عام 2035 بحصة 81% مقارنة بـ 86% عام 2013 ، ايضاً تكسب الطاقات المتجددة متضمنة الوقود الحيوى حصة تصل الي 8% حوالى عام 2035 مقابل 3% حالياً متجاوزة الطاقة النووية في اوائل 2020 والهيدروليكية في اوائل 2030 ، هذا بالإضافة الي تزايد استهلاك الطاقة المولدة وحصولها علي نصيب متزايد من 42% الي 47% من استهلاك مصادر الطاقة الأولية في 2035 .

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

- 11 تزيد اجمالى انبعاثات الكربون المترتبة على استهلاك الطاقة بنسبة 25% بين 2013 ، 2035 (بنسبة 1% سنوياً) مع معدل نمو متناقص يصل إلى 0,7% خلال العقد الأخير حتى 2035 .
- 12 توقع تزايد اعتماد آسيا على الواردات وبحيث يصل نصيب النفط الى 60% من الزيادة وتمثل الواردات اكثر من 80% من استهلاك النفط في آسيا في عام 2035 . كذلك قد ينمو الطلب من الاقتصاديات خارج OECD حوالى عام 2035 .
- 13 تتركز الزيادات في الامدادات من النفط من الدول خارج الأوبك في الولايات المتحدة ، البرازيل، كندا .
- 14 تقود آسيا والشرق الأوسط نمو الطلب على السوائل مع تحقيق أكبر نمو فى قطاع النقل يليه قطاع الصناعة .
- 15 فى نهاية فترة التقرير 2035 يتوقع أن تصل حصة سوق الأوبك إلى حوالى 40% بما يماثل حصته المتوسطة طوال العشرين سنة الأخيرة .
- 16 فيما يتعلق بالإمدادات من الغاز الصخرى تهيمن الولايات المتحدة على 75% من المعروض منه فى 2035 ثم يأتى الغاز التقليدى من الشرق الأوسط وروسيا من مصادر غير صخرية ، وتعد الصين من الدول الواعدة بعد أمريكا الشمالية فى الغاز الصخرى حيث تستحوذان معاً على 85% من انتاج الغاز الصخرى فى 2023 .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم شحاته (1989) ، أسعار النفط ومديونية العالم الثالث ، هل من علاقة ، مجلة النفط والتعاون العربى ، العدد ، 54 .
2. اجلال راتب (1983) ، اثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد القومى وسياسات مواجهتها، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم (1362) .
3. أحمد حسين الهيتى ، د. صابر محمد (2011) ، أثر تقلبات الإيرادات النفطية فى مؤشرات الاقتصاد الكلى ، وأداء أسواق الأوراق المالية فى دول مجلس التعاون الخليجى، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد (7) .
4. أسامة نجوم (2015)، قراءة فى أسباب انخفاض أسعار النفط ، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، مارس .
5. اسماعيل محروس (1998) ، اقتصاديات البترول والطاقة ، دار الجامعات المصرية.
6. بوفليج نبيل (2011) ، دور الصناديق الثروة السيادية فى تمويل اقتصادات الدول النفطية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .
7. جميل طاهر (1999) ، النفط والتنمية المستدامة فى الأقطار العربية ، الفرص والتحديات ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربى للتخطيط .
8. حازم البيلاوى (2000) ، النظام الاقتصادى الدولى المعاصر ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، عالم المعرفة ، رقم 257 ، الكويت .
9. حسن عبد الله (2001) ، نفط الخليج والفرص والتحديات ومخاطر النضوب الطبيعى، كراسات استراتيجية ، العدد 176 ، وأزمة الطاقة العالمية وانعكاساتها على مصر ، كراسات استراتيجية ، العدد 190 .
10. حسين صالح (1993) ، قطاع النفط والغاز فى دولة قطر (الواقع والتوجهات المستقبلية)، المجلس الأعلى للتخطيط ، دولة قطر .
11. حمادى تعيمة (2008) ، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية فى الدول العربية ، رسالة ماجستير ، جامعة السلف .

12. خالد بن راشد الخاطر ، (2015)، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادى فى دول مجلس التعاون الخليجى، سلسلة دراسات، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر .
13. خلاق عبد الجابر خلاق (1987) ، العوامل المؤثرة على القوة التفاوضية النفطية العربية ، ندوة " آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية (11-13 يناير 1987) ، القاهرة .
14. رجاء عز الدين (1996) ، التنمية والطاقة فى دول مجلس التعاون الخليجى ، كتاب الأهرام الاقتصادى .
15. ضياء مجيد موسى (2005) ، ثورة أسعار النفط ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
16. على رجب (2012) ، تطور مراحل تسعير النفط الخام فى الأسواق الدولية ، مجلة النفط والتعاون العربى ، المجلد (38) ، العدد (141) .
17. فوزية غالب عمر ، دراسة تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمى والتحليل الاحصائى للسلسلة الزمنية (2000-2009) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد الرابع والثلاثون ، المجلد التاسع ، 2013 ، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد .
18. قصي عبد الكريم إبراهيم (2010)، أهمية النفط فى الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السورى أنموذجاً)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة- دمشق .
19. ماجد عبد الله المنيف (2009) ، صناديق الثروة السيادية ودورها فى إدارة الفوائض النفطية، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 47 .
20. ممدوح سلامة ، عودة القوى النفطية التقليدية (العراق ، إيران ، ليبيا) إلى السوق العالمية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مركز الدراسات السنوى للطاقة ، نوفمبر 2015 .
21. محمد أحمد الدورى (1986) ، أبعاد ظاهرة تدهور سعر البترول الخام فى السوق الدولية، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية .
22. نور الدين هرمزى ، (2007) ، تغيرات أسعار النفط العربى وعوائده ، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 29 ، العدد (1)، سوريا .
23. نورهان الحاج (2002) ، السوق البترولية فى ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر .
24. البنك الدولى قاعدة البيانات ، 2014 .
25. البنك الدولى ، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، الموجز الاقتصادى الفصلى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، انخفاض أسعار النفط ، يناير/كانون الثانى ، 2015 .

26. البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، أعداد متفرقة .
27. الهيئة العامة للبترول ، القاهرة .
28. تقرير التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى .
29. صندوق النقد الدولى ، آفاق الاقتصاد الاقليمى ، يناير 2015 .
30. صندوق النقد الدولى ، التعايش مع انخفاض أسعار النفط فى سياق تراجع الطلب ، يناير 2015 .
31. صندوق النقد العربى ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، أعداد متفرقة .
32. صندوق النقد العربى ، النشرة الشهرية لأداء الأسواق الأوراق المالية العربية .
33. صندوق النقد العربى ، النشرة الفصلية لأداء أسواق الأوراق المالية العربية ، أعداد متفرقة.
34. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة .
35. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) ، تقارير الأمين العام ، التقارير الشهرية لأسواق النفط ، أعداد متفرقة .
36. منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) .
37. منظمة الدول المنتجة للنفط خارج أوبك ، (أوبك) .

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

1. Anthony H.Cordesman and Khalid Al-Rodhan, (2005) The Changing Risks in Global Oil Supply and Demand: Crisis or Evolving Solutions?, Center for Strategic and International Studies, First Working Draft .
2. Bart Gorgon and Others (2007), Crued oil uncertainty about future oil supplay makes it important to develop a stratedy for addressing a peak and decline in oil production, Report to congressional requesters, United States Governement Accountability Office, February 28.
3. Bassam Fattouh, (2014) , Oil Market Dynamics, Arabia oil policies and Us shale supply response, Oxford Institute for Energy studies.

4. Berument, M. Hakan; Ceylan, Nildag Basak; Dogan, Nukhet (2010), The impact of oil price shocks on economic growth of selected MENA countries, Energy Journal, Vol. 31 Issue 1 .
5. Cetin Center (2001), Energy Shocks and Financial Markets : Non Liner Linkages, Studies in Non Linear Dynamics and Econometrics, vol 5, Issue 3 .
6. Dan Yergin other, \$ 30 or \$130 ? Scenarios for the global oil market to 2020, International to new HIS Energy Multiclient Study, HIS, 29 Jan, 2015 .
7. Daniel Yergin (1991), « The Epic Quest For Oil, Money and Power : Simon and Schuter , New York .
8. Demand and supply shocks on The Global Economy, IMF working paper No. 12/253.
9. Dotsey, M., and M. Reid, (1992) "Oil shocks, Monetary Policy, and Economic Activity", Federal Reserve Bank of Richmond Economic Review 78/4 .
10. E. Al-Ayouty, Abd El : Ruouf, (215) Energy Security in Egypt, ECES.
11. EIA, Us Energy Information Administration, The avialabitiy and prices of production and petroleum products in countries other than Iram, August 11, 2015 .
12. ElAm The Information Agency in International Engery outlook (IEO 2004) .
13. Ekaterina Grushevenko,(2015), The Effects of Lower Oil Prices on Russia; Economic Impact, The National Bureau of Asian Research, May.
14. Gerben Driesprong and other (2004), Stock Markets and Oil Prices, Rotterdam School of Management, USA .

15. Hanne Happonen, (2009) , A Review of Factors Determining Crude oil Prices, Department of Economics, Helsinki school of Economics, May.
16. IBM, Global Business Services, Oil and Gas 2030, Meeting the Growing Demand in the Coming Decades, Nov. 2010 .
17. IEA, The International Energy Agency in World Energy outlook 2004 (WEO 2004) .
18. International Energy Agency (IEA),Report 2011 Key World Energy Statistics .
19. International Monetary Fund, (2016), World Economic Outlook Update: An Update of the key WEO projections, Washington, DC: January 19, 2016.
20. James K. Jackson,(2015), U.S. Trade Deficit and the Impact of Changing Oil Prices, Congressional Research Service (CRS) .
21. Jean Pierre Angelier , « énergie internationale 1987-1988 » , Economica 1987.
22. Maghyerch . A (2004), Oil Price Shocks and Emerging Stock Markets A Generalized VAR Approach, International Journal of Econometrics and Quantitative Studies, vol.1 Working Paper, Uppsala University, Sweden .
23. Mark Finley, The Oil Market to 2030– mplication for Investment and Policy, Economics of Energy & Environment Policy, 2012 .
24. Mark Finley, The Oil Market to 2030–Implication for Investment and Policy, Economics of Energy & Environment Policy, 2012.
25. Maurice durousset , « Le marché du pétrole » , Edition ellips 1999.
26. Mohamed Elhocine Benissad, Elements d`economie petroliere, leshydrocarbures, present et future, OPU Algerie .

27. Olivier Riebel, L'Opec (1999) : une organization face a ses defis petrole et technique, Association francaise de techniciens et professionnels du petrole, Janvier 1999, N 418 .
28. Oxford Economics, Oil price out look to 2030, June 2010.
29. Paul Cashin, Kamiar, et al, (2012), The Differential effects of oil
30. Samer A .M (2005), Oil Price Shocks and the Stock Market : Evidence from Amman Stock Exchange .Jordan Journal of Business Administration, vol, No. 2.
31. Seltem Iyigün,(2015), Oil Dominance on Economic Performance, Gulf Countries: Various Reactions to the Same Shock, Coface Economic Publications, September .
32. Seltem Iyigün,(2015), Oil Dominance on Economic Performance, Gulf Countries: Various Reactions to the Same Shock, Coface Economic Publications, September .
33. Shell Engery Scenarios to 2050, 4th edition, 2009 .
34. Vrontisi, Z., Kitous, A., Saveyn, B., and Vandyck, T. (2015). Impact of low oil prices on the EU economy. the Joint Research Centre (JRC) Technical Reports. European Commission, EUR 27537 EN.
35. Wolfgang Mostert, Management Consultation Energy sector, Is the Oil proce increase form 2003 to 2005 an indicator of Long-term upward slift in price of Oil, Danmark .
36. World Engery out look, 2011 .
37. World Refining and Fuel services outlook through 2030 (WRFS), Hart Energy, March, 2011 .

Magazen:

1. American Petroleum Institute <http://www.api.org/>.

2. Arab Oil & Gas Directory, www.stratener.com, "Egypt," (2014) and Oil & Gas Journal, Worldwide Refining, (January, 1, 2015).
3. Arab Oil & Gas Directory, www.stratener.com, "Egypt," (2014).
4. BP– Statistical Review of World Energy, Excel Workbook of historical data 2014.
5. BP Statistical Review of World Energy, Excel workbook of historical data, 2014.
6. EIA : International Energy outlook .
7. Energy Intelligence Group, "Egypt Makes Aggressive pitch to IOCs to help sustain oil output," (May 20, 2014).
8. Energy Intelligence Group, Egypt Makes aggressive pith to IOCs to help sustain oil output, May 20 .
9. Facts Global Energy, "Egypt: An Energy Supply Crisis Beyond Control?," MENA Gas Series, (October 21, 2013), issue 8.
10. Global Trade Information Services, Egypt's Central Agency for Public Mobilization and Statistics, accessed May 2015.
11. International Energy Agency (IEA) Report (2011) key world Energy Statistics .
12. OGJ Oil & Gas journal, worldwide look al reserves and production January 1, 2015 .
13. Oil & Gas Journal, Worldwide look at reserves and production, (January 1, 2015).
14. OPEC (2004), Annual Statistical Bulletin to years (1980–2005), CD ROM .
15. Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, 2013, (released 2014).
16. Qalaa Holdings, Energy, accessed May 2015.
17. UNCTAD, World Investment Report 2015 .
18. World Bank database, accessed May 2015 .

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

ثالثاً: مواقع ذات صلة على الشبكة الدولية للمعلومات :

1 – <http://www.alriyadh.com/2007/10/22/article288300.html>.

2 – <http://www.iea.org>.

3 – <http://www.opec.org>

الملاحق

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

جدول رقم (1)

حجم الاحتياطيات المؤكدة من النفط حسب المناطق العالمية خلال الفترة (2000-2014) بالمليار برميل

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
232.5	232.5	229.2	225.3	221.6	218.1	216.6	221.5	221.7	223.6	223.7	225.3	228.3	230.1	232.1	أمريكا الشمالية
330.2	329.8	328.8	326.9	324.2	237.0	198.3	122.9	110.8	103.6	103.4	100.4	100.3	98.8	97.9	أمريكا الوسطى والجنوبية
154.8	157.2	158.3	158.1	157.9	158.0	159.0	160.4	137.6	139.5	140.8	144.0	142.7	140.4	141.1	أوروبا وأوراسيا
810.7	808.7	809.0	797.9	765.9	753.1	753.7	754.9	755.9	755.5	750.1	745.7	741.3	698.7	696.7	الشرق الأوسط
129.2	130.1	130.6	125.2	125.0	122.6	119.9	119.2	116.9	111.3	107.6	106.2	101.6	96.7	93.0	أفريقيا
42.7	42.7	42.2	41.9	42.0	40.8	42.4	40.0	40.9	40.8	40.6	40.5	40.6	40.6	40.1	آسيا والباسيفيك
1700,1	1701,0	1697,9	1675,3	1636,6	1529,5	1490,0	1419,0	1383,7	1374,4	1366,2	1362,1	1354,9	1305,4	1300.9	إجمالي العالم
248.6	249.1	246.4	242.0	238.0	235.0	234.0	239.3	240.2	244.0	244.4	246.7	250.9	254.5	256.2	دول OECD
1451,5	1451,9	1451,5	1433,3	1398,6	1294,5	1256,0	1179,7	1143,5	1130,4	1121,8	1115,4	1103,9	1050,9	1044.7	دول خارج OECD
1216,5	1214,9	1214,3	1197,5	1163,3	1064,6	1024,4	949,5	936,1	927,8	918,8	912,1	903,3	855,5	849,7	دول لا أوبك
341.7	342.4	339.4	333.4	328.7	320.5	320.3	324.2	325.7	324.4	324.1	324.4	327.6	330.1	330.7	دول خارج أوبك
5.8	5.8	6.0	6.2	6.0	6.1	5.7	6.4	6.6	7.0	7.3	7.6	7.8	8.6	8.7	الاتحاد الأوروبي
141.9	143.8	144.2	144.4	144.5	144.4	145.3	145.3	121.9	122.2	123.3	125.6	123.9	119.7	120.5	الاتحاد السوفيتي سابقاً

Source: BP Statistical Review of World Energy June 2015. Online Data Access: (<http://www.bp.com/statisticalreview>)

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (266) – معهد التخطيط القومى

جدول رقم (2)

ترتيب دول العالم حسب حجم الاحتياطيات المؤكدة من النفط فى عام 2014

نسبة إلى العالم %	الاحتياطى (مليار برميل)	
17,5	298,3	فنزويلا
15,7	267,0	السعودية
10,2	172,9	كندا
9,3	157,8	إيران
8,8	150,0	العراق
6,1	103,2	روسيا
6,0	101,5	الكويت
5,8	97,8	الإمارات
2,9	48,5	الولايات المتحدة الأمريكية
2,8	48,4	ليبيا
2,2	37,1	نيجيريا
1,8	30,0	كازاخستان
1,5	25,7	دولة قطر
1,1	18,5	الصين
1,0	16,2	البرازيل
92,5	1572,8	الإجمالى
%100	1700,1	إجمالى العالم

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المتاحة لدى: BP Statistical Review of World Energy June 2015

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

جدول رقم (3)

الإنتاج العالمي من النفط حسب المناطق العالمية (2000-2014) (ألف برميل يومياً)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
18721	16921	15555	14316	13847	13441	13156	13629	13724	13704	14160	14165	14076	13965	13891	أمريكا الشمالية
7613	7335	7317	7379	7350	7326	7398	7322	7479	7339	7166	6698	6749	6798	6651	أمريكا الوسطى والجنوبية
17198	17155	17119	17385	17692	17757	17576	17799	17587	17524	17572	17007	16328	15516	15010	أوروبا وأوراسيا
28555	28198	28502	28088	25777	24727	26417	25305	25734	25518	24873	23501	21960	23212	23724	الشرق الأوسط
8263	8684	9275	8524	10095	9849	10203	10194	9945	9891	9313	8406	7932	7836	7760	أفريقيا
8324	8286	8382	8288	8428	8049	8097	7970	7947	7988	7854	7774	7858	7823	7889	آسيا والباسيفيك
88673	86579	86150	83980	83190	81149	82847	82220	82417	81963	80938	77550	74901	75151	74925	إجمالي العالم
22489	20623	19505	18592	18553	18448	18440	19149	19467	19900	20819	21219	21510	21432	21568	الدول الأعضاء في OECD
66184	65956	66645	65388	64637	62701	64407	63072	62949	62063	60119	56331	53391	53718	53357	الدول غير الأعضاء في OECD
36593	36628	37472	35939	35073	33978	36279	35161	35489	35170	34040	31231	29266	30691	31122	دول الأوبك OPEC
38278	36161	35087	34501	34625	33957	33787	34297	34645	34994	35521	35820	36098	35769	35772	دول خارج الأوبك
1411	1436	1528	1724	1987	2127	2264	2425	2471	2711	2955	3185	3400	3347	3564	الاتحاد الأوروبي
13802	13791	13590	13541	13491	13214	12782	12763	12283	11799	11378	10499	9537	8690	8032	الاتحاد السوفيتي سابقاً

Source: BP Statistical Review of World Energy June 2015

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (266) – معهد التخطيط القومي

جدول رقم (4)

ترتيب الدول الأكثر إنتاجاً للنفط الخام عام 2014

نسبة إلى الإنتاج العالمي %	حجم الإنتاج من النفط (بالآلاف برميل/ يومياً)	
12,9	11644	السعودية
12,3	11505	الولايات المتحدة الأمريكية
12,2	10838	روسيا
5,0	4246	الصين
5,0	4292	كندا
4,0	3614	إيران
4,0	3712	الإمارات
3,8	3285	العراق
3,6	3123	الكويت
3,3	2719	فنزويلا
3,2	2784	المكسيك
2,9	2346	البرازيل
2,7	2361	نيجيريا
2,0	1895	النرويج
2,0	1982	قطر

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المتاحة لدى: BP Statistical Review of World Energy June 2015

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

جدول رقم (5)

تطور الطلب العالمي على النفط حسب المناطق العالمية خلال الفترة (2000-2014) بالآلاف برميل يومياً

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
23347	23364	22926	23330	23511	22957	23860	25109	25002	25119	25023	24170	23797	23681	23709	أمريكا الشمالية
7125	6913	6599	6454	6220	5930	5911	5672	5384	5214	5058	4879	4968	4969	4911	أمريكا الوسطى والجنوبية
18252	18450	18551	19007	19125	19210	20017	20098	20366	20199	20076	19900	19615	19742	19410	أوروبا وأوراسيا
8706	8450	8296	7985	7766	7530	7212	6764	6469	6346	5940	5669	5418	5249	5124	الشرق الأوسط
3800	3650	3561	3390	3479	3301	3229	3062	2923	2919	2777	2656	2577	2532	2487	أفريقيا
30856	30415	29914	28808	27766	26138	25887	26035	25184	24614	24232	22987	22131	21417	21227	آسيا والباسيفيك
92086	91243	89846	88974	87867	85066	86115	86741	85328	84411	83107	80262	78507	77590	76868	إجمالي العالم
45057	45533	45464	46001	46518	46049	48042	49656	49856	50049	49686	48906	48295	48305	48292	الدول الأعضاء في OECD
47029	45710	44382	42973	41349	39018	38074	37084	35472	34362	33420	31356	30212	29285	28575	الدول غير الأعضاء في OECD
12527	12696	12921	13451	13868	14001	14709	14815	15128	15133	15015	14878	14807	14890	14665	الاتحاد الأوروبي
4443	4441	4389	4295	3981	3893	4047	3998	3948	3832	3841	3815	3626	3675	3588	الاتحاد السوفياتي السابق

Source: BP Statistical Review of World Energy June 2015

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (266) – معهد التخطيط القومي

جدول رقم (6)

الدول الأكثر استهلاكاً للنفط فى العالم عام 2004

نسبة إلى إجمالي الاستهلاك العالمى %	ألف برميل يومياً	
20.8	19150	الولايات المتحدة الأمريكية
10.2	9400	الصين
4,8	4452	اليابان
3,5	3182	الهند
2,9	2643	السعودية
2,7	2495	ألمانيا
2,4	2209	كندا
2,4	2199	روسيا
2,4	2195	كوريا الجنوبية
2,3	2073	المكسيك
2,2	2029	البرازيل
2,0	1861	فرنسا
2,0	1845	إيران
1,8	1622	المملكة المتحدة
1,7	1528	إيطاليا

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المتاحة لدى: BP Statistical Review of World Energy June 2015

التغيرات فى أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمى والعربى والمصرى

جدول رقم (7)

الدول الأكثر تصديراً والأكثر إستيراداً للنفط عام 2014 (بالمليون برميل يومياً)

الدول الأكثر تصديراً	الصادرات	الدول الأكثر استيراداً	الواردات
السعودية	6,88	الولايات المتحدة	9,21
روسيا	4,72	الصين	5,66
إيران	2,45	اليابان	3,47
العراق	2,39	الهند	3,27
نيجيريا	2,34	كوريا الجنوبية	2,59
الإمارات	2,14	ألمانيا	1,88
أنغولا	1,93	إيطاليا	1,59
فنزويلا	1,65	فرنسا	1,30
النرويج	1,60	هولندا	1,20
كندا	1,58	سنغافورة	1,14
المكسيك	1,46	إسبانيا	1,06
كازاخستان	1,41	المملكة المتحدة	1,05
الكويت	1,40	تايلاند	0,89
دولة قطر	1,39	كندا	0,79
ليبيا	1,38	بلجيكا	0,77
الجزائر	1,10		0,67

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المتاحة لدى كل من:

- Energy Information Administration / International Energy Annual 2015
- BP Statistical Review of World Energy June 2015

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (266) – معهد التخطيط القومي

جدول رقم (8)

تطورات العرض والطلب والسعر العالمي من النفط خلال الفترة (1974-2014)

(العرض والطلب بالآلاف برميل يومياً – والسعر بالدولار الأمريكي)

السنة	العرض العالمي	الطلب العالمي	سعر البرميل (خام برنت)	السنة	العرض العالمي	الطلب العالمي	سعر البرميل (خام برنت)
1971	50838	47871	2.24	1993	65978	67657	16.97
1972	53661	51418	2.48	1994	67072	69186	15.82
1973	58460	55560	3.29	1995	67990	70322	17.02
1974	58614	54788	11.58	1996	69844	71812	20.67
1975	55822	54327	11.53	1997	72100	74003	19.09
1976	60410	57691	12.80	1998	73457	74524	12.72
1977	62716	59885	13.92	1999	72293	76249	17.97
1978	63338	62731	14.02	2000	74925	76868	28.50
1979	66060	63864	31.61	2001	75151	77590	24.44
1980	62959	61233	36.83	2002	74901	78507	25.02
1981	59547	59397	35.93	2003	77550	80262	28.83
1982	57312	57809	32.97	2004	80938	83107	38.27
1983	56615	57589	29.55	2005	81963	84411	54.52
1984	57696	58856	28.78	2006	82417	85328	65.14
1985	57460	59247	27.56	2007	82220	86741	72.39
1986	60435	60990	14.43	2008	82847	86115	97.26
1987	60745	62294	18.44	2009	81149	85066	61.67
1988	63110	64266	14.92	2010	83190	87867	79.50
1989	64003	65598	18.23	2011	83980	88974	111.26
1990	65385	66737	23.73	2012	86150	89846	111.67
1991	65204	66875	20.00	2013	86579	91243	108.66
1992	65716	67929	19.32	2014	88673	92086	98.95

Source: BP Statistical Review of World Energy, June 2015.

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري

جدول رقم (9)

معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب المجموعات الدولية خلال الفترة (2015-2000)

*2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
3,1	3,4	3,3	3,4	4,2	5,4	0,03	3,1	5,7	5,5	4,9	5,2	4,1	3,0	2,5	4,8	العالم
2,0	1,8	1,1	1,2	1,7	3,1	3,4-	0,2	2,8	3,1	2,7	3,2	2,1	1,7	1,5	4,1	الاقتصادات المتقدمة
1,5	0,9	0,3-	0,8-	1,6	2,0	4,6-	0,5	3,0	3,2	1,7	2,3	0,7	0,9	2,1	3,8	منطقة اليورو
1,9	1,7	1,2	1,4	1,6	2,9	3,8-	0,2-	2,1	2,6	2,4	2,9	2,0	1,3	1,3	3,7	الاقتصادات المتقدمة الكبرى (G7)
2,3	2,8	2,2	2,0	3,3	5,9	1,0-	1,8	5,1	4,9	4,2	5,1	2,7	3,9	1,9	5,9	الاقتصادات المتقدمة الأخرى**
1,9	1,5	0,2	0,4-	1,8	2,1	4,3-	0,7	3,3	3,7	2,2	2,6	1,7	1,4	2,3	3,9	الإتحاد الأوروبي
4,0	4,6	5,0	5,2	6,3	7,5	3,1	5,8	8,7	8,2	7,3	7,5	6,4	4,5	3,8	5,8	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة
2,7-	1,0	2,2	3,4	4,8	4,6	6,3-	5,3	9,0	8,9	6,8	8,0	7,7	5,3	6,1	9,2	رابطة الدول المستقلة
6,5	6,8	7,0	6,8	7,9	9,6	7,5	7,3	11,2	10,1	9,3	8,5	8,3	6,6	6,0	6,4	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في آسيا
3,0	2,8	2,9	1,3	5,4	4,8	3,0-	3,1	5,5	6,4	5,9	7,3	4,7	4,5	0,3-	5,3	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في أوروبا
4,6	4,6	5,1	6,2	4,7	6,9	2,4	5,4	6,2	5,5	5,3	6,0	5,7	5,1	3,3	5,5	الدول الآسيوية (الآسيان 5)
0,3-	1,3	2,9	3,1	4,9	6,1	1,3-	3,9	5,7	5,6	4,7	6,2	2,0	0,4	0,5	3,8	أمريكا اللاتينية والكاريبي
2,3	2,6	2,1	5,0	4,6	5,2	2,2	5,2	6,4	6,5	5,4	6,4	7,2	3,8	2,5	6,0	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
3,8	5,0	5,2	4,3	5,0	6,6	4,1	6,0	7,6	6,8	6,8	6,7	5,7	4,6	5,0	4,6	أفريقيا جنوب الصحراء

International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2015

* بيانات تقديرية ** باستثناء G7 ومنطقة اليورو

جدول رقم (10)

تطورات العرض والطلب والسعر العالمى من النفط الخام خلال الفترة (الربع الأول 2014- الربع الأول 2016)

(العرض والطلب بالمليون برميل يومياً – والسعر بالدولار الأمريكى)

الربع الأول	2015				2014				العرض العالمى من النفط الخام
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثانى	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثانى	الربع الأول	
95,07	95,95	96,6	95,58	94,69	95,08	93,73	92,56	91,9	العرض العالمى من النفط الخام
94,14	94,28	94,69	93,21	92,89	93,18	93,26	91,8	91,4	الطلب العالمى من النفط الخام
35	43,53	50,43	61,65	53,91	76,43	101,9	109,7	108,14	سعر برميل النفط (خام برنت)

Source: U.S. Energy Information Administration | Short-Term Energy Outlook - January 2016

* بيانات تقديرية

التغيرات في أسعار النفط وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي والمصري